المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليميًّا ودوليًا، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

شروط النشر لمجلة «المستقبل العربي» متوفرة على الرابط: <http://caus.org.lb/ar>

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.or3g>

3 ـ دار منظمة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	**للمؤسسات**
120$ للنسخة الورقية.	150$ للنسخة الورقية.
10$ للنسخة الإلكترونية.	40$ للنسخة الإلكترونية.
130$ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180$ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الرابعة والأربعون | الخامسة عشرة وخمسمئة | كانون الثاني/يناير 2022

المحتويات

■ دراسات

□ **العدالة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية مع الإشارة إلى الحالة العربية** ..... لحبيب النعيمي 7

يسعى هذا البحث إلى تقصي حقيقة مسار العدالة الجنائية الدولية بعد حروب وفظاعات القرن العشرين، ودراسة تأثير اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها آلية من الآليات الدولية لحماية لحقوق الإنسان، في ولاية الأنظمة القضائية الوطنية، والبحث عن مدى صحة القناعة بأن سيادة الدول تحتل بكل تأكيد المكانة الثانية بعد مبدأ وممارسة المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم الدولية الأساسية. يحاول البحث تقديم قراءة عميقة لمعضلة النظام القانوني الدولي، من مدخل العدالة الجنائية الدولية، وفق رؤية فكرية، فلسفية، قضائية وقانونية، وتبيان أثر مبدأ السيادة في صيرورة العدالة الدولية في أبعادها المعيارية والموضوعية، مع إسقاط تلك الرؤى على الحالة العربية.

□ **جامع الزيتونة والطرح العروبي ـ الإسلامي في تونس (1945ـ1947)** .....هاني الشهيدي 19

تبحث هذه الدراسة في دور جامع الزيتونة في تشكيل الهوية الحضارية لتونس، وترى الدراسة أن بدايات تشكل هذه الهوية الحضارية الدراسة حدثت خلال أواسط الأربعينيات من القرن العشرين أثناء حقبة الاحتلال الفرنسي. تقف الدراسة عند مختلف جوانب تطور هذا التشكل للهوية الحضارية وتناقش كيف ساهم جامع الزيتونة والزيتونيون في نشر الوعي العروبي-الإسلامي والهوية الحضارية؟ وكيف ساهمت بعض الأحداث التي جدّت في المشرق العربي في بث الوعي القومي العربي لدى النخب الوطنية وعامة التونسيين؟ وتحلل الدراسة الأحداث وتغوص في الدوافع التي أدت بمؤسسة الزيتونة وشيوخها إلى التخلي عن "الهوية الوطنية" (الذاتية التونسية) لمصلحة "الهوية الحضارية" ببعديها العروبي والإسلامي.

رئيسة التحرير: لونا أبوسويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

□ **البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ليبيا**
البطالة والفقر كمؤشرات قياس. .....محمد سالم بلوط 39

تحتاج عملية التنمية المستدامة إلى إحداث تطور جوهري في نمط الثقافة السائدة وفي وعي أفراد المجتمع وطموحاتهم ورؤيتهم لدورهم في الحياة، واستثمار الوعي الثقافي بوصفة طاقة تنموية فاعلة، إلا أن ما حدث في ليبيا السابقة كان محاولة لتغيير المجتمع من دون فهمه، فانتهجت الحكومات الليبية منذ ما قبل عام 2011 وحتى اليوم تنتهج سياسة في إدارة شؤون الدولة بالتركيز على الإنفاق الاستهلاكي من دون الاهتمام بعملية التنمية، الأمر الذي يتطلب تحديد أسباب هذه الظواهر وآثارها وطرائق علاجها، بوضع آلية مناسبة تتضمن رؤية مستقبلية تأخذ في الحسبان حاضر الإنسان الليبي، وتؤكد حق الأجيال المقبلة بالتنمية المستدامة.

□ **الهيمنة التركية على الصومال** ..... وديع أبو سنينة 54

تسعى هذه الورقة لتحليل طبيعة السلوك الذي تتبناه تركيا في علاقتها بالصومال خلال السنوات القليلة الماضية وتناقش مدى وجود جانب هيمنة في هذه العلاقة. تركز الورقة على أربع مجالات رئيسية كانت المحرك لفاعلية الدولة التركية في مناطق الصومال وهي: السياسي، الاقتصادي، التنموي، العسكري. ترى الورقة أن الدولة التركية تغلغلت في الدولة الصومالية في الحقبة التي عزف معظم دول العالم عن التعاطي مع الأخيرة، فاستغلت أنقرة حالة الفراغ التي تولدت في الصومال، وقدمت نفسها في البداية كمانح وداعم للحكومة الصومالية وشعبها في محنتهم (المجاعة)، وبعدها تحولت إلى وسيط سياسي وشريك اقتصادي وحليف استراتيجي للحكومة الصومالية.

□ **التكنولوجيا الزراعية في الأغوار ودور المرأة في العمل الزراعي** ..... أحمد حنيطي وميساء نمر 70

خضعت الزراعة الفلسطينية في منطقة الأغوار لموجات مختلفة من التطور التكنولوجي الذي أثر في مختلف جوانب العملية الزراعية، وبخاصة في دور المرأة الفلسطينية فيها. تتناول هذه الورقة التحولات التي مر بها التقسيم الجنساني للعمل الزراعي في غور الأردن، وهي تركز على تأثير إدخال التكنولوجيا الزراعية في دور المرأة في العمل الزراعي، ولهذا تم الرجوع تاريخيًا إلى مرحلة ما قبل إدخال تكنولوجيا الري بالتنقيط، وكذلك ما تبع ذلك من التطورات حتى وقتنا الحالي. وترى الدراسة أن التغيرات البنيوية في المجتمع الفلسطيني لم تكن نتيجة تحولات في النظام الإنتاجي الفلسطيني، بل نتيجة ارتباطها بخصوصية السياسة الاستعمارية الإسرائيلية تجاه القطاع الزراعي الفلسطيني.

□ **الهوية الرّقمية الإسرائيلية المتشكّلة في الفضاء الرقمي باللّغة العربية** ..... ليلى علي زغيب 87

تسعى هذه الدراسة إلى استخلاص معالم الهوية الرقمية الإسرائيلية، والإضاءة على دلالات تشكّلها في الفضاء الرقمي. وهي تناقش مدى علميّة مفهوم "الهوية الاسرائيلية"، وتبيان مؤشرات زيف هذه الهوية. كما تبحث في المناهج التي وظّفتها الحركة الصهيونية لاختلاق هوية موحّدة تحجب تناقضات المجتمع الإسرائيلي المتشكّل من جماعات يهودية مختلفة إثنياً ولغوياً وحضارياً. وتستخلص الدراسة معالم الهوية الإسرائيلية من خلال تحليل مضمون خطابها الموجّه إلى الجمهور العربي استنادًا إلى السردية الذاتية الإسرائيلية المبنية على إحداثيات ثلاث: الدم والزمن والفضاء، وهي نقاط ارتكاز خاصة بالظواهر الرأسمالية الحداثية الاستعمارية. وفي المقلب الآخر، تحدّد العلاقة بين إسرائيل والآخر.

□ **الحركات الجهادية العابرة للحدود الوطنية**
وتهديد المصالح الغربية في القارة الأفريقية ..... الحسين شكراني 108

تعاني القارة الأفريقية مشاكل لاحصر لها، بدءاً من تقليد عَفَّى عليه الزّمن في مناطق كثيرة من العالم وهو الانقلابات العسكرية والبَقَاء في السّلطة حتى الموت أو انتظار انقلاب مُضَادّ. ويُعْرَف عن القارة الأفريقية أنها مجال خصب لسُوء تدبير الموارد الطّبيعية والبشرية على حدّ سواء. علاوة على أن مشاكل الانتقال الإيكولوجي والتغيرات المناخية تطرح صُعُوبات إضافية للمشاكل السياسية والاقتصادية. ومن مظاهر الأزمات البنيوية في القارة الأفريقية التّزاوج بين الإرهاب والجريمة المنظمة التي حوّلت العالم إلى حقل للصّراع بات يهدد مصالح الدول الغربية في القارة الأفريقية. لذلك فاحتواء هذا التّزاوج هو من صميم المقاربات السياسية والدبلوماسية والعسكرية.

■ مقالات وآراء

□ **ثلاثية التعصّب والتطرّف والإرهاب**. ..... عبد الحسين شعبان 120

□ **قراءات في تحديات التغيُّر**
في مجتمعات الخليج العربي. ..... باقر سلمان النجار 132

■ إعلام

□ **لوي ماسينيون والثقافة العرفانية**
مقاربة لمقاومة الاستعمار ..... نور الدين ثنيو 143

■ كتب وقراءات

□ **من جمر إلى جمر: صفحات**

من ذكريات منير شفيق (منير شفيق) ..... فارس أبي صعب 154

□ **السياسات البيئية في الشرق الأوسط** (هاري فيرهوفن)

الصراعات المحلية، والروابط العالمية ..... محمد عمّار 159

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... إعداد كابي الخوري 164

الكتب العربية: المرأة والفن والإعلام: من التنميط إلى التغيير؛ صناعة الفقر ـ جدلية (الفقر، المعونة، الفساد)؛ فجر الصحافة العربية وتحديات العصر؛ الاستعمار البريطاني وإجهاض الثورة العربية الكبرى في فلسطين، 1936ـ1939.

الكتب الأجنبية: Reimagining Arab Political Identity: Justice, Women's Rights and the Arab State; State-Building in the Middle East and North Africa: One Hundred Years of Nationalism, Religion and Politics; The Foreign Policy of Smaller Gulf States: Size, Power, and Regime Stability in the Middle East; The Tunisian Revolution and Democratic Transition: The Role of al-Nahḍah

التقارير البحثية: Is the US Repeating the Error of the Iraq Withdrawal?; How the Death of the Soviet Union Transformed the Middle East.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف: مشهد خزفيات بألوان مختلفة ـ سوسة، تونس.

العدالة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية مع الإشارة إلى الحالة العربية(*)

لحبيب النعيمي(**)

دكتور متخصص في العدالة الجنائية الدولية
ومهتم بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان – المغرب.

- 1 -

ليست العدالة تصورًا فلسفيًا عقلانيًا لمفهوم الخير العام، أو بناءً نظريًا صيغ في قوالب صلبة اتخذت شكل مبادئ وقواعد قانونية، أو حتى أيديولوجيا ثأرية ولو باسم القانون المعلَّب؛ العدالة تتجاوز حتى فكرة المساواة – العدالة العمياء ـ رغم التقاطعات القيمية بينهما. العدالة إذًا رديف لقيمة الحق، فمن دون الحق في الكرامة والديمقراطية وحقوق الإنسان، تبقى العدالة كقيمة معطلة.

أضحت العدالة الجنائية الدولية بوصفها من أحدث المجالات في علم القانون، أكثر الموضوعات سجالًا واهتمامًا من لدن أهل السياسة والقانون والإعلام في هذا العصر، ولا سيَّما مع تزايد انتهاكات قواعد القانون الدولي الجنائي، من دون توجيه الاتهام إلى مرتكبي تلك الجرائم الدولية، فقد استفاد معظمهم من موانع العقاب سواء بحكم الواقع أو بحكم القانون.

المعضلة الحقيقية التي تواجه العدالة الجنائية الدولية، تنبع أساسًا من افتقاد المجتمع الدولي سلطة تنفيذية حقيقية وعادلة، تمتلك آلية التنفيذ الإجباري لقواعد وأحكام القانون الدولي الجنائي؛ فحتى لو افترضنا أن المحكمة الجنائية الدولية أصدرت أحكامها بكيفية عادلة، ففي بعض الحالات ستكون مجبرة على وضع تلك الأحكام في خانة الحفظ نظرًا إلى استحالة تنفيذها.

من أهم الأفكار الفلسفية المعاصرة في شأن العدالة في بعدها الكوني، نجد فلسفة جون رولز حول العدالة بوصفها إنصافًا، لتعذر بلوغها بعلّة الطبقية التي تقف عائقًا أمام قيمة المساواة كأحد أركان العدالة.

(*) تمثّل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي سيصدر للمؤلف قريباً من مركز دراسات الوحدة العربية.

(**) البريد الإلكتروني: naaimi.lahbib@gmail.com.

فالعدالة بوصفها إنصافًا بحسب رولز لا تُعنى إلا بإقامة «مؤسسات عادلة» بتكوين البنية الأساسية للمجتمع، بينما توجب على الناس أن يكيّفوا سلوكهم ليتوافق كليًا ومتطلبات العمل السليم لهذه المؤسسات[1].

بالنسبة إلى كيلسن تقتضي اعتبارات العدالة تعديل القاعدة المجردة المحددة لأي قضية قضائية، حيث سيعتمد القانون الوضعي على نحوٍ ملموس من دون إدراك للحاجات الفعلية. بعبارة أخرى، فالمحكمة هنا ستقرر على أساس الإنصاف[2]. مع العلم أن كيلسن هو أحد الآباء المؤسسين للمدرسة الوضعية، حيث تقديس القانون الذي يعكس إرادة واضعيه بمعزل عن أي اعتبارات أخرى موضوعية أو مثالية.

لقد دأبت حكومات الدول في معظم الأحوال على تطبيق سياسة واقعية ملائمة يتم من خلالها التفاوض بالمسؤولية الجنائية والعدالة في مقابل الوصول إلى حلول سياسية، بل وفي أحوال أخرى مساندة لتلك الانتهاكات الجسيمة والخطيرة، كل ذلك عجّل في نقل الاهتمام بالفرد وموقعه من المجتمعات الوطنية إلى مجال المجتمع الدولي. لذا فاعتماد مبدأ التكامل ضمن نظام روما الأساسي، يمثل الحل العملي لخلق التوازن المطلوب بين مقومات السيادة القضائية للدول ومبادئ العدالة الجنائية الدولية.

يقول أمارتيا سن (Amartya Sen) إن إدراك المظالم التي يمكن رفعها لا يدفعنا إلى التفكير في العدل والظلم فحسب، بل هو لب نظرية العدالة أيضًا[3]. بينما يدرك العامة من الناس أن نظام العدالة يقتصر على المؤسسات والبنى الفاعلة كالمحاكم والشرطة. في حين أن نظام العدالة أوسع من ذلك، بحيث ينفتح على فاعلين كثر من قبيل صانعي السياسات؛ والمشرّعين القانونيين؛ والإدارة القضائية والمالية؛ ثم فاعلية المجتمع المدني في المواكبة؛ وأخيرًا جهود التعليم والتدريب القانونيين. إضافة إلى نجاعة منظومة المراقبة والمساءلة، كلها إذًا عناصر تصب في بوتقة العدالة وفق نمط تكاملي تفاعلي، وهذا يدعم القدرات التحليلية والمنهجية أثناء تقييم وإصلاح منظومة العدالة بصفة عامة، وفي صلبها العدالة الجنائية لارتباطها الشديد بحرية الأفراد وكرامتهم.

فالسيادة كتعبير عن سلطة الدولة العليا في الأمر والنهي وفرض الامتثال وحتى إنزال العقاب ضد من تراه مذنبًا، صارت خصمًا لفكرة العدالة لاعتبارات سياسية وسلطوية غالبًا ما تضحي بقيمة العدالة لمصلحة مفاهيم فضفاضة كالمصلحة والأمن القومي والاستقلال السياسي والاقتصادي...

ـ 2 ـ

تتمحور أهم **أهداف هذه الدراسة** حول ما يلي:

ـ تقصّي حقيقة مسار العدالة الجنائية الدولية بعد حروب وفظاعات القرن العشرين، الذي وسمته العثرات والاختلالات على مدى محطات متعددة، فبدلًا من أن يحال مرتكبو أشد الجرائم

(1) أمارتيا سن، **فكرة العدالة**، ترجمة مازن جندلي (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2010)، ص 13.

(2) Christina Skinner and W. Michael Reisman, *Fraudulent Evidence Before Public International Tribunals: The Dirty Stories of International Law* (Cambridge, MA : Cambridge University Press, 2014), p. 195.

(3) المصدر نفسه، ص 9.

الدولية خطورة إلى المحاكمة، نجد أن معظمهم يفلت من العقاب؛ إما بحكم الواقع، نظرًا إلى انعدام وجود قضاء مستقل ونزيه أو عدم وجود إرادة حقيقية لدى الأنظمة القضائية الوطنية لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم الدولية؛ وإما بحكم القانون من خلال أحكام الحصانات الدستورية وقوانين العفو، التي تعَدّ ملاذًا آمنًا للمسؤولين السامين يقيهم التعرض للمحاكمات الجنائية عن الجرائم الدولية في تكريس للمسؤولية الجنائية الفردية الدولية أمام القضاء الجنائي الدولي.

ـ دراسة تأثير اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية ـ تحليلًا ومقارنة ـ كآلية من الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان على ولاية الأنظمة القضائية الوطنية؛ وهل يمثل ذلك تعديًا على بعض قواعد القانون الدولي المستقرة وفي مقدمتها السيادة وحصانة رؤساء الدول، في ظل تلاشي نظرية السيادة المطلقة، لمصلحة السيادة المقيدة بالالتزامات الدولية وبالانتماء إلى الجماعة الدولية، التي تقدس الفرد في ظل الثورة المعلوماتية والحقوقية وانتشار الشبكات الأهلية غير الحكومية، الضاغطة والمؤثرة في صناعة القرار السياسي على الصعيدين الوطني والدولي؟

ـ يعَدّ مبدأ العدل والإنصاف من أعقد بنود القانون الدولي وأقلها وضوحًا، وأكثرها عرضة للتجاوز والتفسيرات المتناقضة عند التطبيق على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية[4]. لذا، فقد استعاض القانون الدولي عن العدالة بالاستقرار في العلاقات الدولية. لكن العدالة هي الاستقرار الصحي ما دام الاستقرار الدولي لم يتجاوز حدودًا معينة في الظلم والتعدي على حقوق الإنسان والاعتداء على الدول وفق الاستقرار القائم على موازين القوى[5]. يحيلنا هذا الموضوع إلى إشكال أعمق مرتبط بعلاقة العدالة بالسلام، من زاوية أيهما أسبق حيث تتصارع إرادات سياسية أثناء تسوية ما.

تتلخص **الإشكالية الرئيسة** للدراسة في البحث عن مدى صحة القناعة التي بات الكثير من أعضاء حركة العدالة الجنائية الدولية الآن، يعتقدون من خلالها بأن سيادة الدول تحتل بكل تأكيد المكانة الثانية بعد مبدأ وممارسة المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم الدولية الأساسية. تطلعات عززتها دينامية آليات العدالة الجنائية الدولية مرورًا بالقضاء الدولي الموقت والمختلط ثم الدائم، لكن واقع الممارسة الدولية يحد من سقف تلك التطلعات لأسباب سياسية أساسًا، فكل نظام وطني من أنظمة العدالة الجنائية، سيكون محابيًا ومنحازًا أو مترددًا عندما يتعلق الأمر بمعاقبة كبار مسؤولي الدولة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة... إلخ، وبخاصة إذا استمروا في سدة الحكم (حالة الرئيس المخلوع عمر البشير كمثال). بناءً عليه، وجب رد الاعتبار لفلسفة القانون الدولي وروحه، عبر دعم آلية المحكمة الجنائية الدولية، لتملأ «الفراغ القانوني المعياري والموضوعي»، في ما يتعلق بممارسة القانون الدولي وسلطته داخل النظام الدول.

---

(4) كابي الخوري، «كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية،» **المستقبل العربي**، السنة 43، العدد 504 (شباط/فبراير 2021)، ص 161.

(5) يوسف عطاري، **القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة** (عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016)، ص 109.

منهجيًا، اعتمد هذا البحث منهج تحليل النظم/ المنهج النسقي، لتفسير واقع العدالة الجنائية الدولية من مداخله الإنسانية والحقوقية، ثم رصد أثر الشرط السيادي في تقييم مخرجات ذلك الواقع في السياق العربي والدولي، المتسم بعدم الاستقرار وهيمنة المصالح على قوة القانون.

ينفي دايفيد إيستون (David Easton) بشدة أن يصل النظام السياسي (الداخلي أو الدولي) إلى الاستقرار ويهدأ. كما نفى أن يكون في عدم استقرار دائم، ولكنه ذكر حرفيًا «أن هناك اتجاهات داخل النظام تسعى إلى الاستقرار، ولكن التغيرات التي يواجهها النظام السياسي تجهض هذه الاتجاهات، وهو في حالة عدم استقرار طبيعية وحتمية»[6].

بات النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية أقرب إلى طبيعة المدن المتصارعة زمن الإمبراطورية الأثينية، حيث كانت أثينا تتمتع بقوة تفرض من خلالها مصالحها كقوانين يجب احترامها على سائر مدن الإمبراطورية. وهذا ما دعا السفسطائيين إلى تعريف العدالة آنذاك، أنها مصلحة الأقوى، وأن القانون يتعارض مع الطبيعة.

تنبع **أهمية** موضوع الدراسة من التصور التالي:

نقر من حيث المبدأ بألّا تناقض موضوعيًا بين العدالة الجنائية الدولية ونظام العدالة الوطني، إذ إن كليهما يشتركان في الغاية ذاتها؛ أي تجريم الفعل المؤثم الضار بمصلحة محمية بموجب وحدة القوانين والسعي نحو تحقيق العدالة بمفهومها الأخلاقي والموضوعي.

يستهل هذ البحث بالتأصيل التاريخي والقانوني لمفهوم العدالة الجنائية الدولية، في أفق استنباط مثالب العدالة الجنائية منذ خطوات تفعيلها الأولى، حيث لم تقتصر الإجراءات الواهنة للعدالة الجنائية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى على ردع القادة العسكريين الذين بدأوا الحرب العالمية الثانية، بل تعدى ذلك إلى تقوية وتعزيز فكرة هؤلاء القادة، وخير دليل على ذلك ما ردده هتلر سنة 1939، في شأن خطته لتطهير الرايخ الثالث من اليهود والغجر حيث قال: «من الذي يتحدث اليوم وبعد كل ما حدث عن إبادة الأرمن»، وهو ما يؤكد أن حكم القوة مرجح على حكم القانون[7]. هذا الطرح لا يزال سائدًا إلى يومنا هذا، في ظل مأزق العدالة الجنائية الدولية الملتبسة، بحيث هل هي تشمل الجميع أم أنها مجرد قوة ناعمة في يد القوى العالمية المهيمنة على صناعة القرار الدولي؟

بات النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية أقرب إلى طبيعة المدن المتصارعة زمن الإمبراطورية الأثينية، حيث كانت أثينا تتمتع بقوة تفرض من خلالها مصالحها كقوانين يجب

(6) مي مجيب، «إعادة قراءة «ايستون»: قدرة نظرية تحليل النظم على التجدد،» **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية** (جامعة القاهرة)، السنة 22، العدد 1 (شتاء 2021)، ص 161.

(7) محمود شريف بسيوني، **مدخل لدراسة القانون الإنساني الدولي** (القاهرة: جامعة القاهرة، 2003)، ص 79.

احترامها على سائر مدن الإمبراطورية. وهذا ما دعا السفسطائيين إلى تعريف العدالة آنذاك، أنها مصلحة الأقوى، وأن القانون يتعارض مع الطبيعة[8].

في واقع الأمر لم تعد حماية حقوق الإنسان من «صميم السلطان الداخلي» المانع للرقابة الدولية، بل خرجت حماية حقوق الإنسان من الاختصاص الداخلي للدولة، لتصبح من اختصاص المجتمع الدولي، بدليل الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في قضية ناميبيا[9]. بهذا المعنى يصبح من الممكن إزالة أي تناقض بين مفهوم السيادة ومتطلبات الالتزام بقواعد القانون الدولي العام وتدبير العلاقات الدولية، من خلال أطر وإجراءات مؤسسية أصبح لا غنى عنها لتنظيم العلاقات بين الدول. وفي خضم ذلك تبزغ آليتَي المحكمة الجنائية الدولية، والولاية العالمية للقضاء الوطني، في قيادة جهود المساءلة عن أفظع الجرائم الدولية.

ـ 3 ـ

يحاول هذا البحث تقديم **قراءة** عميقة لمعضلة النظام القانوني الدولي، من مدخل العدالة الجنائية الدولية، وفق رؤية فكرية، فلسفية، قضائية وقانونية في محاولة متواضعة لمقاربته علميًا، وتبيان أثر مبدأ السيادة في صيرورة العدالة الدولية في أبعادها المعيارية والموضوعية، من دون إغفال إسقاطات تلك الرؤى على الحالة العربية.

يفترض التصور الهيغلي أن الدولة سيدة نفسها ولا تعلوها أية سلطة، وبالتالي لا توجد أية سلطة تنظم علاقتها الدولية أو تحل نزاعاتها. لذلك، فالحرب من وجهة نظره هي الوسيلة الوحيدة لفرض إرادتها خارجيًا وتنفيذ سياستها. فالحق للأقوى، أي لمن له الغلبة على خصومه.

أحيانًا كثيرة يصطدم أنصار فكرة العدالة الجنائية الدولية، بنقد يقترب من السخرية عند الحديث عن حقيقة ووجودية القانون الدولي من حيث الأساس، فما بالك بقانون دولي جنائي جبري؟ الأكيد أن مثل هذا التوجه يعكس ضيق أفق معتنقيه وضحالة معرفية على الأقل من الناحية الفلسفية والتاريخية؛ فالعدالة الجنائية الدولية أكبر من جريمة قتل فرد أو نزاع عقاري أو قضية أحوال شخصية، أطرافها محددة وضررها لا يكاد يتجاوز أطراف الدعوى إلى الغير. في حين تحتل جريمة الإبادة أو الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجود الإنسان والجماعة برمّتها مع ما يرافقها من أعمال وحشية تفرغ الإنسان من صفته ككائن عاقل واعي ومتحضر.

(8) يوسف عطاري، **القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة** (عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016)، ص 105.

(9) انظر: الفتوى الصادرة من محكمة العدل الدولية، المتعلقة بقضية ناميبيا جنوب غرب أفريقيا لعام 1971.

صاغ أحد رُواد نظرية العقد الاجتماعي، جان جاك روسو، تصورًا عميقًا لتفسير فكرة الحرب وقوننتها، بحيث تخرج عن أسلوبها التقليدي الممعن في البربرية والتوظيف السياسي والعسكري للعواطف الهائجة. فالأفراد المنخرطون بالحرب بحسب روسو، لا يعكسون في الحقيقة إلا انخراطًا عرضيًا، لأن الصراع الحقيقي هو صراع أنظمة وحكام وإرادات. بينما المجندون يقاتلون لدوافع وطنية وعاطفية، ففي العمق ليسوا على عداء أو صراع مع نظرائهم من المنخرطين في الحرب، لأن الحرب كقرار وقناعة يمتلكها القادة وأحيانًا كثيرة لمصالح شخصية وزعامتية وأيديولوجية، تتجاوز إدراك الشعوب المجهّلة والمقادة ببروغندا رهيبة وشاحنة للنفوس الطيّعة.

يفترض التصور الهيغلي أن الدولة سيدة نفسها ولا تعلوها أية سلطة، وبالتالي لا توجد أية سلطة تنظم علاقتها الدولية أو تحل نزاعاتها. لذلك، فالحرب من وجهة نظره هي الوسيلة الوحيدة لفرض إرادتها خارجيًا وتنفيذ سياستها. فالحق للأقوى، أي لمن له الغلبة على خصومه، هذه الفلسفة شكلت مرجعًا أيديولوجيًا لبعض الدكتاتوريات خلال القرن العشرين كالنازية والفاشية.

تسعى هذه الدراسة إلى تعرية فكرة السيادة سياسيًا وأيديولوجيًا، فالسيادة تاريخيًا لم تجعل من تبرير حالة النظام الإقطاعي والقانوني للتنظيم الاجتماعي ممكنًا فحسب، بل إنها بررت الاستبداد السياسي للحكام أيضًا[10]. فما يُصطلح عليه «السيادة الطبقية»، يجد تفسيره في هيمنة فئة قليلة متمكنة اقتصاديًا وسياسيًا، بحيث تحتكر أدوات السلطة والتأثير، وبالتالي تشيد بناءً فوقيًا مؤثثًا بقيمها وأهدافها، لا برغبات وآمال الشعب بوصفه منبت السيادة وغايتها.

في هذا الإطار ميّزت محكمة العدل الدولية الدائمة في عام 1935، بين المساواة في الواقع والمساواة في القانون في رأيها حول مدارس الأقليات في ألبانيا[11]. واقعٌ في الإمكان ملامسته ببساطة من نص المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة التي تقر بمبدأ «المساواة في السيادة بين أعضائها». ومع ذلك، فإن هيكل مجلس الأمن ونظام التصويت به، ينتهك فكرة المساواة بأدوات القانون ليكرس اللاعدل بحكم الواقع أيضًا.

العدالة الجنائية الدولية في سياقها العربي، تراجيديا حزينة... قتل وتعذيب وفظاعات ضحاياها ما زالوا يتطلعون إلى الإنصاف ومحاسبة الجلادين والقتلة، لتبقى تلك الآمال ـ الأحلام مؤجلة، على الرغم من أن العدالة لا تتقادم أو تتجزأ إزاء الفظاعات. في المقابل، لا يزال إلى حد كبير الإطار التشريعي ـ التعاهدي ثم المستوى الفكري والمهني للقاضي والمحامي والمهتم العربي، ضعيفًا عند الحديث عن القانون الجنائي الدولي، فالمناهج القانونية في هذا التخصص الدقيق والحديث، تبدو محدودة جدًا أو غائبة. فقواعد العدالة الجنائية الدولية تخاطب الدول أساسًا عبر

(10) Raymond Ranjeva et Charles Cadoux, *Droit International Public* (Vanves: EDICEF 1992), p. 80.

(11) Gerhard von Glahn and James Larry, *Law Among Nations: An Introduction to Public International Law*, 11th ed. (London: Routledge, 2017), p. 240.

مسؤوليها النافذين عن جرائمهم الفردية، وهو ما يعكس عدم وجود إرادة سياسية من صانع القرار والمشرع، في ما يخص تبني سياسة تجريمية وعقابية وطنية ناجزة ضد أخطر الجرائم الدولية.

مثالًا على ذلك ـ وليس حصرًا ـ على محامي الحكومة أن يدينوا أساسًا للقانون الدولي – وعلى نحو ثانوي لحكومة بلادهم ـ عند تناول قضايا ترتبط بالعدالة الجنائية الدولية، كما فعل القاضي الإنكليزي بمحكمة العدل الدولية هارتلي شوكروس (Hartley Shawcross)، الذي واجه معضلة كبيرة عندما رفض أن يعبِّر عن شكوكه في خصوص تجاهل وثيقة من المحتمل أن تكون ذات صلة بمحكمة دولية، إذا كان ذلك سيضر بقضية بلاده أثناء نزاعها مع ألبانيا في قضية كورفو عام 1949 أمام محكمة العدل الدولية[12].

ـ 4 ـ

لا يتسع النقاش هنا لإبراز ديماغوجية فكرية، عاجزة عن المواكبة، أو الانتصار لقيم الإنسانية؛ فمن يقول بأن الأفكار تموت كمن يسبح ضد تيار التاريخ، إذ يرى مونتيسكيو أن القانون صناعة محلية خالصة، فالقانون ليس ما يدركه العقل فقط بل ما صنعه الزمان أيضًا. وهذا يتعارض مع أفكار المدرسة الطبيعية التي طبقتها الثورة الفرنسية. يدعم الفقيه جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) هذا التصور كون القانون الدولي يخضع لتغيرات وتقلبات مستمرة، ويتأثر بالمتغيرات السياسية أكثر من الدولية[13] .

يرى الفقيه فيليب ألوت أنه «لا يمكن أن يكون القانون أفضل من المجتمع الذي يخدمه ذلك القانون. لكن على رجال القانون واجب محاولة جعل القانون في أفضل صورة ممكنة [...]، لقد ورثنا نظامًا قانونيًا دوليًا تم تسويغه في القرن الثامن عشر بوصفه نظامًا إصلاحيًا تدريجيًا يوازن بين المصالح الذاتية للدول ممثلة بحكوماتها»[14]. من المهم الإشارة إلى إحدى الخلاصات المستوحاة من تجربة المحاكم الجنائية الدولية في علاقتها بالمجتمع المحلي، فتطور العدالة الجنائية الدولية لا يُختصر في قوالب قانونية جامدة وعقيدة ثابتة، بل يتأثر بسلوك الأفراد الممارسين والجمهور المعني بمخرجات تلك القواعد.

تبقى إذًا، طبيعة نشأة المحاكم الجنائية الدولية «المختلطة» أو «الهجينة»، مرتبطة أساسًا بالمراحل الانتقالية للمجتمعات المنهكة والخارجة لتوّها من نزاعات عنيفة، لكن في حال تأخر الاستجابة الوطنية لحاجات المساءلة الجنائية، ثم تعذّر تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية،

---

(12) Skinner and Reisman, *Fraudulent Evidence Before Public International Tribunals: The Dirty Stories of International Law*, p. 195.

(13) Jide Nzelibe, «Strategic Globalization: International Law as an Extension of Domestic Political Conflict,» *Northwestern University Law Review*, vol. 105, no. 2 (2011), p. 660.

(14) Philip Allott, «How to Make a Better World: Human Power and Human Weakness,» *FICHL Policy Brief Series*, no. 75 (2016).

فإن القانون الجنائي الدولي ما زالت تتخلله ثغرٌ تحول دون الحسم مع إفلات مرتكبي أفظع الجرائم الدولية من العقاب.

على الرغم من العمل الدقيق الذي قامت به المحاكم الجنائية الدولية، في ما يخص أرشفة التاريخ المحلي إبان الصراع، فقد تم بناء ذاكرة حية وموثقة حتى لا تبقى هناك ثقوب في تاريخ المجتمعات المتضررة، مع ما يعنيه ذلك من تناقض في السرديات ذات الصلة بالتاريخ السياسي والاجتماعي لتلك المجتمعات. وكمثال على ذلك التعارض بين قرار محكمة العدل الدولية الذي رفض وصف ما حدث بسيبرينيتشا بالإبادة الجماعية، بينما أدانت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا قادةً صربًا بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بسيبرينيتشا، وهو ما تمخض عن عجز تلك المحكمة ولأسباب متعددة عن بناء فهم مشترك بمنطقة غرب البلقان لفظاعات تسعينيات القرن العشرين.

من بين الأسباب الدافعة إلى تفضيل الإجراءات الوطنية على تلك الدولية في ما يخص العدالة الجنائية الدولية، نجد قدرة تلك الإجراءات على استعادة الثقة العامة بالمؤسسات الوطنية بعدما خيّبت آمال المواطنين، خلال مراحل من الصراع والقمع العنيف والممنهج للحقوق والحريات.

تصدع كثيرًا البناء النظري التقليدي لمفهوم السيادة خلال النظام العالمي الجديد. فالفكر الدولي المعاصر أصبح ينظر إلى الإنسان كهدف وغاية، فالفرد من أسس الدولة لخدمة مصالحه وضمان حقوقه، وفي صلب هذا النقاش تطل السيادة كتعبير عن الأمن الإنساني، بما في ذلك حقوق الإنسان التي تشكل مفهوم السيادة وتقف كشرط موضوعي لاحتفاظ الدولة بسيادتها في عالم صار يعترف بمسؤولية الحماية ولو على حساب السيادة، بحيث إن مفاهيم كسلطان الدولة الداخلي والمجال المحفوظ للدولة، توارت خلف طائفة من القواعد الدولية الآمرة (Jus Cognes) والمواجهة (Erga Omnes) لكل الوحدات الدولية.

جاء أيضًا «مبدأ مسؤولية الحماية»، ليس كمصطلح رديف لمصطلح التدخل الإنساني، إنما كمفهوم إيجابي ينظر إلى السيادة الوطنية كمسؤولية، وكمفهوم جديد أصبح ضمن مبادئ القانون الدولي على خلاف مفهوم التدخل الإنساني[15].

هناك حجة أخرى تدعم هذه الاتجاه، مفادها أن الليبرالية أصبحت غير مطموسة في القانون الوطني، وهو طرح يتبناه العلمانيون، حيث إن أساس القانون الدولي هو الفرد[16]. القانون الدولي

(15) أيمن سلامة، ««واجب» التدخل: تحول في أطر المسؤولية الدولية لحماية المدنيين،» مجلة **السياسة الدولية** الأهرام الرقمي، العدد 1 (تموز/يوليو 2012).

(16) علي خلف الشرعة، **مبدأ التكامل في المحكمة الجنائية الدولية** (عمّان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص 23.

قانون عالمي متجرد من أي نصوص دينية مباشرة، اللهم ما تبلور كقواعد ومبادئ دولية عرفية والزامية وضعية، وليست ذات إحالات دينية أو ثقافية ذات خصوصية.

ـ 5 ـ

صلة بما ذكر آنفًا، نرى من بين الأسباب الدافعة إلى تفضيل الإجراءات الوطنية على تلك الدولية في ما يخص العدالة الجنائية الدولية، نجد قدرة تلك الإجراءات على استعادة الثقة العامة بالمؤسسات الوطنية بعدما خيّبت آمال المواطنين، خلال مراحل من الصراع والقمع العنيف والممنهج للحقوق والحريات.

من جهة أخرى، يثبت واقع السياسة الدولية أن نتيجة أي صراع أو تناقض على مستوى التفاعلات الدولية، تتحكم فيه قدرات الفعل والتأثير بمختلف مداخل القوة، التي صار القانون الدولي اليوم إحدى أدواتها الناعمة. ويمكن الاستدلال على ذلك حاليًا بالموقف الأمريكي المنتقد لأوضاع أقلية مسلمي الأيغور في شرق الصين ولأقلية الروهينغا في بورما (المدعومة من الصين)، ثم فرضها عقوبات ضد مسؤولين روس بعد حادثة تسميم المعارض الروسي نافالي، بينما تغضّ الطرف عن فظاعات الكيان الإسرائيلي بفلسطين المحتلة، وعن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لبعض الأنظمة العربية الحليفة.

يرى عالم السياسة الأمريكي شارلز بيتس (Charles Beitz) أن تركيز القوة الذي يتعلق بـ«السيادة»، وحقيقة أن السيادة لا تخضع لأي رقابة عالية المستوى، يخلق خطرًا بأن الحكومات السيادية ستمارس سلطتها، بطرائق تؤثر سلبًا في الأفراد والجماعات الخاضعة لولايتها القضائية[17].

الملاحظ أيضًا من التجربة العملية للمحكمة الجنائية الدولية، طول إجراءاتها وبطؤها الشديد، فالقضايا المحكومة أمامها لحد الآن محدودة جدًا، واستغرقت سنوات طوال من مرحلة الدراسات الأولية مرورًا بالتحقيقات إلى المحاكمة بشقَّيها الابتدائي والاستئنافي، وهو وضع يمكن تفهمه لاعتبارات حداثة الآلية الدولية، وتأسيسها لسوابق متعددة قانونية وموضوعية تستوقف نظرها، ثم لخطورة وتعقيد طبيعة الجرائم المختصة بها. يتطلب هذا التوجُّه مواكبة من المحكمة من خلال الانتشار الميداني بالقرب من الضحايا، للإنصات إلى شواغلهم ومطالبهم، ثم التوعية والتحسيس بأهمية الوصول إلى العدالة والمطالبة بالتعويض من خلال المشاركة في جميع أطوار الدورة القضائية. والحال هنا لا يقتصر على المحكمة الجنائية الدولية فقط، بل يفترض انخراطًا واسعًا من الدول الأعضاء بنظام روما الأساسي ثم مختلف هيئات المجتمع المدني والأكاديمي، لتيسير فهم المجتمعات المحلية بحقوق الضحايا تحت نظام روما الأساسي، ولدور الضحايا في المشاركات الحوارية، ومكافحة الإفلات من العقاب، وبخاصة إنهم يقدمون شهادات حساسة ضد قادة سابقين لا يزال لهم تأثير قوي داخل مجتمعات ما بعد النزاع.

---

(17) Patrick Macklem, *The Sovereignty of Human Rights* (New York: Oxford University Press 2015, p.34.

تتجادل ضمن متن هاته الدراسة أطروحتان بلغة وآليات القانون الدولي وفي حلبة السياسة الدولية، إحداهما تتدثر بعباءة القانون الدولي معبرة عن رؤية مثالية تفترض أن القانون الدولي قادر على جلب الحقوق وإنصاف الضحايا والمضطهدين، بينما الأطروحة المقابلة أو النقيضة يتبناها الواقعيون الذين يرون في القانون مجرد نصوص وشعارات؛ وفي أفضل الأحوال مجرد التزامات أدبية عندما يتعلق الأمر بالشعوب الضعيفة والفقيرة. فإذا افترضنا أن الدول غير الأعضاء بنظام روما الأساسي لا يقع عليها التزام قانوني لتقديم كل مشتبه به ومطلوب إلى المحكمة الجنائية الدولية، فإن الوضع مختلف تمامًا بصدد الأطراف باتفاقية روما. يظهر ذلك التناقض جليًا إزاء حالة الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير؛ فعلى الرغم من صدور مذكرة توقيف دولية ضده من طرف مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية، فإنه استمر في تنظيم زيارات رسمية إلى الكثير من الدول، ومن بينها دول أطراف في المحكمة الجنائية الدولية كمالاوي، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وتشاد، وكينيا، والأردن؛ فالمطلوب للمحكمة له حصانة دبلوماسية كرئيس دولة ورمز سيادتها.

القانون الدولي وإن كان يخاطب الدول مباشرة، فهو في الواقع لا يخاطب في نهاية الأمر إلا الأفراد، لأن الدولة ليست كائنًا موجودًا بذاته ولكنها مجرد خيال قانوني مثلها في ذلك مثل الأشخاص الاعتباريين، الهدف منه إضفاء وصف الشخص الواحد المتميزّ على مجموعة الأفراد المرتبطين بإقليم معيّن.

السيادة بالنسبة إلى جورج سيل وهانس كلسن هي سبب ضعف القانون الدولي[18]، لذلك جعل الفقيه كيلسن من مفهوم السيادة الفكرة الرئيسية في صلب دراساته النقدية للقانون الدولي بعد الحرب العالمية الأولى.

بالنسبة إلى الفقيه كيلسن، لا يمكن اشتقاق «طبيعة السيادة» من الناحية الفقهية من محتوى القانون الوضعي القائم. في هذا الفهم الخاطئ للسيادة، تمثل سيادة الدولة مجموعة من الاختصاصات الموضوعية. كما جادل بأنه يمكن المرء أن يتخيل الكثير من الدول المتساوية فقط إذا كان النظام الأعلى مضمونًا بشكل معياري، لذلك فإن المساواة القانونية تتطلب معيارًا للمساواة. وهذا ما يفترض مسبقًا نظامًا قانونيًا يقف فوق الدول ويضعهم تحت الالتزام[19]. بيد أن السيادة

(18) الشيباني منصور أبو همود، **تاريخ الديمقراطية في القانون الدولي بين المشروعية والقوة**، وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص 141.

(19) Jochen von Bernstorff, *The International Law Theory of Hans Kelsen* (Cambridge, MA: University Press, 2010), p. 66

تواجه تحديًا جديدًا، يتعلق باستخدام حقوق الإنسان والتدخل الإنساني لتوضيح أن القانون كحكم، لا يقتصر على السياق المحلي ولكن يظهر أيضًا في القانون الدولي[20].

لم تعد هذه الخاصية ذات حجية قصوى، بعد التطورات التي عرفها القانون الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فمحكمة العدل الدولية في أول قضية عرضت عليها عام 1947 – قضية قناة كارفو بين بريطانيا وألبانيا – خلصت إلى أنه لا تمنح سيادة الدولة صلاحيات للدولة فحسب، بل تفرض عليها أيضًا مسؤوليات تجاه أولئك الذين يعيشون في أراضيها، سواء أكانوا رعاياها أم أجانب[21].

ـ 6 ـ

القانون الدولي وإن كان يخاطب الدول مباشرة، فهو في الواقع لا يخاطب في نهاية الأمر إلا الأفراد، لأن الدولة ليست كائنًا موجودًا بذاته ولكنها مجرد خيال قانوني مثلها في ذلك مثل الأشخاص الاعتباريين، الهدف منه إضفاء وصف الشخص الواحد المتميِّز على مجموعة الأفراد المرتبطين بإقليم معيّن ارتباط سيادة وانتماء[22].

إن إسباغ الدولة كجهاز منظم اعتباري، بالمسؤولية الجنائية لا ينفك أن يكون حيلة، يتوارى خلفها الأفراد المسؤولون الحقيقيون والماسكون بسلطات الدولة، فالأمانة العلمية تقتضي أن كل سلطة مطلقة تقابلها مسؤولية مطلقة، لذلك صار الفرد الجهة الوحيدة الجديرة بتحمّل المسؤولية الجنائية الدولية عن أبشع الجرائم الدولية مباشرة بعد محاكمات الحرب العالمية الثانية.

لكن في مقابل ذلك، لا يزال يُنظر في العالمين العربي والإسلامي، وكذلك في القارة الأفريقية، إلى أن هذا التطور يتسم بطابع سياسي واضح، يهدف إلى استخدام بعض الأطر القانونية لتحقيق أهداف سياسية، ومن ثم فالانعكاسات السياسية لهذه التحركات هي الأهم، أما الجانب القانوني في الاتهام فقد يستغرق سنوات طويلة في التحقيق والإجراءات والمداولات[23].

الإقليم العربي مفكك وتهيمن عليه النزاعات والاستقطابات الأجنبية والحروب بالوكالة، مع ويلات ذلك على الشعوب العربية من تشريد ولجوء وحرمان من أبسط الحقوق الأساسية، فبحسب

---

(20) Elizabeth M. Bruch, «Is International Law Really Law? Theorizing the Multi-Dimensionality of Law,» *Akron Law Review*, vol. 44, no. 333 (2011), p. 361.

(21) Mohamed Bennouna, «The Corfu Channel Case and the Concept of Sovereignty,» in: Karine Bannelier, Théodore Christakis and Sarah Heathcote, eds., *The ICJ and the Development of International Law: The Lasting Impact of the Corfu Channel Case* (London: Routledge, 2012), p. 361.

(22) عبد الحميد محمد سامي، **أصول القانون الدولي العام- الجزء الثاني: القاعدة الدولية** (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1990)، ص 109.

(23) هانئ رسلان، «السودان وأزمة المحكمة الجنائية الدولية،» **ملف الأهرام الاستراتيجي**، السنة 14، العدد 164 (آب/أغسطس 2008)، ص 86.

منظمة الصليب الأحمر الدولي تشغل المنطقة العربية ثلثَي العمليات الإنسانية للمنظمة في العالم. من جهة أخرى، تسود مظاهر الإفلات من العقاب والعدالة المؤجلة، وهذا فتح الباب لامتداد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على حالات عربية، إما في إطار مرحلة الدراسات الأولية أو مرحلة التحقيق والمقاضاة.

تقوم الأنظمة غير الديمقراطية بنفسها بخرق سيادة دولها، وذلك لعدم احترامها «سيادة الشعب»[24]، وهو ما فتح على بعض الأنظمة العربية أبواب التدويل والمحاسبة عن تلك السياسات الأمنية أمام القضاء الدولي، لعل أبرزها قضية مقتل الطالب الإيطالي «ريجيني»، بحيث صارت عبئًا ثقيلًا على النظام المصري وسممت علاقاته الدبلوماسية والاقتصادية بإيطاليا، نتيجة ضغط الإعلام والمجتمع الإيطالي ثم البرلمان على الحكومة الإيطالية، لتقديم الجناة أمام العدالة، ما تكلل بإعلان النيابة العامة الإيطالية عن أسماء أربعة ضباط متهمين مصريين وجب محاكمتهم أمام القضاء الإيطالي، في الوقت الذي أغلقت النيابة المصرية القضية بعد تقييدها ضد مجهول. لكن تبقى حادثة الاغتيال الوحشي والبشع للصحافي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول، جريمة ضد الإنسانية استوقفت الإعلام والرأي العام العالمي بصورة لافتة للنظر.

ـ 7 ـ

ختامًا، وفي سبيل إرساء أسس عملية وجادة، لتجاوز مثالب السياسة الجنائية الوطنية للدول في مجال مكافحة أشد الجرائم الدولية خطورة على البشرية، أصبح لزامًا الانخراط في نظام فعّال لمواجهة تلك الجرائم، والتأسيس لسياسة جنائية دولية تحتم على المشرع الوطني تفعيل مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي، حرصًا على سيادته القضائية من تدخل مؤسسات العدالة الجنائية الدولية □

(24) أبو همود، **تاريخ الديمقراطية في القانون الدولي بين المشروعية والقوة**، ص 140.

جامع الزيتونة والطرح العروبي ـ الإسلامي في تونس (1945ـ1947)

هاني الشهيدي(*)

باحث في التاريخ السياسي ـ تونس.

لا نضيف جديدًا إن قلنا إن ظهور الوعي القومي العربي والحركة القومية العربية في بلاد المغرب قد تأخر عمّا كانت عليه الحال في المشرق، وتحديدًا في بلاد الشام والعراق. يعود ذلك أساسًا إلى انفصال بلاد المغرب مبكرًا عن الدولة العثمانية قبل استفحال نزعة الحكم الفردي وظاهرة الاستبداد «الحميدي» ونشوء النزعة التركية ـ الطورانية فيها. فلقد كان لهذه العوامل دور أساسي في إثارة الشعور القومي لدى عرب المشرق وبروز الحركة القومية العربية كتيار فاعل على الساحة السياسية العثمانية[1]، فضلًا عن البعد الجغرافي للمغرب العربي عن مركز الخلافة العثمانية ووقوع أقطاره – مبكرًا ـ تحت الاستعمار الغربي «المسيحي»، وهو ما أعطى التناقض والعداء للاستعمار بعدًا دينيّا بالأساس وجعل لحركات مقاومة الاستعمار في أقطاره أبعادًا إسلامية كثيرًا ما كانت تتداخل مع سماتها القطرية، ولو أن ذلك ما كان لينفي ظهور التجليات العروبية في نضالات تلك الحركات القطريّة وأطروحاتها. أيضًا، يجب ألّا يغيب عن نظرنا أن الحركة القومية العربية حتى في المشرق العربي قد شهدت انحسارًا بعد الحرب العالمية الأولى، بسبب تلاشي تنظيماتها وتشتت قياداتها بعد اقتسام الغرب لبلاد الشام والعراق تطبيقًا لاتفاقية سايكس – بيكو. كل هذه العوامل أدّت إلى تراجع الحركة القومية العربية وانحسارها في حركات تحرّر «وطنية ـ قطرية».

أما بالنسبة إلى البلاد التونسية فإن صعوبة الفصل بين ما هو إسلامي وما هو عربي في توجهات الحركة الوطنية، لا تمنعنا من ملاحظة التجليات العروبية التي ازدادت وضوحًا مع منتصف أربعينيات القرن العشرين بعد تأسيس الجامعة العربية ومكتبَي المغرب العربي في القاهرة ودمشق، وبخاصة بعد ارتفاع وتيرة القضية الفلسطينية والحرب العربية ـ الإسرائيلية

(*) البريد الإلكتروني: hanichhidi1985@gmail.com.

(1) الهادي التيمومي، **في أصول الحركة القومية العربية، 1839 – 1920** (صفاقس: دار محمد علي للنشر، 2002)، ص 9.

الأولى سنة 1948. هذه الأحداث كانت الرافد الأساسي لبروز الإرهاصات الأولى للوعي القومي العربي لدى النخب الفكرية والسياسية ولدى عامة التونسيين. هذا الوعي الوحدوي كان منشؤه أيضًا، وحاضنه ورافده جامع الزيتونة الذي أدّى دورًا أساسيًا في بروز البعدَين العربي والإسلامي في توجّهات الحركة الوطنية التونسية ونضالاتها ابتداءً من منتصف الأربعينيات من القرن العشرين، وذلك من خلال الموقع الذي احتله الزيتونيّون صلب الحركة التحررية التونسية على مدى تاريخها. فقد كان للثقافة ذات البعدين العربي والإسلامي ـ التي كانت تبثها تلك المؤسسة داخل نسيج المجتمع التونسي ـ تأثير في بقاء ذلك التلازم بين النزعتين العروبية والإسلامية. ثمّ إن الاستعمار الفرنسي قد استهدف في ما استهدف في الإنسان التونسي وجوده الثقافي بعنصرَيه العربي والإسلامي، وهو ما استفز هذين المقوّمين في الشخصية التونسية، وشكّل منهما عنصر تحدٍّ مهم في مواجهة الاستعمار. فكيف ساهم جامع الزيتونة والزيتونيون في نشر الوعي العروبي الإسلامي والهوية الحضارية؟ وما هي أساليبهم في ذلك؟ وكيف ساهمت بعض الأحداث التي جدّت في المشرق العربي في بث الوعي القومي العربي لدى النخب الوطنية وعامة التونسيين؟

كان جامع الزيتونة الرافد الأساسي لنشوء وعي «عروبي – إسلامي» لدى التونسيين، سواء كانوا من العموم أو من زعماء الحركة الوطنية، وذلك من خلال نشره الثقافة العربية ـ الإسلامية ودفاعه عن هويّة البلاد، أو من خلال تصدّيه لجميع أوجه الفرنسة والتغريب منذ انتصاب الحماية إلى ما بعد الاستقلال.

أولًا: الزيتونة والزيتونيّون يحملون لواء الفكر العروبي- الإسلامي 1945 – 1947

كان جامع الزيتونة الرافد الأساسي لنشوء وعي «عروبي – إسلامي» لدى التونسيين، سواء كانوا من العموم أو من زعماء الحركة الوطنية، وذلك من خلال نشره الثقافة العربية ـ الإسلامية ودفاعه عن هويّة البلاد، أو من خلال تصدّيه لجميع أوجه الفرنسة والتغريب منذ انتصاب الحماية إلى ما بعد الاستقلال.

1 ـ الوضع الثقافي في البلاد التونسية غداة انتصاب الحماية الفرنسيّة

مثّل دخول الاستعمار الفرنسي البلاد التونسية سنة 1881 بداية حقبة زمنية جديدة وعصيبة في حياة التونسيين وللموروث العربي ـ الإسلامي[1]. فمنذ السنوات الأولى للاحتلال رسم هذا الأخير

(1) الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة 1830ـ1956**، ط 2 (تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، 1976)، ص 34.

سياسة تهدف إلى قطع صلات الشعب التونسي بعروبته وإسلامه قصدَ توفير القاعدة الفكرية والثقافية لتوطيد دعائم هيمنته على البلاد. وكان تحقيق هذه الغاية يتوقف على ضرب مقوّمات الانتماء لدى الشعب التونسي، هذه المقومات المتمثلة أساسًا بتلك الأواصر الثقافية والحضاريّة القائمة بين تونس وبقية أنحاء الوطن العربي من تراث ثقافي وحضاري مشترك، ودين مشترك وبالأخص اللغة العربية، التي سعت الإدارة الفرنسية إلى إلغائها من الإدارة والتعليم وحتى من الاستعمال اليومي.

سنَّت فرنسا القوانين من أجل ذلك واتبعت أساليب علميّة لغرس اللغة الفرنسية ونشرها في كل الأوساط والمجالات. وبذلت كل ما في وسعها لتشجيع اللهجة العاميّة التونسية واللغة البربريّة، كما أنها رصدت تشجيعات مادية متنوعة للتونسيين الذين يقبلون على تعلم اللغة الفرنسية[2]. وساعد على تحقيق هذا الهدف الاستعماري معاناة اللغة العربية – حينذاك – الضعف والتراجع والتقهقر الناتج من تخلف البني الفوقيّة والتحتيّة للمجتمع العربي – الإسلامي ككل منذ العهد العثماني[3].

سعت هذه السياسة الاستعمارية الممنهجة أيضًا إلى استخراج نخب تونسية متشبّعة بالثقافة الغربيّة، فاقدة للحسّ الوطني تعيش بجسمها في تونس وبروحها وفكرها في باريس والعواصم الأوروبية الأخرى[4]. لهذا أنشأت فرنسا المدارس الفرنسية وواجهت المدارس العربية بمقاومة ومعارضة قصدَ تضييق الخناق عليها.

كما جنّدت الإدارة الفرنسية منذ سنواتها الأولى مثقفيها للتشكيك في مساهمة الحضارة العربية ـ الإسلامية في الحضارة الإنسانيّة، وذلك بالترويج للفكرة القائلة «إن الفضل الوحيد للعرب هو مجرّد تمرير التراث الإغريقي والروماني لأوروبا، وأن عباقرة الحضارة العربية الإسلامية ليسوا عربًا بل هم من أجناس وأعراق أخرى»[5].

في المقابل، سعت مجموعة أخرى من التونسيين إلى التصدّي للمشروع الفرنسي ونعني بهم بعض روّاد الحركة الوطنيّة التونسية، وبخاصة بعض الزيتونيين من مشائخ ومدرّسين وطلبة، الذين حملوا على عاتقهم نشر ثقافة مغايرة للثقافة الفرنسية ترتكز على مقوّمات الذات الحضاريّة وعلى القيم العربية ـ الإسلامية، مدركين مدى خطورة المشروع الفرنسي على الصعيدين الثقافي والحضاري، الذي لم يكن ليكتفي بإدخال البلاد التونسية إلى الدورة الاقتصادية العالمية بقدر ما كان يسعى أيضًا إلى ربطها بالمصالح الغربية البعيدة الأمد انطلاقًا من ترويج ثقافة التغريب وسلب الوعي بالذات ونشر الفكر الاستلابي.

---

(2) الهادي التيمومي، «دور القضية الفلسطينية في تعميق الوعي القومي العربي في المغرب العربي: مثال تونس،» في: مصطفى الفيلالي، **تطوّر الوعي القومي العربي في المغرب العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 8 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 301ـ302.

(3) عفيف البوني، **رؤية تاريخية لقضايا مستقبليّة** (تونس: دار الرياح الأربعة للنشر، 1981)، ص 37.

(4) عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة 1830ـ1956**، ص 36.

(5) التيمومي، «دور القضية الفلسطينية في تعميق الوعي القومي العربي في المغرب العربي: مثال تونس،» ص303.

2 ـ الزيتونيّون ومسألة الهويّة

قبل الحديث عن الدور الذي قام به الزيتونيّون في الدفاع عن الهويّة العربية ـ الإسلامية للبلاد التونسية وتأصيلها وتكريسها في مواجهة المشاريع الاستعمارية، لا بد لنا من تحديد بعض المفاهيم.

أ ـ مفهوم الهويّة

يقابل الهويّة كمصطلح عبارة «Identité» في اللغة الفرنسية و«Identity» في اللغة الإنكليزية، وهي من أصل لاتيني تعني الشيء نفسه أو الشيء الذي ما هو عليه[6]. أما في اللغة العربية، فالهويّة مصدر مركب من «هو» مع ضمير المفرد الغائب المعرّف بأداة التعريف «ال» ومن اللاحقة الـ: «ي» المشدّدة وعلامة التأنيث «ة». وتعني حقيقة الشيء أو الشخص المطلقة المشتملة على صفاته الجوهريّة[7]. وفي التراث الفكري العربي تعريفات متعددة ومتنوعة للهويّة:

- عرّفها القاضي الجرجاني[8] بأنها الأمر المتعقل من حيث امتيازه عن الأغيار.
- وهي عند ابن رشد[9] تقال بالترادف على المعنى الذي يطلق عليه اسم الموجود.
- وعند الفارابي[10] تعني هويّة الشيء عينه وتشخصه وخصوصيّته ووجود المتفرّد له الذي لا يقع فيه إشراك[11].

و«الهويّة هي الرمز التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها، والتي عن طريقها يتعرَّف عليه الآخرون. وهي الشفرة التي تتجمّع عناصرها على مدار تاريخ الجماعة من خلال تراثها الإبداعي وطابع حياتها. وهي أيضًا التي تميّز أصحاب هويّة مشتركة عن سائر الهويّات الأخرى»[12].

وعند ربطها «بالوطن» أو «الأمّة» تصبح «هويّة الأمّة هويّة تاريخيّة والتاريخ هو الذي يشكلها وينحتها، إذ لا وجود لهويّة خارج التاريخ»[13]. فالأمّة وحدها تملك هويّتها سواء كانت جماعة صغيرة أو كبيرة، وإنّ أيّ فرد لا يستطيع أن يستقلّ عن الجماعة التي ينتمي إليها، أي هو بحاجة

---

(6) انظر: *Encyclopédie universel,* corpus 11 (France 1990), p. 896.

(7) انظر: **القاموس العربي** (بيروت: المكتبة الكاثوليكية، 1960)، ص 877.

(8) القاضي الجرجاني [902 – 1001]: هو ابن الحسن علي بن العزيز بن إسماعيل الجرجاني. ولد في جرجان وتولّى فيها القضاء، توفي في الريّ. له عدد من المؤلفات أشهرها **الديوان**.

(9) ابن رشد [ت 1198]: هو أبو الوليد محمّد بن أحمد، طبيب وفيلسوف بالأندلس، وضع شروحًا لأرسطو، صرف همّه إلى التوفيق بين الفلسفة والإسلام، له عدد من المؤلفات أهمها **تهافت التهافت** وهو ردّ على الغزالي. أثّرت كتبه في الغرب.

(10) **الفارابي** [ت 950]: هو أبو نصر محمّد ولد بفاراب في تركستان وتوفي بدمشق، فيلسوف وعرف بكتاباته التي تحاول التوفيق بين أرسطو وأفلاطون، لقّب بالمعلّم الثاني بعد أرسطو.

(11) مراد وهبة، **المعجم الفلسفي**، ط 3 (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1979)، ص 460ـ462.

(12) رشاد عبد الله الشامي، **إشكالية الهوية في إسرائيل**، عالم المعرفة؛ العدد 224 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1997)، ص 17 ـ 19.

(13) نديم البيطار، **حدود الهويّة القوميّة، نقد عام** (بيروت: دار الوحدة، 1982)، ص 19 ـ 20.

إلى هوية تجمعه مع الآخرين لأنه ليس في إمكانه أن تكون له هويّته الخاصّة به. كما أنه ليس في إمكان أي قوّة أن تفرض هويّتها على مجموعة من الناس من دون اختيار حرّ من جانبها. وهي بهذا المعنى ملك للمجموعة ولا أحد يمتلك الحقّ في التفريط بجزء منها ولا التنازل عنها قسريّا.

أمام ما بدا من عمل المستعمر الفرنسي على اختراق هويّة الشعب التونسي واستلابها، فإن الدعوة إلى مقاومته اقترنت في الفكر التونسي المعاصر إلى حدّ كبير بحجّة الدفاع عن الخصوصيّة الوطنية، والذاتيّة التونسيّة وهويّتها العربيّة الإسلاميّة.

من خلال ما سبق من تعريفات متعددة لكثير من الباحثين والمهتمّين بهذا الموضوع، نخلص إلى القول إنه من الصعب تقديم تعريف دقيق للهويّة. إلا أننا يمكن أن نحدّدها من منطلق العلاقة بين الأنا والآخر، ومن مجموع السّمات الحضاريّة (لغة ـ ثقافة ـ دين...) التي تميّز مجموعة من الشعوب أو أمّة من الأمم عن الآخرين.

ب ـ الزيتونيّون والهويّة الوطنيّة: «الذاتيّة التونسيّة»

لقد ظلت الهويّة على الدوام هدفًا متميّزًا من أهداف المتسلط والمتغلب، من أجل ذلك كان التمسّك بها شديدًا في فكر المقاومة التونسية دينًا ولغة وثقافة وتعليمًا وأخلاقًا[14]، ليس فقط كونها مستهدفة للتنكيل بها من طرف المستعمر، ولكن أيضًا بوصفها القادر على إعطاء بُعد حقيقي لنضالية الشعب التونسي ومقاومته. ومتى علمنا أنّ تحديد أيّ فرد من الأفراد أو مجتمع من المجتمعات لهويّته الوطنية يتوقف في بادئ الأمر على الأوضاع السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية السائدة[15]، وإذا سلَّمنا بأن الهويّة الوطنيّة تكتسب بعدها السياسي في خضمّ المعركة السياسيّة التي تمارس فيها الأطماع والمناورات والمكائد أدوارًا لا تنكر، ندرك بأنها ستشكل الأرض السياسية والفكرية لانبعاث وعي الحركة الوطنية وتأطير أطروحاتها في مضمار النضال والمقاومة من أجل الاستقلال.

وأمام ما بدا من عمل المستعمر الفرنسي على اختراق هويّة الشعب التونسي واستلابها، فإن الدعوة إلى مقاومته اقترنت في الفكر التونسي المعاصر إلى حدّ كبير بحجّة الدفاع عن الخصوصيّة الوطنية، والذاتيّة التونسيّة وهويّتها العربيّة ـ الإسلاميّة، إذ نشأ نوع من «الأيديولوجيا الضمنيّة»

(14) عبد المجيد البدوي، «الفكر العربي ومسألة الهوية في السياقين السياسي والثقافي،» **مجلة رحاب المعرفة**، العدد 5 (تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 1998)، ص 8.

(15) قسطنطين زريق، «نحن والمستقبل،» في: قسطنطين زريق، **الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980)، ص 180.

لدى التونسيين وبالأخص لدى الزيتونيين للتصدّي للمشروع الاستعماري الفرنسي انطلاقًا من أن الموروث التونسي والعربي ـ الإسلامي هدفٌ للتحدّي الخارجي وجب الذّود عنه[16].

فعند رجوعنا إلى الوثائق الأرشيفية نجد الكثير من المواقف، المنسوبة للزيتونيّين التي تصبّ في خانة الدفاع عن الهويّة الوطنيّة للبلاد التونسية ضدّ محاولات المسخ والتغريب. ومن ذلك تلك التظاهرة الشعبيّة التي انتظمت بالعاصمة تونس للاحتجاج على نصب تمثال زعيم المبشرين «الكاردينال لافيجري» في سنة 1925، وهو شاهر صليبه بيده اليمنى والإنجيل بيده اليسرى. فنظم طلبة جامع الزيتونة تظاهرة شعبيّة للمطالبة بإزالة ذلك التمثال لما فيه من استفزاز للمشاعر الدينيّة والوطنيّة[17].

كذلك لا بد من التذكير بالدور الذي أدّاه الزيتونيّون ضد الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة خمسينيّة الاحتلال والاستعدادات التي كانت تقوم بها السلطات الفرنسيّة. وهو ما ولد شعورًا بالمهانة لدى التونسيّين، وبخاصة بعد ما شاع خبر تخصيص مبلغ من المال قدره 300 مليون فرنك من ميزانية الدولة التونسية لهذه المناسبة، في حين كانت المجاعة تفتك بمناطق مختلفة من الإيالة[18]. وبداية من شهر أيلول/سبتمبر، خاض الزيتونيّون حملة واسعة لتحذير الأهالي من المشاركة في الاحتفالات ودحض أطروحات «فرنسا الحضاريّة التي جاءت بها للتونسيين» من خلال كتاباتهم الصحافية المنشورة آنذاك. ففي مقال بجريدة **الصّواب** مؤرخ في 5/ 11/ 1930 بعنوان «بعد خمسين سنة من الحماية» رأى فيه صاحبه أن الاحتفاء بالخمسينيّة يمثل مظهرَ تعالٍ على الشعب التونسي غير مرغوب فيه وفعلًا سياسيًا ليس له ما يبرّره[19].

وعقدت الاجتماعات الزيتونيّة المتعددة أيضًا للنظر في المسألة، إذ يذكر تقرير أمني فرنسي أن اجتماعًا دستوريًّا انعقد يوم 1930/12/5 في مقر الحزب بزنقة الرياض، حضره نحو 250 شخصًا بينهم الكثير من الزيتونيين، وناقشوا فيه ذكرى الخمسينيّة ودعوا إلى مقاطعتها وحثوا الأهالي على ذلك. ويواصل التقرير سرده للوقائع بالقول إن أحد الحاضرين وهو من الزيتونيّين خطب في الحضور قائلًا: انظروا ما هذه الذكرى الرّهيبة التي سيذكروننا بها؟ فلنتحلى بالشجاعة ولنتحدّ من أجل إنقاذ وطننا[20].

---

(16) محمّد الفاضل عاشور، **الحركة الأدبيّة والفكرية في تونس**، ط 3 (تونس: الدار التونسية للنشر 1983)، ص 213.

(17) Béchir Tlili, *Nationalisme, socialisme et syndicalisme dans le Maghreb des années 1919-1934* (Tunis: Publications de l'université de Tunis 1984), pp. 187 – 188.

(18) علي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين** (تونس: منشورات الجامعة التونسية 1986)، ص 88ـ91.

(19) **الصّواب**، عدد مؤرّخ في 1930/9/5: «بعد خمسين سنة من الحماية»، ص 1.

(20) **أ.و.ت:** سل حركة وط، صن 15، مل2، ص 25: «مذكرة من قرانجي إلى مدير الأمن العمومي بتونس» بتاريخ 1930/12/9.

وأفاد تقرير أمني آخر أنّ طلبة جامع الزيتونة في حالة من الهيجان، فهم في المدارس يسهرون إلى ساعات متأخرة يخوضون نقاشات تتعلق بالسياسة والذكرى الخمسينيّة[21]. وذكر كذلك أن طلبة الجامع الأعظم في مدرستي السليمانيّة والقرآنيّة يهيئون الأجواء من أجل الاحتجاج على احتفالات الخمسينيّة، وإنهم كثيرًا ما يجتمعون لهذه الغاية لكن في أماكن مختلفة ما زالت غير معروفة حتى لا يثيروا انتباه أعوان الشرطة[22]، وأن عددًا من أعضاء الحزب الدستوري قد حضر تلك الاجتماعات وتقرر أن يجتمع الطلبة مع عمّال الرصيف والحمّالين من أجل التظاهر أمام مقرّ الإقامة العامة وقصر الباي. وقد أجمعت بعض المصالح الأمنيّة أن الطلبة ينوون تنظيم تظاهرات وحتى سن إضرابات ضد احتفالات الخمسينيّة[23].

وتعبيرًا عن رفض الزيتونيّين الاحتفال بالخمسينيّة، بدأوا بإلصاق المعلقات على الجامع الأعظم ومحيطه والمدينة العتيقة منذ شهر كانون الثاني/يناير 1931. كما أخذوا بتوجيه رسائل احتجاجية إلى السلط الفرنسية، من بينها رسالة وجّهت إلى رئيس الجمهوريّة الفرنسية وأحمد باي والمقيم العام ورد فيها: «بسم الله الرحمان الرحيم، وما النّصر إلا من عند الله. جناب السيد رئيس الجمهوريّة الفرنسية، ليكن في علمكم أننا قد كتبنا لكم الكلمات بدمنا الممزوج لإعلامكم أننا أقسمنا باللّه، وعزمنا على قتل كل من يرضى أو يشارك في إقامة الاحتفال الخمسيني الذي تريد فرنسا إنجازه في بلدنا تونس»[24]. كما تمّ العثور على معلقة أخرى عثر عليها على جدار جامع الزيتونة تضمّنت أنه «اعتبارًا لنيّة حكومة الجمهورية الفرنسية الأكيدة في الاحتفال بكثير من الأبّهة بالذكرى الخمسين لاحتلال بلادنا، رغم العرائض العديدة الموجّهة لرئيس الدولة والمسؤولين في الحكومة التونسيّة والمجلس الكبير، وهي العرائض التي عبّرنا فيها عن قدرتنا على الاعتراض على تنظيم مثل هذا الاحتفال الذي سوف يكون سببًا في موت كلّ من يحضره، ونتيجة للأضرار التي سيتحمّلها الشعب التونسي من جرّاء المصاريف التي سيتسبّب فيها هذا الاحتفال والتي قدّرت بملايين الفرنكات رغم الفقر وعدم كفاية الإنتاج لتوفير مبلغ من هذا القبيل. إن التونسيين لا يمكنهم تأمين حاجاتهم الحيويّة، وكثير من الشيوخ والأطفال يسقطون جوعًا على الطرقات وفي نقاط مختلفة من الإيّالة... ويتمّ تنظيم الاحتفال رغم كل العقبات، لكن نتائجه يمكن أن تكون كارثة على البلاد والعباد. لكن ماذا يهمّ ما دامت الحكومة ستكون راضية؟... إننا نأخذ على عاتقنا أمر إبلاغ قناصل الدول الممثلة في تونس إنّ هذا الاحتفال سيفجّر نضالًا عامًّا، وأن الدم سيسيل غزيرًا ونعلن أن الشعب التونسي يفضّل الموت على أن يقبل أن يهان[25].

---

(21) **أ.و.ت:** سل. حركة. وط، صن 16، مل2، ص 6: «مذكرة أمنية من قرانجي إلى مدير الأمن العمومي بتونس، بتاريخ 1931/2/10.

(22) المصدر نفسه.

(23) المصدر نفسه.

(24) **أ.و.ت:** سل. حركة. وط، صن 17، مل 2، ص 1و5: نسختان مصوّرتان بتاريخ 1931/1/23.

(25) **أ.و.ت:** سل. حركة. وط، صن 15، مل 2، ص 80، ترجمة للغة العربية لنص منشور تمّ العثور عليه بجدران الجامع الأعظم يوم 17ـ3ـ1931.

كما عثر أيضًا على معلَّقة أخرى في شهر أيار/مايو من سنة 1931 على جدران جامع الهواء تتضمّن لومًا موجّهًا للتونسيين على سباتهم وصمتهم ولامبالاتهم تجاه الخطر المتربّص بهم. وطالبت هذه المعلقة التونسيين بتوخّي الحذر واليقظة[26].

إلى جانب دور الزيتونيين الرّيادي في الدّفاع عن الهويّة الوطنيّة من خلال تصدّيهم ورفضهم للمشاريع الفرنسيّة التي كانت تهدف إلى إهانة الشخصيّة التونسيّة [...] لا بدّ لنا أيضًا من ذكر الدّور الذي قاموا به في الدّفاع عن اللغة العربيّة من منطلق أنها مقوّم أساسي وجوهري في تركيبة الشخصيّة التونسيّة العربيّة.

هذه العرائض المعلَّقة على جدران المساجد في العاصمة ـ آنذاك ـ عبّرت جميعها عن رفض إقامة الاحتفال بخمسينيّة الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية معتبرة ذلك تحديًا لمشاعر التونسيين وتعديًا صارخًا على كرامتهم. وقد اشتركت جميعها في توجيه التحذير والوعيد للسّلط الاستعماريّة إن قامت بتنفيذها. إن تحرير العرائض والمعلقات وإلصاقها على الجدران هو أسلوب نضالي انفرد به الزيتونيّون ـ من دون غيرهم – منذ أوائل القرن العشرين.

إلى جانب دور الزيتونيين الرّيادي في الدّفاع عن الهويّة الوطنيّة من خلال تصدّيهم ورفضهم للمشاريع الفرنسيّة التي كانت تهدف إلى إهانة الشخصيّة التونسيّة والتي تجسّدت – كما بيّنا ذلك في إقامة نصب تذكاري لأحد المبشرين وفي الاحتفالات بخمسينيّة الاحتلال ـ لا بدّ لنا أيضًا من ذكر الدّور الذي قاموا به في الدّفاع عن اللغة العربيّة من منطلق أنها مقوّم أساسي وجوهري في تركيبة الشخصيّة التونسيّة العربيّة.

نظمت السّلط الاستعماريّة الفرنسيّة مؤتمرًا بمدينة تونس من 14 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 1931 حول اللغة والحضارة العربيّة، بإشراف الباي والمقيم العام الفرنسي. وتألّفت لجنة للإشراف والتنظيم من أربع لجان: هي «لجنة اللغة العربية»، و«لجنة الآداب»، و«لجنة تاريخ أفريقيا الشماليّة» و«لجنة الفنون والآثار الإسلامية». وعيّن لعضويّتها جميعًا خمسة عشر تونسيًا وأربعة عشر فرنسيًا معظمهم من ذوي المناصب الرسميّة والوظائف الحكوميّة، كما عيّن بعض الزيتونيين على غرار شيخ الإسلام الحنفي والباشا مفتي المالكيّة، والشيخ محمّد بالقاضي الذي أسندت إليه رئاسة لجنة الآداب العربيّة وكان حينها مدرّسًا في الجامع الأعظم والمدرسة الصّادقيّة[27]. وشارك في هذا المؤتمر أيضًا عدد من علماء تونس والمغرب الأقصى والجزائر، وبعض أشهر المستشرقين

(26) **أ. و. ت:** سل. حركة. وط، صن15، مل 2، ص 80، مذكرة أمنيّة من المدير العام للداخليّة بتونس إلى المقيم العام الفرنسي بتاريخ 16ـ5ـ1931.

(27) انظر قائمة أعضاء «مؤتمر اللغة والآداب العربية بحاضرة تونس من 14 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 1931،» جريدة **الزهرة**، عدد مؤرّخ في 2ـ12ـ1931، ص 3.

الفرنسيّين وبعض المشايخ[28]. وخلال انعقاد المؤتمر ألقى المستشرق الفرنسي «جورج مارسي» الذي كان ـ حينذاك ـ مديرًا للمدرسة العليا للغة والآداب العربيّة بتونس والمدرّس في «كولاج دي فرانس» وعضو المجمع العلمي الفرنسي، محاضرة طعن فيها باللغة العربية ووصفها بأنها لغة مائعة لا تعرف تحديد الألفاظ ولا الصفات[29]. فردّ عليه شيخ الإسلام أحمد بيرم بأن اللغة العربيّة «ليست بمائعة، وإنها لغة بها اشتقاق ممّا يحول دون موتها»[30]، وفي ذلك ردّ على أطروحات الباحث الفرنسي. ولقد لاحظ الزيتونيّون أن الغاية من هذا المؤتمر هي في الأساس ضرب اللغة العربية من خلال التشكيك فيها، لتحلّ محلها اللهجات العاميّة لا في البلاد التونسيّة فحسب بل في سائر أقطار شمال أفريقيا، وبخاصة إذا علمنا بأنّ اللهجة العامية الجزائريّة كانت هي المعتمدة آنذاك في المدارس. وقد كانت نتيجة هذا العمل الذي أقدم عليه الشيخ المذكور أن قامت السلط الفرنسية بعزله من مشيخة الإسلام[31].

هكذا، ومن خلال ما سبق، نخلص إلى القول إن الوعي بالهويّة الوطنيّة و«الذاتيّة التونسيّة» ـ لدى الزيتونيّين – أخذ يتبلور ويتشكل مع منتصف العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين عندما امتزجت الأوضاع الناجمة عن النظام الاستعماري بظروف سابقة له متمثلة أساسًا بوحدة التراب واللغة والثقافة والعقيدة، التي عزّزت الروابط بين السكان وغذّت المشاعر بالانتماء إلى تاريخ مشترك ودعّمت التقارب والوعي بالمصير الواحد. هذا الوعي بالهويّة الوطنيّة سيأخذ منحى أعمق وأشمل مع حقبة الأربعينيات ليصبح وعيًا بالانتماء لهويّة حضاريّة عمودها الفقري العروبة والإسلام.

ثانيًا: العروبة والإسلام: مقوِّما الهويّة الحضاريّة وركيزتا النضال الزيتوني

ابتداءً من منتصف الأربعينيات من القرن العشرين، شهد مفهوم الهويّة – لدى الزيتونيّين – تطوّرًا من هويّة وطنيّة بمعنى الشعور بالانتماء إلى «الذاتية التونسية» إلى «هوية حضاريّة» ترتكز على العروبة والإسلام كمقوّمين أساسيّين للنضال. وقد أدّت مجموعة من العوامل دورًا بارزًا في هذا التطوّر الحاصل لديهم، وبالأخص لتبنّيهم مفهوم العروبة. من ذلك تأسيس جامعة الدول العربية في آذار/ مارس 1945 والدور الذي أدّته هذه المؤسسة في إحياء مفهوم العروبة ومساندتها للشعوب العربيّة المستعمرة كي تنال استقلالها، واستقطابها لزعماء الحركات الوطنية ولا سيَّما المغاربية منها[32]. كما تم تأسيس جبهة الدفاع عن «أفريقيا الشماليّة» التي تألفت في مصر في شباط/فبراير 1946 والتي ضمّت مغاربة وجزائريين وتونسيين برئاسة الشيخ الزيتوني محمّد

(28) المصدر نفسه.

(29) **الزهرة**، عدد مؤرّخ في 1932/1/2: «محاضرة للمستشرق الفرنسي جورج مارسي،» ص 1.

(30) المصدر نفسه.

(31) المصدر نفسه، ص 1.

(32) سعيد مراد، «بحوث في الفكر القومي العربي: إشكاليات نظريّة،» **دراسات الفكر العربي**، السنة 1، ص 264.

الخضر حسين[33]. وطرحت هذه الجبهة على نفسها استقلال أقطار أفريقيا الشماليّة وانضمامها إلى الجامعة العربيّة[34]. كما أدى مؤتمر المغرب العربي (الذي انعقد بالقاهرة بين 15 و22 شباط/ فبراير 1947) دورًا بارزًا في إحياء الفكرة العربيّة والمغاربيّة وبلورتها من خلال مقرّراته ومطالبه التي أكدت عروبة بلاد المغرب وضرورة توحيد أحزابه السياسيّة في نطاق ما سيعرف – في ما بعد – بمكتب المغرب العربي[35]. ولا بدّ من التذكير أيضًا بعامل آخر ساهم بدوره في إعطاء مفهوم «العروبة» أهمية لدى النخب الزيتونيّة، وهو تراجع الأيديولوجيا الإسلاميّة بانحلال الإمبراطورية العثمانية وإلغاء الخلافة التي عجزت عن حماية المسلمين[36].

وبذلك أصبحت مفاهيم العروبة والإسلام والهويّة الحضاريّة ركائز أساسية لدى النخب الزيتونيّة في نضالها ضدّ المستعمر الفرنسي وفي دفاعها عن هويّة البلاد التونسية العربيّة والإسلاميّة. ولقد تزعّم هذا الاتجاه الشيخ الزيتوني محمد الفاضل ابن عاشور[37] الذي كان يدعو إلى تحرير البلاد التونسية في إطار يضمن اندماجها في الوطن العربي، ملوّحًا بنظره نحو المشرق. ويقول في هذا الشأن: «من يومئذ انطبعت الروح الشعبيّة في تونس بطابع مصوغ من مادة الرّوح الثقافية للجامعة الزيتونية، فهي مادة الرابطة القوميّة الواسعة والحرص الدائم على الالتزام مع الأمم الإسلامية الشرقية وخاصّة الأمّة العربيّة. فأصبح الاتجاهان السياسي والثقافي يسيران على خط واحد هو طلب الذاتيّة التونسيّة ومقوّماتها العربية ـ الإسلاميّة في الاندماج في الوطن العربي. وأصبحت الجامعة العربية الغاية التي يتجه كل عمل فكري واجتماعي وسياسي في تونس إلى تحقيقها[38].

اعتمد الزيتونيّون على عدّة وسائل لتكريس الهويّة الحضاريّة للبلاد التونسية والدفاع عنها، من ذلك:

---

(33) محمّد الخضر حسين (1873ـ1958): ولد في نفطة في الجنوب الغربي للبلاد التونسية. تلقّى تعليمًا زيتونيًا. درّس في الزيتونة، أصدر أول مجلة تونسيّة وهي مجلة **السعادة العظمى** في سنة 1904. هاجر من تونس سنة 1912 واستقرّ بدمشق، ألقي عليه القبض بأمر من جمال باشا واتهم بالانتماء إلى الحركة العربية السرّيّة. أفرج عنه وسافر مع تونسيين آخرين إلى ألمانيا للدّعاية في أوساط العمّال والمجنّدين العرب، رجع إلى دمشق وغادرها بعد احتلالها من جانب الفرنسيين واستقرّ بالقاهرة منذ 1920. قام بعدّة أنشطة سياسيّة واجتماعيّة في صفوف المغاربة الموجودين في مصر، وتولّى التدريس بالأزهر وأصبح شيخه سنة 1952.

(34) عروسيّة التركي، **فصول في تاريخ الحركة الوطنيّة في تونس المعاصرة** (تونس: مطبعة صفاقس، 2005)، ص 148.

(35) المصدر نفسه، ص 151.

(36) حفيّظ الطبابي، «صراع الهوية: الزيتونة والزيتونيين في معترك النضال الوطني والاجتماعي،» ورقة قدمت إلى: **أعمال الندوة الدوليّة الحادية عشرة حول الزيتونة**، 5 ـ 6 أيار/مايو 2002 (تونس: منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2003)، ص 419.

(37) محمد الفاضل بن عاشور (1909ـ1970): ولد في مدينة تونس، من أهم علماء الدين الذين عرفتهم البلاد في القرن العشرين. درس ودرّس في الزيتونة. عُرف بمواقفه المناهضة للاستعمار الفرنسي، وكما عُرف عنه توجهاته العروبيةـ الإسلامية. ترأس الاتحاد العام التونسي للشغل عند تأسيسه في 1946. كما ترأس الجمعيّة الخلدونيّة. توفي في سنة 1970.

(38) محمد الفاضل عاشور، **الحركة الأدبيّة والفكريّة في تونس**، ط 3 (تونس: الدار التونسية للنشر، [د. ت.])، ص 213.

1 ـ النشاط الجمعيّاتي

إن النشاط الجمعيّاتي ـ في الواقع ـ هو ظاهرة قديمة بالبلاد التونسية، اعتمده الوطنيّون الأوائل لبثّ الوعي بالقضيّة الوطنيّة في صفوف التونسيين. ولعلّ أقدم جمعيّة في تونس هي «الجمعيّة الخلدونيّة» التي تأسست في كانون الأول/ديسمبر 1896. وكانت من بين مهماتها ـ آنذاك ـ «السعي بطريقة علمية لتوسيع نطاق المعارف بترتيب دروس ومحاضرات باللغة العربيّة»[39]. كما وجدت أيضًا الكثير من الجمعيّات منذ أواسط الأربعينيات التي سعت إلى بثّ الوعي بالانتماء إلى العروبة والإسلام والدفاع عن الهوية الحضارية للبلاد التونسية. نعني بها الجمعيّات الزيتونيّة التي كانت متعدّدة. وسوف نقتصر في هذا البحث على ذكر أبرزها.

ـ **جمعيّة ابن منظور القفصي:** أسّس هذه الجمعيّة بمدينة قفصة في سنة 1945 مجموعة من الطلبة الزيتونيّين، وعلى رأسهم أبو القاسم كرّو، الذين كانوا يتعلمون بالعاصمة تونس. لم تباشر هذه الجمعيّة نشاطها إلا في تموز/يوليو 1946[40]. وقد سمّيت باسم العالم «ابن منظور» للاعتقاد السائد بأنه أصيل جهة قفصة[41]. تركبت هيئتها الشرفيّة من:

ـ إبراهيم علي، رئيس.

ـ أحمد دولة، كاهية.

وتركبت هيئتها المديرة من:

ـ محمد أبو القاسم كرّو، رئيس.

ـ يوسف بن محمد باللطيف، كاتب عام.

ـ ميمون كسيرة، كاهية.

ـ محمد كيدار، أمين مال.

ـ عبد اللطيف بشري، كاهية أمين المال.

ـ الأزهر مسعود، يوسف عزّوز، محمد العكرمي، خليل بن علي، مصطفى السماوي: أعضاء[42].

وانطلقت أعمالها في شهر تموز/يوليو 1946، حيث نظمت احتفالات لأبناء مدينة قفصة الناجحين في الشهادات الزيتونيّة والمدرسيّة تم خلالها توزيع الجوائز عليهم. وانتظم حفل كبير في جامع المدينة. وكانت هذه المناسبة أوّل نشاط تقوم به.

---

(39) علي الزيدي، **الزيتونيّون ودورهم في الحركة الوطنية التونسية: 1904ـ1945** (تونس: منشورات مكتبة علاء الدين، 2007)، ص 107.

(40) أبو القاسم محمد كرّو، **حصاد العمر**، 6 ج (تونس: دار المغرب العربي للنشر، 1998)، ج 1، ص 390.

(41) ابن منظور (1233ـ1311): هو محمد جلال الدين، لغوي وأديب وفقيه. ولد بمصر وتولّى القضاء بطرابلس. صاحب معجم اللغة **لسان العرب**.

(42) كرّو، المصدر نفسه، ص 391ـ392.

كانت جمعية ابن منظور أداة للزيتونيين بجهة قفصة لبثّ الوعي بالانتماء إلى الهويّة العربية ـ الإسلامية، وذلك من خلال الأنشطة التي كانت تقوم بها، كتقديم المحاضرات في التاريخ، والأدب، وإنشاء مكتبة جهوية تضم أمهات الكتب العربية (كتب تاريخ، فقه، أدب...). نظمت هذه الجمعية في شهر رمضان من سنة 1947 مجموعة من المحاضرات، من ذلك:

ـ محاضرة بعنوان «الأخلاق والشباب» ألقاها أبو القاسم كرّو.

ـ محاضرة بعنوان «الإسلام دين التقدم والرقيّ» ألقاها الحسين بوزيان.

ـ محاضرة بعنوان «حاجتنا إلى ابتكار أدب تونسي» ألقاها محمد الجدي[43].

هدفت هذه المحاضرات ـ عند تصفح محتواها ـ إلى الدفاع عن عروبة البلاد التونسية وإسلامها ضد محاولات المسخ والتغريب. وهذا ما نتبيّنه بخاصة عند قراءة ما جاء في بيانها التأسيسي الذي صاغه مؤسّسو الجمعيّة عند بداية نشاطهم بقولهم: «إن جمعيّتنا عازمة بحول الله على المضيّ قدمًا في طريقها دون توقف، وستعمل إلى جانب أعمالها الدوريّة والعاديّة على النهوض بالثقافة العربيّة – الإسلاميّة للبلاد ومقاومة الأميّة والتغريب»[44].

تواصل نشاط هذه الجمعية إلى حدود سنة 1948 في ظروف سيئة جدًا، من ذلك أنّ الدستوريّين كانوا لا يزالون حينها هاربين خارج المدينة، فقامت الجمعيّة بنشاط ثقافي واجتماعي باطنه سياسي، وتضامنت مع المنظمات الوطنيّة القائمة بالجهة آنذاك (الاتحاد الجهوي للشغل، جمعيّة الفلاحين التونسيّين، الاتحاد الجهوي للصنايعيّة وصغار التجّار، فرع جامعة المتوظفين التونسيّين، فرع جمعيّة الشباب المسلمين)، فأدّى ذلك إلى قيام السلط الفرنسية بتعليق نشاطها[45].

ـ جمعيّة الطلبة المسلمين في الجامع الأعظم: تأسست هذه الجمعيّة في تونس العاصمة سنة 1945. وكانت لها عدة مقارّ، كمقر نهج تربة الباي عدد 70، ونهج عبد الوهّاب عدد 3، ونهج القنطرة عدد 6، ونهج الجرمان عدد 24[46].

وهي تكونت أساسًا من الطلبة الزيتونيين ومن بعض المدرّسين في الجامع الأعظم. وكان أعضاؤها:

- الشاذلي المكي، رئيس.

ـ السعيّد بن مخلوف المجازي، كاهية.

ـ حمد بن زيد، كاتب عام.

ـ محمد العربي بن إسماعيل، نائب الكاتب العام.

ـ محمد بن المبروك، أمين مال.

---

(43) المصدر نفسه، ص 390.

(44) المصدر نفسه، ص 391.

(45) المصدر نفسه، ص 392.

(46) **ندوة الثقافة والحياة الجمعياتيّة والتغيّرات الهيكليّة في المجتمع التونسي 1896 – 1956** (تونس: وزارة الثقافة، اللجنة الثقافيّة القوميّة، 1992)، ص 47.

ـ مصطفى بن سعد، نائب أمين مال.

ـ الهادي بن بلقاسم، مراقب عام[47].

وكانت جمعية الطلبة المسلمين بالجامع الأعظم ذات طابع ثقافي. وتواصل نشاطها إلى حدود سنة 1956.

وخلال مرحلة نشاط هذه الجمعيّة بين 1945ـ1956، سعت إلى تكريس الهويّة العربية الإسلامية من خلال:

- الاحتفال سنويًا بالهجرة النبوية للرسول في شكل تظاهرة دينيّة وأدبيّة.
- الاحتفال بعيد العروبة بعد تأسيس جامعة الدول العربية.
- تنظيم محاضرات أدبيّة وتاريخية نذكر منها، محاضرة بعنوان «إرادة الحياة عند أبي القاسم الشابي» ألقاها الطاهر قيقة وأبرز من خلالها المعاني الوطنية والنضالية في شعر الشابي.

محاضرة أخرى بعنوان «الثقافة العربية – الإسلامية في الشمال الأفريقي»، وألقاها محمد الشوكي وبيّن من خلالها أثر الحضارة العربية ـ الإسلامية في بلدان المغرب.

كذلك نذكر محاضرة الشيخ محمد الفاضل بن عاشور «الجزائر في الشرق»، والمحاضرة التي ألقاها الطيّب التليلي بعنوان « الدعوة في الإسلام».

ـ **جمعيّة بيت الحكمة:** وهي جمعية ثقافية تأسست في سنة 1945، «وتهدف إلى تكريس الهويّة العربيّة الإسلامية للبلاد التونسية من خلال البحث عن الآثار التاريخية بتونس للتأكيد على عراقة البلاد من خلال المعالم العربيّة الإسلاميّة»[48].

تكونت هذه الجمعيّة من مجلس مسيّر وأعضاء. أما المجلس فكان يتركب من:

- حمّادي عبد الوهّاب، رئيس.
- الشيخ محمّد العربي الكبّادي، كاهية.
- مصطفى الزمرلي، أمين مال.

في حين كان الأعضاء كل من الشيخ محمد الفاضل بن عاشور ومصطفى العابد مزالي والشيخ محمد الشاذلي النيفر ومحمد صالح المهدي.

سعت هذه الجمعيّة إلى:

ـ حفظ المعالم التاريخية العربيّة ـ الإسلاميّة.

ـ ضبط مصادر التاريخ والتراجم لجميع العهود والحقب العربيّة الإسلاميّة بالبلاد ووضع الفهارس لها.

ـ التعريف بتفاصيل التاريخ العربي – الإسلامي بالبلاد التونسيّة بطرائق عصريّة.

---

(47) المصدر نفسه، ص 48.

(48) المختار العياشي، **البيئة الزيتونية 1910ـ1945: مساهمة في تاريخ الجامعة الإسلامية**، تعريب حمادي الساحلي (تونس: دار التركي للنشر، 1995)، ص 204.

ـ وضع فهارس جامعة للمخطوطات العربيّة الموجودة في خزائن تونس لتعريف الأوساط العلميّة بتراث البلاد العلمي والفكري والحضاري.

ـ **جمعيّة الإخوان الزيتونيّين:** تأسست هذه الجمعية في سنة 1945. وكان مقرّها نهج شرق الترك عدد 7، ثم انتقلت إلى نهج الصبّاغين عدد 29. وكانت غايتها رفع المستوى الثقافي لتلامذة الجامع الأعظم وربط أواصر الأخوّة والتعاون بينهم. وتركبت هيئتها من:

ـ أحمد بن محمّد القروي، مساعد.

ـ الطيب بن جمعة، كاتب.

ـ إبراهيم مزهودي، مساعد.

ـ محمد كدّوس، أمين مال.

دخل الزيتونيّون (مشائخ- مدرّسون- طلبة) ابتداءً من سنة 1946، مرحلة النضال النقابي والسياسي بزعامة الشيخ محمد الفاضل بن عاشور. فالفراغ الذي أحدثه اعتقال قادة الحركة الوطنيّة وإبعادهم، فسح المجال أمام الزيتونيّين لتأدية دور الريادة في النضال.

دأبت هذه الجمعية – منذ تأسيسها – على إلقاء المحاضرات الأدبيّة والتاريخيّة، ونذكر بالخصوص المحاضرة التي ألقاها الشيخ الشاذلي النيفر[49] بعنوان «يوسف ابن تاشفين منقذ الأندلس»[50].

وقد تنوّعت أنشطتها من إجراء مناظرات فكريّة وأدبيّة بين الطلاب، إلى الاحتفال بالمناسبات الدينيّة (المولد النبوي، الهجرة النبويّة،...) والمناسبات الوطنية والاحتفال بعيد العروبة في سنة 1946: ذكرى مرور سنة على انبعاث الجامعة العربية[51].

من خلال ذكرنا هذه الأمثلة، نخلص إلى القول بأن الزيتونيين اعتمدوا على النشاط الجمعيّاتي لتكريس الهويّة العربية ـ الإسلامية للبلاد وتأصيلها والدفاع عنها، إدراكًا منهم للدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في خدمة الغرض المنشود. ولكن دورهم لم يقتصر على هذه الأنشطة فحسب، بل اعتمدوا أيضًا طرقًا وأساليب أخرى.

2 ـ النشاط النقابي والسياسي

دخل الزيتونيّون (مشائخ ـ مدرّسون ـ طلبة) ابتداءً من سنة 1946، مرحلة النضال النقابي والسياسي بزعامة الشيخ محمد الفاضل بن عاشور[52]. فالفراغ الذي أحدثه اعتقال قادة الحركة الوطنيّة وإبعادهم، فسح المجال أمام الزيتونيّين لتأدية دور الريادة في النضال.

---

(49) الشاذلي النيفر (1911ـ1998): ولد في مدينة تونس. درس في جامع الزيتونة أين تحصّل على شهادة التطويع في سنة 1934. درّس في الجامع الأعظم وساهم في تأسيس جمعية الزيتونيين، وفي سنة 1953 أسّس جريدة **الزيتونة** وهي أسبوعيّة. بعد الاستقلال انتخب نائبًا بمجلس الأمّة في سنة 1959 وعميدًا بكليّة الزيتونة في سنة 1977.

(50) الزيدي، **الزيتونيّون ودورهم في الحركة الوطنية التونسية: 1904ـ1945**، ص 118.

(51) المصدر نفسه، ص 120.

(52) الطبابي، «صراع الهوية: الزيتونة والزيتونيين في معترك النضال الوطني والاجتماعي،» ص 443.

شهدت هذه المرحلة المتزامنة مع تأسيس جامعة الدول العربية نموّ حسّ قومي ذي صبغة عروبيّة ـ إسلامية، وبرزت شخصية الفاضل بن عاشور كمتزعّم له، وكمدافع عن الهوية العربية ـ الإسلامية للبلاد[53]. فقد كان له دور بارز وريادي في تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل وفي انعقاد مؤتمر ليلة القدر (23 آب/أغسطس 1946)، إضافة إلى قيامه بحملات توعويّة دعائية لفائدة نصرة فلسطين وجمع التبرّعات وتجنيد المتطوّعين، وتأليف لجان «للدفاع عن عروبة فلسطين» وإلقاء المحاضرات حول العروبة والإسلام والاحتفال بعيد العروبة. فكان ذلك من العوامل التي ساهمت في تعاظم دور جامع الزيتونة الذي «أصبح محلّ اعتناء العناصر الشعبية – آنذاك ـ ومركز التفاف المنظمات القوميّة»[54].

إلا أنّ دخول الزيتونيين الساحة النقابيّة قد سبق سنة 1946، إذ ظهرت أولى التحركات «النقابيّة الزيتونيّة» في سنة 1930، وهو تاريخ تأسيس «نقابة المدرّسين بجامع الزيتونة» من طرف مجموعة من المشايخ على غرار المختار بن محمود، وعلي النيفر، وعبد السلام التونسي، ومحمّد مناشو، والصّادق الشطي، وعبد العزيز النيفر، ومحمّد الزغواني. وقد جاءت هذه النقابة كردّ فعل على المظالم التي تعرّضوا لها من جانب الإدارة الفرنسية التي فتحت أبواب وظائفها لخرّيجي مدارسها وأغلقتها أمام الزيتونيين ذوي التكوين العربي[55].

وابتداءً من سنة 1946، تاريخ تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، اختار الزيتونيون التوجُّه إلى العمل النقابي، وبخاصة، بعد اختيار الشيخ محمّد الفاضل بن عاشور رئيسًا شرفيًا له بالخلدونيّة في 20 كانون الثاني/يناير 1946. وخلال السنتين اللتين كان فيهما الشيخ ابن عاشور رئيسًا للاتحاد سعى ومن ورائه الزيتونيون إلى تبني خطاب عروبي ـ إسلامي وبثه صلب المنظمة الشغيلة، ورسم لها سياسة تتلاءم مع الثقافة العربيّة ـ الإسلاميّة للبلاد التونسية. وهو ما تبيّناه من خلال الاجتماعات التي حضرها مع أعضاء الاتحاد وشارك فيها بخطبه ومحاضراته من خلال تصفحنا وثائق أرشيف وزارة الخارجيّة الفرنسية ووثائق الإقامة العامة الفرنسية.

ففي شهر شباط/ فبراير من سنة 1946 ألقى الفاضل بن عاشور خطابًا نقابيًا في الجمعيّة الخلدونية ذكر فيه الحاضرين «بالدور الريادي الذي قام به الرسول في الدفاع عن العمل والمستضعفين من ظلم الطغاة الذين يستغلون عجزهم وقلة حيلتهم لأكل حقوقهم»[56].

كما انعقد أيضًا اجتماع نقابي بمدينة صفاقس يوم 30 آذار/مارس 1946 حضره ابن عاشور وخطب في الحضور قائلًا: «إن الشريعة الإسلامية قد أزالت كل معاني التمايز والتفريق الطبقي»[57]. كذلك، خطب في اجتماع نقابي بمدينة سوسة يوم 31 آذار/مارس 1946، رفقة مجموعة من زعماء الحركة الوطنيّة، وربط في كلامه بين العمل النقابي وأصول الدين الإسلامي[58].

---

(53) Mustapha Kraiem, «L'université de la Zitouna dans les années trente – quarente,» *Revue Tunisienne des sciences sociales* (R.T.S.S) no. 88 (1997), pp. 82-83.

(54) عاشور، **الحركة الأدبيّة والفكريّة في تونس**، ص 216.

(55) الزيدي، **الزيتونيّون ودورهم في الحركة الوطنية التونسية: 1904ـ1945**، ص 224.

(56) I.S.H.M.N: Q 805. C638. Dossier1: «U.G.T.T. 1945-1950,» ff 142-143.

(57) Ibid.

(58) Kraiem, «L'université de la Zitouna dans les années trente – quarente,» pp. 85-86.

وفي يوم 29 نيسان/أبريل 1946 انعقد اجتماع نقابي في المسرح البلدي في تونس حضره فرحات حشاد[59]، وخطب في أثنائه الشيخ ابن عاشور قائلًا: «... لمّا ظهرت شريعة الإسلام قاومت المظالم والرقّ وجعلت الرّوابط الإسلاميّة ضامنة للعامل حقوقه كاملة غير منقوصة... إن الكلمة الجامعة التي هي الدستور الحقيقي للإسلام: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا»[60].

من خلال ما سبق من أمثلة نتبيّن أن الزيتونيّين، وعلى رأسهم الشيخ الفاضل بن عاشور، قد حاولوا تقديم قراءة تأصيليّة للعمل بما يجعل الإسلام قريبًا من الحركة النقابيّة ومن هموم العمّال. وهو ما لاحظناه أيضًا في خطاب للشيخ ابن عاشور بمناسبة الاجتماع الذي عقده الاتحاد للاحتفال باليوم العالمي للعمّال يوم 1 أيار/مايو 1946، والذي ورد فيه: «نحن في جامعة بنيت على أصول تشريعيّة متينة جاء بها الإسلام، فإذا تحققت أمانينا تحقق لنا أنّ كافة المجتمعين مستعدّون للإعلان بأنهم مناصرون للاتحاد بمقتضى التعاليم الإسلامية القاضية بهدم الفوارق بين الطبقات. وإنّ كل واحد باعتباره مسلمًا يجب أن يعتبر نفسه جنديًّا في قضيّة العملة باعتبار أنّ العامل هو من طبقة اجتماعيّة أوجدها الإسلام وأعطى لها حقوقها وحرّياتها كاملة»[61].

إنّ هذا الخطاب، في الواقع، يهدف إلى دعوة العمّال إلى انضمام إلى المركزيّة النقابيّة الناشئة والنضال ضدّ الكنفدراليّة العامّة للشغل (C.G.T)[62] التي كانت تحت سيطرة الشيوعيّين، ومن أجل ذلك حاول ابن عاشور سحب البساط من تحتهم بتبنّي جزء من مقولاتهم. بل إنّ ابن عاشور أنكر على الكنفدرالية العامّة للشغل حتى نضالها من أجل العمّال أو ضدّ النظام الرأسمالي، ويقول في هذا الشأن: «... وإذا كانت هنالك نحلة تدّعي أنها عدوّة لرأس المال غير شريعة الإسلام فهي كاذبة. لأن الإسلام سبق جميع النِحَلْ، وأن احترام حقوق العامل في العصور الأخيرة مقتبس من تعاليم الإسلام»[63].

لم يكتفِ الشيخ ابن عاشور في جدله ضد الحركة الشيوعيّة بتبني القضيّة العمّاليّة من منظور عروبي – إسلامي، بل تهجّم في إحدى أطروحاته السياسيّة على الشيوعيّين وبالخصوص على الكنفدراليّة العامة للشغل (C.G.T) التي تتعلق بالاتحاد الفرنسي بقوله: «هم يريدون منا أن نصرّح بأننا جزء من أمّة أخرى...، ونحن نرضى أن نموت جوعًا ولا تخرج هذه الكلمات من أفواهنا»[64].

هذا التوجّه الذي رسمه ابن عاشور للاتحاد العام التونسي للشغل، في أواسط الأربعينيات، والذي يستمدّ مشروعيّته من الموروث العربي ـ الإسلامي لقي تجاوبًا كبيرًا من الفئات الشغيلة، إذ

---

(59) فرحات حشاد (1914 – 1952): ولد في جزيرة قرقنة، درس في المدرسة العربيّة الفرنسيّة، عمل في قطاع النقل كإداري، مارس العمل النقابي، أسس النقابات المستقلة بالجنوب وعمل مع مجموعة من النقابيّين في مختلف القطاعات لتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل في كانون الثاني/يناير 1946 الذي تولّى أمانته العامة إلى يوم اغتياله.

(60) «كلمة الشيخ محمد الفاضل بن عاشور في اجتماع للاتحاد التونسي للشغل،» **الزهرة**، عدد مؤرّخ في 30 نيسان/أبريل 1946، ص 1.

(61) «الكفاح في سبيل العامل التونسي،» **النهضة**، عدد مؤرّخ في 2 أيار/مايو 1946، ص 1 ـ 2.

(62) **الكنفدرالية العامة للشغل**: وتعرف بالس.ج. ت أو *C.G.T* وهي منظمة نقابيّة فرنسيّة – شيوعيّة تأسست في مدينة ليموج الفرنسيّة وكانت لها فروع بالمستعمرات ومن بينها فرع في البلاد التونسيّة.

(63) **النهضة** (2 أيار/مايو 1946).

(64) محمد ضيف الله، «بين التجاذب والتنافر: الزيتونة والاتحاد العام التونسي للشغل من أواسط الأربعينات إلى أواسط الخمسينات،» ورقة قدمت إلى: **أعمال الندوة الدوليّة الحادية عشرة حول الزيتونة**، 5 ـ 6 أيار/مايو 2002، ص 248 – 249.

تمكن الاتحاد وبسرعة كبيرة من جلب عشرات الآلاف إلى صفوفه، في حين اتجهت قاعدة الكنفدرالية العامة للشغل نحو التقلص، وهو ما دفع بمسيّريها إلى تغيير اسمها من الكنفدرالية العامة للشغل إلى الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي[65]. ونتيجة لنجاح الاتحاد ـ آنذاك – تمّ انتخاب الشيخ ابن عاشور رئيسًا شرفيًّا له مدى الحياة، وكان ذلك يوم 20 كانون الثاني/يناير 1946 بالخلدونيّة[66].

وخلال سنتي 1946ـ1947، لم يقتصر دور ابن عاشور على الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان رئيسه آنذاك، بل أبدى نشاطًا كبيرًا ومشاركات مهمّة في عدد من المؤسسات للدفاع عن الهوية العربية ـ الإسلامية وتكريسها صلب المجتمع التونسي. فبادر إلى تأسيس بعض الجمعيات على غرار جمعية الإخوان الزيتونيين، وجمعيّة طلبة الجامع الأعظم، والشبيبة الزيتونيّة، ومكتب الطالب الزيتوني[67]. كما ترأس الجمعية الخلدونيّة وألقى بها عددًا من المحاضرات حول العروبة والإسلام[68]. فتعاظم دوره ومكانته ـ ومن خلفه الزيتونيّون – لدى الأوساط السياسيّة والثقافية والاجتماعية.

وهو ما نتبيّنه من خلال التقارير الأمنيّة التي شرعت في مراسلة السلط المركزيّة للفت أنظارها إلى أهمية هذا الرجل ووصفه وذكر أعماله وبيان أثره في مختلف التحرّكات النقابيّة والثقافية والسياسيّة. ففي تقرير للإقامة العامة الفرنسية بتاريخ 5 حزيران/ يونيو 1946 ورد «أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل يتطوّر بوضوح بقيادة رئيسه الفاضل بن عاشور الذي بدأ يتنامى تأثيره أكثر فأكثر»[69].

وفي تقرير آخر مؤرّخ في 17 حزيران/ يونيو 1946 ورد: «من جهة أخرى فإن الاتحاد العام التونسي للشغل يسجّل تقدّمًا ملحوظًا، ويشكل هذا الحدث دلالة على تطوّر الحركة الوطنيّة في الأشهر الأخيرة. فبتأثير من الفاضل بن عاشور الذي يتنامى دوره باطّراد، تمكن الاتحاد من زيادة عدد المنخرطين فيه على حساب الكنفدراليّة العامة للشغل... وهو ـ أي الشيخ – يدّعي بأن دوره نقابي إلا أنه يؤدّي دورًا سياسيًّا لا جدال فيه»[70].

وفي تقرير أمني ورد في 1 كانون الثاني/ يناير 1947 ذكر بأن الطابع الدّيني للدّعاية الوطنيّة والنقابيّة يتأكد شيئًا فشيئًا، وأن الشيخ ابن عاشور المدرّس في الجامع الأعظم يحظى بمكانة كبيرة في الأوساط المثقفة والنقابيّة[71].

وفي مذكرة أمنية أخرى في 28 أيار/ مايو 1946، ورد فيها أن تطوّر الاتحاد العام التونسي للشغل يعود إلى شخصيّة الفاضل بن عاشور البارزة الذي أصبح يمثل نوعًا من الخطر[72]. كذلك،

---

(65) المصدر نفسه، ص 249.

(66) المصدر نفسه، ص 250.

(67) محمد الحبيب الهيلة، «الشيخ محمد الفاضل بن عاشور ومكانته في الاتحاد العام التونسي للشغل: 1946 – 1947،» ورقة قدمت إلى: **أعمال الندوة الدوليّة الحادية عشرة حول الزيتونة**، 5 ـ 6 أيار/مايو 2002، ص 65ـ66.

(68) المصدر نفسه، ص 71.

(69) **أ.و.ت:** سل. حركة. وط ، صن 150، مل 1، ص عدد16.

(70) I.S.H.M.N : Q829. C 617. Dossier 1: «Activité syndicale et politique 1945-1949,» ff. 120-121.

(71) I.S.H.M.N: R778. C2722. Dossier 1: «Rapport du commissariat de Police en date de 1 Janvier 1947,» ff 13-14.

(72) I.S.H.M.N: R248.C1932.Dossier 1: «Rapport du commissariat de Police en date de 28 Mai 1946». ff. 145-146.

نتبيّن مدى أهمية شخصية الشيخ ابن عاشور لدى الأوساط النقابيّة والسياسيّة، من خلال المراسلة التي بعث بها المقيم العام الفرنسي «ماست» إلى وزير الخارجية في باريس سنة 1946، التي تضمنت تنبيهًا «للخطر الذي يشكله الفاضل بن عاشور على السياسة الفرنسيّة بتونس»[73].

من خلال ما سبق، يتضح لنا أن الفاضل بن عاشور خلال حقبة رئاسته للاتحاد العام التونسي للشغل (1946ـ1947) كان يمثل خطرًا على الدوائر الفرنسية، عندما جلب إلى صفه الآلاف من الطبقة الشغيلة للاتحاد، مستفيدًا من خطابه النقابي ذي التوجّه العروبي والإسلامي، الأمر الذي أكسبه شرعيّة من خلال تزايد القاعدة الشعبيّة المؤيّدة له.

إن الفاضل بن عاشور خلال حقبة رئاسته للاتحاد العام التونسي للشغل (1946ـ1947) كان يمثل خطراً على الدوائر الفرنسية، عندما جلب إلى صفه الآلاف من الطبقة الشغيلة للاتحاد، مستفيداً من خطابه النقابي ذي التوجّه العروبي والإسلامي، الأمر الذي أكسبه شرعيّة من خلال تزايد القاعدة الشعبيّة المؤيّدة له.

هذا التوجّه الجديد، كان مرتكزه وغايته تكريس الهويّة العربيّة ـ الإسلامية من خلال ربط النشاط النقابي بالموروث العربي ـ الإسلامي، مرتكزًا على الخصوصيّة التي تتمتع بها البلاد التونسية واستقلالها عن المشروع الفرنسي، الأمر الذي أثار حفيظة السلط الاستعماريّة حيث عملت جاهدة على عزله من رئاسة الاتحاد.

لكن، كي لا نجانب الصواب والحقيقة التاريخية، لم تكن سلط الحماية المتخوف الوحيد من مكانة الشيخ الفاضل، بل كانت هنالك قوى أخرى سعت بدورها إلى عزله وإقصائه من رئاسة الاتحاد العام التونسي للشغل. هذه الأطراف هي:

ـ الحزب الدستوري القديم (اللجنة التنفيذيّة): كان الحزب القديم يخشى بروز الشيخ ابن عاشور كزعيم وطني، وهو ما كانت تفضحه بعض التقارير الأمنيّة الصادرة عن الإقامة العامة الفرنسيّة.

ففي تقرير مؤرّخ في تشرين الأول/ أكتوبر 1946 أكد المخبر: «... أن المناضلين الدستوريين من القدماء والجدد يختلفون دائمًا حول مسائل شخصيّة، إلا أنهم قد اتفقوا على العمل لمنع الشيخ ابن عاشور من أن يصبح زعيمًا وطنيًا. فهو يزعج القادة الدستوريّين لأنه يمثل في الوقت نفسه الجامع الأعظم والاتحاد العام التونسي للشغل الذي أصبح تأثيره كبيرًا بسبب الجانب الدّيني الذي يمنحه تأثيرًا متناميًا في الجماهير»[74].

(73) I.S.H.M.N: Q595. C 30. Dossier 1: «Résident Général Masst au Ministre des affaires Etrangère en date 29 Juin 1946». ff 241-242.

(74) *I.S.H.M.N*: R200.C1874. Dossier 2: «Rapport de commissariat de Police en date 14 octobre 1946,» ff 197-198.

ـ **الحزب الدستوري الجديد: الديوان السياسي:** سعى أمينه العام صالح بن يوسف إلى الحد من نفوذ الشيخ ابن عاشور وجماهيريته في الساحة الوطنية والنقابيّة[75]، بعد تعاظُم دور الرجل وجمعه لزعامات متعددة في وقت واحد: زعامة زيتونية وثانية نقابيّة وثالثة دستوريّة بعد أن أصبح عضوًا في الديوان السياسي للحزب الجديد، مع بروز واضح في الميادين الثقافية والاجتماعية[76].

وفي إثر هذه المكانة الشعبية التي كان يتمتع بها الفاضل بن عاشور، بدأت مساعي الدستوريين وصالح بن يوسف حثيثة للحد من دوره ونفوذه والعمل على عزله من رئاسة الاتحاد، إذ أفاد تقرير أمني مؤرّخ في كانون الثاني/ يناير 1947: «بأن نزاعًا ظهر بين الرجلين بسبب التأثير والبروز، فقد أصبح الشيخ يقوم بدور بارز على رأس المنظمة الشغيلة وفي الأوساط الاجتماعيّة»[77]، وهو الأمر الذي لم يقبل به صالح بن يوسف الذي أصبح الرجل الأوّل في الحزب بعد سفر الحبيب بورقيبة[78] إلى المشرق العربي. فتحرّكت آلة المحاربة السياسيّة، وبدأت اتهامات ابن يوسف تتوالى، إذ اتهم صالح بن يوسف الشيخ ابن عاشور بأنه أبلغ أخبارًا للحزب القديم وكشف لهم برامج الحزب الجديد السرّيّة[79]. كما اتهمه أيضًا باختلاس أموال كانت قد جمعت في ذكرى يوم العروبة وتحويلها لفائدته عوضًا من يودعها في خزائن الحزب[80]. كذلك، اتهمه بأنه يخدم الحركة الوطنيّة من جهة والحكومة الفرنسيّة من جهة أخرى، وأنه قد تلقى سيّارة من الفرنسيّين لقاء خدماته[81].

ـ **الكنفدراليّة العامة للشغل (C.G.T):** كانت هذه المنظمة الشغيلة ـ كما ذكرنا – تحت تأثير شيوعيّ، وكان كثير من مسيّريها من الفرنسيّين والتونسيّين ينتسبون إلى الحزب الشيوعي[82]، ولقد تضرّرت وتراجعت أعداد المنخرطين فيها المنضمين إلى الاتحاد العام التونسي للشغل تأثرًا بالخطاب العروبي الإسلامي الذي كان يتبناه رئيسه الشرفي الشيخ ابن عاشور[83].

كان من نتائج ذلك، أن تحرّك الشيوعيّون لمواجهته بأساليب متعدّدة، على غرار نقد الاتحاد ورئيسه، إذ انعقد بالمسرح البلدي في تونس يوم 12 أيار/ مايو 1946 اجتماع عام للنقابات،

---

(75) I.S.H.M.N: Q829. C617. Dossier 1: «Activité Syndicale et politique… ». ff. 122-123.

(76) الهيلة، «الشيخ محمد الفاضل بن عاشور ومكانته في الاتحاد العام التونسي للشغل: 1946 – 1947،» ص 84 ـ 85.

(77) المصدر نفسه، ص 85.

(78) الحبيب بورقيبة (1903 – 2000): درس في الصادقية ومعهد كارنو، تحصّل على الباكالوريا في سنة 1924 والتحق بفرنسا أين تحصّل على الإجازة في الحقوق. عاد إلى تونس في سنة 1926، أصدر جريدة **العمل التونسي** في سنة 1932، انتمى إلى الحزب الدستوري في أيار/مايو 1933 لكنه سرعان ما انفصل عنه وأسس الحزب الحر الدستوري التونسي (الديوان السياسي). في إثر مؤتمر قصر هلال أبعد وسجن عدة مرات، أبرم اتفاقيّة الاستقلال في 20 آذار/مارس 1956 وانتخب رئيسًا للمجلس التشريعي في 1957 وأصبح أول رئيس للبلاد.

(79) I.S.H.M.N: Q595. C 35. Dossier 2: «Rapport du commissariat de Police en date 10 Janvier 1947». ff 265-267.

(80) Ibid.

(81) Ibid.

(82) الهيلة، «الشيخ محمد الفاضل بن عاشور ومكانته في الاتحاد العام التونسي للشغل: 1946 – 1947،» ص 89.

(83) المصدر نفسه، ص 90.

خطب فيه ستة عشر خطيبًا أغلبهم من الشيوعيّين ووجّهوا نقدًا لاذعًا للاتحاد وللشيخ ابن عاشور ووصفوه بأنه إقطاعي[84]. قاموا أيضًا بمساندة الطلبة الزيتونيّين المعارضين للشيخ ابن عاشور في جامع الزيتونة في إضراب شنه طلبة الجامع الأعظم في أيار/ مايو 1946[85].

إن جامع الزيتونة والزيتونيّين خلال حقبة الأربعينيات من القرن العشرين، كانوا الرافد الأساسي لبداية تشكُّل وعي قومي عربي بالبلاد التونسيّة من خلال هيكلتهم خطابًا عروبيًا إسلاميًا ذا عمق حضاري، يرتكز على العروبة والإسلام للتصدّي للمشروع الفرنسي وللنضال من أجل الاستقلال.

وبعد هذه المعارضة التي لقيها ابن عاشور من عدد من الأطراف، انعقد مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل بين 19 و22 كانون الأول/ ديسمبر 1947 وبحضور 590 مؤتمِرًا، واستثني منه الرجل. وهو ما يكشف إجماع المؤتمرين على إقصائه، ولا سيَّما أن اسمه لم يذكر ولو مرّة واحدة أثناء المداولات. وهو ما تدعّم أكثر عند انتخاب هيئة جديدة للاتحاد ضمّت واحدًا وعشرين قياديًا ليس من بينهم الشيخ محمّد الفاضل بن عاشور[86].

وبذلك انتهت مسيرة الرجل النقابيّة على رأس الاتحاد بعد عامين كان فيهما بمنزلة المنظّر الفكري والقيادي في آن واحد. وخلال مدة رئاسته، نجح الشيخ الفاضل بن عاشور في إكساب هذه المؤسسة شرعيّة نضاليّة وتاريخيّة، وقاعدة جماهيرية. كما نجح أيضًا في استفراغ النقابات العمّالية ذات التوجهات الفرنسية والشيوعية وذلك عبر تبنيه خطابًا يربط العمل النقابي والدفاع عن «الكادحين» بالموروث العربي- الإسلامي.

خِتامًا، يمكننا القول إن جامع الزيتونة والزيتونيّين خلال حقبة الأربعينيات من القرن العشرين، كانوا الرافد الأساسي لبداية تشكُّل وعي قومي عربي بالبلاد التونسيّة من خلال هيكلتهم خطابًا عروبيًا إسلاميًا ذا عمق حضاري، يرتكز على العروبة والإسلام للتصدّي للمشروع الفرنسي وللنضال من أجل الاستقلال. ولقد برزت شخصية الفاضل بن عاشور كمدافع عن الهويّة الحضاريّة للبلاد التونسيّة من خلال عدد من المحطات النضاليّة، سواءٌ في ما يتعلق بالشأن الداخلي (الاتحاد العام التونسي للشغل) أو في ما يتعلق بالقضايا العربيّة (حرب فلسطين...).

لكن لسائل أن يسأل هل أن بداية تشكُّل وعي قومي عربي يرجع للزيتونيّين فقط؟ أم وجدت قوى أخرى ساهمت بدورها في تشكُّل هذا الوعي؟ وإن وجدت فبمن تتمثل؟ □

(84) *I.S.H.M.N*: R248. C 1932. Dossier 1: «Rapport de commissariat de Police en date 12 mai 1946,» ff 127-128.

(85) Ibid.

(86) الهيلة، المصدر نفسه، ص 109.

البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ليبيا البطالة والفقر كمؤشرات قياس(*)

محمد سالم بلوط(**)
أستاذ في العلوم السياسية.

مقدمة

عقب الحرب العالمية الثانية وحصول معظم البلدان النامية على استقلالها، وجدت هذه البلدان نفسها في واقع اجتماعي واقتصادي متخلف بكل المقاييس العالمية والمحلية، وهو ما جعلها تسرع وتخطط وتعمل لتحقيق التنمية بأسرع وقت ممكن، وبما أن البناء الاجتماعي لهذه البلدان تقليدي وموروث من عهود قديمة فقد أصبح يفقد لحمته وروابطه التقليدية ويتفكك بسبب عدد من العوامل الداخلية المتمثلة بحركة المجتمع وديناميته الداخلية، وكذلك بفعل العوامل الخارجية الدولية المتمثلة بالعولمة وتأثيرها ووسائل الإعلام والعملية التعليمية وهجرة الشباب داخل البلاد النامية وخارجها سواء كانت للدراسة أو العمل، وكذلك بفعل حركة التنمية ذاتها التي استحدثت مشروعات اقتصادية واجتماعية وثقافية غيّرت ولا تزال تغيّر القيم والمفاهيم المتعلقة بالفرد ودوره ومكانته في المجتمع. ولعل كل هذه العوامل المتداخلة والمتشابكة في واقعها ونتائجها هي التي دفعت ساسة ومفكري التنمية في البلدان النامية إلى الاقتناع بأن الإشكالية لا تكمن في رأس المال ولا في الموارد ولا التشريعات وإنما تكمن في قدرات الناس ومؤهلاتهم ومهارتهم لبناء اقتصاد حديث يستطيع أن يحقق التنمية. وعليه، بدأت المعطيات والقناعات تدفع باتجاه التنمية المستدامة، التي تقوم على التوازن بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب البيئي.

هنا يبرز البعد الاجتماعي من بين أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي)، كبعد جديد لقياس مستوى التنمية من خلال التركيز على زيادة الإنتاج الذي لا يتحقق إلا بتوفير فرص عمل مناسبة لطالبيه الذين هم في تزايد مستمر. لذلك اهتمت كل دول العالم وبعض الهيئات الدولية بدراسة وتحليل الاقتصادات من خلال أهم المؤشرات الكمية، ألا وهي قياس البطالة والفقر

(*) قدّمت هذه الورقة في المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة المنعقد في تونس بتاريخ 16ـ 21 آذار/مارس 2021.

(**) البريد الإلكتروني: mb621967@gmail.com.

للحكم على الحالة الراهنة للتنمية المستدامة، وسيكون التركيز في هذه الورقة المتواضعة التي تجاوزنا فيها بعض القيود الأكاديمية، على كيفية تحقيق التقدم والرخاء الاجتماعي بليبيا، وما أهمية التحكم في ظاهرتَي البطالة والفقر في تحقيق التنمية المستدامة بليبيا؟ وقبل أن نبدأ في طرح الموضوع يجب ملاحظة أنه بانخفاض ظاهرة البطالة تتحسن معيشة أفراد المجتمع وتزيد رفاهيتهم، الأمر الذي يمكِّن من تحقيق التنمية المستدامة.

سيتم التركيز على البعد الاجتماعي كبعد جديد لقياس مستوى التنمية المستدامة، من خلال تحليل الواقع الليبي وتحديد أسباب البطالة والفقر وآثارهما في ليبيا وطرح طرق علاجهما، لتحديد دور البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بليبيا من خلال وصف ظاهرتَي البطالة والفقر وصفًا دقيقًا والتعبير عنهما كيفيًا وكميًا.

أولًا: إطار نظري: التطور الفكري لمفهوم التنمية

أدى التطور الفكري في مفهوم التنمية إلى ظهور فلسفتين: فلسفة التنمية الاجتماعية، وفلسفة التنمية البشرية، ومن خلال تطور السياسات العالمية والبحوث العلمية المختلفة لوحظ أن التنمية الاجتماعية ترتبط بالسياسات الاجتماعية والتشريعات والمؤسسات والبرامج الاجتماعية المرتبطة بها، التي تنفذها عمليًا في إطار فلسفة اجتماعية للمجتمع الذي يعتمدها لرعاية مواطنيه. أما التنمية البشرية فهي تهتم بضمان تمكين الإنسان من المشاركة الإيجابية في مجتمعه، ومن ثم فهذان المصطلحان ينتميان إلى جنس واحد، فهما يتعلقان بنمو المجتمع وتقدم الإنسان. فبعدما سيطرت فكرة التنمية الاجتماعية على الرأي العام العالمي وبخاصة في البلدان النامية، منذ منتصف القرن العشرين حتى نهايته، وظهر نتيجة لذلك مصطلح التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يعني باختصار تنمية الأرض وما عليها، ومع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، تحول الرأي العام العالمي إلى مفهوم التنمية البشرية بناء على فرضية أساسية وهي أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ما لم تتم تنمية الإنسان، لأنه هو صانع التنمية وهو المستفيد منها (هو الوسيلة والغاية في آن واحد)، وبذلك كانت التنمية الاجتماعية وحماية البيئة كحجر أساس للوصول إلى التنمية المستدامة.

1 ـ التطورات الدولية وتغيُّر مفهوم التنمية

منذ نهاية القرن الماضي حدثت تحولات وتطورات كثيرة في العالم، وضعت العامل البشري (الإنسان) في موقع يسبق الاقتصاد، ومن أهم هذه التطورات العالمية ما يلي:

ـ التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي السابق، وانهيار المنظومة الشيوعية.

ـ ظهور تشريعات ومواثيق حقوق الإنسان والتصديق عليها من جانب المجموعة الدولية في الأمم المتحدة.

ـ ظهور الحركات الاجتماعية ومطالبتها بمشاركة أوسع للناس في المجتمع وحركته الاقتصادية.

ـ الحركات النقابية والمهنية والاعتراف بالحقوق الاجتماعية والسياسية للعمال.

ـ حركات التحرر في العالم واستقلال بلدان العالم الثالث وسعيها للنمو والتنمية.

ـ الحوار العالمي وسعيه لتحقيق التنمية والتصدي للفقر والجوع والمرض والبطالة والأمية وبخاصة في البلدان النامية.

ـ ظهور تيارات فكرية وسياسية متعاطفة مع بلدان العالم الثالث.

ـ التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أثر في جميع مجالات الحياة الفردية والجماعية.

2 ـ مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة

يعَدّ مفهوم التنمية من الناحية العلمية مفهومًا واسعًا جدًا، ومن خلال التطور الذي مر هذا المفهوم به نتج منه الكثير من المفاهيم المتداخلة والمتقاطعة وفقًا للتصورات والتخصصات العلمية المختلفة، منها مثلًا: التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، تنمية الموارد البشرية، واستراتيجية التنمية والتمكين، وغيرها، وسيتم التركيز هنا على المفاهيم التالية:

أ ـ مفهوم التنمية البشرية

لقد كان الاقتصاديون حتى منتصف القرن العشرين يحددون النمو والتنمية بتوافر الثروات الطبيعية أو توافر المال والادخار القومي، ولكن مع نهاية ذلك القرن تغيّر تحليلهم وتحديدهم للنمو والتنمية بإضافة رأس المال البشري، أي بالاهتمام بالإنسان وإعداده وتعليمه وتربيته. وهذا يعني تمكين الإنسان من خلال تهيئة كل الظروف والمعطيات التربوية والاجتماعية والثقافية والسياسية له لكي يتحوّل إلى طاقة مبدعة ومبتكرة وعاملة. وهكذا بشّر القرن الحادي والعشرون برؤية جديدة للنمو والتنمية أساسها ومحورها الإنسان، لهذا اكتسب مفهوم التنمية البشرية اهتمامًا كبيرًا مذ تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا المفهوم عام 1990 وبدأ بإصدار تقرير التنمية البشرية، فهذا المفهوم كان يستند إلى:

ـ بناء القدرات البشرية من خلال التمتع بمزايا الحياة صحيًا ومعرفيًا وتعليميًا للوصول إلى رفاه إنساني راقٍ.

ـ الحرية واكتساب المعرفة.

ـ تمكين البشر بتوظيف قدراتهم في الأنشطة الإنسانية كافة.

ووفقًا لهذه المعايير صُنفت دول العالم استنادًا إلى مدى نجاحها في تحسين مستوى دخل الفرد وزيادة العمر المتوقع عند الولادة، ومحو الأمية وزيادة نسبة المقيدين في المدارس.

وفي عام 2002 جاء تقرير التنمية البشرية وأضاف إلى مؤشرَي العمر المتوقع عند الولادة، ومستوى التعليم، أربعة مؤشرات جديدة هي:

ـ الحرية.

ـ تمكين النوع (مركز المرأة).

ـ درجة الاتصال بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

ـ تلوث البيئة أو درجة النظافة.

أولت ليبيا منذ أواخر ستينيات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، اهتمامًا كبيرًا بعملية التنمية، وبخاصة التنمية البشرية، وبخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتتالية. اشتقت هذه

الخطط الإنمائية أهدافها من الفلسفة السياسية والاجتماعية للمجتمع الليبي وتراثه العربي ـ الإسلامي، وكذلك من المواثيق الدولية والقوانين التي أصدرتها الأمم المتحدة، التي التزمت ليبيا بتنفيذها ومراعاتها في كل خططها ومشروعاتها، إلا أن ما تم تحقيقه من إنجازات قد واجه تحديات أفرزتها خصوصية المجتمع الليبي الداخلية، وكذلك التطورات الدولية والإقليمية في آن واحد، وبخاصة تطور العلم والمعرفة وحركة الاقتصاد العالمي[2].

ب ـ مفهوم التنمية المستدامة

في عام 1987 أشار تقرير **مستقبلنا المشترك** الصادر من اللجنة العالمية للتنمية والبيئة وبصفة رسمية ولأول مرة، إلى مفهوم التنمية المستدامة، ومن ثم كثر استخدامه في الوقت الحاضر، وتعرف التنمية المستدامة وفقًا للتعريف الشمولي بأنها التنمية التي تلبي حاجات البشر في الوقت الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية. لذا جاء مفهوم التنمية المستدامة تلبية لحاجة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية. وبما أن تحديات العولمة تتيح الفرصة لتطوير رؤية وطنية للتنمية البشرية تتمكن من استيعاب معطيات الواقع بصورة تمكن الإنسان وترفع درجة تنافسيته ليكون شريكًا فاعلًا في التنمية المستدامة محليًا ودوليًا. بناءً على ذلك تعاملت خطط التنمية المختلفة في ليبيا وفقًا لإطارها الكلي مع محور أساسي وهو قهر التخلف وتحقيق التقدم، ومن خلاله تحقق رصيد تنموي تحول به المجتمع من وضع كان فيه بين المجتمعات الأشد فقرًا في العالم، إلى مجتمع ذي أداء عالمي متوسط في التنمية[3] وذلك بحسب البيانات الرسمية لتقرير التنمية البشرية لعام 1999، حيث جاء ترتيبها 65 من بين 174 دولة، واستمر تقدم الترتيب حتى وصل إلى 58 بحسب تقرير عام 2004. وهكذا، فوفقًا للمقاييس الدولية للتنمية البشرية، ومقياس الفقر البشري، ومقياس تمكين النوع الاجتماعي، فإن الإنجاز الذي حققته ليبيا في مجال التنمية البشرية كان فاعلًا[4] كما هي موضحة في جدول بالمؤشرات القياسية للأداء التنموي في ليبيا بحسب تقرير 2006.

ولتنفيذ برنامج التنمية المستدامة انتهجت ليبيا نهجًا يقوم على أساس تجربتها في العمل على أهداف التنمية للألفية، حيث سعت وزارة التخطيط المختصة بوضع سياسات وخطط التنمية لتهيئة إطار مؤسسي لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تشكيل لجنة التنمية المستدامة. وتبنت ليبيا خطة تنمية ثلاثية لمختلف قطاعات الدولة للأعوام (2020ـ 2021ـ2022) تستهدف إدماج أهداف التنمية المستدامة من خلالها، مثل الاستراتيجية الوطنية

(2) علي الحوات، **التنمية البشرية في عالم متغير: دراسة في المجتمع الليبي**، ط 2 (طرابلس: منشورات الجامعة المغربية، 2012)، ص 15، 19، 26 و62 و65.

(3) **رؤية ليبيا 2025: التقارير القطاعية** (بنغازي: مركز البحوث والاستشارات، [د. ت])، ص 84.

(4) المصدر نفسه، ص 29ـ31.

للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة (2030)، وكذلك خطة النهوض بقطاع الموارد المائية في ليبيا (2020ـ2022)[5].

ثانيًا: البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة

لم يكن الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة جديدًا بل يرجعه المهتمون إلى القرن التاسع عشر، لكن التركيز على قضية الاستدامة هو ما يعَدّ حديثًا، وتعني الاستدامة من المنظور الاقتصادي استمرارية النمو لأطول مدة ممكنة، ويكون قياس النمو عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك وكذلك الكثير من مقومات الحياة مثل: الدخل، الطعام؛ المسكن؛ الملبس؛ الصحة والتعليم. أما من المنظور الاجتماعي فالاستدامة تعني الاهتمام بتوفير فرص العمل والخدمات العامة وبخاصة التعليم والصحة والعدالة، لذلك يرى البعض أن فكرة الاستدامة تعتمد على مؤشرين هما: **الأول**، بيئي (البصمة الإيكولوجية)؛ و**الثاني**، اجتماعي (مؤشر التنمية الاجتماعية) ويشمل الفقر والبطالة.

ولكي تؤدي السياسات التنموية إلى إنماء قابل للاستمرار، يجب أن تقوم على مشاركة كل الفئات الاجتماعية وأن تحترم مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان، فلم تعد الدولة ترتهن بقدرتها على فرض إرادة مؤسساتها على المجتمع بالقوة المادية، بل بقدرتها على تحديد الأولويات وتحقيق الأهداف المجتمعية بسبب المقدرة على التكيف والاستجابة لاستحقاقات العولمة.

في إطار تنامي منظومة الاقتصاد العالمي، وتزايد حدة المنافسة، وتعدد التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي محليًا ودوليًا، صار خلق اقتصاد متوازن تتنوع فيه مجالات الاستثمار والإنتاج وفرص العمل من ضمن المحاور الرئيسية لكل الخطط والاستراتيجيات التنموية والرؤى المستقبلية الساعية للنهوض بمستوى حياة الإنسان.

1 ـ دور التشريعات في تضمين حقوق المكونات الاجتماعية ببرامج التنمية المستدامة

أدّت النظم الرسمية في جميع بلدان العالم أدوارًا متباينة في سياق التنمية البشرية، واختلفت النظرة إلى المكونات الاجتماعية (المرأة، والشباب) بين توجهات كمية إحصائية وأخرى نوعية تركز على القدرة التنافسية والكفاءة. وفي ظل هذا الحراك تغيرت معطيات الواقع الاجتماعي بوتيرة سريعة، زادت من قوة تأثيرها معطيات ومستجدات عصر العولمة والمعرفة الرقمية، الأمر الذي جعل حقوق المكونات الاجتماعية تواجه تحديات كبيرة، وهو ما تطلب وجود تشريعات (محلية، ودولية) تضمن حقوق هذه المكونات[6]. وليبيا مُذ بدأ إنتاج النفط فكرت في وضع خطط للتنمية بهدف الارتقاء

(5) **التقرير الاستعراضي الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة: ليبيا 2020** (طرابلس: وزارة التخطيط، لجنة التنمية المستدامة، 2020)، ص 1.

(6) علي الحوات، **الاستراتيجية الوطنية لإدماج الشباب** (طرابلس: مجلس التخطيط الوطني، 2013)، ص 5.

بمستوى معيشة الفرد برفع مستوى الخدمات العامة، ووضعت لذلك القوانين والتشريعات اللازمة وبما يتمشى مع التشريعات الدولية.

أ ـ التشريعات المحلية

في إطار تنامي منظومة الاقتصاد العالمي، وتزايد حدة المنافسة، وتعدد التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي محليًا ودوليًا، صار خلق اقتصاد متوازن تتنوع فيه مجالات الاستثمار والإنتاج وفرص العمل من ضمن المحاور الرئيسية لكل الخطط والاستراتيجيات التنموية والرؤى المستقبلية الساعية للنهوض بمستوى حياة الإنسان ماديًا ومعنويًا. وبالرغم من عدم وجود دستور خاص بليبيا منذ عام 1977، إلا أنه وُجدت مجموعة من الوثائق التي أكدت (من الناحية النظرية) المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون. منها ما يلي:

ـ وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب عام 1977 أكدت المساواة بين الرجل والمرأة في الممارسة السياسية والدفاع عن الوطن.

ـ الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان عام 1988 أكدت أن أبناء المجتمع رجالًا ونساء متساوون في كل ما هو إنساني.

ـ قانون رقم (9) لعام 1993 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (10) لعام 1984 بشأن الزواج والطلاق وآثارهما.

ـ وثيقة حقوق وواجبات المرأة في المجتمع الليبي عام 1997 أكدت ضرورة مشاركة المرأة في العملية السياسية، والمشاركة في الدفاع عن الوطن، والتمتع باستقلاليتها المالية، وحقها في تولي المناصب السياسية. وعلى الرغم من وجود هذه الوثائق التشريعية الخاصة بالمرأة إلا أنه يوجد فيها الكثير من الجوانب السلبية، وتحتاج إلى إعادة النظر فيها كقانون الجنسية، والعقوبات، وكذلك تفتقر إلى عدم وجود آليات تضمن عدم التمييز ضد المرأة وبخاصة في تقليد المناصب السياسية، وتقييدها بمناصب معينة (كالتعليم، والصحة، والإعلام). وعلى الرغم من بروز بعض المبادرات الإصلاحية التي تم تبنيها في ليبيا، إلا أن هذه المبادرات لم تترجم في شكل برامج عملية واضحة تكون قابلة للتطبيق على أرض الواقع. وبعدما انتهت حقبة الحصار الاقتصادي الذي فُرض خلال التسعينيات من القرن الماضي، احتاجت ليبيا إلى الاندماج من جديد في المجتمع الدولي وتطبيع العلاقات مع الغرب. وحيث إن الاقتصاد الليبي كان يعاني اختلالات هيكلية متعددة، لذلك كان النظام السياسي مضطرًا إلى الشروع في عملية إصلاح اقتصادي، فوضع الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لتحرير الاقتصاد وتطوير بيئة الأعمال، مع تشجيع الأنشطة التجارية الخاصة وريادة الأعمال، وإيجاد أفق جديد للعمل السياسي من خلال إنشاء ودعم تنظيمات وجمعيات أهلية وغير حكومية مثل: جمعية العدالة لحقوق الإنسان، مركز الديمقراطية، لفسح المجال أمام الشباب، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، وتمكين المرأة، وتم أيضًا إطلاق مشروع الديمقراطية الإلكترونية الذي قدم مبادرات في مجالات تحفيز الشباب والتعليم والإعلام والمرأة. وعلى الرغم من تنفيذ بعض عناصر المشروع الإصلاحي إلا أنه لم يؤدِّ إلى إيجاد صلة بين الإصلاحين الاقتصادي والسياسي، ومن ثم لم تتحسن مستويات معيشة الليبيين[7].

(7) آمال سليمان محمود، «بوادر الإصلاح السياسي وأثره على سياسات تمكين المرأة في ليبيا،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر السياسات العامة، مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، بنغازي، 12ـ14 حزيران/يونيو 2007، ص 358ـ367.

وعليه، فمن الملاحظ أن الدولة الليبية طوال حكم النظام السابق كانت قابضة بالكامل على الأنشطة في المجتمع.

وبعد عام 2011، وإيمانًا من دولة ليبيا بأهمية التنمية المستدامة واحتسابها شأنًا وطنيًا يتطلب مساهمة جميع الفئات المعنية بأهداف التنمية المستدامة في تحقيقها، عملت الدولة على تشجيع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتبني مفهوم الاستدامة. فمن خلال وزارة التخطيط وبرعايتها انطلقت الوكالة الليبية للتنمية كمؤسسة غير حكومية بمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية، كما تم تشجيع ريادة الأعمال في المشروعات الصغرى والمتوسطة، وبذلك شارك رواد الأعمال الشباب وكذلك المرأة في الأنشطة الاقتصادية بطريقة مستدامة، وأُنشئت منصة وطنية لريادة الأعمال لتعزيز مساهمة رواد الأعمال الشباب وسيدات الأعمال لتحفيز النمو الاقتصادي[8].

ب ـ التشريعات الدولية

في ظل عصر العولمة الذي تطلب نموذجًا جديدًا من التنمية يحقق الأمن الإنساني ويلائم التزاماته ويركز على محاربة الفقر بمستوى عالمي، وفي سياق هذا التوجُّه بذل الكثير من الجهود الدولية والعالمية التي تعهد المشاركون فيها بالتقيد والالتزام بكل ما صدر عنها، وكان أهمها:

ـ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية عام 1972م.، في شأن وضع برنامج أممي لمشكلات البيئة البشرية.

ـ تقرير **مستقبلنا المشترك** الصادر رسميًا عن اللجنة العالمية للتنمية البيئة عام 1987 حيث ظهر فيه ولأول مرة مفهوم التنمية المستدامة.

ـ مؤتمر قمة الأرض عام 1992 وفيه أدرك القادة السياسيون أهمية فكرة التنمية المستدامة فتم التصديق عليها رسميًا.

ـ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام 2002، في شأن استعراض التقدم المنجز في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين المتفق علية في عام 1992.

ـ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام 2012، صدر عنه تقرير **المستقبل الذي نصبو إليه**.

ـ قرار الجمعية العامة عام 2015، الذي ذكرت فيه أهداف التنمية المستدامة (17 هدفًا) التي تبنتها الأمم المتحدة وأدرجتها فيما بعد بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي سياق التفكير بالتنمية المستدامة انعقد في عام 1998 المؤتمر العالمي حول التعليم العالي في مقر منظمة اليونسكو، وكذلك المؤتمر العالمي للتعليم العالي عام 2009 تحت شعار (دينامية التعليم العالي والبحث العلمي من أجل التغيرات المجتمعية والتنمية). وكانت ليبيا من ضمن المشاركين بهذا المؤتمر الذي كانت أهم نتائجه أن التعليم العالي والبحث العلمي هو من الأدوات المهمة لمكافحة الفقر، وللوصول إلى التنمية المستدامة والتقدم.

هذا وقد صادقت ليبيا خلال القرن العشرين على 25 اتفاقية دولية ذات علاقة بحقوق الإنسان، ابتداء من اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص لعام 1949، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة للإنسان، بتاريخ 1989/6/15، واتفاقية حقوق الطفل، بتاريخ

---

(8) **التقرير الاستعراضي الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة: ليبيا 2020**، ص 1.

1993/5/16[9]. وخلال القرن الحادي والعشرين صادقت ليبيا أيضًا بوصفها عضوًا في الأمم المتحدة على كل ما صدر عن المنظمة الدولية في ما يتعلق بالتنمية المستدامة.

2 ـ أثر التكامل الاجتماعي في دعم برامج التنمية المستدامة

تعد الثقافة مدخلًا حقيقيًا للتنمية الشاملة، ويتطلب إحداث تطور جوهري في نمط الثقافة السائدة وفي وعي أفراد المجتمع وطموحاتهم ورؤيتهم لدورهم في الحياة، استثمارَ الوعي الثقافي بوصفه طاقة تنموية فاعلة. وتعَد القيم والتوجهات التي تهيئ مناخًا ثقافيًا منتجًا يدفع بالطاقات الكامنة الملبية لرغبة الرفاء، وتؤكد قدرات الابتكار والإبداع والتنافسية وتحتكم إلى الكفاءة معيارًا للأداء ووسيلة لإحداث التحول الاجتماعي الذي يمكّن من تنفيذ برامج التنمية المستدامة.

وبما أن التنمية المستدامة بحاجة إلى أعداد كبيرة من المؤهلين القادرين على المشاركة في الفعل الاجتماعي والاقتصادي، فإن التعليم والتدريب يمثلان أهم الروافد التي تغذي هذا الفعل في الشباب، فهما يزودان الشباب بالمهارات اللازمة للإنجاز في مختلف المجالات، وإذا ما أحرز الشاب المكانة الاجتماعية والاقتصادية بفضل خبراته ومهاراته ومؤهلاته، يقبل في ساحة الإنتاج وبذلك يتحرر من مصيدة الفقر، وبخاصة أن التوجه الذي تفرضه التقنيات الحديثة والاتصالات المتطورة، تحمل الشباب على تغيير أنماط تفكيرهم وعملهم وحياتهم، وتدفعهم إلى الاستقلالية والاعتماد على أنفسهم. غير أن كل هذا لن يأتي إلا بمبادرة مجتمعية جماعية حكومية وشعبية تأخذ بيد الشباب وتفسح لهم في المجال لكي يكتسبوا القدرة على تولي المسؤولية الجديدة، والقيام بالأدوار التي لم تكن معروفه عند الشباب[10].

وحيث إن المجتمعات البشرية ذات الثقافات المختلفة تمر بمراحل وتجارب تحديثية مختلفة، التي بدورها تؤدي إلى أنواع متعددة من النتائج من بينها التشكيلات الاجتماعية، وبما أن التحديث يعَدّ أحد أنواع التغير الاجتماعي، لذلك يمكن قياسه على مستوى المجتمع على أنه مسيرة أو حركة تغيير، وعلى مستوى الفرد (الشخصية) على أنه أنواع الأفعال والتصرفات وطرائق التعامل مع الآخرين ومع الأحداث. تشتمل عملية قياس التحديث على خصائص وصفات كمية وأخرى كيفية، وبما أن ما حدث في ليبيا مع الخبرة التنموية السابقة كان محاولة لتغيير المجتمع من دون فهمه، حيث هاجم النظام السابق في أواخر سبعينيات القرن الماضي الملّاك والملكية فأعلن عن تطبيقه لمقولتين هما «البيت لساكنه، والسيارة لمن يقودها». ورحب المستفيدون من هذا القرار ولم يراعوا المبادئ الشرعية ولا القيم التي حافظ عليها الليبيون لعقود من أجل احترام الملكية الخاصة وصونها، وبذلك أبيح الاعتداء على حقوق الآخرين وشاعت أنماط سلوكية غريبة عن المجتمع الليبي مثل: الرشوة، الغش، النفاق، الواسطة، والخوف. في المقابل أدى تطوير هذه الأنماط السلوكية

(9) فتحي محمد البعجة، «ما لم ينتبه إليه تقويم التنافسية في الجماهيرية،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر السياسات العامة، مركز البحوث والاستشارات جامعة قاريونس، بنغازي، 12ـ14 حزيران/يونيو 2007، ص 331.

(10) الحوات، **التنمية البشرية في عالم متغير: دراسة في المجتمع الليبي**.

الجديدة إلى تقوية الروابط الاجتماعية القديمة مثل: العائلة واللحمة والقبيلة. ووجد الفرد الحماية في هذه الروابط التقليدية بدلًا من المؤسسة والقانون[11].

وبقدر ما كانت هذه الروابط وما تقدمه من مساعدات إكرامًا من هذه الجهات للفرد نحو عيشه ورفاهيته، وبقدر ما كان لها من إيجابيات، فقد كانت لها أيضاً نتائج اجتماعية سلبية، إذ إنها تسببت في خفض درجة اعتماد الفرد على النفس وقللت من محاولة الابتكار والتفكير في أي مشروع عملي فردي أو جماعي[12].

ووفقًا لذاك لن يؤدي التكامل الاجتماعي بالمجتمع الليبي أي دور في دعم التنمية المستدامة بالمستوى المتعارف عليه في بقية المجتمعات، إلا بعد أن تزول أو تضعف مجموعة القيم المضادة للتطور والتنمية المستدامة، منها نموذج الاقتصاد الريعي، وتخلف التعليم، وترييف المدينة، وبرامج ذوبان شخصية الفرد في الجماعة.

ثالثًا: واقع الاقتصاد الليبي (البطالة والفقر)

شهدت ليبيا منذ عام 1969 أنماطًا مختلفة من النظام الاقتصادي راوحت من الاقتصاد الحر غير المنظم، إلى نظام التخطيط المركزي ذي التوجهات الاشتراكية، إلى نظام الاقتصاد المختلط الذي يجمع ما بين الاقتصاد الحر من جهة والاقتصاد الموجّه الذي يسيطر عليه القطاع العام من جهة أخرى. ففي المرحلة **الأولى** (1969ـ1977) الاقتصاد الحرـ أُطلقت مشاريع اقتصادية تنموية قادها القطاع الخاص. ولكن في المرحلة **الثانية** (1977ـ2000) الاقتصاد الاشتراكي ـ حصلت تغييرات سياسية أثرت في النهج الاقتصادي الحر وعطلت تلك المشاريع، حيث اتجهت الدولة إلى النهج الاشتراكي الذي تم بموجبه تأسيس الشركات المملوكة للقطاع العام ومنحها مزايا تنافسية في أولوية تنفيذ المشاريع وتوريد السلع والخدمات، وبذلك شرعت الدولة في توفير جل الخدمات للمواطنين مجانًا، معتمدة في ذلك على إيرادات النفط كمصدر أساسي ووحيد للدخل، وكان لهذه السياسة أثارها السلبية في بيئة الأعمال الوليدة حيث تسببت في هجرة عدد كبير من رؤوس الأموال إلى الخارج، وانهيار القطاع الخاص ولا سيّما في المجال الصناعي، وكذلك انكماش الاقتصاد خلال تسعينيات القرن الماضي نظرًا إلى انخفاض أسعار النفط والحصار الاقتصادي. وفي المرحلة **الثالثة** بعد حقبة الحصار (2000 ـ 2010) الاقتصاد المختلط ـ تغير الاتجاه العام نحو الاقتصاد المختلط حيث شرعت الدولة في التركيز على بيئة الأعمال والانفتاح نحو الاستثمار والأجنبي ودعم القطاع الخاص، كما سعت لإجراء تغيير في السياسة العامة من خلال إصدار عدد من القوانين والتشريعات الداعمة لبناء القطاع الخاص والمقلّصة لدور الدولة. إلا أن انتشار الفساد كان عائقًا رئيسيًا أمام هذه التغييرات، الأمر الذي أدى إلى استمرار نهج النظام المختلط نفسه بعد عام 2011، أي المرحلة **الرابعة**؛ فبالرغم من تغير نظام الحكم كليًا إلا أن الدولة ظلت تقوم بالتوزيعات النقدية والدعم السلعي والخدمات المجانية في التعليم والصحة من جهة وفسح المجال للقطاع الخاص في

(11) مصطفى عمر التير، **صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي** (بيروت، منتدى المعارف، 2014)، ص 87ـ88 و204.

(12) الحوات، **الاستراتيجية الوطنية لإدماج الشباب**، ص 6ـ7.

التملك والتوسع في التجارة والاستثمار من جهة أخرى، أي أن الحكومة الليبية خلال المراحل ما قبل عام 2011 وحتى اليوم تنتهج سياسة إدارة شؤون الدولة بالتركيز على الإنفاق الاستهلاكي من دون الاهتمام بعملية التنمية، وهذا بدوره جعل القطاع العام هو الجهة الجاذبة للباحثين عن العمل، وتأثر الخدمات العامة بتذبذب أسعار النفط وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، ومن ثم ساهم في رفع معدلات البطالة والفقر[13].

1 ـ البطالة أسبابها وآثارها وطرائق علاجها

أ ـ مفهوم البطالة

ـ المعنى اللغوي: بحسب هذا المعنى تعبِّر كلمة البطالة عن الحالة التي لا توجد فيها وظائف.

ـ المعنى الاصطلاحي: يعبِّر عن وجود أفراد في المجتمع لديهم القدرة على العمل وبحثوا عنه بكل السبل المتاحة للحصول على فرصة عمل مناسبة لقدراتهم، ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك.

ب ـ أسباب البطالة

تعَد ظاهرة البطالة من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمعات العربية وبخاصة المجتمع الليبي، وتشكل لها عامل تهديد اقتصادي واجتماعي وأخلاقي وثقافي. لذلك لا بد من الوقوف على أسباب هذه الظاهرة التي تختلف باختلاف ظروف كل مجتمع. وفي ليبيا التي بلغت نسبتها بحسب البيانات الصادرة عن منظمة العمل الدولية في جنيف عام 2016 20.7 بالمئة، وتتمثل الأسباب الأساسية لهذه الظاهرة بليبيا بالآتي:

ـ استمرار القطاع العام في استقطاب الباحثين عن العمل، وتوظيف ما يصل إلى 85 بالمئة من الليبيين الموجودين في سوق العمل.

ـ ضعف دور القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي (قدرة محدودة على التوظيف).

ـ ضآلة دور السلطة السياسية وعدم تدخلها السريع والمناسب للحد من هذه الظاهرة.

ـ سوء الإدارة والتوجيه غير السليم للموارد المالية وهدر المال العام.

ـ فشل برامج التنمية الاقتصادية في العناية بالجانب الاجتماعي المكمل لها، وانصبّ الاهتمام على المشاريع ذات الطابع الدعائي السياسي.

ـ غياب الخطط السنوية والخماسية لتطوير أسواق العمل في البلاد، وبحث الحاجات من مختلف التخصصات وهو ما قلل من القدرة على التوظيف.

ـ فشل الكثير من برامج التخطيط الاقتصادي وإخفاق عمليات التصحيح وغياب الشفافية والرقابة.

ـ الكثير من الخطط والمشاريع الحالية تحاول تشتيت الانتباه عن القضايا والمسائل الجوهرية أو تتعارض معها.

---

(13) عبد الله الحاسي، **هوية الاقتصاد الليبي** (طرابلس: مجلس التخطيط الوطني، 2020)، ص 2، 3، 6 و9.

ـ استمرار تدفق العمالة الأجنبية من جميع المستويات والحقول الفنية والعلمية.

ـ أزمة الحرب وهشاشة الوضع الأمني التي قيدت الحكومة عن دعم قطاع الأعمال[(14)].

ج ـ آثار البطالة

تمثل البطالة أحد التحديات الكبرى التي تواجه الأقطار العربية بعامة وليبيا بخاصة لآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي جعلتها مشكلة على الأمن القومي، وتتلخص هذه الآثار بالآتي:

(1) الآثار النفسية والاجتماعية: تعد الحاجة والعوز من أثقل الأشياء على نفس الإنسان فهي تنال من كرامته وثقته بنفسه وبخاصة عندما يكون الفرد مسؤولًا عن أسرة ويعجز عن توفير مستلزمات العيش الكريم، وحيث إن الشباب في ليبيا يمثّل نسبة كبيرة من عدد السكان ومن ثم فمعظم الشعب الليبي يعانون الفقر والحرمان والحاجة، وتخلف أوضاعهم الصحية، وتأخرهم عن الزواج. إضافة إلى الآثار السيئة للبطالة في الصحة النفسية فهي لها آثارها في الصحة الجسدية أيضًا، فنسبة كبيرة من العاطلين من العمل يسيطر عليهم الملل، ويشعرون بالفشل، ويفتقدون تقدير الذات. وتنعكس هذه الآثار على العلاقات الاجتماعية والزوجية، فتزداد المشاكل العائلية، وكراهية المجتمع، وإهدار الموارد المالية التي استثمرها المجتمع في تعليم هؤلاء الشباب، وتزداد نسبة الجريمة، ويضعف الانتماء إلى الوطن.

(2) الآثار الأمنية والسياسية: في بعض الأحيان تقوم نسبة من الفئات العاطلة من العمل التي ملّت الوعود بالتمرد على الحكومات، وبما أن أهم أركان الحكم الصالح والعدالة الاجتماعية تملي على الجميع تكريس حق إبداء الرأي والمطالبة السلمية المشروعة، كما أنها تلزم الحكومة باحترام هذه الحقوق، لا أن تواجه بسياسة العنف المفرط كما حصل في ليبيا في مطلع عام 2011، التي لم تنتج إلا المزيد من العنف والثورة.

(3) الآثار الاقتصادية: تتعدد هذه الآثار وتتجسد في الآتي:

ـ تعطيل أهم مورد اقتصادي ألا وهو المورد البشري وهدر طاقاته.

ـ تباطؤ في النمو الاقتصادي، حيث فاقت القوى العاملة في ليبيا فرص التوظيف، فارتفعت معدلات البطالة.

(4) طرائق علاج ظاهرة البطالة: تتمثل أهم الحلول لعلاج ظاهرة البطالة بما يأتي:

ـ قيام الدولة بدورها في الاقتصاد، وذلك بإصلاح القطاع العام من خلال تطهيره من الفساد ودعمه ماليًا وفنيًا وبشريًا.

ـ تحسين الوضع الاقتصادي العام للدولة من خلال مراجعة التشريعات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي التي تعزز بدورها من دور القطاع الخاص وتزيد من فرص الاستثمار الداخلي وبخاصة في المجالات الاقتصادية الواعدة، الأمر الذي يسهم في خلق فرص عمل.

---

(14) انظر: علي مرزا، **ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012)، ص 363 ـ 364.

ـ تنفيذ المشاريع الصغرى والمتوسطة للشباب ودعمها، وتبني مبادرات إرساء صناعة البرمجيات وتقنية المعلومات (التخلص من الثقافة الريعية).

ـ تطوير قطاع التعليم بما يتمشى مع التقدم التكنولوجي، لكي يتمكن الشباب من تعلم المهارات التقنية التي تتطلبها سوق العمل في عصر العولمة.

ـ تسهيل شروط الاستثمار الخارجي وإبرام اتفاقيات اقتصادية واستثمارية مع الدول المجاورة.

2 ـ الفقر: أسبابه وآثاره وطرائق علاجه

أ ـ مفهوم الفقر

تحدد معظم الدراسات الدولية الفقرَ وفقًا لمؤشرات ومقاييس مادية ترتبط أساسًا بالدخل، ومن ثم ترتبط بالقدرة الشرائية للفرد، فإذا قلّت هذه القدرة عن دولارين في اليوم عُدَّ الفرد فقيرًا أو تحت خط الفقر ويتطلب مساعدة وإعانة اجتماعية[15]، وبناءً على ذلك يمكننا أن نحدد مفهوم الفقر المادي في الآتي:

ـ المعنى اللغوي للفقر: يعني العوز والحاجة.

ـ المعنى الاصطلاحي للفقر: يعني عدم قدرة الفرد على الإيفاء بمتطلبات حياته الضرورية مثل الطعام، والدواء، والكساء، والمسكن.

إضافة إلى خط الفقر العالمي الذي يقف عند 1.9 دولار، حددت تقارير البنك الدولي خط الفقر في الوقت الحالي على أساس أنه يراوح ما بين 3.2 و 5.5 دولار في اليوم، إلا أن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل تعتد بخط الفقر العالمي الذي يقف عند 1.9 دولار، ولا ترغب في استبداله[16]. وبحسب هذا التعريف فإن ليبيا من البلدان النفطية الغنية والقليلة السكان، ويزيد متوسط دخل الفرد فيها على 5 آلاف دينار سنويًا. وعليه، لا تعاني ليبيا الفقر المادي ولكنه الفقر الثقافي والاجتماعي (الفقر البشري)، أي فقر المهارات والمسؤولية الاجتماعية، هذا الفقر الذي كان سبب ونتيجة للفقر المادي وانحدار مستوى المعيشة والعكس صحيح، فربما لا يكون المرء فقيرًا بمعايير المال، ولكنه يشعر بآثار الفقر إذا كان حُرم الحصول على الحاجات الأساسية كالرعاية الصحية والمياه النظيفة والتعليم[17].

ب ـ أسباب الفقر

تتجسد الأسباب الأساسية لظاهرة الفقر في ليبيا في الآتي:

ـ إدارة سياسية واقتصادية سيئة أهدرت مليارات الدنانير على مشاريع متسرعة وغير ذات جدوى اقتصادية.

---

(15) الحوات، **التنمية البشرية في عالم متغير: دراسة في المجتمع الليبي**، ص 95.

(16) مرزا، المصدر نفسه، ص 375.

(17) الحوات، المصدر نفسه، ص 98 ـ 99.

ـ ضعف الرقابة على المال العام، الذي ساهم في استنزافه وتهريبه، كما منع المنافسة الشريفة في العمليات الاقتصادية.

ـ تفشي الفساد والمحسوبية وانكماش الإنفاق العام، وهو ما أدى إلى تفاوت في معدلات الدخل بين السكان (عدم وجود عدالة اجتماعية في توزيع الثروات)، ومن ثم اتساع الهوة وانقسام المجتمع إلى فقير وغني.

ـ الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للعملة الصعبة، وهذه السلعة معرضة لتقلبات السوق العالمية (الاقتصاد الريعي).

ـ الخصخصة التي تسببت في انتشار الفقر، فقد نتج من بيع شركات القطاع العام وانخفاض الجهود المبذولة لتحسن الإنتاج وزيادته إلى رفع معدل البطالة وانتشار الفقر.

ـ عدم وجود منظومة لحماية المستهلك بسبب انتشار الفساد في أجهزة الدولة، وشرائح واسعة من الليبيين تعاني أضرار التضخم المرتفعة[18].

ـ نقص السيولة الذي أدى دورًا مهمًا في تفاقم الوضع.

ـ عدم توافق التعليم مع متطلبات سوق العمل، وهو ما انعكس على الاقتصاد في قلة الكفاءة وجهل الفرد بسبب فقره.

ـ الفقر المعنوي (أي فقدان المثل والأخلاق) الذي يؤدي إلى الاستغلال والفساد اللذين يترتب عليهما إهدار لموارد الدولة وارتفاع معدلات الفقر.

ـ عدم استقرار الأوضاع السياسية واستمرار الاضطرابات الأمنية التي تعيشها البلاد، وهما ساهما في زيادة نسبة الفقراء[19].

ج ـ آثار الفقر

وسط ظروف سياسية ومعيشية صعبة سجلت ليبيا معدلات قياسية بأعداد الفقراء خلال الأعوام العشرة الأخيرة، فازدادت آثار الفقر في المجتمع والفرد التي يمكننا أن نحددها في الآتي:

ـ تلاشي الطبقة الوسطى، حيث ارتفع معدل الأسَر الليبية التي تعيش تحت خط الفقر من29 بالمئة في عام 2009 إلى نحو 45 بالمئة عام 2019.

ـ تراجع دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 12 ألف دولار عام 2010 إلى 6.5 ألف دولار فيما بعد عام 2011.

ـ تدهور الخدمات العامة بما فيها الصحة والتعليم وتوفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية.

---

(18) يوسف محمد الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 57ـ61.

(19) مصطفى عمر التير، **الأوضاع المعيشية لذوي الدخل المحدود في المجتمع الليبي** (طرابلس: دار مداد للطباعة والنشر والإنتاج الفني، 2013)، ص 200ـ207.

ـ تفاقم المعاناة الإنسانية التي يواجهها السكان، حيث أصبح ما يقارب ثلث سكان ليبيا البالغ عددهم 6.8 مليون نسمه بحاجة إلى مساعدات إنسانية.

ـ الفقر والشعور بالغبن وعدم العدالة والمساواة في توزيع الدخل، وهو ما يتحول مع مرور الوقت إلى دافع للاحتجاج والتظاهر فالثورة[20].

د ـ طرائق علاج ظاهرة الفقر

يعد القضاء على الفقر من أول أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولكي تحقق ليبيا هذا الهدف عليها اتباع الخطوات التالية:

ـ وضع تصور لتحديد هوية وطنية للاقتصاد الليبي يكون أساسها التنوع والعدالة والرفاه لأبناء الوطن، وهي قد تساهم في رأب الصدع وخلق سلم اجتماعي عادل ومستقر.

ـ إصلاح السياسة العامة للدولة وبخاصة الاقتصادية (القضاء على التشوهات التي يعانيها الاقتصاد الوطني) للنهوض بمختلف المجالات.

ـ وضع المناهج والتخصصات التعليمية في المعاهد والجامعات بما يتناسب مع سوق العمل.

ـ تشجيع ومساعدة أفراد المجتمع على تحسين ظروفهم المعيشية.

ـ توسيع دائرة نظام الحماية الاجتماعي لبعض الأسَر وبخاصة الذين لا معيل لهم مثل: المرضى، كبار السن، الأيتام.

ـ تطبيق نظام الرقابة على أسعار السلع، وطريقة العرض والطلب في السوق.

ـ العمل على الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية المتوافرة في البلاد من أجل إنعاش الاقتصاد (إعادة هيكلة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل).

ـ محاولة الاستفادة من المساعدات الدولية التي تقدمها الجهات المختصة (مجموعة البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وغيرها) في جمع وتحليل البيانات المهمة والضرورية توجيه البرامج التنموية، وتمويل المشروعات التي يمكن أن تكون لها آثار تحويلية على المجتمعات المحلية[21].

خاتمة

في ضوء ما تم التطرق إليه بهذه الدراسة يتبيَّن لنا أنه آن الأوان لليبيا بوصفها دولة عربية نامية ونفطية تطمح إلى إحداث نقلة نوعية في حركتها نحو التقدم ومواكبة التطورات العلمية وإعادة هيكلة اقتصادها وإصلاحه، القيام بتهيئة الظروف الملائمة لعملية إصلاح مؤسسي تضمن الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا يلزم التحول من دون القطيعة من حسابات النمو الاقتصادي، إلى تعزيز مكانة الإنسان وتحسين مستوى معيشته وأدائه، من طريق البناء المعرفي الحديث والمنهجية العلمية الموضوعية. ولأهمية ذلك لا بد من تطوير رؤية مستقبلية تأخذ في

(20) أحمد الخميسي، «الطبقة الوسطى تتلاشى.. 45% من الأسر الليبية تعيش تحت خط الفقر،» بوابة الوسط، 9 آذار/مارس 2019، <http://alwasat.ly/news/libya/238164>.

(21) انظر: **التقرير الاستعراضي الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة: ليبيا 2020**، ص 1ـ2.

الحسبان حاضر الإنسان الليبي وتؤكد حق الأجيال القادمة في التنمية واستدامتها في إطار برنامج يتضمن الآتي:

ـ تحديد هوية اقتصادية واضحة تضمن استمرار السلم الاجتماعي والإدارة الرشيدة للعوائد وثروات البلاد وتوفير الرفاء والأمان لمواطنيها.

ـ الاهتمام بالتنمية المستدامة باختيار التنمية البشرية كمنهج أو استراتيجية لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

ـ وضع شبكة من الحماية الاجتماعية للتخفيف من الآثار الناجمة عن الإصلاحات على الفئات الهشة من أفراد المجتمع خاصة الواقعين تحت خط الفقر.

ـ تشجيع المشاريع الصغرى والمتوسطة، الذي يساهم في حل مشاكل البطالة والفقر وكذلك إيجاد تنمية مستدامة.

ـ اقتناع الدولة على مختلف مستوياتها بدور الشباب وعدم تهميشهم، المدخل الحقيقي لتعبئة طاقات الأجيال الصاعدة وتجديد الدماء في شرايين النظام السياسي والاجتماعي والمساهمة في حركة التنمية المستدامة.

ـ إيجاد بناء قانوني وقضائي لحماية حقوق الملكية والنشاط الاقتصادي نيابة عن الأفراد. فهناك علاقة وثيقة بين التنظيم القانوني والقضائي، والتنمية الاقتصادية، والحد من الفقر، ففي ظل اقتصاد السوق وتغيُّر دور الدولة من الضمانة إلى الراعية.

ـ أن يكون للدولة والقطاع الخاص دور جديد يمنحهما القيام بمهمات من شأنها أن تعظم من قدرات المجتمع التنافسية، من دون الجور على حقوق المواطنة أو التنصل من مسؤولية توفير السلع ذات الجدارة الاجتماعية □

الهيمنة التركية على الصومال

وديع أبو سنينة(*)

باحث مهتم بالشؤون الأفريقية ـ فلسطين.

مقدمة

ليس غريبًا أن تُقبِل دولة على دفع ديون دولة أخرى، فهذا تصرف شائع في العلاقات بين الدول، وغالبًا ما تقوم به دولة متقدمة لمساعدة دولة نامية، ولكن ما هو غريب أن يكون هذا الفعل بلا مقابل أو ثمن، فالدول تتحدث فيما بينها بلغة واحدة وهي لغة المصلحة، تقدم شيئًا من أجل الظفر بشيء آخر، وليس بالضرورة أن يكون المقابل واضحًا للعيان، إذ إن مثل هذه المساومات تعقد خلف الأبواب، وتخرج للإعلام والجمهور مغلفةً بمسميات أنيقة مثل مساعدات، دعم، تطور، تنمية... إلخ.

بالأمس القريب تناقلت الصحف العربية والأجنبية خبر دفع الحكومة التركية ديون الصومال المتأخرة لصندوق النقد الدولي، إذ أصدر الرئيس التركي أردوغان قرارًا رئاسيًا أعلن فيه أن تركيا سددت ديون الصومال المتأخرة لصندوق النقد الدولي، من طريق حقوق السحب الخاصة في حساباتها الاحتياطية التي تقدر قيمتها بـ2.4 مليون سهم متراكم. هذا الخبر لفت الانتباه وأثار الفضول حول ما يمكن أن تواريه تركيا خلف هذا السلوك. من هنا برزت جدلية الدراسة التي تتبلور حول معرفة طبيعة السلوك الذي تتبناه تركيا في تعاملها مع الصومال. هذه الجدلية تقود إلى طرح سؤال رئيس مفاده: هل السلوك التركي تجاه الصومال هو سلوك مهيمن؟

لذا ستنطلق هذه الورقة من رسم إطار نظري مبني على إحدى مدارس حقل العلاقات الدولية ونظرتها إلى مفهوم الهيمنة، ثم قراءة وعرض للعلاقات التركية ـ الصومالية خلال العقد المنصرم، وتختتم بطرح أبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها.

أولًا: تعريف الهيمنة

يرجع أصل كلمة هيمنة إلى اللغة اليونانية وتسمى Higemonia، وتعني الحكم أو الأمر. وبوجه عام تفسَّر كلمة هيمنة على أنها السيطرة. وعلى صعيد المعاجم عرّف معجم ميريام وبستر الهيمنة

(*) البريد الإلكتروني: wade80228@gmail.com.

بأنها «النفوذ أو السلطة على الآخرين»، بينما عرّفها معجم أكسفورد بأنها «قيادة أو سيطرة دولة على أخرى»[2]. تاريخيًا، وعلى مستوى العلاقات بين الدول والمجتمعات استخدمت كلمة هيمنة لوصف العلاقة بين أثينا والدول ـ المدن اليونانية، وقتما اجتمعت معًا للدفاع عن نفسها ضد الإمبراطور الفارسي الغازي، إذ إن أثينا هي من قادت المدن ـ الدول الأخرى ولكن لم تحكمها[3].

أعطى أريغي (Arrighe) شرحًا لمفهوم الهيمنة في العلاقات الدولية قائلًا «إن تفوق مجموعة بشرية على أخرى وسيادتها عليها، يظهر جليًا في واحدة من صورتين: الأولى هي الهيمنة، فقد تهيمن جماعة اجتماعية على جماعات أخرى معادية لها، وتسعى لتصفيتها أو لإخضاعها حتى لو اضطرت لاستخدام القوة المسلحة. والثانية هي القيادة الثقافية والمعنوية، وتكون بفضل ما لدى الدولة المهيمنة من إنجازات، وعندئذ تكون تلك الدولة نموذجًا في نظر الدول الأخرى التي تقلدها، وتنجذب إليها لتسيير في مسارها التنموي»[4].

يرى أنطونيو غرامشي (Gramsci) – أحد أهم الكتّاب الذين صاغوا مفهوم الهيمنة ـ أن الهيمنة تمثل مكانة الدولة الأقوى في النظام الدولي، أو تمثل موقع الدولة المهيمنة في منطقة معينة. والهيمنة عند غرامشي يجب أن تقترن بالتعاون المضمون بالقوة، فالقوة لا تعتمد فقط على الإجبار والإكراه، بل يلزمها أيضًا الموافقة. لذلك فإن الهيمنة بحسب غرامشي ينبغي أن تجمع بين الإشراف الاجتماعي والسياسي، القوة والموافقة[5].

وأعطى روبرت كوكس (Robert Cox) تعريفًا للهيمنة ولكن من منظور اجتماعي، إذ يرى أن الهيمنة هي صورة ذكية من صور السيطرة، حيث تقوم الجماعات المسيطرة بإرضاء الجماعات الفرعية بصورة لا تهدد سيطرتها، مع التشديد على أن بنية القوة في مصلحة الجماعات المسيطرة[6].

ثانيًا: مقومات الهيمنة

لا يمكن أن تصبح الدولة قوة مهيمنة من العدم أو بمحض المصادفة؛ فالدولة كي تستطيع الهيمنة على النظام الدولي أو على منطقة إقليمية، أو حتى تهيمن على دولة أخرى مثلها، يجب أن تمتلك بعض المقومات التي تجعلها قادرة على الهيمنة إذا أرادت ذلك. في كتاب **الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط**، أوضحت الكاتبة سهرة قاسم بوجود

---

(2) مروة خليل، «مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية،» **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية** (جامعة الإسكندرية)، السنة 5، العدد 1 (2020)، ص 79.

(3) نيل فرجسون، **الصنم: صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية**، ترجمة معين محمد الإمام (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص 30.

(4) سهرة قاسم حسين، **الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (2001ـ2009)** (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2013)، ص 23.

(5) Sait Yilmaz, «State, Power, and Hegemony,» *International Journal of Business and Social Science*, vol. 1, no. 3 (December 2010), pp. 194-195.

(6) خليل، «مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية،» ص 80.

أربعة مقومات للهيمنة، وهي: الإمكانيات الاقتصادية؛ الإمكانيات العسكرية؛ الإمكانيات الديمغرافية (البشرية)؛ التقدم التكنولوجي.

1 ـ الإمكانيات الاقتصادية

إن الزيادة أو الوفرة النسبية في عناصر الإنتاج، والكوادر الفنية، والتقدم التكنولوجي وغيرها من عناصر التقدم الاقتصادي تحفّز الدولة لممارسة الهيمنة على غيرها. وإذا تصفّحنا كتب التاريخ سنجد كثيرًا من الدول التي استطاعت من طريق سلوكها الاستعماري أن تعوض افتقارها إلى الموارد، وتمكنت بواسطة شركائها من الحصول على عقود امتياز في الدول الثرية بالموارد الطبيعية، علاوة على قدرتها الكبيرة على شراء مواد الخام؛ وهذا يدلل على أن الإمكانيات الاقتصادية يزداد وزنها كأحد أجزاء القوة الوطنية، إذا ما اقترنت بالتقدم الاقتصادي وما يرتبط به من خصائص بُنيوية، وتقدم تكنولوجي، وكوادر فنية. وهذا يبسط لنا الصورة لفهم الفوارق بين البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية والفقيرة في موارد أخرى، وبين البلدان المتقدمة الفقيرة بالموارد[7].

2 ـ الإمكانيات العسكرية

يؤكد بعض المختصين في العلاقات الدولية أهمية القوة العسكرية وفاعليتها في التأثير، فهذا روبرت آرت (Robert Art) يرى أن القوة العسكرية وفاعليتها ستستمر كونها أساسية في العلاقات الدولية، والدول التي ليس في مقدورها إقامة قوات مسلحة قوية مثل الدنمارك، أو تلك التي لديها قوات مسلحة، ولكن إمكانياتها أقل كثيرًا مما تسمح به قدرتها الاقتصادية مثل اليابان سوف تدفع الثمن؛ إذ في كلتا الحالتين سوف تجد الدولة نفسها غير قادرة على التحكم في مصيرها، وذلك مقارنةً بالدول التي تمتلك قوة عسكرية قوية.

وعلى النقيض تمامًا، هناك فريق آخر من المختصين لديه نظرة مختلفة عن أهمية القوة في العلاقات الدولية والهيمنة، ويستندون في طرحهم إلى أن عناصر الهيمنة غير ثابتة وتتغير باستمرار، وتتحرك في الآونة الأخيرة بعيدًا من التركيز على القوة العسكرية التي تتقلص أهميتها نسبيًا مع تزايد أهمية عوامل أخرى مثل: النمو الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي، والتعليم.

3 ـ الإمكانات الديمغرافية (البشرية)

العامل البشري هو ركن أساسي في تكوين المجتمع والدولة، وعنصر رئيس في بناء قوة الدولة وإبراز تفوقها. فعلى الصعيد العسكري والحربي يعَدّ الفرد عصب القوة البشرية في الحروب، فكلما زاد عدد سكان الدولة يرجح أن يزيد عدد أفراد جيشها، وبالتالي من الممكن أن تزيد قوته، والدولة صاحبة التعداد السكاني الكبير يصعب على الدول الأخرى السيطرة عليها أو احتلالها، إذ تحتاج إلى قوة بشرية ومعدات عسكرية ضخمة لفرض السيطرة عليها.

---

(7) حسين، **الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (2001ـ2009)**، ص 34.

وعلى الصعيد الاقتصادي والإنتاجي تبرز أهمية العامل البشري بوضوح، فبالرغم من أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي والإنتاج يستند إلى عوامل كثيرة، إلا أن توافر القوة البشرية اللازمة لأغراض الإنتاج المدني تصنف واحدة من أهم تلك العوامل. والعامل الديمغرافي ليس مهمًا على مستوى الإنتاج فحسب، بل لديه الأهمية نفسها على مستوى الاستهلاك، كون وجود عدد كبير من السكان في الدولة، يعطي توسعًا كبيرًا في السوق المحلية للدولة، وهذا مهم جدًا في المراحل الأولى لبلورة صناعات وطنية، تصبح منافسة فيما بعد على مستوى الأسواق الخارجية.

4 ـ التقدم التكنولوجي

يمكن القول بصورة مبسطة إن التكنولوجيا هي التطبيق العملي للعلوم على أرض الواقع، التكنولوجيا أضحت واحدة من العناصر التي تتمتع بثقل كبير في التأثير في السياسة الدولية، والتي تمثل مقومًا فعّالًا من مقومات الهيمنة في هذه الحقبة، إذ يترتب على الدول المفتقرة إلى التقدم التكنولوجي اتباع الدول المتقدمة تكنولوجيا لنقل ما لديها من خبرات في هذه المجال، وهنالك تقدم تكنولوجي عسكري، وتقدم تكنولوجي مدني.

يوجد نوعان من الاستقرار المهيمن: الاستقرار المهيمن الأمني الذي يعَدّ أقرب إلى الواقعية الجديدة؛ والاستقرار المهيمن للخير العام ويكون أقرب إلى الليبرالية الجديدة، إذ إن الاستقرار الأخير يفترض أن النظام العالمي ينظم ويستمر من خلال دولة مهيمنة.

وبالرغم من التطور الكبير في مجال الاتصالات، والانفتاح الكبير بين الدول، وسهولة الوصول إلى المعلومة، إلا أنه ليس من السهل أن تنشر الدولة سر التقدم العسكري أو المدني، فالدولة تقوم بتصدير منتجها التكنولوجي أو التقني، ولكن لا تبوح بأسرار العمليات الصناعية المتعلقة بهذا المنتج؛ لأن هذه الأسرار تعَدّ أحد مداخل الدولة للسيطرة على دولة أخرى تفتقر إلى التقدم التكنولوجي.

ثالثًا: مفهوم الهيمنة في نظرية الاستقرار المهيمن

نظرية الاستقرار المهيمن، هي خليط من أفكار المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة الليبرالية الجديدة[8]. هذه النظرية المصغَّرة يمكن أن تساعدنا أكثر على فهم الهيمنة في إطار النظرية الأكبر وهي النيوليبرالية. فنظرية الاستقرار المهيمن تنص على أن القوة المهيمنة تساعد على تسهيل التعاون داخل بيئة فوضوية أو عالم فوضوي[9].

يوجد نوعان من الاستقرار المهيمن: الاستقرار المهيمن الأمني الذي يعَدّ أقرب إلى الواقعية الجديدة؛ والاستقرار المهيمن للخير العام ويكون أقرب إلى الليبرالية الجديدة، إذ إن الاستقرار الأخير

(8) خليل، «مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية،» ص 114.

(9) Marius Meyer, «An Exploration of the Role of Soft Power in Hegemony: The USA and China,» p. 22.

يفترض أن النظام العالمي ينظم ويستمر من خلال دولة مهيمنة، والقوة المتميِّزة التي تتمتع بها الدول المهيمنة يُسمح لها بتقديم الحوافز الإيجابية والسلبية للدول الأخرى[10].

حاولت الورقة في هذا القسم وضع قاعدة نظرية ومفاهيمية واضحة، سعت من خلالها إلى خلق صورة بانورامية عن مفهوم الهيمنة، فتم عرض بعض التعريفات في محاولة لتفسير مفهوم الهيمنة، وهي تعريفات كان جلها يدور حول فكرة السيطرة إما بالإكراه وإما بالموافقة، ومن ثم توضيح مقومات الدولة المهيمنة. فلا يمكن أن تصبح الدولة مهيمنة من دون أن يكون لديها قوة اقتصادية مسنودةً على ترسانة عسكرية، يرافقها تقدم تكنولوجي وتقني، مدفوعًا بتفوق ديمغرافي (بشري).

إن علاقة تركيا الحديثة بدولة الصومال ليست علاقة عميقة تاريخيًا، وحتى مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة، كان التذبذب وغياب الفاعلية العنوان البارز في وصف العلاقة بين البلدين.

ستحاول الورقة تحليل السلوك التركي تجاه الصومال، من منظور الهيمنة في نظرية الاستقرار المهيمن، والاقتراب من الاستقرار المهيمن للخير العام. والمختلف في هذا الجانب أن الورقة لن تدرس الهيمنة على صعيد النظام الدولي مثل أمريكا والنظام الدولي في حقبة سابقة، ولا على صعيد إقليمي مثل الصين ومنطقة شرق آسيا حاليًا، بل ستدرس الهيمنة على صعيد علاقة دولة (تركيا) بدولة أخرى مثلها (الصومال).

رابعًا: التوجه التركي نحو الصومال

بمجرد النظر في صفحات التاريخ المعاصر، سندرك أن علاقة تركيا الحديثة بدولة الصومال ليست علاقة عميقة تاريخيًا، وحتى مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة، كان التذبذب وغياب الفاعلية العنوان البارز في وصف العلاقة بين البلدين. استقلت الصومال عام 1960 – بعد سبعة وثلاثين عامًا من قيام الجمهورية التركية ـ وما كان يربطها بالدولة التركية سوى شعرة، تتمثل بأن كلا البلدين من مؤسسي منظمة التعاون الإسلامي، وهذا يعَدّ رابطًا دبلوماسيًا غير رسمي، ولكن العلاقات الدبلوماسية الرسمية بدأت بين البلدين عام 1979، عندما قامت الصومال بافتتاح سفارتها في أنقرة، وبعدها بثلاث سنوات افتتحت تركيا سفارتها في مقديشو[11]. لكن في عام 1991، أُغلقت السفارة التركية وجميع السفارات الأخرى الموجودة في مقديشو. فبعد إطاحة الرئيس الصومالي الاشتراكي محمد سياد بري، نشبت حرب أهلية طاحنة بين أمراء الحرب من العشائر المتنافسة والسلطة المركزية المفككة. خلفت الحرب أضرارًا وخِيمة على الصومال دولةً ومجتمعًا، وخرجت بعض الأقاليم الصومالية لتعلن انفصالها عن دولة الصومال وقيام حكم ذاتي مثل منطقة (أرض

(10) خليل، المصدر نفسه، ص 116.

(11) Omar Yusuf, «Turkey's Opening up Foreign Policy in Somalia,» *ASOS Journal of Academic Social Science*, vol. 7, no. 87 (January 2019), p. 461.

الصومال)[12]. منذ ذلك التاريخ وقعت الصومال في مستنقعٍ من الفوضى لم تستطع الخروج منه، ونُعتت من جانب بعض الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بـ«الدولة الفاشلة». هذه الحرب تعَدّ عاملًا من اثنين ينسب إليهما سبب ضياع الدولة الصومالية.

أما العامل الآخر فهو موجة الجفاف التي ضربت منطقة القرن الأفريقي برمتها عام 2010، بفعل ظاهرة النينو المناخية، وصاحبها نقص في الغذاء نتيجة تصحر الأرض وجفافها. كانت الصومال أكثر الدول تضررًا من هذه الموجة، كونها تزامنت مع أحداث الفوضى وعدم الاستقرار غير المنقطعة منذ الحرب الأهلية آنفة الذكر. وزاد الطين بلة، أن حركة الشباب الصومالية كانت تعيق عمل فرق الإغاثة الدولية، وترفض الإقرار بوجود مجاعة في البلاد، تلك التي أودت بحياة 260 ألف شخص بين عامَي 2010 و2012 [13].

كانت المجاعة هي مفتاح عودة تركيا إلى الصومال من جديد، بعد تجمُّد العلاقات الثنائية بين البلدين لمدة عشرين عامًا. كان حجر الأساس لعودة تركيا إلى الصومال هو زيارة رئيس الوزراء التركي حينها رجب طيب أردوغان إلى الصومال عام 2011، بصحبة زوجته ووفدٍ مكونٍ من 200 شخص، من بينهم وزراء ومستشارون ورجال أعمال وأطباء. كانت هّذه أول زيارة لرئيس أجنبي (غير أفريقي) إلى الصومال منذ الحرب الأهلية، وقد أجمعت الصحف العالمية على أن هذه الزيارة لفتت نظر المجتمع الدولي إلى حالة الصومال التي يرثى لها. مضى على تلك الزيارة عقدٌ من الزمن، مثّلت علامة فارقة في مسار العلاقات بين أنقرة ومقديشو. فخلال السنوات العشر تلك ألقت تركيا بكل ثقلها في الصومال، وباتت الأخيرة نقطة ارتكاز للأتراك في منطقة القرن الأفريقي؛ فماذا قدمت تركيا إلى الصومال على مدار هذه المدة؟

لعل السمة الأبرز في علاقة تركيا بالصومال أنها متعددة الجوانب والمداخل، حتى وصفها البعض بأنها «شاملة»، وهذا ما أعطاها ميزة عن باقي الدول المشاركة في حل أزمة الصومال، إذ كانت الدول الأخرى تشارك إما بصورة غير مباشرة من طريق صندوق ومكاتب الأمم المتحدة كاليابان مثلًا، وإما بصورة مباشرة من طريق الدعم المادي للحكومة أو الجيش مثل الإمارات. ولكن تركيا ظهرت في الصومال كالأخطبوط، المتعدد الأذرع، يصل أطرافه إلى جل المستويات، فهي كانت الحليف والوسيط سياسيًا، الداعم والمنعش اقتصاديًا، الممول تنمويًا، المزود والمدرب عسكريًا. وقد برزت هذه المجالات الأربعة في العلاقة بين أنقرة ومقديشو، وسنتناول كلٌ منها على حدة.

1 ـ المجال السياسي

لم تتأخر عودة العلاقات الدبلوماسية إلى مجاريها، فبعد زيارة أردوغان التاريخية بشهرين فقط، وتحديدًا في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 2011، أعادت تركيا فتح سفارتها في مقديشو وعينت

(12) «الصومال بعد حوالي 60 عامًا من الاستقلال،» قناة BBC، 28 كانون الأول/ديسمبر 2019، <https://bbc.in/3rQAimk>.

(13) «الجفاف في الصومال: الجوع يقتل أكثر من 100 شخص خلال 48 ساعة،» قناة BBC، 5 آذار/مارس 2017، <https://bbc.in/3y8LbRq>.

جمال الدين كآني تورون، سفيرًا لها لدى الصومال، وفي العام نفسه أنشأت مجموعة الصداقة بين البرلمان التركي والبرلمان الصومالي، وهي الأولى في نوعها بين البلدين. وفي عام 2012، انعقد مؤتمر تركيا ـ الصومال الثاني في مدينة إسطنبول تحت عنوان «إعداد مستقبل الصومال: أهداف 2015»، وكان مؤتمر تركيا ـ الصومال الأول، عُقد أيضًا في مدينة اسطنبول عام 2010، وشارك فيه الأمين العام للأمم المتحدة، وممثلون رفيعو المستوى عن المنظمات الدولية، وكلا المؤتمرين كانا من أجل تعزيز قدرة بناء الدولة، والتنمية الاقتصادية في الصومال[14].

في عام 2013، حبّذت تركيا أن تؤدي دور الوسيط بين حكومة الصومال، وحكومة أرض الصومال (صومالي لاند) ذات الحكم الذاتي، وكانت المرة الأولى التي يجتمع فيها رئيس الصومال حسن شيخ محمود، برئيس أرض الصومال أحمد محمد سيلانيا، وكلاهما أتى إلى تركيا لتعزيز عملية المصالحة والوحدة تحت قيادة الأخيرة، إذ تم توقيع إعلان أنقرة في 15 نيسان/أبريل من ذاك العام. استند الإعلان إلى سبع نقاط، من بينها: شراكة كلا الدولتين في المسائل الأمنية، وتحديدًا مسألة القرصنة في المحيط الهندي، والحرب على الإرهاب[15]. وفي العام التالي عمدت تركيا إلى تثبيت نفسها أكثر، وتحديدًا في منطقة أرض الصومال، لذلك افتتحت قنصلية عامة ـ في مدينة هارجيسا، التي يفترض أنها العاصمة[16].

كانت الزيارة الثانية للرئيس التركي أردوغان في 25 كانون الثاني/يناير لعام 2015، وافتتح فيها مبنى ركاب حديث البناء في مطار مقديشو، ومستشفى يعَد من أكبر المستشفيات وأحدثها على مستوى المنطقة، بتمويل كامل من جانب تركيا، وأكد أنه سيتم الإعلان عن مشاريع مستقبلية من شأنها تعزيز العلاقات بين تركيا والصومال[17]. وبعدها بعام عاد الرئيس التركي للمرة الثالثة إلى مقديشو، ولكن هذه المرة ليفتتح أكبر سفارة تركية في العالم[18]. حجم السفارة الجديدة ما هو إلا انعكاس لمستوى العلاقات التي وصل إليها البلدان، التي كانت توصف سابقًا بالمتذبذبة والخجولة، وأضحت الآن في منحنى تصاعدي، ودينامية متسارعة.

لم تنقطع الزيارات وتبادل الوفود الرفيعة المستوى بين البلدين على مدى السنوات العشر الماضية، فلم يكد يمضي حول إلا وشهد زيارة أو مؤتمرًا أو شيئًا من هذا القبيل، وما تطرقنا إليه في ما تقدم هو غيض من فيض في العلاقات السياسية بين أنقرة ومقديشو، إذ سعت الورقة إلى انتقاء أبرز الأحداث السياسية؛ لتجنب السردية المفرطة، ولعدم اتساع المقام للتطرق إليها جميعًا أيضًا.

---

(14) Abdurrahim Siradağ, «Turkish- Somali Relation: Changing State Identity and Foreign Policy,» *Sarajevo Journal of Social Sciences*, vol. 2, no. 2 (2016), pp. 92-94.

(15) Charles Kagwanja, «Turkey in Somalia: Building Relation Using Brotherhood, Aid and Dialogue,» Africa Policy Institute, Nairobi, 30 June 2013, pp. 4-5.

(16) Mahad Wasuge, *Turkey's Assistance Model in Somalia: Achieving Much with Little* (Mogadishu: The Heritage Institute for Policy Studies, 2016), p. 27.

(17) Siradağ, «Turkish- Somali Relation: Changing State Identity and Foreign Policy,» p. 94.

(18) «Erdogan Opens Largest Turkish Embassy during Visit to Somalia,» Africa News, 4 June 2016, <https://bit.ly/2R5gZoK>.

2 ـ المجال الاقتصادي

لم تكن مصادفة أبدًا أن يضم الوفد المرافق للرئيس التركي أردوغان – في زيارته الشهيرة للصومال عام 2011 ـ رجال أعمال ومستثمرين أتراكًا. اتضحت الصورة بعد أعوام قليلة من الزيارة؛ عندما بدأت الشركات التركية بالتغلغل داخل السوق الصومالية، التي تُعَد فارغة نسبيًا نظرًا إلى عزوف الشركات الكبرى والعالمية عن الاستثمار في الصومال؛ نتيجة الأوضاع غير المستقرة، إذ يعَدّ الاستثمار في الأسواق الصومالية مجازفة كبيرة في تلك الحقبة.

ما بين عامَي 2018 و2013 وقّع الجانب التركي مع نظيره الصومالي ما يقارب أربع عشرة اتفاقية ما بين اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم، معظمها في الجانب الاقتصادي، مثل: اتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي، واتفاقية التعاون في مجال الاستثمار، واتفاقية التعاون في مجال الضرائب، واتفاقية تعاون في مجال الطاقة، ومذكرة تفاهم في الإنتاج الزراعي، ومذكرة تفاهم في الصيد البحري، ومذكرة تفاهم لتأسيس لجنة التعاون الاقتصادي بين الصومال وتركيا. إن الغرض من ذكر كل هذه الاتفاقيات هو تبيان حجم الحضور التركي في السوق الصومالية وتنوعه[19].

هذا الحضور والتناغم بين رأس المال التركي، ورأس المال الصومالي فسَّره رجل الأعمال التركي بلال جيليك الذي قال: «الصوماليون لا يريدون الشركات الغربية في أسواقهم، لأنهم يعتقدون أن كل ما حصل في الصومال سببه أمريكا والدول الأخرى، والصوماليون يريدون الاستمرار بدونهم». يذكر أن جيليك ترأس جمعية رجال الأعمال التركية الصومالية، وهي بالمناسبة أول جمعية صومالية مع دولة أخرى، نشأت عام 2012 وجلبت 15 شريكًا تجاريًا من الصومال[20].

في بادئ الأمر كان عمل الشركات التركية واستثمارها يتركز في قطاعات البناء، والبنية التحتية، والنقل. إذ تولت شركة البيرق في تشرين الأول/أكتوبر 2014 إدارة ميناء مقديشو، وبناءً على الصفقة المقدمة من الشركة التركية، فإن الحكومة الصومالية سوف تحصل على 55 بالمئة من إجمالي الدخل الشهري للميناء. في المقابل منحت شركة فافوري التركية امتياز إدارة مطار آدم عدي الدولي، بعدما تم سحبه من شركة SKA الإماراتية. تدير شركة فافوري كل شيء في المطار من خدمات ركاب، وبضائع، ووقود، وصيانة عامة للمطار، وأصدرت الشركة تقريرًا يوضح تضاعف عدد الرحلات الدولية والمحلية التي وصلت إلى المطار ما بين عامَي 2014 و2013 [21].

تعَدّ تركيا واحدة من الدول التي تعاني عدم توافر موارد الطاقة بصورة كافية، لكونها دولة صناعية تعيش مرحلة انتعاش اقتصادي منذ مدة، حيث تستورد تركيا يوميًا ما يقارب 600 ألف برميل من النفط معظمها من روسيا وإيران والدول الخليجية، وقد وجدت ضالتها في الصومال، إذ تُظهر المؤشرات أن شمال بونتلاند في الصومال تحتضن في جوف أراضيها احتياطيات نفطية

(19) «مجلس الوزراء يقر الاتفاقيات الموقعة مع تركيا،» مركز مقديشو للبحوث والدراسات، آذار/مارس 2018، <https://bit.ly/2ReqIcB>.

(20) Julia Harte, «Turkey Shocks Africa,» *World Policy Journal*, vol. 29, no. 4 (2012), p. 31.

(21) Wasuge, *Turkey's Assistance Model in Somalia: Achieving Much with Little,* p. 18.

تقدر بـ 10 مليارات برميل نفط. وبالفعل حصلت الشركة التركية Genel Energy PLC على عقد لاستكشاف احتياطات النفط في منطقة أرض الصومال، وحفر خمس آبار نفطية[22].

تعَدّ تركيا واحدة من الدول التي تعاني عدم توافر موارد الطاقة بصورة كافية، لكونها دولة صناعية تعيش مرحلة انتعاش اقتصادي منذ مدة، حيث تستورد تركيا يوميًا ما يقارب 600 ألف برميل من النفط معظمها من روسيا وإيران والدول الخليجية، وقد وجدت ضالتها في الصومال.

وأصدرت الحكومة الصومالية في وقتٍ سابق من عام 2020 قانونًا جديدًا لجذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة، ونص القانون على فتح 15 قطاعًا لشركات النفط الراغبة في التنقيب داخل أراضيها[23]. في المقابل صرح الرئيس التركي أردوغان أن الصومال عرضت عليه التنقيب عن النفط في أراضيها، تمامًا كما يفعل في ليبيا[24].

بالمجمل، إن العلاقات بين أنقرة ومقديشو على الصعيد الاقتصادي والتجاري، أخذت منحنى تصاعديًا منذ عام 2011 إلى الآن، وفي كل عام ترتفع نسبة التبادل التجاري – بمعنى أدق الصادرات التركية ـ عن العام السابق. نشرت وزارة الخارجية التركية عبر صفحتها الرسمية، تقريرًا عن العلاقات بين البلدين بعنوان (Relations Between Turkey and Somalia)، أشار إلى أن التبادل التجاري سجل 187.3 مليون دولار في عام 2018، وارتفع في عام 2019 ليصل إلى 250.8 مليون دولار[25].

3 - المجال التنموي

في إثر المجاعة والجفاف اللذين ضربا منطقة القرن الأفريقي وتحديدًا الصومال عام 2010، واللذين كانا السبب الرئيسي في زيارة أردوغان عام 2011، بدأ التحرك التركي في الصومال، إذ كانت المؤسسات والأنشطة الإنمائية التركية الخيط الذي حاك النسيج التركي ـ الصومالي في تلك الحقبة. بدأت المؤسسات التركية الإنمائية على الفور في تقديم الخدمات والدعم إلى المجتمع الصومالي. وبالرغم من وجود الكثير من المنظمات الدولية الإغاثية والمؤسسات التعاونية التي تعمل في الصومال، إلا أن المؤسسات التركية تفوقت عليهم نسبيًا، كونها تعمل على الأرض وبين التجمعات، خلاف الآخرين الذين يتمسكون بالبيروقراطية، والعمل خلف المكاتب.

---

(22) Paul Antonopoulos [et al.], «Somalia: Turkey's Pivot to Africa in the Context of Growing Inter-Imperialist Rivalries,» *Journal of Comparative Politics*, vol. 10, no. 2 (2017), p. 8.

(23) Shaul Shay, «Between Ankara and Mogadishu,» International Institute for Counter-Terrorism, 23 January 2020, <https://bit.ly/3GvTtFM>.

(24) Ibid.

(25) «Relations between Turkey and Somalia,» Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, <https://bit.ly/3mpa7hL>.

كانت وما زالت أنقرة تقدم دعمها الإنساني والتنموي إلى الشعب والحكومة الصوماليين بإحدى الطريقتين: فإما بطريقة مباشرة عبر الحكومة التركية، كما حدث في نهاية عام 2020، الذي سنأتي على توضيحه لاحقًا، وإما من طريق المنظمات والوكالات التركية الإغاثية والتنموية.

الشكل الرقم (1)

التبادل التجاري بين تركيا والصومال (2010ـ2019)

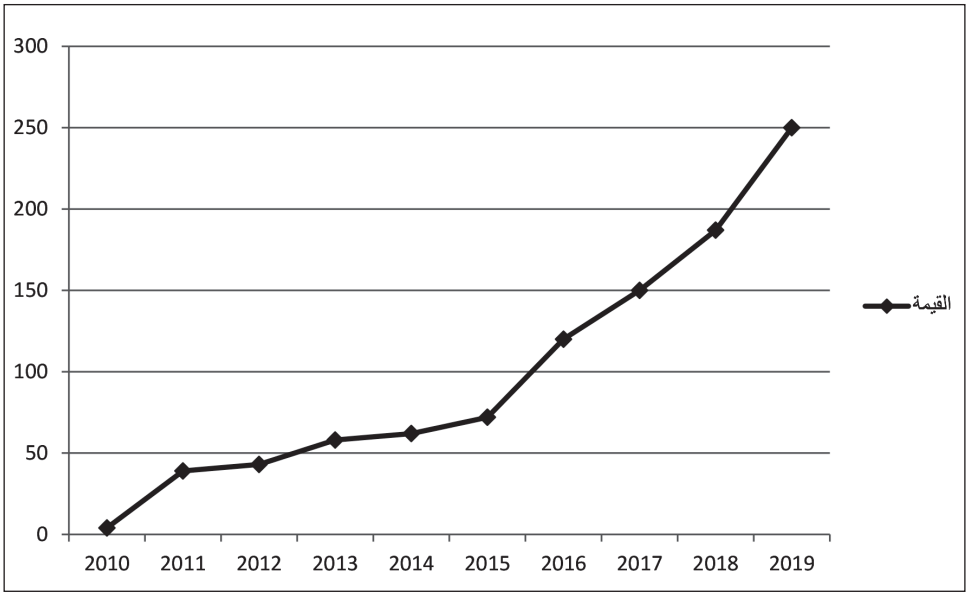

المصدر: الشكل من تصميم الباحث.

وفي معرض الحديث عن المؤسسات التركية الإنمائية ودورها في الصومال، نعرض أبرز المشاريع التي قدمتها إدارة الكوارث والطوارئ التركية (AFAD)، إذ أرسلت ما بين عامي 2015 و2011 نحو 50 طنًا من مساعدات الإغاثة الإنسانية، بواسطة 21 طائرة، و10 سفن. وأنشأت مستشفى يتسع لـ 200 سرير، وأقامت الكثير من المستشفيات الميدانية الصغيرة، وتبرعت بـ 600 جهاز كمبيوتر لمدارس مختلفة، وشرعت في تنفيذ مشروع بناء مدرسة لتدريب الممرضات وبناء مسجد، هذا إلى جانب مشروع خط أنابيب مياه الشرب، وإنشاء طرق وإعادة تأهيل أخرى[26].

أما هيئة الإغاثة والمساعدات الإنسانية (IHH) فكانت ذروة نشاطها في الصومال في الأعوام الثلاث الأولى، أي من عام 2011 إلى عام 2014، إلا أنها تقدم من حين إلى آخر بعض المساعدات وكان آخرها في صيف عام 2020، عندما ضربت الفياضات بعض المناطق في الصومال، فقدمت

(26) Disaster Report-Somalia, Ministry of Interior Disaster and Emergency Management Presidency (AFAD), <https://bit.ly/38E4VjH>, and Siradağ, «Turkish-Somali Relation: Changing State Identity and Foreign Policy,» p. 98.

هيئة الإغاثة مساعدات لـ 639 أسرة متضررة من جراء الفيضان، ونقلت المياه إلى المناطق المحتاجة، كما وزعت صناديق غذائية تحتوي على الأرز والسكر والطحين والتمر وأكياس النظافة وعبوات تنظيف[27]. وبالعودة إلى الأعوام الثلاثة الأولى، إذ قدمت هيئة الإغاثة فيها مشاريع وأنشطة محورية، وفي صميم الحاجة الصومالية، في خضم المجاعة وتحديدًا في شهر آب/أغسطس 2011، أرسلت هيئة الإغاثة والمساعدات الإنسانية (IHH) سفينة محملة بـ 6 آلاف طن من المساعدات الإنسانية إلى الصومال، وقد تضمنت هذه المساعدات مواد غذائية ومعدات طبية، وتعَدّ هذه ثاني حمولة ترسل إلى شرق أفريقيا، ولكن السفينة الأولى كانت إلى المنطقة برمّتها، بينما الثانية كانت مرسلة خصيصًا إلى الصومال[28].

إن الوكالة التركية وزعت عشرات آلاف الأطنان من المواد الغذائية والمستلزمات الطبية على المجتمع الصومالي، ووقعت اتفاقية مدتها 49 عامًا مع الحكومة الصومالية لتطوير النظام التعليمي الصومالي، إلى جانب حصول آلاف الطلاب الصوماليين على منح دراسية في تركيا.

وإذا ذُكر في الصومال مخيم الجزيرة فلا بد أن يذكر معه الهلال الأحمر التركي (KIZILAY)، الذي دعم الصومال بإنشائه مخيم الجزيرة للنازحين الصوماليين، الذين هاجروا من المناطق التي ضربها الجفاف وأصابتها المجاعة. هذا المخيم الذي يضم أكثر من 28 ألف نازح، ويسكنه أكثر من 5 آلاف أسرة، يحتوي على مخبز متنقل ومطابخ متنقلة تنتج نحو 14 ألف وجبة ويزيد يوميًا[29]، وما بين عامي 2011 و2014 ساهم في توزيع 30 ألف طن من المساعدات الإنسانية، إضافة إلى توزيع 320 حاوية قمامة على أماكن مختلفة داخل العاصمة مقديشو، وذلك بالتعاون مع بلدية إسطنبول. كما قدّم الهلال الأحمر معدات ومواد لازمة للمستشفى العام في منطقة بيلتوين، وتعاون مع وزارة التربية والتعليم لبناء مدرسة مهنية في منطقة سياداغ[30].

أما عن آخر المنظمات التركية التي سنتطرق إليها، فهي الوكالة التركية للتنسيق والتعاون الدولي (TIKA)، التي تعَدّ الذراع التنموية للحكومة التركية في معظم دول العالم. أدّت الوكالة التركية دورًا مميزًا وكبيرًا في الصومال، وكانت هي الممثل الأبرز للحكومة التركية هناك. مشاريع وأنشطة وكالة TIKA لا يمكن حصرها في دراسة كهذه، لذلك سوف تعطي الدراسة لمحات خاطفة عن أبرز ما قدمته الوكالة التركية، وبعدها نفسح في المجال للأرقام لكي تتحدث، من أجل أن تكتمل الصورة.

(27) «Aid to Somali Flood Victims,» (IHH), 15 July 2020, <https://bit.ly/37NaRay>.

(28) «2nd IHH Vessel Sails for Somalia,» (IHH), 31 August 2011, <https://bit.ly/38PdZSX>.

(29) Wasuge, *Turkey's Assistance Model in Somalia: Achieving Much with Little,* p. 17.

(30) Siradağ, «Turkish- Somali Relation: Changing State Identity and Foreign Policy,» p. 97.

الشكل الرقم (2)
قيمة المساعدات التركية الرسمية للصومال خلال السنوات الخمس الأولى

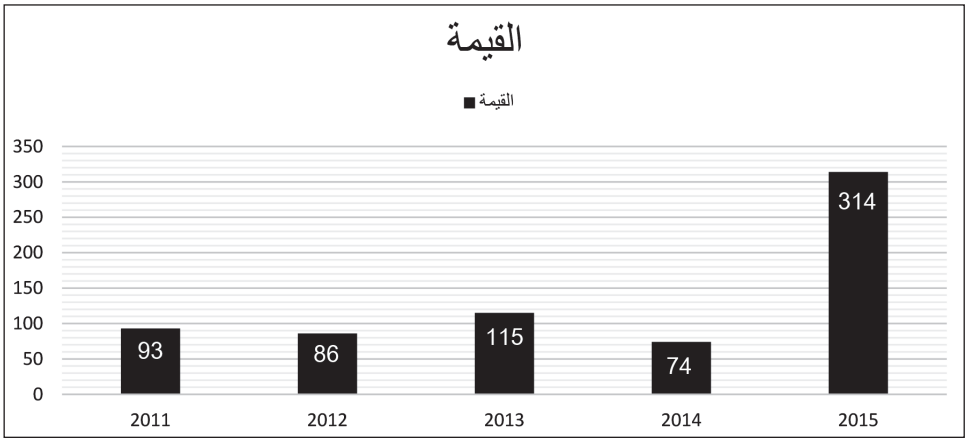

الشكل من تصميم الباحث.

المصدر: *Turkish Development Assistance Reports, 2011, 2012, 2013, 2014 and 2015*, (TIKA), <https://bit.ly/3nP6KRa>.

لا شك في أن الوكالة التركية وزعت عشرات آلاف الأطنان من المواد الغذائية والمستلزمات الطبية على المجتمع الصومالي، ووقعت اتفاقية مدتها 49 عامًا مع الحكومة الصومالية لتطوير النظام التعليمي الصومالي، إلى جانب حصول آلاف الطلاب الصوماليين على منح دراسية في تركيا[31]. وخلال زيارة أردوغان الثانية للصومال عام 2015، افتتح برفقة نظيره الصومالي المستشفى التركي الصومالي للتعليم والبحوث في العاصمة مقديشو، الذي تم تجهيزه من قبل جانب الوكالة التركية TIKA[32]. وهي ساهمت أيضًا في توفير مياه صالحة للشرب وإيصالها إلى أكبر عدد ممكن من الصوماليين، إذ عملت على حفر 20 بئرًا ارتوازية في العاصمة مقديشو، استفاد منها ما يقارب 400 ألف شخص، وحفرت خمس آبار أخرى في منطقة أرض الصومال، انتفع منها 45 ألف شخص[33].

في العام نفسه (2015) وزعت وكالة TIKA 100 ماكينة خياطة على النساء اللاتي عانين خلال الحرب، ونظمت لهن دورة خياطة بدأت في شهر آب/ أغسطس وانتهت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه[34]، وواصلت وكالة TIKA دعمها عام 2016، فقدمت معدات وأجهزة إلى وزارة النفط والموارد الطبيعية الصومالية، وبعدها بأشهر وفرت 9 جرّارات زراعية تركية لمجموعة كبيرة من المزارعين[35].

(31) Antonopoulos [et al.], «Somalia: Turkey's Pivot to Africa in the Context of Growing Inter-Imperialist Rivalries,» p. 7.

(32) TIKA, 30/8/2015, <https://bit.ly/3aJrmXk>.

(33) TIKA, 30/8/2015, <https://bit.ly/38xPadX>.

(34) Siradağ, «Turkish- Somali Relation: Changing State Identity and Foreign Policy,» p. 96.

(35) TIKA, 28/12/2016, <https://bit.ly/3aFAUlV>.

بالأرقام نجد أنه في أعوام المجاعة (2011 ـ 2012) كان الدعم التركي ثابتًا نسبيًا، مع العلم أنه في عام 2011 كانت الصومال أكثر دولة أفريقية تلقت مساعدات من تركيا، وفي عام 2012 كانت الدولة الثانية على مستوى أفريقيا بعد مصر. ولكن في الأعوام التي تلت المجاعة بدأنا نلاحظ ارتفاعًا ملحوظًا في كمية المساعدات التركية، باستثناء عام 2014. ففي عام 2015 كانت قيمة المساعدات التركية تكاد تساوي مجموع الأربع سنوات السابقة لها.

يمكن تفسير هذا الارتفاع في النِسب بأن المساعدات التي كانت تقدم في زمن المجاعة كانت عبارة عن مواد غذائية وطبية، وكان دور المؤسسات غير حكومية التركية بارزًا وأكبر من الدور الحكومي، ولكن بعد تلاشي كارثة المجاعة، بدأ الدور الحكومي يطفو على السطح، وأصبح الدعم يذهب إلى المشاريع التنموية الاقتصادية، والبنية التحتية، وبناء المستشفيات. وكمثال بسيط نجد أن في عام 2011 وصلت قيمة المساعدات الأولية إلى 77.7 مليون دولار أمريكي، بينما تراجعت في عام 2013 لتصل إلى 27.1 مليون دولار أمريكي فقط[36].

لم ينقطع الدعم التركي للحكومة الصومالية وللشعب الصومالي حتى هذه الأيام. في أواخر عام 2020 سددت الحكومة التركية ديون الصومال المتأخرة لصندوق النقد الدولي، إذ أصدر الرئيس التركي أردوغان قرارًا رئاسيًا بأن تسدد تركيا ديون الصومال المتأخرة لصندوق النقد الدولي، من طريق حقوق السحب الخاصة في حساباتها الاحتياطية والتي تقدر قيمتها بـ2.4 مليون سهم متراكم[37].

4 ـ المجال العسكري

كانت العلاقات بين تركيا والصومال محصورة في السنوات الخمس الأولى تقريبًا في مثلث أطرافه السياسة، والاقتصاد، والتنمية. ولكن بعد أن أصبح الصومال يتعافى شيئًا فشيئًا، والأمور تسير في مجراها الطبيعي إلى حد ما، صار في إمكان الطرفين أن يضيفا ضلعًا آخر للمثلث، وتتحول العلاقة إلى رباعية الأضلاع (المجالات).

استثمر الأتراك علاقتهم المتينة بالصوماليين أحسن استثمار، إذ افتتحت تركيا في أيلول/سبتمبر من عام 2017 أكبر قاعدة عسكرية تركية خارج البلاد، القاعدة التي بلغت تكلفتها 50 مليون دولار أمريكي، تقوم بتدريب 10 آلاف جندي صومالي، ويمكن أن تقوم بتدريب 1500 جندي في وقت واحد، مساحة القاعدة 4 كم^2، على ساحل العاصمة مقديشو[38]. أُسيل الكثير من الحبر حول مشروع هذه القاعدة، ووضعت علامات استفهام أكثر. تنظر تركيا إلى القاعدة العسكرية على أنها

(36) *Turkish Development Assistance Reports, 2011, 2012, 2013, 2014 and 2015*, (TIKA), <https://bit.ly/3nP6KRa>.

(37) «بقرار من أردوغان: تركيا تسدد ديون الصومال لصندوق النقد الدولي،» الجزيرة نت، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، <https://bit.ly/3DKmf44>.

(38) «Turkey Sets up Largest Overseas Army Base in Somalia,» Aljazeera, 1 October 2017, <https://bit.ly/3hhjw8B>.

قاعدة تدريبية للجيش الصومالي، بينما المحيط الإقليمي والدولي يرى أن القاعدة خلفها أهداف تركية غير معلنة في تلك المنطقة تحديدًا.

ويبدو أن هناك بوادر إنشاء قاعدة عسكرية أخرى أو مركز تدريبي آخر، إذ إنه في شهر شباط/ فبراير 2018 منح رئيس بلدية مقديشو قطعة أرض تقع في جنوب البلاد للحكومة التركية، من أجل إنشاء مركز آخر للتدريب العسكري. وبحسب تصريحات مسؤولين أتراك فإن التعاون بين البلدين في المجال الأمني والعسكري، يهدف إلى إعادة بناء المؤسسات الوطنية الصومالية ولا سيما مؤسستي الأمن والدفاع[39].

وفي ضوء الاتفاقيات العسكرية والأمنية بين البلدين، تم توقيع اتفاقية للتعاون في مجال الصناعات الدفاعية العسكرية، وذلك في 25 كانون الثاني/ يناير 2015 [40]. كما سلمت تركيا في عام 2017 الحكومة الصومالية 450 قطعة سلاح محلية الصنع من نوع (MPT-76)، التي تأتي في إطار اتفاقية التدريب والدفاع المشترك الموقعة بين أنقرة ومقديشو[41]. وفي العام نفسه عقدت لقاءات تشاورية بين جهاز شرطة الصومال ونظيره التركي، وتمت مناقشة سبل تعزيز التعاون بين شرطة البلدين[42]. وبما يتعلق في جهاز الشرطة أيضًا، أكد السفير التركي لدى الصومال أولغن بيكر في تصريحات له عام 2016، أن بلاده تمنح الحكومة الصومالية مليوني دولار شهريًا لمساعدتها على دفع رواتب عناصر الشرطة[43].

استنتاجات: الهيمنة التركية على الصومال هل هي موجودة؟

أشارت الورقة في بداية حديثها عن الهيمنة إلى المصدر التاريخي للمفهوم في سياق العلاقات بين الدول، وذلك عندما وصفت العلاقة بين أثينا والدول ـ المدن اليونانية، وفُسر سلوك أثينا على أنه قيادة لا حكم، أي أنها قادتهم ولم تحكمهم. هذا التفسير يتقاطع أكثر فأكثر مع تعريف أريغي بأنها تفوّق مجموعة بشرية على أخرى، يتمحور التقاطع في الصورة الثانية التي أعطاها أريغي للهيمنة والتي سمَّاها القيادة الثقافية والمعنوية، وهي تأتي بفضل ما لدى الدولة المهيمنة من إنجازات، وبالتالي تصبح نموذجًا في نظر الدول الأخرى التي تقلدها، وتسير في مسارها التنموي.

---

(39) «بلدية مقديشو تمنح قطعة أرض لتركيا لإنشاء مركز للتدريب العسكري،» مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 18 شباط/فبراير 2018، <https://bit.ly/2JlSeBp>.

(40) «Turkey Set to Build a Military Training Center in Somalia,» Wardheernews, 5 January 2016, <https://bit.ly/2WNNoQg>.

(41) «تركيا تسلم الصومال 450 قطعة من بندقيتها المحلية،» مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، <https://bit.ly/37NbssQ>.

(42) «الصومال وتركيا تبحثان سبل تعزيز التعاون بين شرطة البلدين،» مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 24 آب/ أغسطس 2017، <https://bit.ly/34JKSz6>.

(43) «تركيا: ندعم ميزانية الدولة الصومالية بمليوني دولار شهريًا،» مركز مقديشو للبحوث، 6 شباط/فبراير 2016، <https://bit.ly/2JkhAiW>.

نوّه غرامشي بضرورة وجود موافقة من الدول الأخرى، أما جوزيف ناي فحث على أهمية وجود تعاون وإقناع. وبناءً على كل ما سبق يمكن أن نستنتج الآتي:

ـ على ما يبدو أن الهيمنة عملة بوجهين، نرمز لأحدهما باللون الأحمر والآخر باللون الأزرق. الأحمر هو السلوك المبني على الإكراه والإجبار، وغالبًا ما يستخدم فيه القوة العسكرية، أما الأزرق فهو السلوك المبني على التعاون والموافقة والإقناع، يمكن أن نسميه الهيمنة الحميدة. بناءً على دراسة للسلوك التركي في الصومال نجد أنه أقرب إلى اللون الأزرق، فهو يستند إلى التعاون، لم يجبر الصوماليين على تقبُّله، بل أقنعهم بذلك، وأقنعهم بوجود مصالح مشتركة، وأن تركيا هي الشريك المناسب للصومال، هذا الاقتناع ملاحظ بوضوح في تصريحات المسؤولين الصوماليين.

ـ إذا افترضنا أن الأتراك امتلكوا المقومات ووظفوها أيضًا في علاقتهم بالصومال، في الجانب الاقتصادي لاحظنا كيف ترتفع نسبة الصادرات التركية إلى الصومال عامًا بعد آخر، والشركات التركية تعمل داخل الصومال، وتتحكم في مرافق حيوية وحساسة مثل الميناء، والمطار. كما أن السلع والمنتجات التركية تتمتع بميزة تنافسية في الأسواق العالمية. أما في الجانب العسكري فلا يوجد أفضل من إنشاء أكبر قاعدة عسكرية لتركيا خارج بلادها، لتظهر القوة العسكرية التي بحوزتها، وفي هذه القاعدة يتلقى الجيش الصومالي تدريباته على أيدي ضباط وجنرالات أتراك، ناهيك بأن الجيش التركي يصنف كثاني أقوى جيش في حلف الأطلسي.

على الصعيد الديمغرافي نجد أن الخبراء والمهندسين الأتراك يعملون على الأرض جنبًا إلى جنب مع المواطن الصومالي؛ لينقلوا إليه الخبرة والتجربة التركية، وهذا يدل على وجود تفوق ديمغرافي نوعي للأتراك، وحتى على مستوى الديمغرافيا الكمية وصل تعداد سكان الدولة التركية في عام 2020 إلى أكثر من 84 مليون نسمة. وبخصوص التقدم التكنولوجي فالفجوة واضحة بين البلدين، الصومال دولة تحاول الخروج من بين الأنقاض، وتركيا دولة تنافس صناعاتها التكنولوجية والتقنية على مستوى العالم، الأتراك منحوا الصوماليين جرارات زراعية صنع تركيا، وأسلحة لمكافحة الإرهاب صنع تركيا أيضًا.

ـ التعاون والمنفعة المشتركة الحاضرة في بيئة العلاقة بين أنقرة ومقديشو، ووجود بوادر تركية للسيطرة على الموارد الباطنية الصومالية، وقد ظهر جليًا في التحرك التركي على الأرض في الصومال، والاتفاقيات التي توقع بين الجانبين، وبعد حركة تسديد الديون الصومالية لدى صندوق النقد الدولي، والصادرات التي ترتفع نسبتها يومًا بعد آخر، لتُظهر تركيا تحكّمها النسبي بالموارد المالية للصومال. كل هذه السلوكيات فُسرت في ضوء النظرية على أنها هيمنة، وافتراض ضرورة وجود دولة مهيمنة داخل نظام فوضوي، أو بيئة فوضوية، تمامًا مثل الصومال التي لم تقم لها قائمة منذ الحرب الأهلية عام 1991.

ـ ما جعل الصومال تنال نصيب الأسد من الاهتمام التركي؛ يمرجح أن يكون بسبب ظاهرة شاع استخدامها والاستعانة بها مؤخرًا من جانب محللي ومنظّري العلاقات الدولية، وتحديدًا في رؤيتهم لدور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، يطلق عليها اسم «خلو العرش». اللافت أن هذه الظاهرة حدثت بصورة واضحة في منطقة الصومال، نتيجة الكوارث والحروب المتعاقبة عليها،

نُعتت الصومال من بعض الدول ـ وفي صدارتها أمريكا ـ بالدولة «الفاشلة» وفقد الأمل بها، وبدأت تنسل الدولة تلو الأخرى من وجودها في الصومال، وسُلم ملف الإغاثة إلى الأمم المتحدة، هذا الحيز الذي بدا فارغًا تقريبًا جاءت تركيا لتملأه وتسد الفراغ الموجود. ورغم أن خطوة كهذه كانت تعَج مجازفة ومحفوفة بالمخاطر، إلا أن الأتراك حاليًا يجنون ثمر هذه الخطوة.

خاتمة

خلاصة القول إنه لا يمكن الجزم بمسألة وجود هيمنة تركية على الصومال من عدمها، ففي مثل هذه الحقول ـ العلوم الإنسانية والاجتماعية ـ من الصعب الوصول إلى أحكام مطلقة وقاطعة، وبالرجوع إلى الجزء الأخير من الدراسة نجد أن في بعض المواضع كان السلوك التركي أقرب إلى أن يفسر على أنه سلوك قيادي (أريغي)، وفي مواضع أخرى نجده مصبوغًا بلون الهيمنة.

يمكن لهذه الضبابية أن تتلاشى بنظرة إلى بعض سلوكيات الحكومة الصومالية وتحليلها. فمثلًا إذا تمعّنا في رد فعل الحكومة الصومالية على عملية الانقلاب الفاشلة التي وقعت في تركيا عام 2016، وقيام الحكومة التركية بتوجيه أصابع الاتهام إلى حركة غولن، سارعت الأولى إلى تجميد كل أنشطة الحركة في الصومال، التي من بينها مستشفيات ومدارس، وبعدها وضعت جميع مشروعات حركة غولن تحت إشراف السفارة التركية في مقديشو. ولكن لماذا؟

لماذا أقبلت الحكومة الفدرالية الصومالية على تصرف كهذا، رغم أن حركة غولن لم تلحق ضررًا لا بالشعب الصومالي ولا بحكومته؟ بل على النقيض تمامًا، حركة غولن كانت تقدم المساعدة إلى الشعب الصومالي وتساهم في إعادة إعمار الصومال. التفسير الوحيد الذي يورد إلى الذهن، وهو الأقرب إلى المنطق بناءً على طبيعة الحدث، يوحي بأن الحدث الذي وقع في تركيا (الانقلاب) وصل صداه إلى الصومال، وأن هناك من يؤثر في قرارات الحكومة الصومالية المتخذة، وما يمكن أن يدعم هذا التفسير هو قضية الآبار النفطية، والتصريحات الرسمية الإيجابية المتبادلة بين الطرفين في هذا الخصوص. وبالتالي فإن عدم القدرة على تأكيد وجود هيمنة تركية على الصومال من عدمها، لا ينفي وجود بوادر سلوك تركي للهيمنة على الصومال □

التكنولوجيا الزراعية في الأغوار ودور المرأة في العمل الزراعي(*)

أحمد حنيطي(**)

حائز على درجة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة بيرزيت.

ميساء نمر(***)

باحثة مشاركة في معهد المجتمع والصحة العامة، جامعة بيرزيت.

مدخل نظري

أرجعت أدبيات الاقتصاد السياسي التغيرات الهيكلية في العالم الثالث إلى العلاقات غير المتكافئة لمصلحة النظام الرأسمالي الغربي[1]. ويذهب دليلة إلى القول بأن الجانب الحديث في المجتمعات المتخلفة لا يتطور بصورة مستقلة بوصفه جزءًا من المجتمع، وإنما يتطور كجزء عضوي في النظام الرأسمالي العالمي الذي مركزه الغرب، وهو ما يجعل أي تغيرات تحدث فيه تكون استجابة لمتطلبات التطور في النظام الرأسمالي العالمي، لا لتلبية حاجات ومتطلبات المجتمع الذي ينتمي إليه[2]. وهذه الحالة تشكل وفقًا لسمير أمين الخصائص البنيوية في «التخلف» وتتمثل بتفاوت الإنتاجية في القطاعات المختلفة وتضعضع البنيان الاقتصادي والسيطرة الخارجية[3]. وقد أطلق

(*) تعرض الدراسة جزءًا من عمل بحثي أوسع عن وضع النساء المزارعات في الأغوار، وقد تمت الدراسة من خلال منحة بحثية مقدمة من المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

(**) البريد الإلكتروني: heneiti6@yahoo.com.

(***) البريد الإلكتروني: mnemer@birzeit.edu.

(1) عارف دليلة، **بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي** (بيروت: دار الطليعة، 1987)؛ توماس سنتش، **الاقتصاد السياسي للتخلف: نقد نظريات التخلف**، ترجمة فالح عبد الجبار (بيروت: دار الفارابي، 1978)، ومهدي عامل، **مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني** (بيروت: دار الفارابي، 1990).

(2) دليلة، المصدر نفسه، ص 61.

(3) سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف**، ترجمة حسن قبيسي (بيروت: دار ابن خلدون، 1981)، ص 39.

مهدي عامل عن تلك الحالة «نمط الإنتاج الكولونيالي»[4]. أنتجت هذه العلاقات عمليات استقطاب/طرد ضمن قطاعات العمل المختلفة. وفي ما يتعلق بالجانب الزراعي، عملت على إحداث تغييرات جنسانية في العمل الزراعي في العالم الثالث. وتشير دراسة سلاثيا إلى عزوف الذكور عن العمل الزراعي لمصلحة العمل في الخدمات المختلفة في المدن. وأصبح أكثر العاملين في القطاع الزراعي من النساء، حيث يوفرن نحو 70 بالمئة من الأيدي العاملة في الزراعة[5]. كما تم النظر إلى الزراعة ليس كمهنة وإنما طريقة حياة لكثير من النساء في العالم النامي[6]. تتمثل أهم التحديات التي تواجه المرأة في العمل الزراعي في العالم النامي بما يلي[7]:

مع انتشار العمل لدى الذكور في المنشآت الإسرائيلية منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي أصبحت النساء في منتصف الثمانينيات يقمن بنحو 75 بالمئة من الأعمال الزراعية، سواء المدفوعة الأجر أم غير المدفوعة الأجر، في الأراضي المحتلة عام 1967.

- حقوق غير متساوية في ملكية الأرض، ومحدودية الوصول إلى الأراضي الصالحة للزراعة.
- محدودية وصول النساء إلى الموارد الإنتاجية.
- تؤدي المرأة جميع المهمات الزراعية التقليدية وغير الآلية.
- النساء أقل قدرة على شراء التكنولوجيا بسبب عدم تمكنهن من الاستثمار والائتمان.
- ارتفاع نسبة الأمية.
- غياب القوانين التي تدعم المرأة.
- صعوبة وصول النساء إلى معلومات السوق.

تظهر الأدبيات أن الحالة الفلسطينية ليست بعيدة من التغيرات الهيكلية في العالم الثالث، وإن حظيت ببعض التمايز الناتج من ظرف الاستعمار الاستيطاني الذي تعيشه. ومع انتشار العمل لدى الذكور في المنشآت الإسرائيلية منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي أصبحت النساء في منتصف الثمانينيات يقمن بنحو 75 بالمئة من الأعمال الزراعية، سواء المدفوعة الأجر أم غير المدفوعة الأجر، في الأراضي المحتلة عام 1967[8]. لكن العمل الزراعي بقي متذبذبًا وفقًا للمتغيرات السياسية، حيث يقل العمل في الزراعة خلال مرحلة «الاستقرار السياسي/الأمني» في الأراضي الفلسطينية

(4) مهدي عامل، **مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني**، ص 263.

(5) Nishi Slathia, «Participation of Women in Agricultural Production,» Krishi Sanskriti (25 March 2010), <https://www.krishisanskriti.org/vol_image/07Sep201505094127.pdf>.

انظر أيضًا: محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

(6) Slathia, Ibid.

(7) الأشرم، المصدر نفسه، و Slathia, Ibid.

(8) Rima Hammami, «Women in Agricultural Production in the Palestinian Authority,» *The Role of Women in Agriculture* (The Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2011), p. 59.

كما هي الحال قبل عام 1987، وخلال التسعينيات وبعد عام 2005، ولكنه يزداد خلال فترات «عدم الاستقرار السياسي/الأمني» كما هي الحال في الانتفاضتين (1987 و2000)[9]. لهذا عادة ما تقوم الزراعة بدور «مخمد الصدمة»[10] أو «صمام الأمان»[11]، فعادة ما تلجأ إليها الأسرة الفلسطينية لتخفيف الأثر السلبي للسياسات الاقتصادية فيها. في جانب آخر مرتبط، تلجأ المرأة الفلسطينية إلى العمل الزراعي كغيره من الاقتصاد غير المنظم، من أجل تخفيف تأثير الفقر وانعدام الأمن الغذائي لأسرتها نظرًا إلى غياب الخيارات الأخرى، ولا سيما في ظل تدني نسبة التعليم[12]، وارتفاع خبرتها في العمل الزراعي. وفقًا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن نحو 7 بالمئة من النساء العاملات في الأنشطة الاقتصادية في عام 2018 يعملن في الزراعة مقابل 6 بالمئة من الذكور، وهو يعد تراجعًا عمّا كانت في عام 2004، حيث بلغت 34 بالمئة مقابل 12 بالمئة للذكور[13]، لكن النسبة أعلى وقد تصل إلى 30 بالمئة نظرًا إلى اعتبار الزراعة امتدادًا للعمل المنزلي للمرأة[14]. تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأرقام تعبر عن النسبة العامة لا الخاصة في المناطق الريفية، وهو ما يزيد النسبة. كما أن الحيازات الزراعية يملك أغلبيتها الذكور، فنحو 7

لم تكن التغيرات البنيوية في المجتمع الفلسطيني نتيجة تحولات في النظام الإنتاجي الفلسطيني [...] بل كونها مرتبطة بخصوصية السياسة الاستعمارية الإسرائيلية تجاه القطاع الزراعي الفلسطيني بعامة، وتجاه مسألة السيطرة على الأرض بخاصة.

(9) ليلى فرسخ، **العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967ـ2007** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ رام الله: مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2009)، ص 137ـ164.

(10) كارولين أبو سعدة، «تعزيز التبعية: الزراعة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي،» ساري حنفي، عدي أوفير وميخال غيفوني، محررون، **سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة،** وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية (بيروت: مؤسسة دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 506.

(11) Eileen Kuttab, «Alternative Development: A Response to Neo-Liberal De-Development from a Gender Perspective,» *Journal für Entwicklungspolitik,* vol. 34, no. 1 (January 2018), p. 9.

(12) عماد الصيرفي وناهد سمارة، **نساء في الظل: النساء والاقتصاد غير الرسمي في فلسطين** (بيرزيت: جامعة بيرزيت، مركز دراسات التنمية، 2016)، ص 28، و Hilmi S. Salem, «Agriculture Status and Women's Role in Agriculture Production and Rural Transformation in the Occupied Palestinian Territories,» *Journal of Agriculture and Crops*, vol. 5, no. 8 (2019), pp.132-150 esp. p. 140.

(13) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019 قاعدة بيانات مسح القوى العاملة المنقحة بناء على نتائج تعداد 2017: 2014ـ2018، <https://bit.ly/3EEHTrm>.

(14) Salem, Ibid., p. 132.

بالمئة من النساء لديهن حيازات زراعية وفقًا لتعداد عام 2010[15]. وفي دراسة أجراها مركز أوراد لمصلحة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، أظهرت النتائج أن من بين الأسَر التي تمتلك أراضي زراعية تبيَّن أن 7 بالمئة من تلك الأراضي هي ملكية مشتركة بين النساء وأزواجهن، بينما تملك النساء نحو 15 بالمئة، أما بالنسبة إلى المعدات الزراعية غير الميكانيكية فأظهرت الدراسة أن 5 بالمئة تملكها نساء بالكامل بينما 5 بالمئة أخرى ملكية مشتركة بين الذكور والإناث، بينما تظهر الدراسة تدني ملكية المرأة للمعدات الزراعية الميكانيكية، حيث بينت النتائج أن 3 بالمئة تعود ملكيتها للنساء و4 بالمئة أخرى ملكية مشتركة بين النساء والرجال[16].

لم تكن التغيرات البنيوية في المجتمع الفلسطيني نتيجة تحولات في النظام الإنتاجي الفلسطيني، أي ليست كونها مرتبطة بسياسة تطور ونهج تنموي صناعي أو بفعل اندماج مباشر في السوق العالمية، بل كونها مرتبطة بخصوصية السياسة الاستعمارية الإسرائيلية تجاه القطاع الزراعي الفلسطيني بعامة، وتجاه مسألة السيطرة على الأرض بخاصة[17]. تتناول هذه الورقة التحولات التي مر بها التقسيم الجنساني للعمل الزراعي في غور الأردن، والسؤال هنا كيف أثر إدخال التكنولوجيا الزراعية في دور المرأة في العمل الزراعي في منطقة الأغوار؟

تعتمد هذه الدراسة منهجية البحث الكيفي بحيث استهدفت الدراسة موقعين في منطقة الأغوار. الموقع الأول هو قرية الجفتلك، التي تبعد نحو 30 كم شمال أريحا، ويبلغ عدد سكانها وفقًا لتعداد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الأخير (2017) 3100 نسمة، وتقع على نحو كامل ضمن المنطقة المصنفة (ج)، أي أنها تخضع للسيطرة الإدارية والأمنية الإسرائيلية. الموقع **الثاني** هو قريتا النويعمة ـ الديوك، وتقعان على بعد نحو 3 كم من مدينة أريحا، ويبلغ عدد سكانهما 2679 نسمة، وتتبعان لمجلس بلدي مشترك ولهذا تم حسبانهما قرية واحدة في الدراسة. يصنف أكثر من نصف أراضي النويعمة ـ الديوك كمنطقة (أ)، والباقي يصنف كمنطقة (ج)، وهو ما يخفف من قسوة السيطرة الإسرائيلية على جزء منها بخلاف قرية الجفتلك.

تقع القريتان في منطقة الأغوار الفلسطينية، حيث تمتد هذه المنطقة على طول الشريط الشرقي للضفة الغربية، إذ تبلغ مساحتها 1664 كم^2، وتمثل المنطقة المجال الحيوي للفلسطينيين كونها ذات كثافة سكانية متدنية مقارنة بمناطق أخرى من الضفة الغربية، تبلغ الكثافة السكانية فيها نحو 39 نسمة/كم^2، إذ يبلغ عدد سكانها نحو 65 ألف نسمة[18]. الكثافة السكانية المتدنية جعلتها منطقة مغرية للضم الإسرائيلي. يوجد في منطقة الأغوار نحو 30 مستوطنة وبؤرة استيطانية، يبلغ عدد سكانها نحو

(15) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «التوزيع النسبي للحيازات الزراعية في فلسطين حسب جنس الحائز والمحافظة، 2010/2011»، <http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Agri.2010-2011,Tab5A.htm>.

(16) نادر سعيد، **النساء الفلسطينيات: الملكية والقدرة على الوصول للأرض والموارد الإنتاجية** (رام الله: جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، 2020)، ص 8.

(17) فرسخ، **العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967ـ2007**، ص 138.

(18) تم حساب التجمعات التي تقع في الأغوار من بيانات التعداد السكاني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2017 من محافظات مختلفة (طوباس، نابلس، أريحا، بيت لحم).

12778 نسمة، وأغلبها مستوطنات زراعية وبدرجة أقل سياحية. ولكن في الواقع تسيطر إسرائيل على معظم مساحة الأغوار للأغراض الزراعية أو لحجج أمنية وبيئية، فمثلًا وفقًا لمكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية (أوتشا) عام 2012، يسمح للفلسطينيين التنمية في نحو 6 بالمئة فقط من مساحة الأغوار[19]، لهذا، واجه الفلسطينيون في منطقة الأغوار، ولا سيما التجمعات البدوية والرعوية وباقي التجمعات التي تقع في المناطق المصنفة «ج»، حملة تطهير مكاني من خلال هدم المنشآت الاقتصادية والسكنية، والتضييق على السكان والمزارعين والسيطرة على مصادر المياه، وهو ما يجعل إسرائيل تضبط وتتحكم في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه التجمعات[20]. وتضمنت ما عُرفت بخطة «السلام من أجل الازدهار» التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي ترامب ضم منطقة الأغوار للسيادة الإسرائيلية، ومنذ ذلك الحين أصبح ضم منطقة الأغوار جزءًا رئيسيًا من الدعاية الانتخابية لرئيس مجلس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، كما كانت أحد أهم بنود التحالف مع رئيس حزب «أبيض ـ أزرق» بني غانتس، ولا سيما أن ضم منطقة الأغوار للسيادة الإسرائيلية يمثل توافقًا بين الأحزاب الرئيسية الإسرائيلية[21].

أدت التحولات التي أحدثها الظرف الاستعماري في فلسطين إلى زيادة الاعتماد على الإنتاج الزراعي في منطقة الأغوار بخلاف المناطق الفلسطينية الأخرى كما تشير بعض الأدبيات، حيث اعتمد السكان على نمط الزراعة المروية ولا سيّما الخضروات.

بدأ العمل في هذه الدراسة في المدة من حزيران/يونيو إلى كانون الأول/ديسمبر 2019. تضمنت الدراسة مقابلات فردية مع 37 من المزارعات والمزارعين في مواقع الدراسة، بواقع 30 إمرأة (12 من الجفتلك و18 من النويعمة ـ الديوك)، و7 رجال (5 من الجفتلك و2 من النويعمة ـ الديوك). كما تضمنت مجموعتين بؤريتين للنساء شارك فيها 30 امرأة من القريتين.

تم تسجيل جميع المقابلات والنقاشات في المجموعات البؤرية، بعد أخذ إذن المشاركات والمشاركين. ثم تم تفريغها حرفيًا إلى نصوص. قام فريق البحث[22] بقراءة النصوص وإعادة قراءتها عدة مرات والنقاش فيها إلى أن تم التوصل إلى المحاور الرئيسية والفرعية.

(19) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطيني، «وقائع إنسانية عن غور الأردن والبحر الميت،» شباط/فبراير 2012، <https://bit.ly/3InUX6Y>.

(20) أحمد حنيطي، **السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وآفاقها** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016).

(21) أحمد حنيطي، «الأغوار الفلسطينية وسيناريوهات الضم،» مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 12 حزيران/يونيو 2020، <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650182>.

(22) الباحثان الرئيسيان: ميساء نمر وأحمد حنيطي: تصميم الدراسة والمقترح البحثي والحصول على التمويل، جمع البيانات في الميدان، وتحليل البيانات وكتابة النتائج والاستنتاجات والورقة العلمية. سوزان متولي: المساعدة في جمع البيانات في الميدان والاستنتاجات، دينا زيدان: تفريغ المقابلات إلى نصوص ومهمات لوجستية أثناء جمع البيانات في الميدان.

تم عرض مقترح البحث على لجنة أخلاقيات البحث العلمي في معهد الصحة العامة والمجتمعية/جامعة بيرزيت وأخذ الموافقة عليه قبل البدء بالعمل الميداني. قام فريق البحث بتوضيح الهدف من الدراسة والمنهجية المتبعة للمشاركات والمشاركين وتوضيح مبادئ المشاركة الطوعية والحفاظ على سرية معلوماتهم، وقد تم أخذ الموافقة الشفهية من جميع المشاركات والمشاركين في البحث.

أولًا: التحولات الزراعية في الأغوار الفلسطينية

أدت التحولات التي أحدثها الظرف الاستعماري في فلسطين إلى زيادة الاعتماد على الإنتاج الزراعي في منطقة الأغوار بخلاف المناطق الفلسطينية الأخرى كما تشير بعض الأدبيات[23]، حيث اعتمد السكان على نمط الزراعة المروية ولا سيّما الخضروات، حيث 55 بالمئة من مساحة الأرض المروية في الضفة الغربية تقع في الأغوار، كما أنتجت الأغوار نحو 60 بالمئة من الخضار المنتجة في الضفة الغربية و100 بالمئة من التمور[24]. تعتمد الزراعة في المنطقة على العمالة الأسرية، وبالتالي توفر الأسرة الأيدي العاملة من الجنسين ومختلف الأعمار.

ثانيًا: التطور التكنولوجي الزراعي ودور المرأة

أدّت التكنولوجيا دورًا مركزيًا في عمل النساء الزراعي وظروف حياتهن، ولعل الاختلاف الأبرز في دور التكنولوجيا هو في اختفاء مهمات للنساء ومسؤولياتهن في العمل الزراعي وتكثيف مهمات وأدوار أخرى. ولمعرفة التحولات التي طرأت على دور المرأة في العمل الزراعي، تم تقسيم المراحل التاريخية إلى ثلاث مراحل تعكس تطور التكنولوجيا فيها.

1 ـ الزراعة بطريقة «الدواليب»

اختلف نمط الإنتاج الزراعي في منطقة الأغوار عن مناطق أخرى في فلسطين. فقد تكون المعطيات السابق ذكرها حول التغيرات الهيكلية ووضع المرأة العاملة في الزراعة تعكس التغير على المستوى الفلسطيني بعامة، إلا أنها لا تعكس التمايزات المناطقية. العمل الزراعي في منطقة الأغوار لم يقتصر على عمل النساء خلال الحقبة التي أعقبت النكسة (1967)، وإنما حافظ الذكور على استمرار عملهم الزراعي. كما استقطبت المنطقة عائلات، ولا سيما اللاجئين، للعمل في الزراعة ضمن شراكات متنوعة. واستخدمت الوسائل الزراعية التقليدية حتى نهاية السبعينيات، منها الري

(23) عن تراجع الزراعة بعد النكسة، انظر: إبراهيم أبو كامش، **التركيب الطبقي في الضفة الغربية والقطاع 1948ـ1967** (القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، 1991)؛ لورا عدوان، **زراعة في مواجهة الاقتلاع** (رام الله: بيسان للبحوث والإنماء، 2011)، ومجدي المالكي وخميس الشلبي، **التحولات الاجتماعية- الاقتصادية في ثلاث قرى فلسطينية: شروط إعادة انتاج الأسر الريفية الفلسطينية تحت الاحتلال** (رام الله: مركز العمل التنموي/معًا، 1993).

(24) Salem, «Agriculture Status and Women's Role in Agriculture Production and Rural Transformation in the Occupied Palestinian Territories,» p. 138.

باستخدام نظام القنوات، أو ما يطلق عليه المزارعون «الدواليب». تتطلب طرائق الري التقليدية كثافة العمل اليدوي، ولا سيّما اتساع المساحات المزروعة وعدم التمكن من إدخال بعض الآلات الزراعية، والنمو الهائل للأعشاب[25]. فرض النظام الزراعي التقليدي توزيعًا جنسانيًا في العمل تتحمل مشقاته ومسؤوليته المرأة أكثر من الرجل. ويشير تماري إلى أن النساء يحملن معظم مهمات العملية الإنتاجية، ولا سيَّما منذ لحظة البدء بزراعة البذور والأشتال وحتى نهاية العروة الزراعية، حيث يقمن بتغطية الأسمدة العضوية بالتراب وزراعة الشتول والبذور والتعشيب وقطف المحاصيل، وتتداخل مع جزء من مهمات الذكور في ما يتعلق بالزراعة والرش والقطف والتعبئة والشحن، إضافة إلى احتكارهن باقي المهمات الأخرى[26]. ويتضح من المقابلات أن هذا التداخل يحدده حجم الأيدي العاملة من الجنسين والفئات العمرية القادرة على إنجاز الأعمال الزراعية. فمثلًا، تحدثت النساء اللواتي تتوافر في أسرهن أيادٍ عاملة ذكورية عن عدم قيامهن ببعض المهمات التي تقتصر على الذكور مثل استخدام «الطورية» والحراثة ورش المبيدات وغير ذلك، بينما عبّرت النساء اللواتي لم تتوافر في أسرهن أيادٍ عاملة ذكورية بقيامهن بمعظم المهمات الزراعية إلى جانب أفراد أسرهن. كما أن النساء اللواتي كن يقمن بأغلبية المهمات الزراعية عندما كان أولادهن صغارًا، تقلصت هذه المهمات عندما أصبح هؤلاء الأطفال قادرين على ممارسة العمل الزراعي، فمثلًا تقول الحاجة فرحة من الجفتلك (66 عامًا): «أسهل، أسهل. كبروا الأولاد، صاروا يستحوا يخلّونا نجرّ بربيش الرش... صاروا الأولاد يسوّوا. كنا أول إحنا بهالطورية وإحنا... إحنا صرنا نلقط بس نلقط». وتحدثت النساء عن قيامهن بنقل صناديق الخضروات إلى الطرق حيث يتم وضعها في الشاحنات.

جعل إدخالُ التكنولوجيا الاقتصادَ الزراعي الفلسطيني تابعًا وموجهًا من جانب الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تحتكر إسرائيل مدخلات الإنتاج الزراعية (بذور وأسمدة ومبيدات)، كما تتحكم في مخرجات الإنتاج التي تتمثل بسيطرتها على منافذ التسويق الداخلي والخارجي (التصدير).

2 ـ تكنولوجيا الري بالتنقيط

قامت بعض الجمعيات في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات بإدخال التكنولوجيا الزراعية كجزء من تحسين الحياة الاقتصادية الفلسطينية تحت الاحتلال، تمثّلت بنظام الري بالتنقيط، أو ما يطلق عليه المزارعون «التفتاف». ويبدو أن إدخال هذه التقنية لم تكن في الموسم الزراعي نفسه لجميع المزارعين،

(25) هاشم عورتاني وشاكر جودة، **الزراعة المروية في المناطق المحتلة** (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، مركز الدراسات الريفية، 1991)، ص 16.

(26) Salim Tamari, «The Dislocation and Re-constitution of a Peasantry: The Social Economy of Agrarian Palestine in the Central Highlands and the Jordan Valley, 1960-1980,» (Thesis Ph.D, University of Manchester, Economic and Social Studies, 1983), p. 358.

كما أنها وُزعت نسبيًا وفقًا لحجم المزرعة. وقد ذكر جزء من السكان أن جمعية «المونونايت» ساهمت في دعم الأدوات، مثل الأنابيب، بينما تحمَّل المزارعون توفير المضخات والبرك المائية. كما أن بعض المزارعين ساهموا في دفع جزء من مستحقات هذه الأدوات. ويقول الحاج أبو مراد من الجفتلك (66 عامًا ـ مزارع مالك للأرض): «قعدنا 3 سنين وإحنا بندفع تكاليف التفتاف».

كما أُدخلت أنواع جديدة من الأسمدة والمبيدات والبذور المحسّنة الملائمة لنظام الري الجديد، كما البيوت البلاستيكية، كذلك زاد الاعتماد على المكننة الزراعية، وساهمت هذه التكنولوجيا بإحداث تغييرات في النظام الزراعي. عملت التكنولوجيا الزراعية على زيادة حجم الإنتاج للدونم بين 5 و8 أضعاف[27]، وقد تم تصدير المنتجات الزراعية إلى الأردن ضمن ما عُرِفَ بـ«سياسة الجسور المفتوحة»، ثم تصدّر إلى بعض البلدان العربية. فقد كان يصدر 30 ـ 40 بالمئة من منتجات الأغوار الزراعية إلى الأردن[28].

جعل إدخالُ التكنولوجيا الاقتصادَ الزراعي الفلسطيني تابعًا وموجهًا من جانب الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تحتكر إسرائيل مدخلات الإنتاج الزراعي (بذور وأسمدة ومبيدات)، كما تتحكم في مخرجات الإنتاج التي تتمثل بسيطرتها على منافذ التسويق الداخلي والخارجي (التصدير) هذا التحول أدى إلى انخراط الاقتصاد الزراعي بالاقتصاد الرأسمالي العالمي من خلال الاقتصاد الإسرائيلي. ويتحدث بولوك عن أن السلطات الإسرائيلية صممت التنمية الفلسطينية لمنع منافسة الإنتاج الزراعي الفلسطيني للإنتاج الزراعي الإسرائيلي، وكذلك بما يعمل على استمرارية برنامج التوسع الكولونيالي الصهيوني[29]. وبذلك سمحت إسرائيل في تطوير الزراعة بما يخدم أهدافها ومصالحها الرأسمالية والاستعمارية.

ارتفعت مدخلات الإنتاج الزراعي في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي نتيجة إدخال التكنولوجيا الزراعية[30]، لكن خيارات التسويق كانت متوافرة إلى حد ما، فقد ساهمت فرص التسويق ضمن سياسات الجسور المفتوحة في الاستثمار بتطوير الزراعة حتى منتصف الثمانينيات. يقول أحد المزارعين من الجفتلك (66 عامًا): «فترة الثمانينيات كانت فترة ذهبية للمزارعين، كان سوق عمان فاتح، وسوق إسرائيل فاتح، وسوق نابلس فاتح». كما أن ارتفاع تكاليف المدخلات الإنتاجية الزراعية كانت مناسبة إلى حد ما مع كميات الإنتاج وفرص التسويق، ويقول المزارعون إن تكاليف الإنتاج كانت أقل من الوضع الحالي، يتحدث أبو علي من الديوك (73 عامًا): «يعني كل ظرف إلو ظرفه يمكن مرات إحنا هان بنقول أحسن من أول بس أول بنشوفه أحسن ليش لأن مَفشّ تكلفة كبيرة بنقدرش نشتري أدوية كثيرة فش غير الكبريت، الفلدول، اللنت هدول الأدوية المشهورة اللي بجيب منهم الكل، أما اليوم في أدوية بشتريها بنسى اسمها كثيرة».

---

(27) Ibid., p. 352.

(28) فراس صوالحة، **زراعة وإنتاج الخضروات في الضفة الغربية** (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، مركز الدراسات الريفية، 1984)، ص 20.

(29) أليكس بولوك، «المجتمع والتغيير في وادي الأردن الشمالي،» جورج العبد، محرر، **الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 252.

(30) المصدر نفسه، ص 255.

ويضيف آخر: «لم يكن يوجد أدوية كثيرة ولا أمراض كثيرة زي اليوم»، لهذا كانت «تكاليف الزراعة أقل». وقد سمح ذلك بادخار نقدي متواضع جدًا للمزارعين. وكما يتحدث أحد مزارعي الجفتلك (68 عامًا): «أول كان الواحد من الموسم يروح يتزوج، يزوج ابنه في موسم واحد، ويدفع مهر العروس وتكاليفها سنة وحدة، كان يكلف الواحد ابنه كامل، اليوم ما بكلف لقمة خبز يأكلها». ويضيف آخر من الجفتلك (66 عامًا): «والله كنا نحوّش يعني، اللي بده يتزوج، يتزوج، اللي بده يبنيله دار يبني». ولكن من الجدير الانتباه له، أن المزارعين يقومون بعملية مقارنة بالوضع الحالي، وعملية المقارنة تولد نوعًا من الرومانسية للحقبة الماضية[31]، حيث أشارت الأدبيات إلى ارتفاع مديونية المزارعين في تلك الحقبة وخضوعهم لاستغلال التجار، فقد عانت المنطقة درجة حادة من الفقر والتخلف[32]، واستفاد من التحسينات التكنولوجية ونمو الإنتاجية الرأسماليون التجاريون المقيمون في المدن[33]. قلل استخدام المكننة في الزراعة، بوصفها «تقنية وسيطة»[34]، من الجهد والوقت في تحضير الأرض للزراعة (مهمات الرجل)، ولكنها في الوقت نفسه زادت جهد قطف المحاصيل (مهمات المرأة). فالحراثة وإعداد الأثلام تتم من خلال الجرار، ووصول المياه عبر الأنابيب إلى جذر النبتة وكذلك استخدام البلاستيك الأرضي قلّلا من انتشار الأعشاب، كما خفف تزويد النباتات بالسماد وبعض المبيدات عبر أنابيب الري من أعباء الرجال، يقول أحد مزارعي النويعمة (68 عامًا): «شوف هو إدخال المكننة الزراعية زي ما يقولو غيّر مفاهيم كثيرة حتى في الحقل المفتوح تغيَّر، يعني عندنا مثلًا تشتغل 90 بالمية من الشغل على التراكتور وللي هو شغل زلام وماكينة يعني بدك تحرث عالتراكتور تخطط تفرم تزبل عالتراكتور تمد نايلون عالتراكتور». وهنا يمكن القول إن الزراعة وقطف المحاصيل هما المرحلتان اللتان تتطلبان الكثير من الجهد، وهاتان المرحلتان تساهم بهما المرأة أكثر من غيرها في العمل الزراعي إلى جانب الأطفال قبل إدخال التكنولوجيا وبعده. لقد

عملت اتفاقيات أوسلو التي أبرمت في أروقة البيت الأبيض بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في عام 1993، إلى سيطرة المفاهيم والمصطلحات التي تعبر عن النمو الاقتصادي بدلاً من العمل على مقاومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

(31) الوضع المعيشي في الأغوار قبل أوسلو لم يكن أفضل حالًا من بعدها، حيث أدخل إلى المنطقة مع قدوم السلطة الفلسطينية مدارس في كل القرى وكذلك عيادات صحية تقدم خدمات الصحة بحدودها الدنيا، وأيضًا يمتنع السكان عن دفع مستحقات المياه والكهرباء للسلطة الفلسطينية.

(32) المصدر نفسه، ص 249.

(33) المصدر نفسه، ص 259.

(34) Tamari, «The Dislocation and Re-constitution of a Peasantry: The Social Economy of Agrarian Palestine in the Central Highlands and the Jordan Valley, 1960 - 1980».

عملت تقنية الري بالتنقيط والتكنولوجيا المرتبطة بها على تخفيف عمل المزارع، وعمل الرجال بوجه خاص.

تزامن إدخال التكنولوجيا الزراعية مع عزوف الذكور عن العمل الزراعي في مناطق أخرى لمصلحة العمل في المنشآت الإسرائيلية. لهذا تدنى الطلب المحلي على العمالة بأجر مع تكثيف المزارعين استعمال أسَرهم في العمل[35]. وبما أن إدخال التكنولوجيا خفف من الأعباء والمهمات التي يقوم بها الرجال، مثل تحضير الأرض ورش المبيدات[36]، إلا أنها ساهمت في زيادة الأعباء والمهمات التي تقوم بهما المرأة والأطفال، مثل زيادة الوقت والجهد الذي تبذله النساء في القطف بسبب زيادة حجم إنتاج الدونم. يتحدث أحد مزارعي الجفتلك (68 عامًا): «فترة التجهيز كله شباب، هن بس فترة القطف». يتحدث تماري عن عمل المرأة في الزراعة في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات بالقول: «أدت زيادة الإنتاجية إلى ارتفاع الطلب على العمالة، بما في ذلك العمالة المستأجرة[37] خلال موسم الحصاد، يتحمل جميع أفراد الأسرة قطف الخضروات والحصاد، لكن النساء يتحملن العبء الأكبر من العمل خلال الموسم»[38]. ويفضل أصحاب المزارع استئجار نساء لقطف المحاصيل، ويعلل المبحوثون ذلك بأن النساء يعملن بجهد وَجِدٍّ أكبر من الرجال، ولكن الرجال يستأثرون غالبًا في تعبئة المحاصيل والتسويق.

3 ـ أوسلو ونيوليبرالية العمل الزراعي

عملت اتفاقيات أوسلو التي أبرمت في أروقة البيت الأبيض بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في عام 1993، إلى سيطرة المفاهيم والمصطلحات التي تعبِّر عن النمو الاقتصادي بدلًا من العمل على مقاومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وبهذا سيطرت مفاهيم الاستثمار[39]، والحكم الصالح ومحاربة الفساد، والاستقرار الأمني، والتعاون الاقتصادي[40]. عمّقت أوسلو خضوع الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وقد كُيِّف هذا الاقتصاد بحيث يؤدي إلى عرقلة قيام اقتصاد فلسطيني مستقل أو بالحد الأدنى متخلف، لهذا وصفت سارة روي الوضع الاقتصادي الفلسطيني بعد أوسلو بـ«الافقار التنموي»[41].

---

(35) فرسخ، **العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967ـ2007**، ص 148.

(36) لا تزال المحاصيل الحقلية، ولا سيّما الملوخية تزرع بالطرق التقليدية ويتم تعشيبها، وتقوم بها النساء.

(37) العمالة المستأجرة من النساء، حيث يفضل الذكور العمل في المستعمرات نظرًا إلى الأجر المرتفع مقارنة بالأجر في المزارع الفلسطينية.

(38) Tamari, Ibid.

(39) طارق دعنا، «مدخل لفهم الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة،» **عمران للعلوم الاجتماعية**، السنة 8، العدد 30 (2019).

(40) ليلى فرسخ، «ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية: نقلات نوعية في فهم الاقتصاد الفلسطيني،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 101 (شتاء 2015).

(41) سارة روي، **قطاع غزة: السياسة الاقتصادية للإفقار التنموي** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018)، ص 164ـ170.

تبنَّت السلطة الفلسطينية مبدأ الاقتصاد الحر في نظامها الأساسي، وقد شجعت الاستثمارات الزراعية التي تعمل على زيادة النمو الزراعي، وتكييفه لهدف التصدير، وبهذا عملت السلطة على تشجيع الإنتاج الزراعي الذي يعتمد على التكنولوجيا واستخدام المدخلات الإنتاجية ذات المواصفات والمقاييس العالمية لضمان وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق العالمية. لكن موازنة وزارة الزراعة بقيت في حدود 1 بالمئة من موازنة الحكومة الفلسطينية[42]، وأغلبية تلك الموازنة تنفق على الرواتب والأجور وتكاليف التشغيل. وتُظهر وثيقة صادرة من البنك الدولي تحمل الرقم (99598GZ) حول خطة التنمية الوطنية الفلسطينية الخاصة بإحدى منح السياسات التنموية، تعزيز نمو المال العام ومنها تبني سياسات تسوية وتسجيل الأراضي التي تعمل على تسهيل الاستثمار، حيث يسبب عدم تسوية الأراضي إعاقة للاستثمار[43]، وتحدث دعنا عن خمس ممارسات في القطاع الزراعي تبنتها السلطة الفلسطينية عملت على ربط الإنتاج الزراعي المحلي بالسوق العالمية، وهي[44]:

خضعت الزراعة الفلسطينية لاقتصاد السوق المشوّه عبر السيطرة الإسرائيلية، وزادت كميات الإنتاج من خلال تهجين الصنوف الموجودة، وارتبط هذا التهجين بأنواع جديدة من المبيدات والأسمدة الكيميائية، وذات الأسعار المرتفعة جدًا، من دون أن يكون للمنتجات الزراعية أي خطوط تسويقية مستدامة ومضمونة سياسيًا.

ـ تبني السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي يتم فرضها من قبل الممولين ووكالات التنمية الدولية من خلال خصخصة الإنتاج الزراعي، وتقوية دور الشركات الخاصة الربحية، والتشديد على تصدير المنتجات الزراعية إلى الأسواق العالمية.

ـ محاولة اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الإنتاج الزراعي استنادًا إلى منطق الربح، وتراكم رأس المال الذي يناقض مبدأ التوزيع العادل، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتجاهل متطلبات السوق المحلية.

ـ المساهمة في تلبية متطلبات السوق العالمية من دينامية العرض والطلب.

ـ التجاوب مع أنظمة الرقابة وشهادات المواصفات العالمية التي يتم تصميمها من جانب وكالات دولية والتي تقيد النشاط الزراعي المحلي التقليدي والتي تشابه إلى حد كبير أسلوب القسر.

---

(42) مرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، «المرصد: شكل موازنة العام 2019 يعكس توجهات حكومة اشتية،» 11 نيسان/أبريل 2019، <http://www.almarsad.ps/archives/1116>.

(43) البنك الدولي، «وثيقة البرنامج للمنحة المقترحة السابقة بقيمة تعادل 40 مليون دولار أمريكي،» البنك الدولي، 14 كانون الثاني/يناير 2016، <https://bit.ly/3lz0DkI>.

(44) طارق دعنا، **البدائل الإنتاجية لنموذج المناطق الصناعية «أريحا والأغوار»** (رام الله: بيسان للبحوث والإنماء، 2013)، ص 7.

ـ تهميش نمط الإنتاج الزراعي التقليدي قسرًا كنتيجة حتمية للسياسات السابقة بحيث يتم تحويل المزارع التقليدي إلى عامل بأجر لدى الشركات الخاصة يبيع قوة عمله مقابل قوت يومه.

ويتحدث شريدة عن وجود 11 شركة استثمار زراعي فلسطيني في غور الأردن تختص بصنوف التمور والخضار التصديرية والأعشاب الطبية والدواجن، إضافة إلى 5 شركات عربية تستثمر في قطاع الأعشاب الطبية، وتدخل هذه الشركات في علاقات شراكة مع شركات إسرائيلية لتسهيل عملية التصدير[45]. لكن هذا التوجُّه واجه رزمة من التحديات أهمها تعزيز اندماج الاقتصاد الزراعي الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي ولا سيَّما عدم قدرة السلطة الفلسطينية على فرض السيادة على الأسواق الداخلية وعلى المعابر الحدودية وغيرها من القيود بما يشمل الدمج الذي قننته بروتوكولات باريس الاقتصادية، وبالتالي عدم التمكن من التصدير من دون الوساطة، وفي الحد الأدنى الموافقة الاستعمارية الإسرائيلية[46].

خضعت الزراعة الفلسطينية لاقتصاد السوق المشوّه عبر السيطرة الإسرائيلية، وزادت كميات الإنتاج من خلال تهجين الصنوف الموجودة، وارتبط هذا التهجين بأنواع جديدة من المبيدات والأسمدة الكيميائية، وذات الأسعار المرتفعة جدًا، من دون أن يكون للمنتجات الزراعية أي خطوط تسويقية مستدامة ومضمونة سياسيًا، وكذلك من دون أية حماية داخلية نتيجة حرية السوق، وإغراق السوق الفلسطينية بالمنتجات الزراعية المستوردة، ولا سيما الإسرائيلية. ويتحدث أحد المزارعين من الجفتلك (68 عامًا) عن تلك الحالة فيقول: «يعني زمان الـ 50 دونم كانوا يكلفوا ألف دينار تجهيز، الآن الألف دينار ما بيجهزوا أكثر من 3 دونم»، و«تكاليف الزراعة أعلى بكثير من السابق»، ويضيف آخرون: «سابقًا كان عدد أنواع الأدوية قليل، نحو 4 أنواع، حاليًا أنواع الأدوية كثير جدًا، وأغلبها نفس النوعية الدوائية ولكن التغيير في الاسم»، و«التكاليف الزراعية أعلى مما أدى إلى تراكم الديون على المزارع»، و«الدونم سابقًا كانت تكلفته 50 دينار وكان إنتاجه 100 دينار، أما الآن تكلفته 200 دينار وإنتاجه 220 دينار وهذا خسارة للمزارع». ويضيف مزارع من النويعمة (68 عامًا): «كانت بوكسة الباذنجان بتكلفني اغورتين صارت بتكلفني الحين 12 شيكل مثلًا لأنو كل شي زاد، المستلزمات الزراعية أسعارها تضاعفت 500 بالمية أو 1000 بالمية... بوكسة الباذنجان بالسبعين كنا نبيعها ما يعادل 10 شيكل وقت الإنتاج الغزير ونادر ما تيجي طفرات تبيعها بـ 20 أو 30 شيكل لكن لا زالت لليوم بتبيعها بـ 20 شيكل»، وتتحدث إحدى نساء الجفتلك (66 عامًا): «اللي هسا بـ1000 شيكل كان بـ100 شيكل، واللي الآن بـ100 شيكل كانت بـ10 شيكل. علبة الدواء. آه مش زي اليوم يا ابنيّتي. اليوم كل إشي غالي». وبالتالي أدى ارتفاع تكاليف الإنتاج على نحوٍ يفوق الجدوى

(45) عبد الستار شريدة، **السياسات الاقتصادية في الأغوار وأثرها على المزارعين** (رام الله: بيسان للبحوث والإنماء، 2013)، ص 33ـ38.

(46) انظر: فرسخ، **العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967ـ2007**، ص 145ـ 148، وأبو سعدة، «تعزيز التبعية: الزراعة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي،» ص 511ـ 524.

الاقتصادية إلى احتساب الزراعة في الأغوار زراعة كفافية، أي الدخل بالكاد يسد حاجات الأسرة الأساسية رغم مواكبتها للتكنولوجيا الزراعية[47].

جانب آخر من التدهور الذي يعيشه المزارعون في الجفتلك، هو تراجع كميات المياه اللازمة لري المزروعات، حيث جف وادي الفارعة تدريجًا نتيجة التغيرات المناخية، الذي كان يزود الأراضي الزراعية في الجفتلك بالمياه خلال الموسم الزراعي، ولا سيَّما في فصل الشتاء، وبالتالي فقدت المَزارع الصغيرة مصادرها المائية التي مكنتها من الزراعة خلال العقود الماضية، وتراجعت أيضًا القدرة الإنتاجية للآبار الارتوازية، وكفاءة المياه المستخرجة منها، وذلك نتيجة لحظر إسرائيل ترميمها وصيانتها[48]. في الوقت الذي تشترك قرية النويعمة ـ الديوك مع قرية الجفتلك في ما يتعلق بارتفاع تكاليف المدخلات الإنتاجية الزراعية ومحدودية فرص التسويق كما هو واضح في المقابلات، إلا أن المزارعين في قرية الديوك ـ النويعمة لم يشكوا عدم توافر المياه. المزارعون في القرية يمارسون العمل الزراعي معظم أوقات السنة نتيجة توافر المياه، واستمروا في زراعة الخضروات والموز الذي يتطلب مياهًا ذات نسب ملوحة متدنية.

لم يتمكن التقدم التكنولوجي الزراعي من مكننة جميع مراحل عملية الإنتاج الزراعي؛ فقد بقيت زراعة معظم المحاصيل الزراعية المنتشرة في الأغوار، وكذلك جني المحاصيل، تعتمد الطرائق التقليدية، كما بقيت تعتمد الزراعة على توافر العمل الأسري غير المدفوع الأجر.

ويعود توافر المياه في قرية النويعمة ـ الديوك إلى تقلص المساحات الزراعية في القرية نتيجة انتشار المنازل الشتوية للعائلات في القدس ورام الله، وبعض المنشآت السياحية، وقيام السلطة الفلسطينية بحفر بئر إضافية تخدم المقار الأمنية. بينما في قرية الجفتلك أجمع المزارعون على نقص المياه، بسبب الحظر الذي تمارسه إسرائيل على ترميم الآبار وصيانتها وكذلك حفر آبار جديدة، وتتحدث إحدى نساء الجفتلك (66 عامًا): «وفش مَيّه كمان. فش مَيّه. الميّه قليل. يعني للشرب، للغسيل بس... اليوم كل إشي غالي. ساعة الميّه...220 شيكل ساعة الميّه». وهذا جعلهم يتأخرون في البدء في الموسم الزراعي ويتجهون إلى زراعة صنوف مختلفة تحتاج إلى مياه أقل في بعض الأحيان. من ناحية أخرى أصبح هناك توجه نحو زراعة النخيل على حساب الخضروات، حيث عبّر المزارعون عن أن النخيل لا يحتاج إلى مياه «حلوة»، فهو يتحمل مياهًا ذات نسب ملوحة أعلى من الخضروات.

(47) أحمد حنيطي، «التغير الاجتماعي الثقافي لدى السكان الفلسطينيين في منطقة الأغوار: دراسة إثنوغرافية لقرية في الأغوار الشمالية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، 2013)، ص 159ـ162،

(48) أحمد حنيطي، «قرية الجفتلك: المجتمع والاقتصاد تحت الاستعمار الاستيطاني،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 117 (شتاء 2019).

تراجعت الزراعة في قرية النويعمة ـ الديوك على نحو متسارع نتيجة تحويل أراضي القرية المصنفة «أ» من زراعية إلى سكنية، وهو ما أدى إلى ارتفاع سوق العقارات. عمل ذلك على قيام أصحاب الأراضي ببيع أراضيهم الزراعية لمصلحة الاستثمارات العقارية، وكذلك إلى تفتيت الملكية بين أفراد العائلة، وقيام عدد كبير من السكان ببيع أراضيهم لارتفاع ثمنها ولعدم جدواها الاقتصادية في الزراعة نتيجة صِغر المساحة. والسؤال الذي يتعلق بموضوع هذه الورقة، كيف أثرت التحولات في الإنتاج الزراعي بعد أوسلو في دور المرأة الفلسطينية في الإنتاج الزراعي؟

لم يتمكن التقدم التكنولوجي الزراعي من مكننة جميع مراحل عملية الإنتاج الزراعي؛ فقد بقيت زراعة معظم المحاصيل الزراعية المنتشرة في الأغوار، وكذلك جني المحاصيل، تعتمد الطرائق التقليدية، كما بقيت تعتمد الزراعة على توافر العمل الأسري غير المدفوع الأجر. وقد فرض هذا التقدم ذاته على التوزيع الجنساني للعمل الزراعي.

تزداد أعباء النساء العاملات في الزراعة في الأوقات التي تقل فيها الأيدي العاملة الأسَرية، إضافة إلى قيامهن بمعظم الأعمال الزراعية إلى جانب الرجال، فهن يضطررن إلى العمل أثناء الحمل وبعد الولادة مباشرة.

تبذل النساء جهدًا أكبر من السابق ومن الرجال في جني المحاصيل، ولا سيَّما أن التحسينات التي أدخلت على الإنتاج الزراعي زادت كثافة إنتاج الدونم، وتقضي النساء جلّ وقتهن في القطف. ويصف أحد المزارعين في الجفتلك (68 عامًا) ذلك: «كانت الزراعة تقليدية تعتمد على عمل المساكب والمشاتل والأحواض والبذور، صار تهجين أصبح هناك مشاتل خاصة، وصار تهجين آخر أصبح الدونم يعطي بدل 3 طن يعطي 5 طن، وصار كمان تهجين جديد أصبح يعطي 10 طن للدونم». تضطر النساء أثناء قطف المحاصيل إلى الوقوف والانحناء في الوقت نفسه، كما يتطلب منهن بذل جهد عضلي لحمل أوعية القطف وهي معبأة. وتفضل النساء العمل داخل البيوت البلاستيكية لأن معظم عملية القطف تتم والمرأة في وضعية الوقوف، وهذا يخفف عليها ألم الانحناء والوقوف.

تزداد أعباء النساء العاملات في الزراعة في الأوقات التي تقل فيها الأيدي العاملة الأسرية، إضافة إلى قيامهن بمعظم الأعمال الزراعية إلى جانب الرجال، فهن يضطررن إلى العمل أثناء الحمل وبعد الولادة مباشرة. وذكرت النساء حالات متعددة أنجبن أثناء العمل، فمثلًا تقول إحدى النساء في الجفتلك (66 عامًا) «كل أولادي ولدتهم وأنا بشتغل». وتحدثت النساء عن حالات أخرى اضطرت المرأة إلى الذهاب إلى العمل في المزرعة في اليوم التالي من ولادتها. كما تقوم النساء باصطحاب أطفالهن الرضع إلى المزرعة «كانوا أولادها يحْبو وراها في التلم».

ثالثًا: الإرشاد الزراعي

اختلفت آراء المشاركين حول مساعدة المرشدين الزراعيين، ولكنهم اتفقوا على أن زيارة المرشدين قلّت كثيرًا عمّا كانت عليه في التسعينيات وما قبلها، وبالتالي انسحاب السلطة الفلسطينية

من الدعم والإرشاد الزراعي، ويعتمد المزارعون عند استخدام الأسمدة والمبيدات والأدوية في معظم الأحيان على خبرتهم العملية وكذلك على ما هو مكتوب على العبوات. وأحيانًا يزور المرشدون المزارع بناء على اتصالات هاتفية، يقول أحد المزارعين من النويعمة (68 عامًا): «إحنا زرعنا عمرنا ما أجى علينا مهندس أو مرشد يقلّنا شو بتساووا»، و«دائرة الزراعة كانت أنشط، وكان في برنامج لكل منطقة، أما اليوم ما بيجوا [المقصود دائرة الزراعة لدى وزارة الزراعة الفلسطينية] إلا إذا اتصلت بهم»، ويضيف آخر من الجفتلك (68 عامًا): «على زمان كان مرشدين زراعيين أقوى من اليوم، ضلوا قويين لأول التسعينات لما أجت السلطة»، وحول الاعتماد على خبرة المزارع يقول أحدهم: «كانوا ييجوا مرشدين زراعيين يفحصوا المزروعات ويحكولنا شو بلزمها دوا، وحاليًا إحنا صرنا نعرف وما في حدا بيجي علينا»، وفي العادة تتم استشارة مزارعين لديهم خبرة أطول في نوع المبيدات المناسبة للأمراض وكيفية المعالجة.

تنظم بعض المؤسسات الأهلية العاملة بالزراعة، كلجان العمل الزراعي والإغاثة الزراعية، دورات إرشادية للنساء، ولكن الإقبال على هذه الورش قليل. يقول أحد المزارعين في الجفتلك (68 عامًا): «يعمل اتحاد لجان العمل الزراعي على توفير ورشات للمزارعين وللمزارعات ويوجد مهندسات زراعيات، ولكن إقبال المزارعين ضعيف جدًا»، ويضيف آخر من الجفتلك (58 عامًا): «كثير بسوّوا المهندسين ورشات عمل ولكن كثير من المزارعين ما بحضروا»، يتذرع بعض المزارعين عن عدم الحضور بأن الورش تعقد في أوقات العمل ومن الصعب ترك المزرعة. والنساء لهن ظروفهن الخاصة، التي تتمثل بعدم قدرة الكثير منهن على ترك الأرض والمنزل والالتحاق بمثل هذه الورش، ولا سيما أن أوقات العمل في المزرعة يكون أطفالها الصغار في محيطها، وبالتالي تمارس العمل الزراعي والعمل المنزلي الإنجابي في الوقت نفسه، وبخاصة أن الذكور لا يقومون بممارسة العمل المنزلي والعناية بالأطفال في حال اضطرار المرأة إلى الغياب عن المنزل. وبهذا يقتصر تواصل المرشدين الزراعيين مع المزارعين الذكور، ويبقى إرشاد النساء المزارعات مقتصرًا على ما يُزوَّدن به من جانب أفراد أسرتها الذكور، وهو ما يجعل استفادتهن من الإرشادات الزراعية في أدنى حالاتها.

رابعًا: التوقعات المستقبلية للنساء العاملات في الزراعة

تدهور العمل الزراعي خلال السنوات العشر الماضية (في العقد الثاني من هذا القرن) في مجتمع الدراسة، لأسباب تعود إلى محدودية خيارات التسويق، وزيادة الجفاف وتدني كميات المياه اللذين أديا إلى ارتفاع تكاليف شرائها في الجفتلك، كما زيادة المساحات المزروعة بالنخيل على حساب الأراضي الزراعية التي تزرع بالخضروات والمحاصيل الحقلية[49]، حيث العمل بالنخيل يكاد يقتصر على الذكور. بينما أدى تفتيت المساحات الزراعية نتيجة الإرث وتحويل تصنيف الأراضي الزراعية إلى سكنية في النويعمة ـالديوك إلى عزوف السكان عن الزراعة بسبب عدم كفاية الدخل الناتج منها.

(49) المصدر نفسه، ص 171 ـ 172.

عامل رئيسي آخر يؤثر في التوقعات المستقبلية هو سعي إسرائيل لضم الأغوار كما ورد في «صفقة القرن». وعلى الرغم من أن التمهيد لعملية الضم قديم، إلا أن عملية الضم ستفرض تغيرًا في السياسات الإسرائيلية، لعل أهمها التضييق أكثر على حياة السكان وسبل عيشهم بهدف تقليص الكثافة السكانية الفلسطينية في الأغوار، وبصورة أساسية في الجفتلك، ومن ضمن ذلك فرض إجراءات أكثر على عمل المؤسسات التنموية الفلسطينية، وهو ما يسبب تدهورًا في حياة الفلسطينيين في الأغوار، وسيكون هذا التأثير أكبر في النساء نظرًا إلى ظروفهن كما اتضح سابقًا. وهكذا ستدفع المحددات السابقة النساء إلى العمل خارج أسرهن بهدف تقليل أثر الفقر والتدهور الاقتصادي المتوقع، ولعل الخيار الأكثر توافرًا هو العمل في المستوطنات الإسرائيلية.

زادت الأهمية الزراعية لمنطقة الأغوار في إثر النكبة، حيث نزل فيها مجموعات من اللاجئين المتمرسين في العمل الزراعي في السهل الساحلي وسهل مرج ابن عامر. وبهذا ازدهرت زراعة الحمضيات والخضروات بعدما كانت الأغوار تعتمد بوجه أساسي على الثروة الحيوانية وأنواع المحاصيل المرتبطة بها.

خلاصة

زادت الأهمية الزراعية لمنطقة الأغوار في إثر النكبة، حيث نزل فيها مجموعات من اللاجئين المتمرسين في العمل الزراعي في السهل الساحلي وسهل مرج ابن عامر. وبهذا ازدهرت زراعة الحمضيات والخضروات بعدما كانت الأغوار تعتمد بوجه أساسي على الثروة الحيوانية وأنواع المحاصيل المرتبطة بها.

تعَدّ الزراعة في منطقة الأغوار أسَرية، أي تمثل الأسرة، ذكورًا وإناثًا وأطفالًا، محور العملية الزراعية. ورغم حرص المزارعين على مواكبة التطور التكنولوجي في العملية الزراعية، مثل الري بالتنقيط والآليات والبذور المحسنة والمبيدات وغير ذلك، فقد بقيت الأسرة محور العملية الإنتاجية، كونها تعمل على توفير الأيدي العاملة الزراعية، وهو ما يؤدي إلى تقليل التكاليف الإنتاجية، ويوفر ادخارًا اقتصاديًا للأسرة الزراعية.

خُصصت للنساء أعمالٌ زراعية محددة، وبخاصة ما يرتبط بالزراعة والتعشيب والقطف، بينما انحصر عمل الرجال في استخدام الآلات الزراعية سواء البدائية «الطورية» أو التكنولوجية «التراكتور» والأدوات المرتبطة به. ولكن هذا التقسيم الجنساني في العمل الزراعي لم يكن حادًا في أي مرحلة من مراحل العمل الزراعي، حيث خضع لمتغيرات ترتبط بتوفير الأيدي العاملة الأسرية الذكورية، فوجود الأبناء الذكور البالغين يحصر عمل النساء في أعمال معينة.

لم تُحدث التطورات التكنولوجية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي خضعت لها الزراعة الفلسطينية في الأغوار، ولا سيَّما بعد أوسلو، اختلافًا في التقسيم الجنساني للعمل الزراعي، فقد بقي كما هو إلى حد كبير. يمكننا القول إن التغيرات الجوهرية في العملية الزراعية أدت إلى تخفيف الكثير من الجهد والتعب في الأعمال الزراعية المرتبطة بالذكور، وفي الوقت نفسه أدت إلى زيادة

الأعباء التي تقوم بها النساء، وبالتحديد عملية القطف التي زادت كميتها وكثافتها نتيجة إدخال التكنولوجيا الزراعية المتطورة التي عملت على زيادة حجم الإنتاج للدونم الواحد أضعافًا أكثر مما كانت عليه باستخدام الري بالقنوات (الدواليب).

وصول النساء العاملات في الزراعة إلى الإرشاد الزراعي محدود جدًا، ويعود ذلك إلى تدني زيارات المرشدين للمزارع الفلسطينية وتواصلهم فقط مع فئة الذكور، كما أن ظروف المرأة المزارعة ومزجها بين دورها الإنجابي والزراعي، واعتبار الثاني امتدادًا إلى الأول، أدى إلى عدم قدرتها على ترك بيتها ـ مزرعتها للالتحاق في لقاءات الإرشاد الزراعي التي تنظمها المؤسسات الحكومية والأهلية ذات الاختصاص.

أدّت عوامل مختلفة، طبيعية (جفاف) وسياسية (السياسات الاستعمارية) وقلة الدعم الزراعي الفلسطيني، إلى تراجع زراعة الخضروات التي ترتكز على الأسرة في العملية الإنتاجية لمصلحة زراعة النخيل، وهو يعتمد على العمالة الذكورية طوال أيام فترة السنة باستثناء مدة قصيرة تنحصر بعمل النساء في مصانع التعبئة والتغليف، حيث يقتصر دورهن على فرز حبات التمر وفقًا لمستويات الجودة، وقد أدى هذا التحول في العمل الزراعي إلى زيادة عدد النساء اللواتي يعملن في المستوطنات الإسرائيلية في الأغوار □

الهوية الرقمية الإسرائيلية المتشكلة في الفضاء الرقمي باللغة العربية

ليلى علي زغيب(*)

باحثة لبنانية في علوم الإعلام والاتصال.

مقدّمة

لطالما أقدمَ عددٌ من الأنظمة العربية في عام 2020 على تطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي وسط قبول عدد من الشباب العربي لاحظناه عبر مواقع التواصل الاجتماعي. يتوضّح لنا كباحثين في علوم الإعلام والتواصل مدى تأثير سردية «إسرائيل» في سياسات الدول ومواقف الجمهور تجاهها. تُمثّل السردية نواة المشروع الدعائي الإسرائيلي، وفيها تُبنى هويات وتتفكك أخرى، ويُعاد فيها إنتاج واقع مصطنع مضاعف من خلال إغراقه برموز تعبّر عن حقيقة غير موجودة. ومع ظهور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أخذ المشروع الإسرائيلي الدعائي زخمًا أقوى، مع لحظ أن الفضاء الرقمي مثّل مساحة مهمة لتوسيع رقعة انتشار «ماركة إسرائيل» عبر منصات متنوّعة اشتملت على منظمات حكومية، وأخرى غير حكومية، وحتى أفراد وناشطين مؤثرين في الشبكة.

في مطلع عام 2011، وجدت «إسرائيل» في ما يُسمّى ثورات الربيع العربي مؤشرًا مهمًا على مدى أهمية مواقع التواصل الاجتماعي في «الأدلجة الإلكترونية» لعقول الشباب العربي وقدرتها على التغيير الاجتماعي؛ فسارعت إلى تأسيس «دولتها الافتراضية» باللغة العربية لتُخاطب عبرَها الشّباب العربي «السّاعي إلى التّغيير»، بغية التأثير في وعيه الجمعي وصولًا إلى إقناعه بقبول شرعية «إسرائيل»، وفق دراسة صادرة من «مركز أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، في آذار/مارس 2018.

لطالما كانت «الهوية الرقمية» كمفهوم يعني ضُمنًا الإقرار بوجود هوية أصيلة للقائم بالاتصال يسعى إلى تقديمها وإعادة تشكّلها مع الجمهور في الفضاء الرقمي. تستوجب دراسة الهوية الرقمية الإسرائيلية على الباحث مقاربتها وفق أطروحات تظهر إشكاليات هذه الهوية وردّها إلى الإحداثيات الخاصة بالسياق الاستعماري، كون «إسرائيل» قوة استعمارية تمأسست وفق هوية بذاكرة مُختلَقة.

(*) البريد الإلكتروني: layla-zgheib@live.com.

من هنا تنطلق هذه الدراسة من السؤال التالي: أيّ هوية رقمية تقدّمها «إسرائيل» في الفضاء الرقمي إلى الجمهور العربي؟

انطلقنا في دراستنا من فرضية أنّ الهوية الرقمية الإسرائيلية هي إعادة إخراج مشهدي للهوية التي هندسها النظام الصهيوني للمجتمع الإسرائيلي في زمن تأسيس دولة «إسرائيل» على أرض فلسطين. وللإجابة عن سؤال الدراسة ارتأينا بدايةً البحث في أصل اختلاق هذه الهوية، لننتقل بعدها إلى الحديث عن دلالات وأبعاد تشكّل الهوية باللغة العربية في الفضاء الرقمي.

لاستخلاص معالم هذه الهوية، لجأنا إلى تحليل مضمون الحساب الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية المعروفة بصفحة «إسرائيل تتكلم بالعربية»، خلال مرحلتين متباعدتين زمنيًا: تمتد المرحلة **الأولى** على مدى سنة كاملة من شهر آذار/مارس 2017 حتى شهر شباط/فبراير 2018، لنلحظ من جهة تفاعل «إسرائيل» مع مخطط الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الذي افتتح نشاطه الرئاسي في إعلان القدس عاصمة لـ«إسرائيل» في كانون الأول/ديسمبر 2017، وهي كانت خطوة تأسيسية ضمن صفقة القرن الرامية إلى طمس القضية الفلسطينية عبر تطبيع العلاقات بين الكيان الإسرائيلي والأنظمة العربية. ومن جهة أخرى، تفيدنا دراسة المضمون لمدة سنة كاملة في معرفة الأجندة السنوية العامة المتّبعة، إضافة إلى تحديد معالم صورة «إسرائيل»، فضلًا عن رصد اتجاهاتها المستقبلية مع الأنظمة العربية. أما المرحلة الزمنية **الثانية**، فتعود إلى عام 2020، نظرًا إلى ما شهدته من إبرام اتفاقيات تطبيع بين الكيان الصهيوني وعدد من الأنظمة العربية: الإمارات، البحرين، السودان، والمغرب. لم نحلّل مضمون كل منشورات سنة 2020، إنما حلّلنا فقط المنشورات المرتبطة باتفاقيات السلام، في محاولة لرسم شبكة مفاهيمية مربتطة بمفهوم السلام وتحليل رؤيتها للرأي العام العربي وتفاعله مع مسار التطبيع.

أولًا: إشكالية الهوية الإسرائيلية

تمثّل دارسة الهوية مبحثًا إشكاليًا كونها تستوجب دراسة جدلية الثبات والتحوّل، وأخرى مرتبطة بجدلية العلاقة بين الذات والآخر. تعَدّ أطروحة المفكر الفرنسي بول ريكور إحدى أهم الأطروحات التي قدّمت تفسيرات لهاتين الجدليتين، عبر تقسيم الهوية إلى مكوّنين: هوية عينية وهوية ذاتية. يُحيل المكوّن العيني إلى «عناصر ثبات تمنح الذات الاستقرار في الزمن والإحساس بالجذور والانتماء إلى الزمن المطلق، والامتداد في الآخرين الذين مضوا والقادمون في المستقبل»[2]. أما المكوّن الذاتي فيُحيل إلى وعي الذات لذاتها ولتاريخها مع لحظ التغيير الذي يطرأ عليها وتحوّلها إلى كائن جديد شرط أن لا يفقدها خصائصها الأساسية، فضلًا عن محورية الآخر في تشكّلها، بحيث «تصبح الذاتية تحتوي ضمنًا الغيرية، إذ لا يمكن التفكير فيها دون وجود الآخر»[3]. إلى ذلك، طوّر

(2) مصطفى بن تمسك، «الذات المتعددة لدى بول ريكور،» مجلة **ألباب** (مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث)، العدد 6 (صيف 2015) ص. 15ـ16. تمت مراجعته من <https://www.mominoun.com/pdf1/2016-02/paul.pdf>.

(3) بول ريكور، **الذات عينها كآخر**، ترجمة جورج زيتاني (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 72.

ريكور مفهوم «الهوية السردية» بوصفها «الأداة التي من خلالها تصيغ الذات حبكتها بما يسمح لها دمج نظام التنوّع والتغيّر والقطع وعدم الاستقرار في نظام الهوية، وتعطيها معنىً»[4].

فكّك المفكّر المصري عبد الوهاب المسيري في كتابه **من هو اليهودي**، «الهويةَ اليهوديةَ» بوصفها مفهومًا يفترض وجود شخصية قومية يهودية تمتلك سمات مميّزة وثابتة، في محاولة منه لقياس مدى حقيقة تطابق المفهوم مع واقع الجماعات اليهودية على مدى الزمان. انطلق المسيري في بحثه من «أنّ الهوية هي نتاج عملية تفاعل مركّبة بين الإنسان الفرد من جهة وبنيان مجتمعه وثقافته وتاريخه وبيئته الطبيعية والاجتماعية من جهة أخرى»[5]. وبعد رصده تاريخ اليهود الطويل والمركّب، وجد المسيري أنّ مفهوم «الهوية اليهودية العالمية» الصادر من الفكر الصهيوني يُنكر الواقع الفسيفسائي للجماعات اليهودية المتفاوتة فيما بينها ثقافيًا وحضاريًا ولغويًا، إذ تبيّن له أنّ انتشار اليهود في أكثر من بقعة جغرافية ساهم في بلورة هويات يهودية متنوّعة استكملت تشكّلها من خلال التشكيلات الحضارية المختلفة للاضطلاع بوظائفها الموكلة إليها من المجتمع الذي تعمل فيه. بلور المسيري فكرة ربط هوية الجماعة اليهودية بالوظائف التي أوكلت إليها في المجتمعات المضيفة بمفهوم عبّر عنه بـ«الجماعة الوظيفية». يفسّر هذا المفهوم العملية الاجتماعية التفاعلية القائمة بين المجتمع المضيف والجماعة الوظيفية، وتأثيرها في هوية الجماعة كون الوظيفة تتحوّل بحدّ ذاتها إلى مكوّن أساسي لهويتها. وفق المسيري، تتحدّد علاقة المجتمع المضيف بأعضاء الجماعة الوظيفية وفق مبدأ المصلحة التعاقدية النفعية، بحيث يقوم كل طرف منهما بحوسلة الطرف الآخر والنظر إليه بوصفه وسيلة لا غاية. فرضت العلاقة القائمة بين الطرفين على الجماعة اليهودية بأن تحتفظ بقدر من الاستقلالية عن محيطها، ولكن في الآن عينه بأن تندمج بالمجتمع لضمان استمراريتها في أدائها الوظيفي بما يجعل من مسألة تشكّل هويتها حالة عقلية تعبّر عن ثنائية صلبة بين الانعزال والاندماج، تتداخل فيها عناصر مستمدّة من التراث اليهودي إضافة إلى عناصر أخرى مستمدة من المجتمع المضيف[6]. أبرَزَ المسيري الاختلاف الواضح والكبير بين الجماعات اليهودية خلال حقبة القرن الثامن عشر. خلال هذه الحقبة، شهدت أوروبا الغربية بروز الحركة العلمانية التي طالبت الجماعة اليهودية بالتخلي عن خصوصيتها

وضعت التحولات الفكرية الجماعات اليهودية أمام تحدٍّ هويّاتي آلَ إلى تشكّل حركات فكرية تتمايز فيما بينها حول مغزى الدين والعلاقة بين الدين والقومية وبين الاستمرارية اللغوية والتّحديث، وماهية العلاقة بين اليهود وغير اليهود.

(4) المصدر نفسه، ص 298.

(5) عبد الوهاب المسيري، **من هو اليهودي**، ط 3 (القاهرة: دار الشروق، 2002)، ص 9.

(6) المصدر نفسه.

الثقافية الدينية وصولًا إلى علمنة هويتها وتأطيرها في إطار ولائي قومي كامل يُكسبها حقوقًا بالتساوي مع المواطنين الأصليين.

وضعت التحولات الفكرية الجماعات اليهودية أمام تحدٍّ هويّاتي آلَ إلى تشكّل حركات فكرية[7] تتمايز فيما بينها حول مغزى الدين والعلاقة بين الدين والقومية وبين الاستمرارية اللغوية والتّحديث، وماهية العلاقة بين اليهود وغير اليهود. وكانت حركة التنوير اليهودية «الهاسكالاه» إحدى هذه الحركات الفكرية وأكثرها تأثيرًا. كانت تطالب اليهود بالخروج من عزلة الغيتوات والاندماج بالمجتمع المضيف، ودَعَت إلى إعداد حديث للأفراد وفق تربية حديثة تواكب التوجهات الفكرية العصرية وتنبذ مفاهيم الديانة اليهودية التقليدية[8]. تبنّى الكثير من اليهود مبادئ حركة التنوير، فتخلّوا عن التديّن اليهودي واندمجوا في المجتمع حتى باتوا يتحدّثون لغته، ويرتدون نمط الزيّ السائد.

واذا أردنا مقاربة ما توصّل إليه المسيري بأطروحة بول ريكور، نجد أنّ الجماعات اليهودية تفتقر إلى «المكوّن العيني» للهوية، أي إلى العناصر الثابتة والمستقرة التي تميّز المجتمعات بعضها من بعض بصورة واضحة من ناحية اللغة والأرض والقومية والدين والتاريخ المشترك. ونظرًا إلى عدم الثبات في العناصر العينية للهوية، تنسحب الإشكالية بدورها على مكوّن الهوية الذاتية المرتبط بوعي الذات لذاتها حيث بدا لنا الاختلاف واضحًا بين الجماعات اليهودية في أزمنة وأمكنة مختلفة حول رؤيتهم عن موقع الديانة اليهودية في حياتهم، وسياسات اندماجهم بالآخر. ازدادت الهوية الذاتية إشكاليةً وتناقضًا مع الحركة الصهيونية التي زادت من حدّة الصراع بين التيارات بين مؤيد لفكرة تأسيس وطن قومي لليهود وبين تيارات معارضة لها انطلاقًا من رؤية توراتية ترى في تلك الخطوة خيانة للذات اليهودية الإلهية الأصيلة وللوعد الإلهي. هنا يأتي لبّ إشكالية «الهوية اليهودية» المؤسسة للمجتمع الإسرائيلي في بعدها الذاتي كونها تفتقر إلى الجوهر الحقيقي والأصيل للذات الواعية الحقيقية المجدّدة للأصل التاريخي الحقيقي.

حجب النظام الصهيوني كل هذه التناقضات بهندسة هوية جديدة انطلاقًا من فلسفة «الهوية السّردية» القائمة على فكرة توليفة غير المتجانس والتوافق المتنافر لحجب الحقائق عبر صوغ سرديات ملفّقة تشمل التاريخ والماضي لتقبض على الحاضر وتسيطر عليه. وعليه، بُنيت هوية المجتمع الإسرائيلي على أربعة مرتكزات:

ـ **تكريس اليهودية كقومية ذات طابع مقدّس** فوق واقعية عبر تطبيق منهج «الذيتنة» أي صناعة الذاتية اليهودية الجديدة وفق محدّدات أساسية موحّدة تُنتج «رعايا» تدعم المشروع الصهيوني، وذلك عبر تبنّي آليات وتقنيات اجتماعية تُنتج مجتمعًا يهوديًا تترسّخ فيه معان معينة

(7) للمزيد عن الحركات الفكرية اليهودية المتشكلة، انظر: حسين سلامة، **مباني إنتاج الآخر في العقل الإسرائيلي العربي أنموذجًا** (بيروت: دار المعارف الحكمية، 2010)، ص 226ـ230.

(8) المصدر نفسه، ص 225.

وتفسيرات لـ«أشياء» تجعل منها مرجعيات تنظّم حولها الحياة وتعطيها معنى من خلال صوغ وبناء سرديات مُحكَمة حول الأساطير والطقوس والأفكار والأحداث[9].

ـ **صهر التناقضات الثقافية والاختلافات اللغوية بين الجماعات اليهودية** بإحياء اللغة العبرية لبلورة نسق معرفي مشترك قادر على تفسير موحّد للأحداث والشخصيات والوقائع. ويعَدّ شعار الصهيونية «أرضنا ولغتنا» دليلًا يؤشّر إلى دور اللغة في تعزيز الرابط بين الشعب وأرضه وهويته القومية، انطلاقًا من كون «اللغة هي بيت الوجود» الذي يسكن فيه الإنسان ويستقرّ، بحسب الفيلسوف الألماني مارتن هايدغر. من هنا، كان الاستقرار في بيت اللغة العبرية الخطوة التمهيدية للاستقرار في المكان المادي المشحون بدلالات توراتية ورموز عبرية. وكان لحركة تنشيط الأدب العبري دور محوري في إحياء اللغة العبرية وتداولها بين الجماعات اليهودية من جهة، وغرس رؤى الصهيونية لذاتها المتفوّقة النرجسية وللآخر المتخلّف البدائي في تصوّرات المجتمع الإسرائيلي[10]، من جهة أخرى.

بما أنّ الهوية اليهودية مؤدلجة تدّعي نقاوة العرق اليهودي وأصالته، فهي تنقض الآخر بالضرورة، بل هي نافية له ولتاريخه. الآخر بالنسبة إلى الصهيونية هو العدوّ، وبما أن العدوّ «جزء من مُتخيّل جمعي خاص بالجماعة، يؤدي دورًا اجتماعيًا وسياسيًا في تمتين الهوية القومية للمجتمعات المعاصرة».

ـ **تشكيل واقع مصطنع** من خلال إغراقه برموز تعبّر عن حقيقة غير موجودة وتحجب حقائق أخرى مرتبطة بأصل وجود الآخر الفلسطيني. وهي منهجية أطلق عليها المفكر إدوارد سعيد منهج «الاختلاق» وهو فعل استخدام الذاكرة الجمعية بصورة انتقائية من خلال التلاعب بقطع معينة من الماضي القومي وإعادة بنائها وتحويرها ومهرها بالدلالات السياسية خدمةً للحاضر، وهو ما يُخرج هذه الذاكرة من أصالتها الحقيقية ويحوّلها إلى ذاكرة نافعة.

ـ **صوغ هوية ضد العدوّ:** بما أنّ الهوية اليهودية مؤدلجة تدّعي نقاوة العرق اليهودي وأصالته، فهي تنقض الآخر بالضرورة، بل هي نافية له ولتاريخه[11]. الآخر بالنسبة إلى الصهيونية هو العدوّ، وبما أن العدوّ «جزء من مُتخيّل جمعي خاص بالجماعة، [فهو] يؤدي دورًا اجتماعيًا

(9) مارسيليو سيفرسكي، **ما بعد إسرائيل: نحو تحول ثقافي**، ترجمة سمير عزت نصار (ميلانو: منشورات المتوسط، 2016).

(10) سلامة، المصدر نفسه، ص 47ـ50.

(11) يرى المفكر داريوش شايغان أن الهوية المتحجرة تتقوقع في سياق زمني ما وتروّج نمطيّة معيّنة وتتباهى بالأصول والصوّر القديمة الخياليّة. وهي بالضرورة تنقض الآخر لأنها لا تقبل التمازج الثقافي الحضاري مع الآخر. للمزيد، انظر: داريوش شايغان، **هوية بأربعين وجهًا**، ترجمة حيدر نجف؛ مراجعة عبد الجبار الرفاعي (بغداد: مركز دراسات فلسفة الدين؛ بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 2016).

وسياسيًا في تمتين الهوية القومية للمجتمعات المعاصرة»[12]، اتّبعت الصهيونية منهج «صنع العدو» بتحويل الآخر إلى عدوّ. نقصد بـ«الآخر» بالدرجة الأولى الشعب الفلسطيني الذي اتبعت الصهيونية تجاهه تطهيرًا عرقيًا بتهجيره من أرضه وإسكات حقه في التاريخ، ثم البلدان العربية بالدرجة الثانية التي سعت إلى احتلالها لتوسيع حدودها السائلة في ظل سردية التهديد الوجودي من البلدان العربية.

وبالعودة إلى أطروحة ريكور، تهدف ازدواجية الهوية [وعي الذات لجوهرها، وعلاقتها بالآخر] إلى تأسيس فلسفة عملية (Philosophie Pratique) قادرة على وضع تصوّر إتيقي وسياسي لهذه الذات التي لا تحقق الحياة الجيدة إلا بواسطة الآخرين، وداخل مؤسسات عادلة. و«إسرائيل» بما هي نظام احتلال نافٍ للعدالة ولحقّ الآخر في الوجود، تكون قد اكتملت لدينا مسألة إثبات زيف مفهوم «الهوية الإسرائيلية» بمكوّنيها العيني والذاتي، وتأكيد أننا أمام هوية مُختلقة حاجبة للتناقضات، تنمو على أساس وجود عدوّ وفي ظل شروط نافية للعدالة.

ثانيًا: الهوية الرّقمية الإسرائيلية: إخراج مشهدي للهوية المختلقة

تعَدّ الهوية الرّقمية الإسرائيلية امتدادًا للهوية المُختلقة منذ تأسيس الكيان، ولكنها تكتسب بُعدًا تفاعليًا ـ تقنيًا بفعل تشكّلها في الفضاء الرقمي. تُعرّف الهوية الرقمية على أنّها «مجموع الآثار التي يتركها المستخدم خلال تفاعله على الشبكة. والآثار تشمل الخطاب الذي يبثه على حساباته، إضافة إلى توصيف حركته التفاعلية عبر النظام التشغيلي للمنصّة»[13].

قسّم الباحث فاني جورج (Fanny Georges) مكوّنات الهوية الرقمية على النحو التالي:

1 ـ الهوية التعريفية

تتضمّن الهوية التعريفية المعلومات التي تقدّمها الذات عن نفسها. وهي تشمل البيانات الموضوعية التعريفية التي تسجّل عادة في مساحة خاصة، كما في جزء «about» في صفحة الفيسبوك، أما القسم الثاني فيشير إلى الهوية الخطابية التي تشمل الخطاب بوسائطه المتعدّدة.

2 ـ الهوية التفاعلية

تأتي الهوية التفاعلية على مستويين: المستوى **الأول** يُشير إلى مجموع الأنشطة التي تقوم بها الذّات على الشبكة. أما المستوى **الثاني** فيعبّر عن تفاعل الذات مع الآخر الذي يمكن استخلاصه من مؤشرات متعددة بدءًا من الخطاب، والتفاعل مع الخطابات الأخرى بالإيموجي والتعليقات.

---

(12) بيار كونيسا، **صنع العدو: كيف تقتل عدوّك بضمير مرتاح**، ترجمة نبيل عجان (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 33.

(13) Michel Marcoccia, *Analyser la communication numérique écrite* (Paris: A. Colin, 2016), p. 146.

3 ـ الهوية المحسوبة

الهوية المحسوبة هي المعلومات الكمّية التي يُقدّمها نظام المنصة التشغيلي (عدد المتابعين والمعجبين بالصفحة، عدد الألبومات،...).

في دراستنا للهوية الرقمية الإسرائيلية، التزمنا بتقسيمات الهوية التي اقترحها الباحث فاني جورج، إلا أنّنا استندنا في تحليل دلالات الخطاب المرتبطة بكلّ مكوّن على إحداثيات خاصة بحالة الدراسة من منطلق أنّ «إسرائيل» هي قوة احتلال.

قدّم أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا إسماعيل ناشف قراءة مختلفة للصهيونية عبر توضيح مبدئها الناظم الذي أطلق عليه «منهج الحدّية»، وهو مبدأ يعبّر عن بنى عميقة تضبط أشكال ارتباط الجماعة الصهيونية اليهودية وإدراكها لذاتها وللعالم من حولها، وتكوّن الحدّ الفاصل بينها وبين ما هو غير صهيوني يهودي. بحسب ناشف، ترتكز هذه الأيديولوجيا على ثلاث إحداثيات تم اختيارها كونها القاسم المشترك لكل الظواهر الحداثية الاستعمارية لطالما كانت الأيديولوجيا الصهيونية هي سردية حداثية استعمارية تُبنى على أنّها جزء من إدارة صراع حداثي استعماري. والإحداثيات الثلاث هي: الدم والفضاء والزمن. إحداثية الدم هي الحدّ المادي الذي يتم عبره تعريف الجماعة اليهودية، وهو يُحيل على العلاقة البيولوجية المطلقة حدّ الأسطورة وخارج التاريخ التعاقبي للأحداث. أما الفضاء هو عملية الانتقال من الغيتو في مهمش المدينة الأوروبية إلى الغيتو الحداثي المتخيل في مهمش الفضاء الجيوسياسي للجسد الحداثي الغربي، أي موقع فلسطين من منظور جيوسياسي أوروبي. وبما أن الحركة الصهيونية هي حركة استعمارية لم ترسم حدودًا لجماعة الدم الجيوسياسية فقد أدى ذلك إلى استنزاف دم أفراد الجماعة لاحتلال مستمر للأرض. أما الزّمن فهو الذي يؤسّس لأصل الجماعة من الناحية الزمنية، ويتطلب قدسية المكان ليتحقق اكتماله كأصل[14].

تسودُ الخطابَ الإسرائيليَ الرقميَ الصورةُ والتقنيةُ الإخراجية العالية، اللتان تولّدان بدورهما إشكالية خطيرة سمّاها جان بودريار «اختفاء الواقع» كون «الصورة تروي اختفاء شيء ما والتصوير يثبت نهاية الواقعيّ، وهو ما يولّد هوية جديدة للأشياء عبر تشكيل رموز تُحيل إلى ذاتها مرجعية الشّرح وليس إلى الواقع الحقيقي».

يكتسب حُضور إسرائيل في الفضاء الرقمي باللغة العربية دلالات مهمة يمكن حصرها في مستويين: إنتاج فائض قهري في المعنى إلى جانب إلغاء الآخر.

(14) إسماعيل ناشف، «عمل الحدّ: قراءة مختلفة للصهيونية،» **تبيّن** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة)، العدد 34 (خريف 2020).

تسودُ الخطابَ الإسرائيليَ الرقميَ الصورةُ والتقنيةُ الإخراجية العالية، اللتان تولّدان بدورهما إشكالية خطيرة سمّاها جان بودريار «اختفاء الواقع» كون «الصورة تروي اختفاء شيء ما والتصوير يثبت نهاية الواقعيّ، وهو ما يولّد هوية جديدة للأشياء عبر تشكيل رموز تُحيل إلى ذاتها مرجعية الشّرح وليس إلى الواقع الحقيقي»[15].

إنّ «إسرائيل» تعتمد في حضورها الرقمي على استراتيجية «إلغاء الآخر»، وبحسب أدبيات المناصرين للقضية الفلسطينية تُعرَّف بسياسة «الإعدام الرقمي». تقومُ هذه السياسة على مبدأين أساسيين: الأول مرتبط بضرورة تقديم الذات وتمجيدها، والثاني مفاده حرمان الآخر فرصة تقديم خطابه لتمكين الذات من تعزيز حضورها أكثر.

تبني «إسرائيل» حقيقتها الذاتية من خلال إعادة تشكيل رموز الواقع وفرضها قهرًا في الفضاء الافتراضي عبر استخدام اللغة العربية. أن تتحدّث «إسرائيل» باللغة العربية يعني أن تُقيم فيها فتمنح لها شرعية الوجود، بحسبان أن «اللغة هي بيت الوجود، وفيها يُقيم الإنسان»[16]. تطبّق «إسرائيل» هذه الاستراتيجية انطلاقًا من رؤية مفادها أن الكتابة والقراءة باللغة العربية هي جزء أساس من جسد المشروع الاستعماري وحضوره، وتستند في تطبيقها للاستراتيجية إلى منطق عمل قمعي واضطهادي. يوضح ناشف أن كل حدث اجتماعي تاريخي يعاد كتابته بحسب الصهيونية باللغة العربية ينتج فائضًا قهريًا في المعنى إلى حدّ الإشباع في ملكية المعاني وإعادة تشكيلها وفق رؤيتها وتعويم الفضاء العام بسردياتها المضلّلة عن الفلسطيني وأي مُعاد لها[17].

وإن كانت الهوية الرقمية تستمرّ ضمنًا في الاشتغال خلال تفاعلها وتواصلها مع الآخر، إلا أنّ «إسرائيل» تعتمد في حضورها الرقمي على استراتيجية «إلغاء الآخر»، وبحسب أدبيات المناصرين للقضية الفلسطينية تُعرَّف بسياسة «الإعدام الرقمي»[18]. تقومُ هذه السياسة على مبدأين أساسيين: **الأول** مرتبط بضرورة تقديم الذات وتمجيدها، و**الثاني** مفاده حرمان الآخر فرصة تقديم خطابه لتمكين الذات من تعزيز حضورها أكثر[19]. لطالما وجدت «إسرائيل» في تداول صور الجرائم التي

(15) Jean Baudrillard, «La Disparition du Monde Réel,» <https://www.youtube.com/watch?v=kiHpGAjA33E>.

(16) رشيد إيهُومْ، «اللغة بيت الوجود: تصور مارتن هيدجر للغة،» موقع أنفاس نت، 15 نيسان/أبريل 2016، <https://cutt.us/JoFIr>

(17) إسماعيل ناشف، **اللغة العربية في النظام الصهيوني: قصة قناع استعماري** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 44ـ45.

(18) أطلق ناشطون فلسطينيون حملة إلكترونية تحت هاشتاغ «#فيسبوك_يعدمنا» في شهر حزيران/يونيو 2021 تنديدًا بسياسة إدارة فايسبوك في تقييد المحتوى الفلسطيني وكذلك المحتوى العربي المؤيد للقضية الفلسطينية.

(19) «Apparaître: le dit de la guerre,» dans: François-Bernard Huyghe, *L'ennemi à l'ère numérique: Chaos, information, domination* (Paris: Presses universitaires de France, 2001), pp. 12-33, Récupéré le 14 septembre 2018, <http://bdc.aege.fr/public/L_ennemi_a_l_ere_numerique.pdf>.

ترتكبها قوّاتها بحق الفلسطينيين خطرًا على صورتها أمام الرأي العام، لجأت «إسرائيل» إلى إبرام اتفاق مع إدارة شركة فايسبوك عام 2016، يقضي بحذف منشورات وحسابات تصفها «إسرائيل» بأنها «تحرّض على العنف»، التي تكون واقعًا مؤيدة للقضية الفلسطينية.

للإجابة عن سؤال بحثنا، لجأنا إلى تحليل المضمون بوصفه أداة منهجية علمية تفيدنا في استكشاف مكوّنات الهوية الرقمية الإسرائيلية ومعالم الآخر المتشكلة في الخطاب الإسرائيلي الموجّه باللغة العربية، وذلك من خلال تبنّي نموذج منهجي مزدوج يجمع بين الأساليب الكيفية وتلك الكمية. لم نلحظ تكرار كلمات ومصطلحات محدّدة في كامل العيّنة المنتقاة، لأنّنا لم نجد في تكرار مصطلحات في المنشورات أي إفادة علمية تجيب عن سؤال بحثنا. اعتمدنا بدايةً سياسة تحديد طبيعة المحتوى المنشور في الصفحة بعد تصفّح أوّلي له فلاحظنا أن المحتوى عبارة عن إحياء مناسبات والتعليق على أحداث آنية.

في الإجراء، قمنا ببناء شبكة رصد تسجّل فيها أهم الأحداث[20] والمناسبات[21] التي حدثت خلال المدة الزمنية المحدّدة. إلى ذلك، أعددنا شبكة أخرى صنّفنا فيها طبيعة المناسبات والأحداث التي تم تسجيلها في الشبكة الأولى.

بلغ عدد المنشورات المُدخلة إلى الشبكة 435 منشورًا موزّعة بين أحداث ومناسبات. تمكّنا من خلالها في الخطوة اللاحقة من تصنيف هذه المناسبات والأحداث وفق جدول يحدد ذلك.

الجدول الرقم (1)
تصنيف الأحداث والمناسبات

أنواع المناسبات	عدد المناسبات	أنواع الأحداث	عدد المناسبات
دينية	18	سياسية	28
وطنية (أحداث أمنية ـ اتفاقيات ـ حروب ـ استقلال ـ مناسبات سياسية)	34	أمنية	21
عالمية	14	ثقافية	10
مبتدعة	8	منوّعات	9
ذكرى رحيل وولادة شخصيات	15	رياضية	3
		كوارث طبيعية	3
		اقتصادية	1
		حروب	1

(20) نقصد بالأحداث المهمة تلك الوقائع التي فرضت نفسها في الإعلام العربي وتم تداولها بكثرة على مواقع التواصل الاجتماعي لِما لها من أهمية وارتدادات على الساحة الإقليمية وأحيانًا العالمية. وساعدنا المضمون نفسه على انتقاء الأحداث المهمة من خلال الأسلوب في صوغ المنشور، إضافة إلى عدد المنشورات المرتبطة بها. تم استثناء الأحداث التي تحدث دوريًا واعتياديًا.

(21) نقصد بالمناسبة الظرف الذي فرض على القائم بالاتصال نشر المنشور في وقت محدّد، دون وقت آخر.

غلبت الأحداث (76) على مضمون الصفحة. وهذا يدل على اتجاه القائم بالاتصال في تقديم الأخبار المرتبطة بإسرائيل. اتّجاه يؤكّده تعريف الصفحة كونها تعمل على «إطلاع الجمهور على نشاطات إسرائيل أوّل بأوّل». وشكلت الأحداث السياسية (28) محور اهتمام الصفحة، إذ انحصرت في الداخل الفلسطيني- الإسرائيلي، تليها الأحداث الأمنية (21) في فلسطين المحتلة وتلك المرتبطة بالتفجيرات الإرهابية التي ضربت أكثر من بلد في العالم، وذلك لإظهار موقف إسرائيل العالمي وتضامنها مع شعوب العالم، تكريسًا لصورتها كقوّة إقليمية دبلوماسية لها موقعها المؤثر والمتأثر في العالم.

كذلك أولت الصفحة اهتمامًا بالأحداث الثقافية (10) التي تحاول من خلالها إظهار الجانب الثقافي لصورة إسرائيل، وتفاعلها مع محيطها. أما المنوّعات فكادت توازي الأحداث الثقافية (9)، فهي شملت الأحداث التي تظهر الاندماج في «المجتمع الإسرائيلي» بين الإسرائيليين والعرب، وأحداث أخرى أحدثت زوبعة على مواقع التواصل الاجتماعي، من خلالها قدّمت الصفحة موقف «إسرائيل» الاستنكاري لمعارضة تطبيع الوطن العربي معها.

حازت المناسبات الوطنية (34) عددًا لافتًا من مضمون الصفحة. وهذا يشير إلى أهمية التاريخ بالنسبة إلى «إسرائيل»، سواء المرتبط بها أو بالآخر. وما يهمّ الصفحة من المناسبات الوطنية تحديدًا هو الحروب التي نشبت بينها وبين الوطن العربي (18). تحاول في هذه المنشورات تكذيب رواية العرب حول الحروب التي تحمّل إسرائيل مسؤوليتها. كما تهتم الصفحة بالمناسبات الوطنية السياسية (5) وكذلك بالتذكير بالاتفاقيات المبرمة مع عدد من البلدان العربية (4)، وذلك في محاولة لتقديم نموذج تاريخي مهم لانفتاح العلاقات بين إسرائيل وهذه الدول.

اهتمّت الصفحة بالمناسبات الدينية، إذ بلغ عددها 18. شملت الديانات السماوية الثلاث: اليهودية، والمسيحية والإسلامية. نالت المناسبات اليهودية النصيب الأكبر من المناسبات الدينية (9)، تلتها المناسبات الإسلامية (6)، وأخيرًا المناسبات المسيحية التي حازت العدد الأقل(3).

لا تقلّ فئة «ذكرى رحيل وولادة شخصيات» أهمية من الفئات الأخرى. وجاء تقديم هذه الفئة بأغلبيتها عبر اعتماد نص البورتريه. تحدّثت «إسرائيل تتكلم بالعربية» عن 15 شخصية، من بينها 7 شخصيات عربية، و6 شخصيات إسرائيلية، و2 من الشخصيات اليهودية العربية. الشخصيات العربية هي من الشخصيات الرائدة في مجال الفنّ والأدب والرياضة. أما الشخصيات الإسرائيلية المقدّمة فتعمل في مجال السياسة والعسكر، وواحدة فقط علمية (رائد فضاء إيلان رامون) وأخرى أدبية (شموئيل موريه). أما الشخصيات اليهودية فتمثلت بشخصية فنية عربية (ليلى مراد) وأخرى مدنية تعمل في مجال التعليم (المعلم كورتشاك).

المناسبات العالمية: بلغ عددها 14 مناسبة، وتنوّعت بين مناسبات تقدّر فئات محددة من المجتمع (يوم المرأة العالمي، اليوم العالمي لذوي الحاجات الخاصة) وأخرى مرتبطة بالحضارة الثقافية (يوم الحمص العالمي، اليوم العالمي للمتاحف، يوم القهوة العالمي). في حين جاءت مناسبات أخرى لتبرز «الوجه الإنساني» لإسرائيل (اليوم العالمي للإنسانية، عيد الحب). وهناك مناسبة عالمية مرتبطة فقط بإسرائيل (اليوم العالمي للهولوكست)، لإبراز أهميتها في الوعي الإسرائيلي وإظهار الإجماع العالمي على مآسي هذه المحرقة.

المناسبات المبتدعة: تعتمد الصفحة على تغطية الأحداث الغريبة الخاصة بإسرائيل (يوم الوحل، مهرجان الأنوار السنوي، عطلة دبلوماسية للأطفال، مهرجان العود، السباق اليهودي العربي...).

الشكل الرقم (1)
الهويّة التفاعلية: [في المستوى الأول: تفاعل الصفحة على الشبكة[22]]

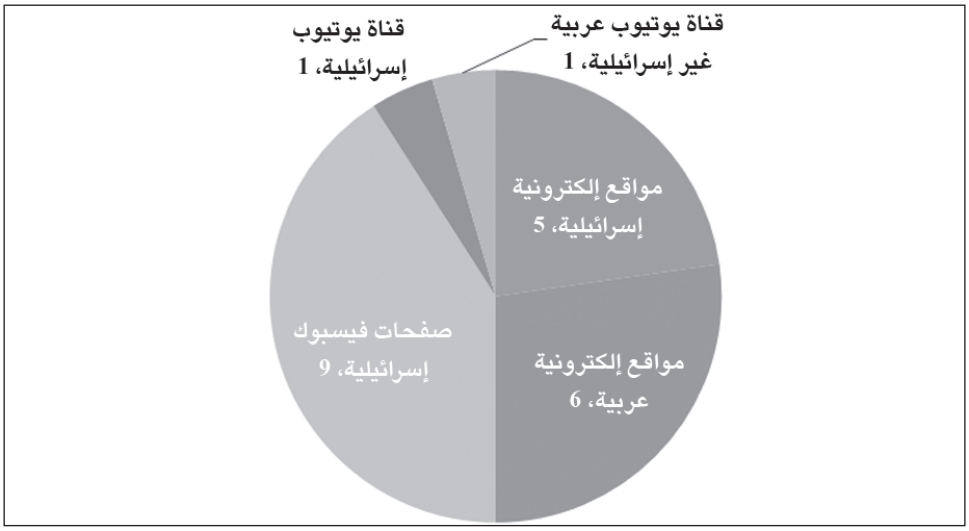

المصدر: المواد التي نشرتها صفحة إسرائيل تتكلم بالعربية.

برزت الهوية التفاعلية من خلال المؤشرات التالية:

ـ **إدراج روابط إلكترونية:** بلغ عدد الروابط 42. تنوّعت مصادر الروابط بين مواقع إلكترونية وصفحات فيسبوك وأخرى من يوتيوب. استندت الصفحة أكثر إلى الصفحات الفايسبوكية الإسرائيلية (9) وذلك في محاولة لدفع الجمهور للتعرّف إلى صفحات أخرى تابعة لإسرائيل، والتفاعل معها. ثم تأتي المواقع الإلكترونية العربية التي تبثّ مضمونا مؤيدًا لإسرائيل في المرتبة الثانية (6). أما في المرتبة الثالثة، فحلّت المواقع الإلكترونية الإسرائيلية الناطقة باللغة العربية (5) التي تنوّعت مضامينها بين سياسة وثقافة. لم تلجأ الصفحة كثيرًا إلى نشر روابط من قناة اليوتيوب، إذ اقتصر الأمر على قناتين، **الأولى** عربية ذات طابع فني غنائي، و**الأخرى** يهودية ذات طابع ديني.

(22) كما ذكرنا سابقًا، إن الهوية التفاعلية تتمظهر وفق مستويين: **الأول** يقصد به تفاعل الصفحة على الشبكة، و**الثاني** يشير إلى تفاعلها مع الآخر استنادًا إلى خطابها، أو تفاعلها بالتعليقات والإيموجي على خطاب الآخر. هنا في هذا القسم، سنعرض نتائج المستوى الأول، على أن نحلل تفاعل الصفحة مع الآخر (المستوى الثاني) في قسم مناقشة النتائج حيث دراسة وتحليل صورة إسرائيل والآخر المتشكلتين في الخطاب الإسرائيلي.

ـ **طرح سؤال تفاعلي مع الجمهور**: وغالبًا ما تعتمده الصفحة لجسّ نبض الرأي العام حول موضوعات التطبيع العربي ـ الإسرائيلي، وكذلك الصراع العربي ـ الفلسطيني المستمر والمتأزّم أكثر بعد إعلان القدس عاصمة لإسرائيل.

ـ **طلب تفاعلي**: تدعو الصفحة الجمهور إلى متابعتها في الحسابات الأخرى («تابعونا») أو طرح أسئلة («اسألوا إسرائيل»)، فضلًا عن دعوة الجمهور إلى المشاركة في الأجواء الاحتفائية التي تحييها «إسرائيل».

ـ **البث المباشر**: نقل أجواء مباشرة إلى الجمهور لإشراكهم بالحدث، والتفاعل معه عبر التعليقات، وغالبًا ما تكون عن إحياء المتديّنين من مختلف الطوائف شعائرهم الدينية، وبخاصة اليهودية منها.

ـ **إظهار علاقتها بالمتابعين من الوطن العربي** عبر إعادة نشر الصور المرسلة منهم التي غالبًا ما تكون عبارة عن جواز سفر يمثّل دولة المنشأ وترفق بعبارات تضامن مع «إسرائيل».

ثالثًا: مناقشة النتائج

1 ـ على مستوى الهوية التعريفية

تحت هذا العنوان، سنستخلص المعالم المرتبطة بتقديم الذات من خلال الإحداثيات التي سبق وعرّفناها في بداية البحث، كون حالة الدراسة هي قوة احتلال، وكيان وُلد نتيجة تلاقي مصالح الدول الاستعمارية.

أ ـ الدّم والزمن

تحوّل بذل الدم اليهودي من أجل الأرض المقدّسة إلى طقس تأسيسي، تُحييه الصفحة تحت عنوان المناسبات الدينية والوطنية التاريخية، خالقةً بذلك صلة وصل بين الذات التاريخية والذات الإسرائيلية في القرن الحادي والعشرين بوصفها الوريث الشرعي للأصل، لإسرائيل التوراتية.

في الخطاب الإسرائيلي، تشكل المناسبات الدينية (خروج موسى من مصر) والوطنية (تأسيس «إسرائيل» مثلًا) سردًا هدفه إعادة بناء الماضي الإسرائيلي وفق حقائق الحاضر، يستبعد أي تمثيلات أخرى محتملة لتصوّر مختلف أو اعتراف ضمني بوجود تاريخ فلسطيني.

انحصر تقديم حالة انكسار الشعب اليهودي وضعفه في مرآة الآخر العدوّ على أن يبرز الخطاب العكس في تبنيها مصطلحات تشير إلى القوة والتلاحم ضمن سياق قائم على الاضطهاد والمعاناة، «سنين قاسية، ذكريات مؤلمة». في مرآة العدوّ هامان، قُدّم الشعب اليهودي على أنه «مشتت، ومتعصّب، ومتفرّق، ...» في حين دحض الخطاب هذه المواصفات من خلال ترسيخ تلاحم اليهود عبر استخدام مصطلح «الشعب» وارتباطه بأرض «إسرائيل» وتقديم الانتصار على العدوّ على أنّه «معجزة» نظرًا إلى اللاتناسبية بين قدرات الشعب اليهودي وأعدائه (هامان كبير وزراء الإمبراطورية الفارسية، وفرعون الحاكم المطلق في الإمبراطورية الفرعونية). يقدّم الخطاب مبرّرًا لهذه المعجزة بدعم من قوة إلهية («اليد الشديدة» و«الذراع الممدودة»). وفي هذا نوع من الشرعنة

لهذا الشعب وإضفاء القدسية عليه، وهو ما يزيد من قيمته الأسطورية، الأمر الذي ما يجعله نموذجًا و«مصدر إلهامهم» بالنسبة إلى الآخر («الشعوب التي تطمح إلى الحرية»). وبذلك، يكون الخطاب نسج العلاقة المقدّسة بين «الشعب اليهودي» و«أرض إسرائيل» و«إله سيناء»، الذي وصّفه الكاتب والعالم السياسي اليهودي أندريه شوراقي بـ«التحالف القهري الإجباري غير قابل للانفصام»[23].

يُعَدّ المكان أهمّ مميزات بناء الهوية الاجتماعية بمكوناتها الثقافية والتاريخية. لهذا يُعدّ مصدرًا أساسيًا في تعريف الدولة ومقوماتها. وفي سياق الاستعمار الإسرائيلي، يكتسب المكان والزمان أهمية كبيرة بسبب محاولات «إسرائيل» السيطرة على المكان ومصادرة التاريخ والزمن وصولاً إلى إنكاره على الوجود الفلسطيني.

إذا كان إحياء الأحداث الماضية ما قبل تأسيس الكيان الإسرائيلي خطّ القيمة المطلقة للدّم اليهودي بسبب المعاناة التي تعرّض لها في العصور القديمة حتى تاريخ المحرقة النازية، تأتي المناسبات الوطنية المرتبطة بتأسيس الكيان الإسرائيلي وحروبه ضد البلدان العربية لتمثّل على الخط الأفقي الدّم النازف السّاعي إلى حماية الدّم الأسطوري. وفي ذلك، محاولة لتبرير الحروب التي شنّتها إسرائيل ضد البلدان العربية انطلاقًا من دافع «الضربة الاستباقية» و«الدفاع عن النفس»، نافيةً كل ادّعاءات وروايات الوطن العربي حول طبيعتها العدوانية. وكأنّ في ذلك تسييل لمفهوم «الإمبريالية العفوية» الذي طوّرته الباحثة كارول مايرز في توضيح أسباب تشكّل إمبراطورية داوود المترامية الأطراف، بالقول «إن التوسع في عهد داوود يمكن تصنيفه ضمن الإمبراطوريات التي نشأت نتيجة طبيعتها الدفاعية أو العفوية في بناء الإمبراطوريات، وبهذا تتحرر من العيوب التي تنسب عادة إلى الإمبراطوريات التوسعية»[24].

ب ـ الفضاء

يُعَدّ المكان أهمّ مميزات بناء الهوية الاجتماعية بمكوناتها الثقافية والتاريخية. لهذا يُعدّ مصدرًا أساسيًا في تعريف الدولة ومقوماتها. وفي سياق الاستعمار الإسرائيلي، يكتسب المكان والزمان أهمية كبيرة بسبب محاولات «إسرائيل» السيطرة على المكان ومصادرة التاريخ والزمن وصولاً إلى إنكاره على الوجود الفلسطيني. تُختزَل فلسطين في الخطاب الإسرائيلي لمصلحة «أرض الميعاد» لتتحول إلى ميدان تاريخ «إسرائيل»، وتُعوّم بفائض قهري من التسميات الأخرى المترادفة لإسرائيل

(23) مصطفى إنشاصي، «إعادة قراءة وكتابة تاريخ الصراع بمنهجية قرآنية (الحلقة التاسعة)،» موقع وكالة قدس. نت للأنباء، 10 تموز/يوليو 2019، <https://cutt.us/vxxDl> (تم استرجاعه بتاريخ 27 أيار/مايو 2021).

(24) كيث وايتلام، **اختلاق إسرائيل القديمة: إسكات التاريخ الفلسطيني**، ترجمة سحر الهنيدي؛ مراجعة فؤاد زكريا، عالم المعرفة؛ 249 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990). ص. 233

من خلال تسميات توراتية «الأرض المقدسة، أرتس يسرائيل، أرض الميعاد، أرض إسرائيل، دولة داوود وسليمان»، وإحاطتها بهالة من القدسية.

«دولة إسرائيل» المقدّمة في الخطاب الإسرائيلي الرقمي وكذلك في سردياتها التقليدية، هي النسخة المطوّرة لأصل تاريخي هو «مملكة يهودية ودولة داوود وسليمان»، وكأنّها إعادة بناء لما كان موجودًا في الماضي. اشتغلت الصفحة على هذه المقاربة من خلال تعليقها على حدث إعلان القدس عاصمة لإسرائيل استنادًا إلى خطاب رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو الذي وصّف خطوة ترامب بـ «الاعتراف بالحقائق»، أي حقيقة أورشليم وذات الصلة الوثيقة بالشعب اليهودي منذ 3000 عام. نسج الخطاب الإسرائيلي العلاقة المقدسة بين «إسرائيل» الحالية وأصلها التاريخي من خلال استخدام اسم الإشارة «هنا» الدالة على المكان في الحاضر وربطها بمفردات التاريخ: «هنا مشى آباؤنا، هنا حكم ملوكنا، وهنا تكمن جذورنا»..

يتّخذ إحياء المناسبات الدينية اليهودية وتغطية طقوسها إعلاميًا في الخطاب الإسرائيلي دلالات تدخل في تشكيل وصوغ البعد الديني لهوية إسرائيل، وتبيان محورية العدوّ كمحرّض أساسي للهوية اليهودية منذ بداياتها في عهد الإمبراطوريتين الفرعونية والفارسية.

هذه الدولة التي تُعرف أيضًا بـ«مملكة إسرائيل القديمة» بحسب الرواية التاريخية الصهيونية تندرج ضمن فئة «الإمبراطورية السابقة للإمبراطورية الحديثة» أي أنها دولة تتجاوز حدودها القومية[25]. وتعبّر الدراسات التوراتية بأنها كانت دولة مستقلة وذات سيادة تمثّل أعلى درجات التطور السياسي على خلاف التنظيمات الأخرى الموجودة سابقًا. يُحيلنا استحضار الخطاب الإسرائيلي تسمية دولة إسرائيل بـ«المملكة اليهودية» و«دولة داوود» على حقيقة يجب التنبّه لها حول مطامع إسرائيل التوسعية. هذه الحقيقة سبق وأشار إليها المفكر نعوم تشومسكي، عند تعليقه على كلام بن غوريون السّاعي إلى إنشاء «مملكة إسرائيل الثالثة» بعد حرب 1967، بالقول: إن أيّ أعادة بناء للماضي يجب أن تقرأ في ضوء السياق الحديث، أي ما هو مرتبط بالتطلعات والآمال المعاصرة التوسعية لدولة «إسرائيل»[26].

تظهر شوارع فلسطين ـ (المسمّاة في الخطاب إسرائيل) ـ بتقنية الفيديو وكأنّها باتت مشهدية لحاضر إسرائيل مسيطرًا عليها كليًا بإخراج إسرائيلي مرمّز بتسميات عبرية تحجب كل حقيقة تاريخية للفلسطينيين. وفي تسمية الأرض شكل من أشكال السيطرة على الأرض. إلى ذلك، يأخذ نشر الفيديو عن المكان على صفحة إسرائيل في الفضاء الرقمي بُعدًا استعماريًا آخر، كون هذا الفضاء الرقمي تبرم إدارته والقائمون عليه اتفاقيات مع الكيان الإسرائيلي.

(25) المصدر نفسه، ص 233.

(26) المصدر نفسه، ص 207.

إلى ذلك، تُبيّن الصّفحة التحوّلات التي طرأت على المكان من بعد قدوم الشعب اليهودي على أرض فلسطين، من مكان متخلّف إلى مكان متطوّر تقنيًا واقتصاديًا، يحظى بإعجاب البلدان العربية والمستعدّة لإبرام اتفاقيات معها لإحداث تطور علمي وتقني في الوطن العربي، مع إجراء مقارنة ببلدان عربية أخرى تعادي «إسرائيل» يسودها الخراب. وكأنّ «إسرائيل» في هذه الرواية تحاول إبراز مسألتين: المسألة **الأولى** جعل فلسطين «مشهد تاريخ إسرائيل»[27] بحسب تعبير المؤرخ سيغفريد هيرمان (Siegfried Herrmann) ، وفي ذلك إشارة إلى إثبات فكرة أن الأرض ما قبل قدوم الشعب اليهودي كانت أرضًا جرداء وأصبحت مأهولة وذات أهمية عند تحقيق الوعد الإلهي ودخول «إسرائيل» على مسرح الأحداث. والمسألة **الثانية** هي في تقديم نفسها ضمن إطار كيان حضاري يشكل حدّ التماس بين المشروع الغربي الحداثي والجسد العربي ـ الإسلامي «المتخلّف»، عبر إظهار نفسها كـ«بقعة متطورة تكنولوجيًا وتمثل الحداثة بكل أوجهها».

2 ـ على مستوى الهوية التفاعلية

إلى جانب الإحداثيات الأساسية التي أتينا على ذكرها، صاغت «إسرائيل» بعض ملامح هويتها، وهي مكوّنات تظهر سلوكها تجاه الآخر من خلال توصيف العلاقة بينهما وفق محددات وجدانية تبلورت بناءً على محددات الآخر المعرفية.

نقصد بالبعد المعرفي المنظومة الفكرية والعقائدية للآخر، وموقفه من الأحداث ومن إسرائيل. أما البعد الوجداني فيتناول اتجاه المعالجة الإعلامية لصورة الآخر من خلال الرموز والمصطلحات وحمولتها النفسية والعاطفية. في حين، يُشير البُعد السلوكي إلى السلوك المتّخذ من جانب القائم بالاتصال تجاه الآخر، أو القابل لاتّخاذه مستقبلًا[28].

أ ـ البُعد الأول: الدولة الديمقراطية

يتّخذ إحياء المناسبات الدينية اليهودية وتغطية طقوسها إعلاميًا في الخطاب الإسرائيلي دلالات تدخل في تشكيل وصوغ البعد الديني لهوية إسرائيل، وتبيان محورية العدوّ كمحرّض أساسي للهوية اليهودية منذ بداياتها في عهد الإمبراطوريتين الفرعونية والفارسية. تموضعت السردية بين حدّين: حدّ إظهار مظلومية الشعب اليهودي واضطهاده على يد فرعون مصر وإمبراطور الفرس هامان، وحدّ مداراة المصريين مقابل شيطنة الإيرانيين ربطًا بوقائع الصراع بين الدول في العصر الحديث.

انعكست علاقة العداء في الحاضر بين «إسرائيل» وإيران على سردية الخطاب التأريخي وفي تشكيل صورة الآخر الفارسي اللاسامي المشحونة بالدلالات السلبية. في حين العلاقات الودّية بين «إسرائيل» ومصر انسحبت على الخطاب، فوردت تسمية «الفراعنة» في الخطاب الإسرائيلي مفرغةً من مصطلحات قد تعكس موقفًا عدائيًا ما تجاههم، زد عليها إظهار تضامن الشعب المصري مع

---

(27) المصدر نفسه، ص 90.

(28) محمد حسام الدين إسماعيل، **العولمة وصورة الإسلام في الإعلام الدولي** (القاهرة: الدار المصرية ـ اللبنانية، 2014)، ص 102.

آلام اليهود من خلال تناولهم الخبز غير المختمر، وهو ذات رمزية كبيرة عند اليهود للدلالة على خروجهم على عجالة من أمرهم من مصر بفعل اضطهادهم من جانب فرعون. وفي ذلك إشارة إلى تحوّل الآخر التاريخي من حالة العداء ـ غير المعبّر عنها بمصطلحات سلبية ـ إلى آخر حديث متضامن مع اليهود وتربطه معهم علاقة صداقة.

وعلى خط مواز، مثّل إحياء المناسبات للديانتين الإسلامية بالدرجة الأولى ثم المسيحية بالدرجة الثانية، الإطار لتقديم «إسرائيل» كدولة ديمقراطية، تحترم حرية العبادة، وتتيح مجالًا للآخر «العربي» [المجرد من هويته الفلسطينية الوطنية] بالاندماج بالمجتمع اليهودي والتعايش معه، مع الإشارة إلى أنّ مفهوم الاندماج يختلف عن التعايش. الاندماج هو العملية العرقية التي تسمح لشخص واحد أو مجموعة من الناس أن يجتمعوا ويصبحوا جزءًا من مجموعة أكبر عبر تبني قيمهم ومعايير نظامهم الاجتماعي[29]. وهذا يعكس تصوّر «إسرائيل» للشعب الفلسطيني على أنّه أقلية، زد على أنه غالبًا ما تصوّر المسالم منهم في موقع الضعيف المحتاج. أما مفهوم التعايش، بجسب الباحث في علوم الإعلام والاتصال دومينيك فولتون، فهو رمز لتصوّر قيمي من شأنه التآلف بين قيم وأبعاد متناقضة، ويضعه ضمن الأساسيات لتحقيق التواصل، وهو مرتبط بثلاث حقائق: الديمقراطية، الانفتاح، التفاعل.

لم تغفل «إسرائيل» عن تأكيد هويتها الدينية كقومية بحدّ ذاتها. جاء ذلك على لسان رئيس الوزراء حينها بنيامين نتنياهو: «إسرائيل هي الدولة اليهودية، الدولة القومية الخاصة بالشعب اليهودي»؛ كلمة «الخاصة» قد تشير إلى نفي الآخر، إلّا أنه استدرك الأمر بإعلانه لاحقًا إسرائيل «بيت لمواطنين مسلمين ومسيحيين وبهائيين وأبناء ديانات كثيرة»، في إشارة إلى تأكيد من هو غير يهودي هو من ضمن الدرجة الثانية.

إلى ذلك، وظّف الخطاب المناسبات الدينية والعالمية لإظهار «إسرائيل» بوصفها الدولة المتميّزة عن محيطها العربي الذي لا يحترم حقوق الأقليات، والمرأة والمثليين. وهذه سردية مطابقة للسردية الصهيونية القائلة بأن المستوطنين اليهود جلبوا «نعمة التقدم لكل السكان»، وأسّسوا دولة مثّلت أعلى درجات التطور السياسي في محيط أحطّ.

ب ـ البعد الثاني: دولة الثقافة والحضارة

أبرزت الصفحة الجانب الثقافي لإسرائيل بدايةً عبر مكوّنها التعريفي المتمثّل بغلاف الصورة والبروفايل[30]. تضمنت صورة البروفايل شعار دولة «إسرائيل» الرسمي الذي هو عبارة عن شمعدان بسبعة شموع، يُحيطه من الجانبين غُصنا زيتونٍ وأسفله مخطوطٌ كلمة «إسرائيل». يعَد هذا الشعار رمزًا من الرموز القومية والدينية المقدسة بالنسبة إلى «إسرائيل»، وهو مستمدّ ـ بحسب الرواية الإسرائيلية ـ من التوراة. يرمز الشمعدان إلى الشمعدان المستخدم في إضاءة هيكل سليمان،

(29) «Intégration, Toupictionnaire: Le Dictionnaire de la politique,» site la toupie, consulté le 12 août 2018, <http://www.toupie.org/Dictionnaire/Integration.htm>.

(30) لم يتغيّر منذ تاريخ إطلاقها حتى اليوم، وفي ذلك إشارة إلى اعتمادها كعنصر أساسي في التعبير عن هويتها.

وبعضهم يتناقلون رواية حمل النبي موسى شمعدانًا عندما كلّمه ربّه في جبل طور سيناء. أما الزيتون فيشير إلى أن اليهود هم أهل أرض «إسرائيل» ويتوقون إلى السلام[31].

الشكل الرقم (2)
صورة غلاف الموقع الإسرائيلي

كشّف غلاف الصورة الرموز الثقافية التي تدّعي «إسرائيل» امتلاكها، إذ تضمنّت الصورة جزئية لها علاقة بالطعام التقليدي (صورة « الشكشوكة الإسرائيليّة»)[32] وأخرى مرتبطة بالتراث الطبيعي (زهرة شقائق النعمان التي سمَّاها الكيان زهرة إسرائيل الوطنية)، وجزئية أخرى تشير إلى فن العمارة (سوق تجارية)، إضافة إلى ثلاث جزئيات مرتبطة بالشباب الإسرائيلي المتمسّك بالأرض (شابة تحمل البندورة، شاب ممدّد على الشاطئ، وشاب يركب الدراجة على قمة الجبل).

استكملت الصفحة تحديد معالم هويتها الثقافية من خلال إحياء ذكرى رحيل وولادة شخصيات مهمة، سواء كانت يهودية أم عربية، وذلك في إطار إبراز تراثها الأدبي والعلمي الإسرائيلي من جهة، وتقدير الآخر العربي وتراثه المعرفي الفني من جهة أخرى. إلى ذلك، ركّزت الصفحات في الأحداث المتعلّقة بالرياضة على مفهوم «الروح الرياضية»، التي تعبّر بحسبها عن إيمانها بأنّ الرياضة جسر تلاقٍ بين الأطراف المختلفة [بمعنى آخر باب من أبواب التطبيع]. كما أنها قدّمت تفوّق إسرائيل رياضيًا ـ كما في كل المجالات ـ من خلال استخدام عبارات دالة على ذلك «تألق، نجوم، أبطال».. فضلًا عن التعبير عن ثقتها العالية بأفرادها بتحقيق الفوز في المراحل اللاحقة.

---

(31) لمعرفة المزيد عن رمزية الشمعدان، انظر موقع إسرائيل بالعربية على الرابط التالي: <https://cutt.us/yCsiY>.

(32) للمزيد عن طبق الشكشوكة وأهميته بالنسبة إلى «إسرائيل»، انظر المنشور الوارد في صفحة «إسرائيل تتكلم بالعربية» بتاريخ 25 نيسان/أبريل 2018، <https://fb.watch/5LUTi1p5ou>.

أما عن هندسة إسرائيل لـ«حضارتها»، غالبًا ما يرجع الخطاب أصل «إسرائيل» الحالية إلى حضارة مملكة داوود وسليمان عبر نشر شواهد تاريخية من الآثار لإظهار الرابط بينها وبين الأصل. ومن الأصل ينتقل الخطاب بعدها إلى الحاضر، ليُبيّن «إسرائيل» بأنها من إحدى الدول المتطورة تكنولوجيًا والمتقدّمة في جميع العلوم والمجال الاقتصادي والدبلوماسي، صائغة معادلة تظهر قوتها المستندة على عمودين: «القوة الاقتصادية ـ التكنولوجية» و«القوة العسكرية ـ الاستخباراتية» اللتين من خلالهما تتفعّل قوتها السياسية.

وفي سياق متّصل، أعطت إسرائيل حيّزًا لمسألة التواصل الحضاري بينها وبين الشعوب العربية، بدءًا من اللغة، حيث سعت من جهة إلى تعليم الجمهور اللغة العبرية وإبراز المشتركات بينها وبين اللغة العربية، ومن جهة أخرى أبدت اهتمام أبنائها في تعلّم اللغة، وكذلك افتتاح جامعاتها أقسامًا متخصّصة لدراستها. لكن هذا التواصل الحضاري قدّمه الخطاب بطريقة غير متكافئة بين الطرفين. غالبًا ما تعترف إسرائيل بتفوّقها على الآخر العربي، وتصوّره دائمًا في موقع المحتاج دائمًا إلى انجازاتها، وهذا ما كررته في نشرها إحصاءات تبيّن نية سكان دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإقامة علاقات علنية أو سرّية مع «إسرائيل»، إضافة إلى موقف العالم أجمع من أهمية بناء علاقات بين بلادهم و«إسرائيل» من أجل بناء مستقبل أفضل.

حظيت السعودية والبحرين بالحصة الكبرى من المنشورات الخاصة بالدول الرامية إلى التطبيع مع «إسرائيل». ركّز الخطاب على إبراز التحوّل في موقف الدولتين من القضايا المعلّقة في العالم أوّلها الصراع مع «إسرائيل»، وثانيها موقفهما العدائي ضد إيران. عبّرت الصفحة عن هذا التحوّل بالأسلوب الخبري، مسبوقًا بعبارات تدلّ على التعجّب كـ «لأوّل مرة في التاريخ، للمرة الأولى،...». أبرزت الصفحة التحوّل في البناء المعرفي للدولتين من خلال شخصيات منوّعة في مختلف المجالات: مجال بحثي (مدير مركز البحوث في الشرق الأوسط) وآخر عسكري (جنرال سعودي) والثالث شخصيات سياسية بارزة، أهمّها: الأمير محمد بن سلمان. جاء على ألسنتهم المبادئ التالية: «الإيمان بثقافة السلام كحاجة ضروريّة للشعوب في الشرق الأوسط، الانفتاح على إسرائيل والتطبيع معها بوصفها ليست عدوًا، ضرورة التحرر من موروثات الإسلام السياسي، الاعتراف بحقيقة إيران هي العدوّ وليس إسرائيل».

إلى جانب الدول العربية الرامية إلى تطبيع العلاقات مع «إسرائيل»، حضرت فئة متابعي الصفحات، وهم مواطنون من مختلف الدول العربية الذين يراسلون الصفحات برسائل تضامن مع «إسرائيل» خلال تعرّضها لأحداث أمنية من قبل المقاومة الفلسطينية. شكلت عملية حلاميش[33] محطة مفصلية لإبراز التضامن مع «إسرائيل»، وتحديدًا من العراق (من بينهم الأكراد)، حتى بلغ الأمر بـ«المجتمع المدني العراقي» إلى إطلاق صفحة بعنوان «العراق مع إسرائيل» هدفها «بيان فرص التعاون والمشتركات التاريخية والإنسانية بين الشعبين». وصّف الخطاب هذه الخطوة بـ«المبادرة الثورية».

(33) عملية طعن نفّذها شاب فلسطيني يدعى عمر عبد الجليل العبد في 21 تموز/يوليو 2017 في مستوطنة حلاميش. أسفرت العملية عن مقتل 3 مستوطنين وإصابة رابع بجراح خطيرة.

ج ـ البعد الثالث: دولة دفاعية ومسالمة

وظّف الخطابُ العدوَّ في الخطاب الإسرائيلي كحدّ فاصل تمييزي بينه وبين الذات الإسرائيلية، ومن أجل العمل على تكوين وعي جمعي عند الشعوب العربية يؤمن بوجود عدوّ جديد مختلف. العدوّ في الخطاب الإسرائيلي هو حركات المقاومة في فلسطين (حماس) ولبنان (حزب الله) واليمن (الحوثيون) إضافة إلى النظامين الإيراني والسوري.

أفرزت سياسة العداء الواضحة في الخطاب الإسرائيلي بين «إسرائيل» وحركات المقاومة مفهومين أساسيين متناقضين: السلام والإرهاب. تعزّز حضور هذين المفهومين بقوّة خلال عام 2020 في تاريخ إبرام اتفاقيات السلام بين «إسرائيل» وعدد من الأنظمة العربية. استطعنا من خلال المنشورات المرتبطة بهذه الأحداث من رسم خارطة مفاهيمية مرتبطة بمفهوم السلام.

الشكل الرقم (3)
خارطة مفاهيمية مرتبطة بمفهوم السلام

سحابة الكلمات (word cloud) المرتبطة بمفهوم "السّلام" في الخطاب الإسرائيلي ـ صفحة " إسرائيل تتكلم بالعربية".

استنادًا إلى هذه الشبكة المفاهيمية، يقدّم السلام وفق الرؤية الإسرائيلية على أنه عملية تشاركية تعاونية بين دولتين تفيد في تحقيق الأمان والأمل في مستقبل مزدهر بناء على طلب جماهيري عربي، يستتبعها على صعيد الشعوب علاقات حبّ وزيارات متبادلة. ينطلق الخطاب الإسرائيلي حول ضرورة تحقيق السلام بين «إسرائيل» وشعوب المنطقة من فكرة تحدُّر الديانات التوحيدية الثلاث من أصل واحد وهو النبي إبراهيم [عليه السلام]، وترْجَمَتْها مفاهيميًا عبر منشورات تشير

إلى أوجه الشبه والمشتركات بين الديانات الثلاث، وبصورة أكبر بين الدّيانتين اليهودية والمسلمة. اشتمل التشابه في ممارسة الشعائر العبادية والارتباط بالقيم الإنسانية والتسامح.

وما كانت عملية السلام لتتحقّق بين الكيان الإسرائيلي والأنظمة العربية والشعوب العربية إلا بعد إدراك «حقيقة إسرائيل». هذا العامل الأساس في مشروع «السلام» كانت الصفحة قد قدّمته في أكثر من منشور في عام 2017 والسنوات التي سبقت عام 2020 تحت عنوان التحول الجوهري في المكوّن المعرفي لدى الشعوب العربية تجاه «إسرائيل»، إذ غالبًا ما تُكثر من نشر فيديوهات لعدد من الشباب العربي الذي يعبّر عن رغبته في التطبيع مع «إسرائيل» مقابل عدائه لإيران، إلى جانب إظهار نتائج استطلاعات رأي تظهر أنّ أعداد الراغبين في إقامة علاقات مع «إسرائيل» في تزايد مطّرد.

وعليه، وكأنّ الصفحة تحاول تقديم سردية تقوم على فكرة وجود نموذجين متصارعين في المنطقة: نموذج «السلام» التي تقوده «إسرائيل» في المنطقة، في مواجهة نموذج «الإرهاب» الذي يؤدي إلى الحرب والدمار وقتل الأطفال.

اتّبعت «إسرائيل» سياسة «الإقصاء اللغوي» في تصوير عدوّها عبر استخدام مواصفات سلبية تصفه بـ «الإرهابي» كما تنظيم داعش، و«غير إنساني»، وتُجرّده من الوطنية بربطه بـ «مشروع إيران الاستعماري»، إضافةً إلى تحويله كبش فداء تُحمّله مسؤولية تردّي أوضاع بلاده. وهذه تقنية توظّفها «إسرائيل» لإحداث قطيعة بين المقاومة وبين أبناء الوطن لتشكيل موقف معادي ضدها. كما وظّفت أسلوب التمييز الثقافي عبر نفي كل المؤشرات الحضارية عن عدوها «التّشجيع على القتل مقابل التعليم، ثقافة الإرهاب، انتهاك حقوق الأقليات، الجهل والتخلف». بهذه السردية، هندس الخطاب الإسرائيلي صورة شيطانية عن عدوّه، وهو ما يجعل الحرب ضدّه حربًا مقدّسة. وفي سياق متصّل، أدّت هذه السردية دورًا على صعيد الذات الإسرائيلية، إذ صوّرتها على أنها الضحية فعزّز من صورتها إيجابًا، لأنّه كلّما جعلنا صورة الخصم مخيفة رفعنا صورة الذات أكثر[34].

خاتمة

حاولنا في هذا البحث استكشاف معالم الهوية الرقمية التي تقدّمها «إسرائيل» إلى الجمهور العربي مع تبيان دلالات حضورها في الفضاء الرقمي وتحدّثها باللغة العربية. انطلقنا في هذا البحث من ضرورة تحليل الهوية الرقمية الإسرائيلية استنادًا إلى إحداثيات خاصة بالقوى الاستعمارية، مع العودة إلى أصل تشكّلها لتبيان مدى زيف هذه الهوية وتناقضاتها.

قاربنا موضوع الهوية الإسرائيلية من خلال طرح بول ريكور فوجدنا مدى زيف هذه الهوية نظرًا إلى ما تفتقره إلى عناصر الوحدة والتجانس والثبات، فضلًا عن خيانتها للذات الأصيلة الإلهية، وانعكاسات ذلك على علاقتها بالآخر التي اتّخذت ضده منحى الإرهاب والنفي وسلب الحقوق.

(34) Koren Roselyne, «L'argumentaire de l'Un dans le regard de l'Autre: le jeu des denominations,» *Mots*, no. 50 (mars 1997). Israël – Palestine, Mots d'accord et de désaccord, sous la direction de Lamria Chetouani, Roselyne Koren, Louise Lévy et Maurice Tournier, pp. 99-117.

ولطالما كان السّرد عملية مهمة في وعي الذات لهويتها وفهم دياليكتيك ثباتها وتحوّلاتها، بيّنا كيفية توظيف هذه الفلسفة في قلب المشروع الصهيوني، إذ عبْرها هندست الصهيونية هوية جديدة للمجتمع اليهودي الفسيفسائي باتّباعها منهج الاختلاق في الذاكرة، وصنع العدو، وتوحيد النسق المعرفي من خلال إحياء اللغة العبرية.

في دراستنا للخطاب الإسرائيلي في صفحة «إسرائيل تتكلم بالعربية»، انطلقنا من فرضية أن الهوية الرقمية المتشكلة هي إعادة إخراج للهوية التي هندسها النظام الصهيوني منذ تأسيسه إلى اليوم عبر توظيف كل التقنيات وأدوات النشر الإلكتروني الحديثة.

قدّمت الصفحة سردّيتها وفق أجندة تقوم على إحياء المناسبات الدينية للديانات التوحيدية الثلاثة، وكذلك الوطنية الخاصة بتاريخ الكيان الإسرائيلي، إضافة إلى التعليق على الأحداث الداخلية وتلك المرتبطة بالعالم أجمع. شكّلت «إسرائيل» عبر هذه السردية هويتها المراد توجيهها إلى الجمهور العربي، وبيّنت علاقتها بالآخر الصديق والعدوّ. في محاولتنا لاستكشاف معالم هوية «إسرائيل» الرقمية، استنبطنا معالمها وفق الإحداثيات الأساسية الثلاثة: الدم والزمن والفضاء، وهي نقاط ارتكاز خاصة بالظواهر الرأسمالية الحداثية الاستعمارية، والصهيونية لا تعدو إلا واحدة منها. ويمثل التفاعل ما بين هذه الإحداثيات بناء أيديولوجيا صهيونية تقول بأنّ الجماعة اليهودية هي ذات دم مقدّس، وأن الفضاء المتخيّل والمُعاد تشكيله في الرّواية التاريخية هو الأرض المقدّسة، وأنها ذات أصل واحد مقدّس. قدّمت الصفحة جوابها عن سؤال الأصل وفق وقائع الحاضر، مستبعدةً أي تمثيلات محتملة لتصوّر مختلف او اعتراف ضمني بوجود تاريخ فلسطيني.

إلى ذلك، صاغ الخطاب الإسرائيلي معالم هوياتية أخرى مرتبطة أساسًا بالتفاعل مع الآخر سواء على مستوى الفلسطينيين في الداخل تحت عنوان «الدولة الديمقراطية»، أو على مستوى الأنظمة العربية وشعوبها تحت عنوان «الدولة الحضارية الثقافية» التي تقضي بتعزيز التعاون وتطبيع العلاقات بين الطرفين بناء على طلب شباب عربي يشهد تحولًا معرفيًا تجاه «إسرائيل»، أو على مستوى العدوّ المتمثل بحركات المقاومة والنظامين السوري والإيراني تحت عنوان «الدولة المسالمة»، راسمة بذلك حدود الصراع بين نموذجين: نموذج مسالم تقوده «إسرائيل»، ونموذج إرهابي تقوده إيران □

الحركات الجهادية العابرة للحدود الوطنية وتهديد المصالح الغربية في القارة الأفريقية

الحسين شكراني(*)

أستاذ القانون الدولـي والعلاقات الدولية،
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض – مراكش،
ومدير المرصد المغربي للأجيال المقبلة.

مقدمة

تعاني القارة الأفريقية مشاكل لا حصر لها، بدءًا من تقليد عَفَّى عليه الزّمن في مناطق كثيرة من العالم وهو الانقلابات العسكرية والبَقَاء في السّلطة حتى الموت أو انتظار انقلاب مُضَادّ. ويُعْرَف عن القارة الأفريقية أنها مجال خصب لسُوء تدبير الموارد الطّبيعية والبشرية على حدّ سواء. علاوة على أن مشاكل الانتقال الإيكولوجي والتغيرات المناخية[1] تطرح صُعُوبات إضافية للمشاكل السياسية والاقتصادية. ومن مظاهر الأزمات البنيوية في القارة الأفريقية «التّزاوج بين الإرهاب والجريمة المنظمة التي حوّلت العالم إلى حقل للصّراع؛ لذلك فاحتواء هذا التّزاوج هو من صميم المقاربات السياسية والدبلوماسية والعسكرية»[2].

ولا بد من أن نشير إلى أن الدول العظمى تُسَارِع الخُطَى من أجل وضع قَدَم لَهَا في القارة الأفريقية ومُنَافسة الفاعلين الآخرين من أجل الاستفادة من خيرات القارة في جميع المجالات. لذلك لم تتخلف الولايات المتحدة كعادتها من أجل بلورة استراتيجيات تدخلية بهدف تمهيد الطريق لشركاتها العملاقة، لكن رفض الحركات الجهادية العابرة للحدود الوطنية لتوجهات «الغرب المسيحي» دقّ ناقوس الخَطَر في الغرب من أجل تغيير التكتيكات والاستراتيجيات.

(*) البريد الإلكتروني: chougranielhoucine1@gmail.com.

(1) Chougrani Elhoucine, «Transition (s) écologique(s) et changement climatique en Afrique,» dans: Abdelhak Bassou, dir., *Rapport annuel sur la géopolitique de l'Afrique* (Rabat: Policy Center for the New South, 2019), pp. 259-268.

(2) Lassina Diarra, «Face au terrorisme et la criminalité transnationale, une communauté africaine de Défense est-elle possible?,» dans: Bassou, dir., Ibid., p. 142.

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية (كدولة إمبريالية) في مقاربتها لمحاربة ما تسميه «الحرب على الإرهاب» على القوة الخشنة (Hard Power) [النظرية الواقعية الأرثوذكسية في العلاقات الدولية] والقوة الناعمة أو اللينة (Soft Power) [بحسب جوزيف ناي (Joseph Nye)] معًا من أجل تقليم أظافر الجماعات الجهادية العابرة للحدود الوطنية وتركيعها؛ مع تجفيف مصادر تمويلها وحركيتها ومُنَاوراتها. ولا شك في أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن بمبدأ «لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل مصالح دائمة». لذلك نُلاحظ أنها حاربت في أحيان كثيرة الحركات الجهادية العابرة للحدود وموّلت أحيانًا أخرى هذه الحركات (ولا سيما القاعدة في أفغانستان) من أجل محاربة الاتحاد السّوفياتي سابقًا وإرغامه على الخروج من أفغانستان كحرب بالوكالة وبأقل الخسائر في صفوف الجنود الأمريكيين.

إن أمن الدول تطوّر بصورة ملحوظة ولافتة للأنظار؛ فخلال مرحلة ما يسمى الحرب الباردة (1945ـ1991) كان الأمن يختصر في الأمن العسكري بين العملاقين، لأن الدولة هي الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية (لدى النظرية الواقعية الأرثوذكسية)، وبمجرّد انتهاء الحرب الباردة (1990ـ1991) وبعد سُقُوط جدار برلين، وبعد ذلك تفكّك الاتحاد السّوفياتي، برزت الأقليات والهويات على أجندة السياسات العالمية ودخلت الدول (كفاعل أساسي في العلاقات الدولية منذ مؤتمر وستفاليا لعام 1648) في حروب لامتكافئة ولامتماثلة (Asymmetric Warfare) مع الجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية، ولا سيما في القارة الأفريقية (مع بوكو حرام) في نيجريا[3]، وجماعة نُصرة الإسلام والمسلمين في مالي، تشاد، النيجر، بوركينافاسو وموريتانيا) حيث يصعب على الدول مواجهتها، لذلك تَسْتَغيث بالقوى الكبرى ولا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

لذلك يُطرح سؤال[4]: ما العمل في القارة الأفريقية لمواجهة التطرف والإرهاب وهو ما يتطلب وضع مجموعة من الآليات محل التّنفيذ كالآليات العسكرية والاقتصادية والسياسية والسوسيولوجية والفلسفية. ويطرح سُؤال أيضًا: كيف يمكن الحؤول دون شَحْن الشّباب للالتحاق بالجهاديين؟

---

(3) يعني اسم بوكوحرام بلهجة قبائل الهوسا «التّعليم الغربي حرام». فهي تسعى إلى منع التعليم الغربي والثقافة الغربية عمومًا، التي ترى أنها إفساد للمعتقدات الإسلامية، وتطمح إلى تطبيق «الشريعة». وقد شهدت أواخر عام2014 التوسع التدريجي لنطاق أنشطة بوكو حرام إلى تشاد والكاميرون والنيجر، بما في ذلك تجنيد الأطفال وقتلهم وتشويههم واختطافهم عبر الحُدود، وكذلك شَنّ الهجمات على المدارس. انظر: كمال الدين شيخ محمد عرب، «التنظيمات الجهادية وأثرها على الأمن القومي للقارة الأفريقية،» مركز الجزيرة للدراسات (بتصرف)، 4 شباط/فبراير 2015، <https://bit.ly/3Dz27lm> (تاريخ الدخول 1 حزيران/يونيو 2019)، وتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في نيجيريا، 10 نيسان/أبريل 2017 [يقَّدم هذا التقرير عملًا بقرار مجلس الأمن (1612) 2005 (والقرارات اللاحقة عن الأطفال والنزاع المسلح. وهذا هو أول تقرير للأمين العام عن الحالة في نيجيريا، وهو يتضمن معلومات عن أثر النزاع المسلح على الأطفال خلال الحقبة من كانون الثاني/يناير 2013 إلى كانون الأول/ديسمبر 2016].

(4) Romuald Évariste Bambara, «Philosophie et développement de l'Afrique,» *Afrique et développement*, vol. 43, no. 3 (2018), pp. 20-21.

الأمر إذًا يرتبط بآليات تدمير الحركات الجهادية العابرة للحدود الوطنية التي أبدت استعدادًا للمواجهة والصّراع المستدام والطّويل الأمد في رُبُوع القارة الأفريقية، وهو ما عبّر عنه قادة هذه الحركات بتصفية المُوالين للغرب المسيحي وبعد ذلك نَقْل المعركة «كلما سنحت الفرصة بذلك» إلى العالم الغربي المسيحي. ولم يتوانَ هذا الأخير ولو للحظة بالتّعبير عن سَحْق وتدمير الجهاديين في كل بقاع العالم وتشكيل تَحَالُف لهذا الغرض؛ وبرزت مقولة إما معنا وإما مع الإرهاب (You're Either with us, or Against us) على سُلّم الأولويات في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001.

استعملت الولايات المتحدة الأمريكية الإرهاب كمصطلح «لتفسير الصراعات المختلفة، انطلاقًا من الحركات الانفصالية ومرورًا بالنشاط شبه العسكري ووصولاً إلى الاتجار بالأسلحة والمخدرات. وهو ما مكّن البيت الأبيض من تصنيف أي شخص يُعارض سياسة الولايات المتحدة على أنه ينتمي إلى منظمة إرهابية».

سؤال البحث: إن السؤال الأساسي المطروح في هذه الدراسة المتعلقة بالحركات الجهادية العابرة للحدود الوطنية والمصالح الغربية هو التّالي: هل تهدّد الحركات الجهادية العابرة للحدود الوطنية مصالح الدول الغربية في القارة الأفريقية؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال سنعتمد على الخطّة التالية:

أولًا: الإطار العام. صدام أم حوار الحضارات في القارة الأفريقية.

ثانيًا: تهديد مصالح الغرب في القارة الأفريقية.

ثالثًا: الحركات الجهادية العابرة للحدود في أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية. المواجهة أم التهدئة.

***

أولًا: الإطار العام: صدام أم حوار الحضارات في القارة الأفريقية

رَسَمَ صامويل هنتنغتون خلال مرحلة التسعينيات من القرن العشرين في كتابة صدام الحضارات (*The Clash of Civilization*)[5] خُطوطًا دموية بين الحضارات، ولا سيما بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية. وحتى الحركات الجهادية العابرة للحدود سوّقت لهذه الخطوط الدّموية بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، فخطابات القاعدة وداعش وبوكوحرام (تسمى

(5) تم نشر المقالة حول صدام الحضارات في مجلة *Foreign Affairs* ، وبعد ذلك طوّر صامويل هنتنغتون مقاربته في كتاب حول هذا الموضوع. انظر المقالة في: Samuel P. Huntington, «The Clash of Civilization?,» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 3 (Summer 1993).

أيضًا تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، أي بالقرب من بحيرة تشاد)[6] وغيرها من الحركات الجهادية تقول بأن صراعها قائم مع الصّليبيين والأنظمة الموالية لها. فالصبغة الدينية تُغَلّف الصّراع السياسي بين هؤلاء الفاعلين من أجل الهيمنة أو إعادة الهيمنة وتحييد الخصم وتقليم أظافره والانفراد بتدمير الآخر.

تحتل الحروب السّيبرانية مكانة مركزية وجوهرية في الصّراع بين الدول والحركات الإرهابية العابرة للحدود السيادية، فقد زادت أهمية مواقع التواصل الاجتماعي ومكانتها ودورها في تعزيز الصّراع والنّزاع ونشر الصّورة النّمطية عن تَدَافُع الحضارات المختلفة وتَنَاحُرها.

وقد استعملت الولايات المتحدة الأمريكية الإرهاب كمصطلح «لتفسير الصراعات المختلفة، انطلاقًا من الحركات الانفصالية مرورًا بالنشاط شبه العسكري وصولًا إلى الاتجار بالأسلحة والمخدرات. وهو ما مكّن البيت الأبيض من تصنيف أي شخص يُعارض سياسة الولايات المتحدة على أنه ينتمي إلى منظمة إرهابية»[7]. لذلك يمكن القول إن هذا السّلوك الأحادي الجانب الذي يراعي فقط المصلحة الوطنية الضيقة للولايات المتحدة الأمريكية سَاهَمَ على نحو كبير في انتشار الحركات الجهادية العابرة للحدود وعولمتها وتبديل مواقعها متى تمّت مُحاصرتها. كما ترى هذه الحركات الجهادية أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الوجه الحقيقي (أو الخفي) للعولمة: عولمة الفقر، وعولمة الثقافة، وعولمة العنف، وعولمة الهيمنة.

إزاء هذه المواقف المتناقضة في شأن المواجهة واستراتيجية الكرّ والفرّ وخوض الحروب على جميع الجبهات، تعَدّ القارة الأفريقية تفريخًا وانتشارًا للحركات التي تنشط في مجالات القتل والمخدرات والخطف العابر للحدود الوطنية... إلخ، في غياب سلطة فعلية للدول الأفريقية على أقاليمها، وضعف مساعدة الدول الأجنبية لها من أجل مواجهة الفقر والتفقير وإيجاد سبل العيش الكريم للمواطن في القارة الأفريقية. بل إن الدول الغربية تحاول جاهدة ترويض الحكومات الأفريقية من أجل نهب ثرواتها بحجة محاربة الإرهاب والتطرف.

---

(6) تمثل بحيرة تشاد ملاذًا آمنًا لأفراد بوكوحرام، إذ توفّر هذه البحيرة بيئة ملائمة للاختباء نظرًا إلى وجود مئات الجزر الصغيرة التي يصعب الولوج إليها، وهو ما يؤدي إلى تنظيم جهود الدول المشاطئة لبحيرة تشاد (في إطار لجنة بحيرة تشاد(CBLT)) من أجل مواجهة التحديات الأمنية الجديدة في المنطقة، إذ تحرص هذه اللجنة على مراقبة واستعمال المياه بصفة مستدامة، وتعمل على تنسيق الأنشطة (الرعي، الصيد والفلاحة) وفضّ المنازعات المحلية والإقليمية التي تترتّب عن استعمال موارد بحيرة تشاد. انظر: Armel Sambo, «La Cohérence des coalitions interrégionales pour lutter contre le terrorisme en Afrique subsaharienne: cas de la Force multinationale mixte de la CBLT contre la secte Boko Haram,» *Afrique et développement*, vol. 42, no. 3 (Special Issue on Security Regimes in Africa - Prospects and Challenges/Numéro spécial sur Les régimes de sécurité en Afrique-Perspectives et défis (2017), pp. 145-146 et p. 138.

(7) Sanjay Gupta, «The Changing Dimensions of International Terrorism and the Role of the United States: A Comprehensive and Multilateral Approach to Combat Global Terrorism,» *The Indian Journal of Political Science*, vol. 65, no. 4 (October - December 2004), p. 558.

تحتل الحروب السّيبرانية مكانة مركزية وجوهرية في الصّراع بين الدول والحركات الإرهابية العابرة للحدود السيادية، فقد زادت أهمية مواقع التواصل الاجتماعي ومكانتها ودورها في تعزيز الصّراع والنّزاع ونشر الصّورة النّمطية عن تَدَافُع الحضارات المختلفة وتَنَاحُرها[8].

السياسة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية تقتضي العمل على حرمان المُنافسين أو القوى الصّاعدة كالصين من النّفاذ إلى الموارد بما يجعلها أكثر قُدرة على مُنافسة أمريكا كونيًا في نظام عالمي يتميّز بالتّحول.

فـ«المواقع الإلكترونية زادت لأكثر من 4 آلاف موقع في عام 2004، بعد أن كانت 12 موقعًا في 1990»، وهو ما سيؤدي إلى حشد أكبر للفكر الجهادي وأنصاره.

تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية (كقوة عظمى)[9] إنجازات السياسة الخارجية الأمريكية في شأن نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى مئات الملايين في مختلف أقاليم العالم، كما تؤكد التزامها الدائم في شأن مُوَاجهة التطرف وقيم الاستبعاد التي تتبعها كيانات غير شرعية مثل داعش. وتشير الولايات المتحدة الأمريكية إلى نجاحها في هذا الشأن، حيث يصل حجم التّحالف الدولي ضد داعش إلى ما يناهز ستين دولة. لكن الولايات المتحدة الأمريكية لا تهمها قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ فالأهم هو خلق الفوضى الخلّاقة من أجل تعزيز وجودها الدائم وتفوقها على الخصوم.

وقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن الصّراع على أفريقيا ليس «صِراعًا حضاريًا» بالدرجة الأولى، فـ«المنظور الصيني الخاص للقارة الأفريقية كونها تمثّل عنصرًا مركزيًا في استدامة نُموّها وتطويره على المدى البعيد أعطى العامل الاقتصادي الأولوية وجعله العامل الأساسي والأهم في تفاعل الصين مع أفريقيا»[10]. طبعًا ما فتئت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الصّين بعين التّنافس والندية وليّ الأذرُع من أجل تعزيز مكانتها وريادتها للعالم بأسره.

فالسياسة[11] الكونية للولايات المتحدة الأمريكية تقتضي العمل على حرمان المُنافسين أو القوى الصّاعدة كالصين من النّفاذ إلى الموارد بما يجعلها أكثر قُدرة على مُنافسة أمريكا كونيًا في نظام عالمي يتميّز بالتّحول. ولا شكّ في أن السيطرة والهيمنة على الموارد الطبيعية في القارة الأفريقية

(8) عمرو عبد العاطي، «داعش والإرهاب المحلي يتصدّران مؤلفات الرّبع الأول من عام 2016،» **السياسة الدولية**، العدد 204 (نيسان/أبريل 2016)، ص 196.

(9) عبد المنعم المشاط، «تحولات السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها في العلاقات الدولية،» **السياسة الدولية**، العدد 200 (نيسان/أبريل 2015)، ص 97.

(10) ابتسام محمد العامري، «الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة النّاعمة،» **المستقبل العربي**، السنة 40، العدد 466 (كانون الأول/ديسمبر 2017)، ص 129.

(11) يوسف محمد الصواني، «الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي،» **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 431 (كانون الثاني/يناير 2015)، ص 14.

يضمن للاقتصاد الأمريكي الاستمرار في التحكم في الأسعار على المستوى العالمي لِمُدَد طويلة في مُوَاجَهَة التّهديدات من الفاعلين الآخرين على السّاحة الدولية.

ولا شك في أن الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية[12]، يأتي في سياق مُحَاصَرَة نفوذ قوى كبرى، أصبحت ترى في القارة الأفريقية مجالًا خصبًا للاستثمار، وسُوقًا من الموارد الأولية. فالقارة الأفريقية تتميز بموقعها الجغرافي الاستراتيجي والمساحة الإجمالية التي تتجاوز 30.190 مليون كلم مربع، وتمتلك أكبر مخزون لعدد من الثّروات والمعادن الاستراتيجية.

ثانيًا: تهديد مصالح الغرب في أفريقيا

لماذا نُرَكّز على القارة الأفريقية؟ لا شك في أن القارة الأفريقية هي مستقبل العالم أجمع من حيث فرص الاستثمار واستغلال الموارد الطبيعية، فكما لاحظنا أنه بمجرّد سقوط الاتحاد السوفياتي سابقًا وخسارته في المواجهة السياسية والأيديولوجية مع الغرب الإمبريالي، توجّهت حُمَى الاستثمارات الغربية الليبرالية إلى القارة الأفريقية من أجل استغلال المعادن والتموقع اقتصاديًا واستثماريًا وتجاريًا و«تأسيس شراكات استراتيجية تتيح للدول غير الأفريقية الوصول الدائم إلى تلك الموارد»[13] وضمان تدفّقها من دون شروط من الجانب الأفريقي. ولا شك في أن الصين الشعبية ستنافس الولايات المتحدة منافسة شرسة وحادّة وعلى كل المستويات من أجل تحقيق أقصى المكاسب التجارية والاقتصادية وتوفير متنفّس للاقتصاد الصيني المتعطّش. فقد[14] «احتلت الصين المرتبة الأولى بين دول بريكس، في تجارتها مع دول القارة الأفريقية (60 بالمئة)، كما أصبحت الصين الشعبية والهند المستهلك الرئيسي لأكثر من 90 بالمئة من صادرات المواد الخام الزّراعية، و85 بالمئة من صادرات الوقود في أفريقيا».

السياسة الأمريكية تُجَاه القارة الأفريقية تَضْبِطُها ثلاثة تحديات: أولًا، التّنافس الصيني ـ الأمريكي في القارة الأفريقية؛ ثانيًا، مكانة الطاقة في الاستراتيجية الأمريكية العالمية؛ وثالثًا، التحدي الأمني الذي تشكله الجماعات الإرهابية العابرة للحدود.

وفي خصوص أهمية القارة الأفريقية في منظور الولايات المتحدة الأمريكية، فإن «الانتشار الأمريكي في أفريقيا يكلف 23 بالمئة من إجمالي الميزانية العسكرية الأمريكية، ولا يُعتقد أن

(12) السيد خالد التزاني، «الانتشار العسكري الأمريكي في أفريقيا: الدوافع والرهانات،» **المستقبل العربي**، السنة 38، العدد 436 (حزيران/يونيو 2015)، ص 29 ـ 30.

(13) حكيم نجم الدين. «استراتيجية ترامب في أفريقيا: تقويض القوة الصينية واستمرارية السياسات القديمة،» مركز الجزيرة للدراسات، 22 كانون الثاني/يناير 2019، <https://bit.ly/3osBBFM> (تاريخ الدخول 29 أيار/مايو 2019).

(14) مهند عبد الواحد النداوي، «بريكي في أفريقيا: التوجهات الاقتصادية وآفاق المستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة 40، العدد 466 (كانون الأول/ديسمبر 2017)، ص 88.

الرئيس دونالد ترامب سيكون الاستثناء على سابقيه في هذه القاعدة، إذ سينتهي الفَاعِلُون في البنتاغون بإقناعه بالمصلحة في إبقاء الوُجُود العسكري في أفريقيا كما صرّح بذلك هرمان كوهان»[15]. وعُرِفَ عن ترامب البحث عن المال لتمويل الاقتصاد وابتزاز الدول من أجل الانصياع لهذا المنطق. مع العِلم أنّ القارة الأفريقية ليست من اهتمام ترامب خلال حملته الانتخابية.

على الرغم من ذلك، فالسياسة الأمريكية تُجَاه القارة الأفريقية تَضْبِطُها ثلاثة تحديات[16]: **أولًا**، التّنافس الصيني ـ الأمريكي في القارة الأفريقية؛ **ثانيًا**، مكانة الطاقة في الاستراتيجية الأمريكية العالمية؛ و**ثالثًا**، التحدي الأمني الذي تشكله الجماعات الإرهابية العابرة للحدود.

هذه التحديات تَفْرِضُ على الولايات المتحدة الأمريكية التّنافس الشّرس مع باقي اللاعبين الدوليين من أجل تحقيق المَصَالح والحفاظ عليها وإبقاء التّواصل مع الحكومات الأفريقية التي تَتَبَنّى النّظرة الأمريكية نفسها ولا سيما في التّعامل مع قضايا محاربة الإرهاب والتّنافس الشّرس مع الصين الشعبية التي تتبنّى استراتيجية الخُطوة خُطوة وتَفَادِي منظومة حقوق الإنسان كأساس لبلورة أو تفعيل شراكات اقتصادية وتجارية واستثمارية مع الدول الأفريقية مع تقديم نفسها كبديل للهيمنة الغربية وبخاصة الهيمنة الأمريكية.

حقّقت بعض الدول الأفريقية مُسْتَويات مهمّة من النمو الاقتصادي. ولكن من الناحية السياسية ما زالت الدول الأفريقية تعيش مَخَاضًا صعبًا للانتقال من أنظمة دكتاتورية إلى أنظمة ديمقراطية. ولا شك في أن العالم الغربي لا يرغب في هذا الانتقال الصّعب ولا يريد أن يرى أفريقية مستقلة بذاتها سياسيًا واقتصاديًا، لذلك ضَعُفَت الدول والسّلطة المركزية والمؤسّسات في القارة الأفريقية بما فتح المجال لظهور حركات جهادية عابرة للحدود الوطنية والسيادية تُعْلِن الحرب بلا هوادة على الأنظمة الغربية والأنظمة الموالية لها في القارة الأفريقية. كما تحوّل أُفُول حركات القاعدة وداعش إلى القارة الأفريقية (ليبيا مثلًا) بعد تشديد الخناق عليها في بلاد الرافدين: العراق وسورية.

ومن الضّروري التشديد على تباين وتمايز السياسات الأفريقية الرّسمية تُجَاه ملف الإرهاب لاختلاف المصالح والرّؤى فيما بينها، فقد دافعت بعض دول القارة الأفريقية عن المنظور الأمريكي وحاولت دولٌ أفريقية أخرى بلورة سياسات قد تكون «مُحَايِدة» تجاه الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إبعاد شبح الحروب الأهلية والنّزاعات.

حاولت الباحثة بيث إيليس ويتاكر (Beth Elise Whitaker)[17] تحليل مستويات الانسجام والتّوافق والامتثال لنظام محاربة الإرهاب؛ ولا سيما بالتركيز على مواقف ثلاث دول وهي أوغندا وتنزانيا وكينيا من مدى الامتثال للاستراتيجية الأمريكية في محاربة الإرهاب وبلورة تشريعات واستراتيجيات ملائمة مع التّشريع الدولي المتعدد الأطراف. فأوغندا (دولة غير ديمقراطية

(15) مصطفى صايج، «إدارة طرمب وأفريقيا: التصورات ورهانات،» **المستقبل العربي**، السنة 40، العدد 466 (كانون الأول/ديسمبر 2017)، ص 81.

(16) المصدر نفسه، ص 78.

(17) Beth Elise Whitaker, «Compliance among Weak States: Africa and the Counter-terrorism Regime,» *Review International Studies*, vol. 36, no. 3 (July 2010), p. 640.

بحسب الباحثة) انضمت إلى «الحرب على الرّعب» من أجل كسب الدّعم الدولي لها ولو جُزئيًا من أجل مُوَاجهة المتمرّدين في الشّمال. أما حكومة تنزانيا (دولة غير ديمقراطية وغير مستبدة في الوقت نفسه حسب الباحثة) فقد حاولت من خلال ملف مكافحة الإرهاب المحلي التقيد والوفاء بالالتزامات الدولية في هذا الشأن، لكن نجمت مشاكل في تنفيذ هذه الالتزامات على أرض الواقع. وقد فشلت كينيا (وهي في حالة انتقال ديمقراطي بحسب الباحثة) في تمرير التّشريع المناهض للإرهاب لرفضه من جانب البرلمان؛ يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أن هذا التشريع مدعوم من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، بينما الحقيقة أن كينيا تتعاون مع نُظَرائها الأمريكيين. وترجع الباحثة[18] هذا الاختلاف إلى أهمية النّظر في العوامل السياسية الداخلية لهذه الدول.

ثالثًا: الحركات الجهادية العابرة للحدود في أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية: المواجهة أم التهدئة

يبدو أن العالم الغربي، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، يودّ أن يضرب من حديد هذه الحركات الجهادية، لكن أصبح في الوقت نفسه ملزمًا بإيجاد توافقات معينة مع هذه الحركات (المفاوضات المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وطالبان في قطر) من أجل الحفاظ على مصالحه والظهور بمظهر الوجود على جميع الجبهات سواء الدبلوماسية أو الحربية.

أوصى معهد كارنيغي للشّرق الأوسط الولايات المتحدة الأمريكية بـ«تجّنب التدخّل المباشر من الغرب لأن إظهار التورّط الأميركي أو الأوروبي سيصبّ في صَالِح القاعدة في المغرب الإسلامي»[19]. والمطروح في هذه الحالة إما التّدخل من طريق الوُكَلاء والفاعلين على المستوى الداخلي ولا سيما الدول منفردة أو بتحالف مجموعة من الدول، أو الاستعانة بالجواسيس من أجل إحداث وتعميق الخلافات بين الحركات الجهادية العابرة للحدود من طريق الإغراء وشراء الذّمم وتقديم التّحفيزات المادية، وهذه القضايا لا تبدو بادية للعيان. ومن أجل تجنّب الخسائر في الأرواح، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بضرب الحركات الجهادية العابرة للحدود الوطنية بواسطة الطائرات من دون طيار كما تفعل في مناطق كثيرة من العالم (ولا سيما في دول أخرى كاليمن وسورية وأفغانستان وباكستان).

وتعرّضت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية للخطر في مناسبات كثيرة في أفريقيا، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال أنه بتاريخ 7 آب/ أغسطس 1998 تعرضت سفارتا الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي (كينيا) ودار السّلام (تنزانيا) للتفجير، وهو ما أدى إلى وفاة 224 شخصًا،

(18) Ibid., p. 660.

(19) فيليو جان بيار، «هل تصبح القاعدة أفريقيا في منطقة الساحل؟،» **أوراق كارنيغي**، العدد 112 (أيار/مايو 2010)، <https://carnegie-mec.org/2010/06/10/ar-pub-40970> (تاريخ الدخول 6 حزيران/يونيو 2019).

منهم 12 مواطنًا أمريكيًا[20]. وفي 23 حزيران/يونيو 2005 تم استهداف السياح في شرم الشيخ[21] (على البحر الأحمر) في مصر.

وقد تركّزت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية[22] «في حقبة حكم الرئيس السابق باراك أوباما (2009ـ2017) بأنها «قوة ذكية»، حيث الجمع بين أدوات «القوة الصلبة» و«الناعمة» على نحو يمكن التّعاطي مع مختلف القضايا المطروحة على السّاحة الدولية [أو التي لها ارتباط مباشر بالأمن الوطني الأمريكي]، بالأداة المُنَاسبة لتفادي أسوأ النّتائج».

تنتشر الولايات المتحدة في القارة الأفريقية من أجل حماية مصالحها والقضاء على المَلاَذَات الإقليمية والترابية (Territorial Havens)[23] للإرهاب، ومثال ذلك «انتشار نحو 6000 عسكري أمريكي في أفريقيا ومنهم 4000 عسكري في القاعدة الأمريكية Camp Lemonnier في جيبوتي»[24]. وتتوافّر لدى الولايات المتحدة الأمريكية «وحدات خاصة من صفوة العسكر والصّفوة البحرية والجوية تستعمل قاعدة مورون (Moron) في إسبانيا من أجل القيام بعملياتها في القارة الأفريقية»[25].

ففي سنة 2017[26]، بلغ عدد جنود القوات الخاصة الأمريكية نحو 1700 جندي، وهم منتشرون في 33 دولة أفريقية على الأقل، وهذا ثاني أكبر انتشار للقوات الخاصة الأمريكية في أي مكان في العالم بعد الشرق الأوسط. وهو ما يدلّ على أهمية ونفعية القارة الأفريقية من الناحية الاقتصادية والاستثمار في مواردها.

لقد كانت الصّومال من أولويات الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إن «أفريكوم (Africom)[27] رأت في تقاريرها السنوية المقدمة إلى الكونغرس أن حركة الشباب في الصومال (التي تأسست في عام

---

(20) «Chronologie des attentats aux Etats-Unis,» <https://www.nouvelobs.com/monde/20010911.OBS8297/chronologie-des-attentats-aux-etats-unis.html> (accessed 30 May 2019).

(21) Khusrav Gaibulloev and Todd Sandler, «The Adverse Effect of Transnational and Domestic Terrorism Terrorism on Growth in Africa,» *Journal of Peace Research*, vol. 48, no. 3, Special Issue: New Frontiers of Research (May 2011), p. 357.

(22) بن ضيف الله بلقاسم، «القوة الذكية» في الفكر السياسي والاستراتيجي الأمريكي المعاصر، 2008ـ2016: مقاربة نظرية للفهم،» **المستقبل العربي**، السنة 42، العدد 483 (أيار/مايو 2019)، ص 9.

(23) Risa Brooks, «Territorial Havens and the Risk of Complex Terrorist Attacks in the United States,» in: Feisal al-Istrabadi and Sumit Ganguly, eds., *The Future of ISIS: Regional and International Implications* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2018), Part V U.S. Interests

(24) Maya Kandel, «Les Etats-Unis en Afrique: Le Prisme croissant du contre-terrorisme,» *Le Monde*, 20/10/2017, <https://bit.ly/3px0lff> (accessed 30 mai 2019 (10/11/2017,.

(25) Que font les forces spéciales américaines en Afrique?,» *Le Monde*, 20/10/2017, <https://bit.ly/3ou9FBz> (accessed 30 mai 2019).

(26) إيان دايفس [وآخرون]، «النزاع المسلح في أفريقيا جنوب الصحراء،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2018**، فريق الترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 117.

(27) يطلق أفريكوم عليها القيادة الأمريكية في أفريقيا، يوجد مقر هذه القيادة بمدينة شتوتغارت الألمانية. وهي تضم جميع الدول الأفريقية ما عدا مصر من أجل تعزيز المصالح المشتركة كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية.

2004) تُعَدّ التّهديد الرئيسي للمصالح الأمريكية»[28]. والأولوية الثانية هي شمال أفريقيا وغرب القارة[29]، ولا سيما السّاحل حيث تُسَاند الولايات المتحدة الأمريكية العملية الفرنسية المعروفة ببرخان (Barkhane)[30] أو تتدخل مباشرة كما وقع في ليبيا منذ عام 2016.

وعبّر الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب[31] في 20 أيلول/سبتمبر 2017، عن فخر الولايات المتحدة الأمريكية للعمل مع القادة الأفارقة من أجل القَضَاء على المَلاَذَات الآمِنَة للإرهابيين، وتجفيف منابع تمويلهم[32]، وتشويه أيديولوجيتهم الفاسِدة. أما خطة بولتون لعام 2018[33]، فقد شملت في محورها الثاني مواجهة ما سمّاه جون بولتون «الإرهاب الإسلامي الراديكالي»، والصّراع العنيف. وأشار إلى أن حركة داعش والقاعدة تُخَطّطان لمهاجمة المواطنين الأمريكيين والأهداف الأمريكية في القارة الأفريقية.

لذلك، جاءت استراتيجية الأمن القومي (NSS) للولايات المتحدة الأمريكية على لسان ترامب من أجل[34]: حماية الأراضي الأمريكية؛ حماية رفاهية[35] الولايات المتحدة الأمريكية؛ الاستفادة من القوة من أجل صيانة السّلم؛ تعزيز قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية[36] حاولت جاهدة أن تمنع الإرهابيين من استعمال تكنولوجيات الشبكات الاجتماعية من طريق استعمال الذكاء الافتراضي. وبحسب كورفو (Korolov) فإن الذّكاء الافتراضي يستطيع أن يقرأ ويفهم أسباب ومناهج وميول القضايا الأمنية، والوقاية من وقوع ما لا يُحْمَد عُقباه.

---

(28) «Que font les forces spéciales américaines en Afrique?,» op cit. (with modification).

(29) Ibid.

(30) تستضيف العاصمة التشادية نجامينا قيادة العملية برخان التي يفترض بها أن تغطي حفنة من دول الساحل الأفريقي الفرنكفونية في صراعها ضد مجموعات إرهابية فائقة الحركة ولا تقيِّدها قيود اللغات والألسنة. انظر. برتران بادي ودومينيك فيدال، مشرفان، **من يحكم العالم: أوضاع العالم 2017**، ترجمة مؤسسة الفكر العربي (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2017)، ص 335.

(31) «Remarks by President Trump at Working Lunch with African Leaders,» President Trump, 20 September 2017, <https://bit.ly/3osb0Zn> (accessed 29 May 2019).

(32) بحسب فيرا ميرونوفا فإن جبهة النصرة تمنح نحو 300 دولار شهريًا لمقاتليها، وتمنح الدولة الإسلامية أي داعش القدر نفسه إضافة إلى الهواتف والسيارات. للتفصيل انظر: Vera Mironova, «Who Are the ISIS People?,» *Perspectives on Terrorism*, vol. 13, no. 1 (February 2019), p. 33.

(33) Remarks by National Security Advisor Ambassador John R. Bolton on the Trump Administration's New Africa Strategy, <https://bit.ly/3rF4S23> (accessed 29 May 2019).

(34) National Security Strategy of the United States of America,» December 2017 <https://bit.ly/3lByyZW> (accessed 31 May 2019).

(35) ترد كلمة الرفاهية مرارًا على لسان صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ولها شُحْنَة أيديولوجية ليبرالية بامتياز؛ فكل ما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية التّنَصّل من التزاماتها الدولية في المحافل الدولية يتمّ اللجوء إلى كلمة الرفاهية كتحدّ يواجهه المجتمع الأمريكي باستمرار من أجل ضمان التفوق والهيمنة.

(36) Sunday O. Ogunlana, «Halting Boko Haram: Islamic State's West Africa Province Propaganda in Cyberspace with Cybersecurity Technologies,» *Journal of Strategic Security*, vol. 12, no. 1 (2019), p. 84.

ولا بد من أن نشير أيضًا إلى أن الدول الغربية، ولا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية، تركز على نتائج الإرهاب لا على المسببات الأساسية والحقيقية لذلك الإرهاب، ولا سيّما في القارة الأفريقية التي تطمح إلى بناء اقتصاداتها وتحقيق نسب نموّ اقتصادية مُرتفعة من أجل اللحاق بالعالم المصنّع. بينما تسعى الحركات الجهادية العابرة للحدود إلى تمويل عملياتها وحشد أكبر قدر من التّمويل (عوائد المخدّرات والغنائم وتهريب الأسلحة... إلخ) من أجل ضمان المزيد من الحركية لأنشطتها وعملياتها التفجيرية. فقد «أصبحت طرق تهريب المخدرات في غرب أفريقيا فرصًا للمنظمات الإرهابية لكسب عوائد مالية»[37]. فمن طريق المَال (كعصب للحياة الاقتصادية) تتحدّد معركة ومكاسب وخسائر الحركات الجهادية العابرة للحدود الوطنية.

إن الدول الغربية، ولا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية، تركز على نتائج الإرهاب لا على المسببات الأساسية والحقيقية لذلك الإرهاب، ولا سيّما في القارة الأفريقية التي تطمح إلى بناء اقتصاداتها وتحقيق نسب نموّ اقتصادية مُرْتفعة من أجل اللحاق بالعالم المصنّع.

ومن المعلوم، أن منطقة المغرب العربي هي منطقة جغرافية قريبة من القارة الأوروبية، فانتقال الجهاديين والمخدّرات إلى أوروبا غير مرغوب فيه. لذا يمكن للدول المغاربية أن تضغط في اتجاه طلب المساعدة من أجل الحدّ من هذه الآفات وبناء التّنمية الذاتية في بُلدانها كسبل لتوفير فرص الشّغل للعاطلين من العمل، وإلاّ ستتزايد حدّة المشاكل الاجتماعية وبالتالي انتقالها إلى شمال المتوسط، حيث بدأت الحركات اليمينية في القارة الأوروبية تَنْشَط على جميع المستويات من أجل رفض الآخر وتحميله المسؤولية عن فشل برامج التنمية والأمن في المجتمعات الأوروبية.

عمليًا، لم تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدبلوماسية من أجل تفادي وُقُوع الضّحايا المدنيين في القارة الأفريقية نتيجة قوة العمليات الانتحارية للحركات الجهادية العابرة للحدود الوطنية. فأساليب التهديد والقوة والضغط والتّرهيب ربما لا تؤتي أكلها في غياب حلول عملية تأخذ في الحسبان المشاكل البنيوية التي تعانيها القارة الأفريقية كمجال خصب للفقر والأمية وحالات الانفلات الأمني والمؤسسي والحروب الإثنية والهوياتية والطائفية في كثير من الدول الأفريقية بإيعاز من القوى المحلية والإقليمية والدولية.

إن معظم الدول الأفريقية تعيش حالات من التّفكك وعدم الانسجام في التصور على مستوى المؤسسات مع عدم القُدرة على رفع تحديات التنمية المحلية ورهاناتها. وبالأحرى حماية الحدود وصيانتها من تهريب المخدرات والاتجار بالبشر. فالحدود المترامية الأطراف ولا سيما مع تفكك

(37) عبد القادر دندن، «خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة: العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الاتجار بالمخدرات: شمال أفريقيا نموذجًا،» **سياسات عربية**، العدد 8 (نيسان/أبريل 2014)، ص 92.

الدول (حالة ليبيا مثلًا) هي حُدُود آمنة ومُنْكَشِفَة لكل أنواع الهجرة (المخدرات والأفيون... إلخ) والإجرام (الاتجار بالبشر... إلخ) العابر للحدود السيادية.

إن ما نشهده حاليًا[38] عبر الائتلاف الدولي ضدّ الإرهاب، هو تفتّت وتعقيد وتشبيك علاقات الفاعلين واللاعبين في معركة مدعوة إلى التّطاول والدّوام باستمرار، إذ بدأت تتفكّك وتتجزأ وتتحوّل بكثرة إلى نزاعات اجتماعية صغيرة. والواقع أن النزاعات غالبًا ما تنتمي إلى مناطق تسوية الحسابات، أكثر مما تنتمي إلى منطق الجهاد المُعولَم.

كما أن التصّرف غير المسؤول للدول الكبرى، وتعاملها مع الدول الأفريقية بمنطق النفعية والحاجة والمصلحة قد يؤجج لمرحلة من الصّراع لا تنتهي وخصوصًا مع تزايد الهجمات الدّموية في القارة الأفريقية؛ وفي هذا الصّدد ثَارَ اعتزام الولايات المتحدة تصنيف الإخوان المسلمين في مصر كتنظيم إرهابي[39] ردودًا متباينة.

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدّراسة أن نعرض مدى إمكان تهديد الحركات الجهادية العابرة للحدود الوطنية للمصالح الغربية ولا سيما مصالح الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مؤسّسة وداعمة لعقيدة الحرب على الإرهاب منذ أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 (إما معنا وإما مع الإرهاب)، وقد وضعنا في البداية هذه الدراسة في إطارها العام ضمن منظور صدام وصراع الحضارات (صامويل هنتنغتون).

ومن أجل تعميق البحث في الموضوع، أمعنّا النّظر في مدى تهديد المصالح الغربية ولا سيما مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الأفريقية في سياق: **أولًا**؛ تعبئة الحركات الجهادية العابرة للحدود الوطنية لكلّ قِوَاهَا و«سلطتها» من أجل مُواجهة ومحاربة الغرب والأنظمة الموالية له، و**ثانيًا**؛ السباق المحموم مع الصين من أجل خلق وتعزيز مناطق النّفوذ الاقتصادية والتجارية والسيطرة على الموارد التي تزخر بها القارة الأفريقية.

وحاولت الدّراسة أيضًا، تحديد أوجه وسُبل المواجهة أو التهدئة بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والحركات الجهادية العابرة للحُدود الوطنية في القارة الأفريقية من جهة أخرى. بهدف تحقيق المكاسب على الجَبَهَات السياسية والاقتصادية والتجارية ومَخَاطِر ذلك على الحُدُود الوطنية للدول، وانتقال التّهديدات والمَخَاطر من القارة الأفريقية التي أَتْعَبَتْهَا الدكتاتورية والفوضى إلى العالم الغربي ولا سيما إلى القارة العجوز «المُجَاوِرَة» لأفريقيا التي تعيش حالة من التّوتر (ظاهرة السّترات الصفر في فرنسا) رغم الاستقرار السياسي الباهت □

---

(38) بادي وفيدال، مشرفان، **من يحكم العالم: أوضاع العالم 2017**، ص 342 (بتصرّف).

(39) سبق للحكومة المصرية في عهد عبد الفتاح السيسي أن صنفت الإخوان المسلمين كتنظيم إرهابي، لذلك تلاشت فرص الحوار بين الجانبين على الأقل في المدى القريب. حول تداعيات هذا القرار انظر: وحدة تحليل السياسات بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، «معنى إعلان جماعة الإخوان المسلمين تنظيمًا إرهابيًا،» **سياسات عربية**، العدد 6 (كانون الثاني/يناير 2014)، ص 87ـ89.

ثلاثية التعصّب والتطرّف والإرهاب(*)

عبد الحسين شعبان(**)

أكاديمي ومفكر عربي من العراق،
ونائب رئيس جامعة اللاعنف وحقوق الإنسان (أونور) ـ بيروت.

توطئة

أصبح التطرّف (Extreme) ظاهرة متفشّية في الكثير من المجتمعات، بما فيها بعض المجتمعات المتقدّمة، وإنْ كان قديمًا قِدَم البشرية، إلّا أنه، بفعل «العولمة»، والثورة العلمية ـ التقنية والتطوّر الهائل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمواصلات والطفرة الرقمية (الديجيتل) والمعلوماتية، بات أكثر خطورة وتهديدًا على المستوى العالمي بما لا يمكن قياسه قبل بضعة عقود من الزمان، سواء بعمق تأثيره أم بسرعة انتقاله أم بمساحة تحرّكه، حتى غدا العالم كلّه «مجالًا حيويًا» لفيروساته، الأمر الذي لم يعد تهديده مقتصرًا على السلم الأهلي والمجتمعي فحسب، بل أصبح عالميًا بتهديده للسلم والأمن الدوليين.

ويصبح التطرّف فعلًا ماديًا حين ينتقل من التنظير إلى التنفيذ، ومن الفكر إلى الواقع، ومن النظرية إلى الممارسة، فما بالك إذا استُعمل الدين ذريعة للإلغاء والإقصاء وفرض الرأي بالعنف والإرهاب خارج نطاق القانون والقضاء، ولا سيّما من خلال تكفير الآخر بزعم امتلاك الحقيقة وادّعاء الأفضليات.

التكفير حكم ليس بالضرورة أن يصدر عن محكمة، بل تصدره أحيانًا جماعة سرّية خارج القانون والقضاء، بحق شخص أو مجموعة من الناس لا تتفق معها بزعم مخالفتها للدين أو العقيدة فتقوم بتأثيمها لفعل ما ومن ثم تحريمها وبالتالي تجريمها، والأمر يشمل الأفكار والأشخاص.

وكان من نتائج استشراء ظاهرة التطرّف انتشار ظاهرة العنف والإرهاب، وهو الأمر الذي تفشى في الكثير من البلدان العربية والإسلامية وأخذ يهدّد الدولة الوطنية بالتشظّي والتفتّت، إنْ لم يكن بالانقسام، الذي يتّخذ في بعض الأحيان طابعًا مجتمعيًا، وخصوصًا حين يجد بيئة صالحة لتفقيس بيضه، وتفريخ مجموعات متنوّعة ومختلفة من القوى الإرهابية، ابتداءً من تنظيم القاعدة وفروعها

(*) هذا النص هو جزء من دراسة أطول أعدها الباحث تحت العنوان نفسه.

(**) البريد الإلكتروني: drhussainshaban21@gmail.com.

وصولًا إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» وأخواتها «جبهة النصرة» أو «فتح الشام» بحسب التسمية الجديدة أو غيرها.

جدير بالذكر أن ظاهرة التطرّف استفحلت بدرجة مريعة، بعد موجة ما أطلق عليه «الربيع العربي» التي ابتدأت في مطلع عام 2011، والتي كان من أعراضها «الجانبية» تفشي الفوضى وانفلات الأمن واستشراء الفساد المالي والإداري وإضعاف الدولة الوطنية ومحاولة التغوّل عليها من جانب جماعات مسلّحة خارج حكم القانون والقضاء، وأخذت بعض تلك الجماعات على عاتقها تهديم مقوّمات الدولة، سواء بفعل «إرادي» أم عبر سلوك وتصرّف من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة ذاتها.

وإذا كان من الوظائف الأساسية لأي دولة حفظ الأمن والنظام العام وحماية أرواح وممتلكات المواطنين، فإن الجماعات المتطرّفة والإرهابية التي اعتمدت العنف والإرهاب وسيلتين لفض النزاعات بينها وبين الدولة في الأغلب، وبينها وبين المجتمع، قادت من الناحية الفعلية إلى «حروب أهلية»، الأمر الذي أدى إلى تدمير المؤسسات الحكومية والمرافق الاقتصادية والحيوية، وعطّل التنمية وعملية التراكم والتطوّر، ناهيك بالعبث والاستخفاف بالأرواح والممتلكات العامة والخاصة، سواء بشلّ أجهزة الدولة أم بتعويمها وإفقادها القدرة على القيام بمهامها كلًّا أو جزءًا، وخصوصًا في ظل الفوضى وانعدام الأمن.

وإذا كان التغيير «فرض عين» مثلما هو «فرض كفاية» كما يُقال، أي أنه خيار واختيار، وفي الوقت نفسه «اضطرار»، لأن ذلك من طبيعة الأشياء، إذْ لا يمكن دوام الحال على ما هي عليه إلى ما لا نهاية، فذلك من المُحال، لكن الوصول إليه يحتاج هو الآخر إلى توافر شروط موضوعية وأخرى ذاتية لإنجازه، وكسب للرأي العام. فحتى البلدان التي حصل فيها التغيير بإرادة شعبية، بانهيار أو تآكل «الشرعيات القديمة» فإن «الشرعيات الجديدة» لم تُبنَ بعد أو لم تستكمل، وواجهتها مشكلات جمّة وتحدّيات كبرى أمام عمليات الانتقال والتحوّل من طور إلى طور. وحسب المفكر الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي «فإن الماضي قد احتضر، أما الجديد فلم يولد بعد».

وقد أكّدت الأغلبية الساحقة من التجارب العالمية أن التغيير الذي حصل بحكم القوة سرعان ما ارتدّ على أعقابه، وأحيانًا تكون ردود الفعل أقوى وأقسى، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى تأخير عملية التطوّر الطبيعي التدرّجي، لأن درجة تطوّر المجتمع والقوانين السائدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومستوى وعي الناس والثقافة عمومًا لم ترتقِ لتحقيقه، والعكس صحيح، كلّما كان التطوّر منسجمًا مع درجة تطوّر ووعي الناس، ناقلًا إيّاها من طور إلى آخر، ولكن دون قفز على المراحل أو حرق لها، كان أكثر رسوخًا وثباتًا ونجاحًا، لأنه تطوّر طبيعي وليس مفروضًا.

أولًا: جدلية القانون والسياسة

التطرّف ابن التعصّب ووليده العنف، وقد يقود هذا الأخير إلى الإرهاب. ويستهدف العنف في العادة ضحية أو ضحايا بعينهم، في حين أن الإرهاب هو استهداف مجموعة من السكان بهدف إحداث نوع من الرعب والفزع في المجتمع وإظهار الدولة بمظهر الضعيف والعاجز عن حماية

الأمن، وإذا كان العنف يخضع للقانون الجنائي الوطني، فالإرهاب يخضع له أيضًا، إضافة إلى القوانين الدولية، وخصوصًا إذا كان للأمر علاقة بجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب.

وقد بات هذا الثلاثي (التعصّب والتطرّف والإرهاب) قضية دولية مطروحة على طاولة البحث والتشريح في الأمم المتحدة وعلى صعيد المجتمع الدولي كله، فلم يعد كافيًا منذ أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 الإرهابية التي حصلت في الولايات المتحدة وهزّت العالم، وجود قرارات تعالج قطاعيًا وجزئيًا بعض مظاهر التعصّب والتطرّف والإرهاب في العلاقات الدولية، وإنما استجدّت الحاجة الملحّة والماسّة إلى بحث شامل لهذه الظواهر بأبعادها ودلالاتها المختلفة.

للتعصّب سبب والتطرّف ثمرة لهذا السبب، أما الإرهاب فهو نتيجة، الأمر الذي سيبقي الحاجة ضرورية لمعالجة أسباب التعصّب والتطرّف، وليس معالجة النتائج فحسب، وحتى النتائج فهناك من يريد تحميل تسديد فواتيرها للآخرين، وإنْ كان الجميع مشمولين بها، لكن القوى المتنفذة والمتسيّدة في العلاقات الدولية تريد تعليقها على شماعة «البعض»، ولتلك الأسباب تتنصّل عن أي محاولة لوضع ضوابط ومعايير لإيجاد تعريف دولي جامع ومتفق عليه لظاهرة الإرهاب. وعلى الرغم من أن الحديث عن الإرهاب يرتفع بوتيرة متسارعة منذ ما يزيد على 5 عقود من الزمان، إلّا أنه يتم الاتفاق على تعريفه، وبالتالي وضع الخطط والوسائل الكفيلة لمواجهته.

وكانت الأمم المتحدة قد أصدرت منذ عام 1963 وحتى أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، نحو 13 اتفاقية وإعلانًا دوليًا حول الإرهاب[1]، لكنها لم تتوصل إلى تعريف لماهيته بسبب التفسيرات والتأويلات الخاصة التي تريد القوى النافذة في العلاقات الدولية فرض مفهومها وإملاء استتباعها على الشعوب والأمم، ولا سيما حين تحاول دمغ المقاومة بالإرهاب وتغض النظر عن إرهاب الدولة والجماعات العنصرية الاستيطانية الاستعلائية، وخصوصًا في فلسطين المحتلّة، في حين تتحدّث أحيانًا عن إرهاب فردي أو عمليات عنف محدودة ومعزولة.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن الدولي أصدر 3 قرارات بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، وفي ما بعد 4 قرارات عقب احتلال «داعش» للموصل في عام 2014، لكن الأمر لم يتغيّر، وظلّ تعريف الإرهاب عائمًا، بل ازداد التباسًا بحكم التفسيرات المختلفة في شأنه، باختلاف مصالح القوى الدولية[2]، لأن

---

(1) نوقشت مسألة الإرهاب الدولي قبيل الحرب العالمية الثانية، وفي عام 1937 تم التوصل إلى إبرام اتفاقية دولية في خصوص الإرهاب الدولي، وحاولت هذه الاتفاقية توصيف الأعمال الإرهابية في المادة الأولى بأنها «الأعمال الإجرامية الموجّهة ضد دولة، وتخطط إلى إحداث حالة من الرعب في أفكار أشخاص معنيين أو مجموعة من الناس لدى العامة»، لكن الإرهاب على الرغم من الدعوات القديمة والجديدة إلى تعريفه ما زال ملتبسًا ومبهمًا، وخصوصًا باستمرار سياسة الكيل بمكيالين والازدواجية في التعامل الدولي، والانتقائية والتجزيئية التي تريدها القوى المتنفّذة. جدير بالذكر أن هذه الاتفاقية لم تدخل حيّز التنفيذ بسبب عدم المصادقة عليها، على الرغم من توقيع 24 دولة عليها. انظر: League of Nations OJ no. 19, at 23, 1938 Doc C456 (1) M(1) 1937_1938.

قارن: محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي: دراسة قانونية ناقدة (بيروت: دار العلم للملايين، 1991)، ص 143.

(2) يبلغ عدد الاتفاقيات والإعلانات والقرارات الدولية التي تتناول قطاعات مختلفة من ظاهرة الإرهاب الدولي أكثر من 20 وثيقة، لكن جميعها لم تعرّف معنى الإرهاب الدولي، ولم تضع معايير جامعة ومانعة لمفهومه. انظر: «نصوص القرارات الدولية التي صدرت بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001،» في: عبد الحسين شعبان، **الإسلام والإرهاب الدولي:** =

القوى المتنفّذة تحاول احتكار العدالة وفرض مفهومها الخاص للإرهاب، وكان مجلس الأمن الدولي قد أصدر بعد يوم واحد من أحداث 11 أيلول/ سبتمبر القرار 1368 في 12 أيلول/ سبتمبر الذي عدّ الحدث تهديدًا للسلم والأمن الدوليين شأنه شأن أي عمل إرهابي وطالب الدول بعمل عاجل لتقديم المرتكبين ورعاتهم إلى العدالة[3].

ثم صدر القرار 1373 في 28 أيلول/ سبتمبر من الشهر ذاته والعام ذاته (2001)، وهو من أخطر القرارات بخصوص الإرهاب الدولي، لأنه أعطى المبرّرات للعودة إلى القانون الدولي التقليدي و«الحق في الغزو» و«شن الحرب»، أنّى شاءت الدولة تحت عنوان حماية مصالحها القومية، أو إذا شعرت أن ثمة خطرًا وشيك الوقوع يهدّدها أو من المحتمل تهديدها أو أن ذلك يلبي مصالحها القومية، وذلك حين رخّص القرار لما سمي «الحرب الاستباقية»، أو «الحرب الوقائية»، الأمر الذي يثير إشكالات وتحفظّات فقهية وسياسية لتعارضاته مع ميثاق الأمم المتحدة[4].

والقرار يتجاوز أيضًا على مضمون المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تجيز للدول «حق الدفاع عن النفس» (فرادى أو جماعات) إلى أن تتم دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد، وذلك حين سمح، لمجرد الشبهات شن الحرب ضدّ دولة أو جهة ما، تصنّف بوصفها «إرهابية» (دول محور الشر وقائمة المنظمات الإرهابية مثلًا)، كما أهمل القرار الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والتربوية والقانونية التي تكمن وراء ظاهرة الإرهاب الدولي، وكذلك وراء ظواهر التعصّب والتطرّف والعنف، مثلما أغفل مبدأ حق تقرير المصير والحق في المقاومة[5].

= **ثلاثية الثلاثاء الدامي، الدين، القانون، السياسة** (لندن: دار الحكمة، 2002)، ص 146 – 152. أما القرارات التي صدرت عقب احتلال داعش للموصل فيمكن الاطلاع على شرحها وتفسيرها في محاضرة للباحث بعنوان: «الإرهاب الدولي: أخطاره واستراتيجية مكافحته،» (مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي)، باريس، منتدى حوار باريس الرابع 2015/3/10. ومحاضرة للباحث بعنوان «الإرهاب الدولي وإشكاليات احتكار العدالة الدولية،» ألقيت في عمان بتاريخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 لمناسبة انعقاد اجتماع المكتب الدائم لاتحاد الحقوقيين العرب، ومحاضرة للباحث بعنوان: «حكم القانون والأمن الإنساني» المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت، 5 آذار/مارس 2015، ومحاضرة الباحث في دمشق بتاريخ 2017/1/8 بدعوة من اتحاد الكتاب العرب واتحاد الصحافيين في سوريا والموسومة «نحو خطاب عربي جديد لمواجهة التطرّف»، ومحاضرة للباحث في موسكو بدعوى من مجلس شورى المفتين لروسيا والموسومة: نحو استراتيجية جديدة لمواجهة التطرّف والإرهاب 31 آب/أغسطس 2018.

(3) قارن: شفيق المصري، «مكافحة الإرهاب في القانون الدولي،» **مجلة شؤون الشرق الأوسط** (بيروت)، العدد 74 (آب/أغسطس 1998).

(4) يسمّي جورج ديب الأجندة الأمريكية الجديدة بالدستور العالمي الجديد الذي يعطيها «حق التدخل» ويضرب أمثلة كثيرة على ذلك ما حصل في هايتي العام 1994 والصومال 1993ـ1992 والعراق بسبب غزو الكويت العام 1991 وفيما بعد فرض الحصار عليه وكوسوفو 1999 بما وسّع من محاولات استخدام القوة في العلاقات الدولية ليس لإعادة السلام والأمن إلى نصابهما، بل لفرض النموذج الذي تريده الولايات المتحدة. انظر: جورج ديب، حوار خاص أجراه معه علي الأمين، مجلة **الصياد**، العدد 2983 (4 كانون الثاني/يناير 2002). انظر: جورج ديب، **إسرائيل دولة إرهابية في القانون والممارسة**، كتاب فكر، ندوة الحزب السوري القومي الاجتماعي، بيروت، 2001، ص 56 وما بعدها.

(5) جدير بالذكر أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 40/61 الصادر في 9 كانون الأول/ديسمبر 1985 كان قد عَدَّ: الاستعمار والعنصرية والاحتلال الأجنبي وهدر حقوق الإنسان مولدة للإرهاب الدولي.

وكان القرار الثالث هو القرار 1390 الذي صدر في 16 كانون الثاني/ يناير 2002 قد فرض التزامات ومسؤوليات على الدول بشأن مكافحة الإرهاب الدولي وتجفيف منابعه والقضاء على بؤر تمويله وغير ذلك، ودعا هذا القرار إلى تعاون الدول مع الأمم المتحدة وإلّا عُدّت متواطئة أو داعمة للإرهاب في حال عدم انضمامها إلى الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب[6]. وقد صدر هذا القرار بالتوافق وليس بالتصويت، ويتلخص مضمونه وتفسيراته وتأويلاته في أنه أعطى للمرّة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة: الحق في اتخاذ عقوبات خارج نطاق حدود الدول وأدرجها ضمن الفصل السابع، حيث نص على تجميد الأموال وحظر توريد الأسلحة ووضع أسماء أشخاص مطلوبين للعدالة ومنظمات كذلك، إضافة إلى ضرورة تعاون الدول وإلّا عُدّت متواطئة أو داعمة للإرهاب في حال عدم انضمامها إلى الحملة الدولية لمكافحته[7].

أما القرارات عقب احتلال داعش للموصل فهي أربعة:

الأول، رقم 2170 وصدر في 15 آب/ أغسطس 2014 بشأن التهديدات التي يتعرّض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة الأعمال الإرهابية وفيه إدانة للفكر المتطرّف وتنديد بتجنيد المقاتلين الأجانب.

الثاني، رقم 2178 الصادر في 24 أيلول/ سبتمبر 2014 وفيه أيضًا إدانة للتطرّف والعنف والإرهاب، ويستعيد القرار 1373.

الثالث، رقم 2185 الذي صدر في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر والذي أكّد دور الشرطة كجزء من عمليات الأمم المتحدة لرفع درجة المهنية لمحاربة التطرّف والإرهاب.

الرابع، رقم 2195 في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2014، الذي حثّ الدول على العمل الجماعي والتصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وشدّد على العلاقة بين مكافحة الإرهاب والتطرّف المقترن بالعنف ومنع تحويل الإرهاب[8].

يمكن القول إن كل تطرّف ينجم عن تعصّب لفكرة أو رأي أو أيديولوجية أو دين أو طائفة أو قومية أو إثنية أو سلالية أو لغوية أو غيرها، ولكن مهما اختلفت الأسباب وتعدّدت الأهداف، فلا بدّ أن يكون التعصّب وراءها، وكلّ متطرّف في حبّه أو كرهه لا بدّ أن يكون متعصّبًا، ولا سيّما إزاء النظر إلى الآخر وعدم تقبّله للاختلاف، وكل اختلاف بحسب وجهة نظر المتعصّب يضع الآخر في خانة الارتياب، وسيكون غريبًا، وكل غريب أجنبي، وبالتالي فهو مريب، بمعنى هو غير ما يكون عليه المتطرّف.

التطرّف يمكن أن يكون دينيًا أو طائفيًا أو قوميًا أو لغويًا أو اجتماعيًا أو ثقافيًا أو سياسيًا، والتطرّف الديني يمكن أن يكون إسلاميًا أو مسيحيًا أو يهوديًا أو هندوسيًا أو غيره، كما يمكن التطرّف أن يكون علمانيًا، حداثيًا، مثلما يكون محافظًا وسلفيًا، فلا فرق في ذلك سوى بالمبرّرات

---

(6) قارن بـ: ألفريد هاليداي، **ساعتان هزتا العالم: 11 أيلول/سبتمبر 2001: الأسباب والنتائج**، ترجمة عبد الإله النعيمي (لندن: دار الساقي، 2002)، ص 19 وما بعدها.

(7) قارن: عبد الحسين شعبان، «الإرهاب الدولي وإشكاليات احتكار العدالة الدولية،» محاضرة في عمان (اتحاد الحقوقيين العرب) مصدر سابق.

(8) انظر: عبد الحسين شعبان، حول «حكم القانون والأمن الإنساني، بيروت، مصدر سابق.

التي يتعكّز عليها لإلغاء الآخر، بوصفه مخالفًا للدين أو خارجًا عليه أو منحرفًا عن العقيدة السياسية أو غير ذلك.

أما الإرهاب فإنه يتجاوز التطرّف، أي أنه ينتقل من الفكر إلى الفعل، وكل إرهاب هو عنف جسدي أو نفسي، مادي أو معنوي، ولكن ليس كل عنف هو إرهاب، خصوصًا إذا ما كان دفاعًا عن النفس ومقاومة العدوان. وبحسب نعوم تشومسكي، فالإرهاب هو كل محاولة لإخضاع أو قسر السكان المدنيين أو حكومة ما في طريق الاغتيال والخطف وأعمال العنف، بهدف تحقيق أهداف سياسية، سواء كان الإرهاب فرديًا أو تقوم به مجموعات أو تمارسه دولة، وهذا الأخير هو الإرهاب الأكثر خطورة[9].

وإذا كان هذا التعريف البسيط والعميق الذي يقول به مفكر أمريكي، فإن صعوبات جمّة تعترض المجتمع الدولي للاتفاق على تعريف المقصود بالإرهاب في القانون الدولي بسبب خلفية الجهات والقوى والبلدان التي تنظر إليه كل من زاويتها ومصالحها. وغالبًا ما يحدث التسييس والخلط المتعمّد والمقصود بين الأعمال الإرهابية وأعمال المقاومة المسلحة.

تحاول «إسرائيل» ومعها الولايات المتحدة وقوى متنفّذة في العلاقات الدولية، حسبان كل عمل عنفي حتى وإن كان اضطرارًا ودفاعًا عن النفس ومن أجل التحرّر الوطني، وهو ما تقرّه المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، «إرهابًا»، علمًا بأن القانون الدولي يعدّ اللجوء إلى الدفاع عن النفس واستخدام جميع الوسائل المشروعة بما فيها القوة، عملًا مشروعًا في حالات النضال من أجل الانعتاق وتحقيق الاستقلال وحق تقرير المصير[10].

وكلّ إرهاب تطرّف، وبالطبع كل متطرّف هو متعصّب، ولا يصبح الشخص إرهابيًا إلّا إذا كان متطرّفًا، ولكن ليس كلّ متطرّف إرهابي، فالفعل سواء كان عنفيًا أم إرهابيًا تتم معالجته قانونيًا

---

(9) انظر: نعوم تشومسكي، **القوة والإرهاب وجذورهما في عمق الثقافة الأمريكية**، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي (دمشق: دار الفكر، 2003).

قارن: بحث للباحث في ندوة أثينا (5 ـ 7 كانون الأول/ديسمبر عام 1986) الموسومة «الإرهاب إزاء التحرر الوطني في الظروف الدولية الراهنة» حضرها 70 أستاذًا ومختصًا وباحثًا من ثلاثين بلد، والجدل الذي دار بينه وبين البروفسور بالمير من جامعة فلوريدا الذي حاول اختزال الإرهاب إلى اختطاف الرهائن والقتل والقنص والاغتيال وأعمال العنف متجاهلًا إرهاب الدولة وخصوصًا إرهاب «إسرائيل» ضد الشعب العربي الفلسطيني، وكان بالمير قد حدّد المرتكزات الأمريكية إزاء الإرهاب في الشرق الأوسط بثلاثة: أولاها، طرد النفوذ السوفياتي وثانيتها، توثيق العلاقة التحالفية والتعاهدية مع «إسرائيل» وثالثتها، حماية المصالح النفطية. انظر: شعبان، **الإسلام والإرهاب الدولي: ثلاثية الثلاثاء الدامي، الدين، القانون، السياسة**، ص 16ـ18.

(10) تنص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، «الفصل السابع» على: ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة» وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالًا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورًا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس ـ بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق ـ من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه. انظر: ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، نيويورك، المركز الإعلامي للأمم المتحدة، كانون الأول/ديسمبر 2012.

وقضائيًا وأمنيًا، لأن ثمة عملًا إجراميًا تعاقب عليه القوانين، أما التطرّف، ولا سيّما في الفكر، فله معالجات أخرى مختلفة، وهنا يمكن قرع الحجة بالحجة ومحاججة الفكرة بالفكرة، والرأي بالرأي، وإنْ كانت قضايا التطرّف عويصة ومتشعّبة وعميقة، وخصوصًا في المجتمعات المتخلّفة، كما أن بعض التطرّف الفكري قد يقود إلى العنف أو يحرّض على الإرهاب، بما فيه من طريق الإعلام بمختلف أوجهه.

وإذا كان التطرّف يمثّل نموذجًا قائمًا على مرّ العصور والأزمان، فإن نقيضه الاعتدال والوسطية والمشترك الإنساني بين الشعوب والأمم والأديان واللغات والسلالات المتنوّعة، لأن الاجتماع الإنساني من طبيعة البشر، حيث التنوّع والتعدّدية والاختلاف وهذه صفات لصيقة بالإنسان، وكلّها ينبغي الإقرار بها والتعامل معها كحقوق إنسانية توصلت إليها البشرية بعد عناء، وهي النقيض لفكر التطرّف والتكفير.

التطرّف يعني في ما يعنيه ادّعاء الأفضليات، فـ«الأنا» أفضل من «الأنت»، و«النحن» أفضل من «الأنتم»، ودِيني أفضل من الأديان الأخرى، وقومي فوق الأمم والقوميات الأخرى إلى درجة الزعم بامتلاك الحقيقة، وتلك البذرة الأولى للتعصّب والتطرّف والعنف والإرهاب.

ثانيًا: في نقيض التطرّف

لا يمكن القضاء على فكر التطرّف وجذوره، ما لم يتم القضاء على فكر التعصّب الذي يزعم امتلاك الحقيقة المطلقة، وما سواه إلّا بُطلان ووهم على أقل تقدير. وقد أثبتت التجارب أن الفكر المتطرّف والتكفيري لا يتمّ القضاء عليه بالعمل العسكري أو المسلح، كما لا يمكن القضاء على التطرّف بالتطرّف أو مواجهة الطائفية بالطائفية أو مواجهة الإرهاب بالإرهاب، وإنْ كان «آخر العلاج الكيّ» كما قالت العرب، لكن:

عنفان لا يولدان سلامًا،

وإرهابان لا يبنيان وطنًا،

وظلمان لا ينتجان عدالة،

وطائفيتان لا تنتجان مواطنة،

الأمر الذي يحتاج إلى معالجة الظاهرة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وتربويًا ودينيًا وقانونيًا ونفسيًا، وهو علاج قد يكون طويلًا ومتشعّبًا، ولا يقع على الدولة وحدها إنجازه بقدر ما تحتاج إلى طاقات جميع القوى الحيّة والفاعلة في المجتمع التي يهمّها إنجاز التغيير بوسائل سلميّة تدرجية وإحداث التراكم المطلوب.

ولعلَّ القضاء على الفقر والأمية والتخلّف ضمن استراتيجية بعيدة المدى يساعد على خلق بيئة مناسبة لنشر قيم السلام والتسامح واللاّعنف وقبول الآخر والإقرار بالتنوّع والتعدّدية، وذلك في إطار المواطنة التي تقوم على أركان متوازية ومتكاملة، تبدأ بالحرية وتمرّ بالمساواة والعدالة،

ولا سيّما الاجتماعية لتصل إلى الشراكة والمشاركة، وبذلك يمكن تجفيف منابع ومصادر القوى المتطرّفة والإرهابية، بالقضاء على أسباب التعصّب.

لا ينمو التطرّف إلّا إذا وجد بيئة صالحة لنموّه ومثل هذه البيئة بعضها ناجم عن أسباب داخلية وأخرى خارجية، وبهذا المعنى ثمّة دلالات لهذه الظاهرة:

1 – أنها ظاهرة راهنة وإنْ كانت تعود إلى الماضي، لكن خطورتها أصبحت شديدة العمق والتأثير، ولها تجاذبات داخلية وخارجية، عربية وإقليمية ودولية، لأن التطرّف أصبح كونيًا، وهو موجود في مجتمعات متعدّدة ولا ينحصر في دين أو دولة أو أمّة أو شعب أو لغة أو ثقافة أو هويّة أو منطقة جغرافية أو غير ذلك، وإنْ اختلفت الأسباب باختلاف الظروف والأوضاع، لكنه في جميع الحالات لا يقبل الآخر ولا يعترف بالتنوّع، ويسعى إلى فرض الرأي بالقوة والعنف والتسيّد إن تطلّب الأمر ذلك.

ومع أن منطقتنا وأممنا وشعوبنا الأكثر اتهامًا بالتطرّف، إلّا أنها في واقع الحال الأكثر تضرّرًا منه، حيث دفعت الثمن لعدّة مرّات ولعدّة أضعاف من جرّاء تفشّي هذه الظاهرة، الأمر الذي لا ينبغي إلباس المنطقة ثوب التطرّف تعسفًا أو إلصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين بوجه خاص، بحسبان دينهم أو تاريخهم يحضّ على التطرّف والإرهاب، علمًا بأن المنطقة تعايشت فيها الأديان والقوميات والسلالات المختلفة، وكان ذلك الغالب الشائع، وليس النادر الضائع كما يُقال.

وإذا كانت البلدان العربية والإسلامية تعاني اليوم ظاهرتَي التطرّف والإرهاب، وتشهد نزاعات واحترابات دينية وطائفية وإثنية، فقد سبقتها أوروبا إلى ذلك وشهدت «حرب المئة عام» بين بريطانيا وفرنسا[11]. مثلما شهدت «حرب الثلاثين عامًا» في عام 1618 – 1648 التي انتهت بصلح وستفاليا[12]. وهناك أوجه جديدة من حروب الإبادة تعود لأسباب دينية أو طائفية أو عنصرية، يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما حدث في البوسنة والهرسك 1992 – 1995، وحرب كوسوفو 1998 – 1999، واحتلال أفغانستان عام 2001، واحتلال العراق عام 2003 وغيرها، وإن كانت أسباب الحروب مختلفة أساسها المصالح الاقتصادية ومحاولات التسيّد وفرض الهيمنة، لكنها تلبس لبوسًا مختلفة.

---

(11) من الناحية الفعلية استمرت الحرب نحو 116 سنة (1337 ـ 1453) وإن تخلّلتها مراحل هدنة وسلام، ومن أسبابها ادعاء الملوك الإنكليز بأن العرش الفرنسي لهم، وبالطبع فإن هناك أسبابًا سياسية واقتصادية وشخصية كانت وراء اندلاع هذه الحرب الطويلة.

(12) حرب الثلاثين عامًا (Thirty Years War) هي سلسلة من الحروب والصراعات الدموية التي وقعت معاركها ابتداء في أوروبا الوسطى وخصوصًا في ألمانيا وامتدت إلى أراضي روسيا وإنكلترا وكاتالونيا «إسبانيا» وشمال إيطاليا وفرنسا، وهي حرب دينية وطائفية بالدرجة الأولى بين طائفتي البروتستانت والكاثوليك، وقد شهدت أوروبا بسببها تدميرًا شاملًا، وانتشرت خلالها الأمراض والمجاعات، مثلما عرفت هلاكًا لملايين البشر، يكفي أن نعرف أن عدد النفوس في ألمانيا انخفض بنسبة 30 بالمئة وأن هناك أكثر من 13 مليونًا ونصف المليون قضوا نحبهم، وقد انخفض عدد الذكور إلى النصف، وفي نهاية المطاف تم التوصل إلى صلح يضمن المصالح المشتركة وعدم التدخل، بل والتعاون الاقتصادي والتجاري، وقد عرف هذا الصلح باسم «صلح وستفاليا» عام 1648.

فخلال عقد من الزمان شنّت «إسرائيل» حربًا ضدّ لبنان عام 2006، وفرضت حصارًا على غزّة عام 2007، وقامت بثلاث حروب: **أولاها**، وأطلق عليها اسم «عمود السحاب» في أواخر العام 2008 وأوائل عام 2009؛ و**ثانيتها**، «عملية الرصاص المصبوب» في عام 2012؛ أما **الثالثة**، فهي «عملية الجرف الصامد» في عام 2014. وبهذا المعنى فالتطرّف والإرهاب موجودان في جميع المجتمعات والبلدان، وليسا محصورين في منطقة أو دين أو أمة أو غير ذلك.

2 – تثير ظاهرة التطرّف ومخرجاتها التباسات نظرية وعملية بعضها يعود إلى القوى الدولية الكبرى، والآخر إلى قوى التطرّف المحلية التي تستند إلى تفسيرات وتأويلات تنسبها إلى «الإسلام» ولا سيّما بالعلاقة بالآخر، بما يمكن تصنيفه بـ«الإسلاموليوجيا» أي استخدام التعاليم الإسلامية ضد الإسلام، في حين يستخدم الغرب «الإسلاموفوبيا» (الرهاب من الإسلام)، في محاولة لتعميم وربط بعض الأعمال الإرهابية والمتطرّفة، بالإسلام والمسلمين.

ولهذا فإن البحث في موضوع التطرّف والإرهاب ينبغي أن يفكّك الظاهرة على المستويين النظري والعملي، ولا بدّ أن يتناول موقف الجماعات والتيارات الفكرية المختلفة، الجديد منها والقديم، والديني وغير الديني، على النطاقين المحلي والدولي، وقد أدت المصالح الدولية والتوظيف السياسي الإغراضي ومحاولات الهيمنة والتسيّد دورًا مهمًّا في انتشار ظاهرة التطرّف.

3 – لم تعد الظاهرة تقتصر على جماعات محدّدة أو فئات محدودة كانت الدولة تغضّ الطرف عنها أحيانًا، بل إن تهديدها وصل إلى أساسات الدولة والهويّة، وخصوصًا في مجتمعاتنا التي غالبًا ما تلجأ إلى العنف في حل الخلافات، الأمر الذي يحتاج إلى حوار فكري وثقافي ومعرفي، ليس بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب فحسب، بل بين أتباع الديانات والثقافات المختلفة، داخل كل بلد وعلى مستوى إقليمي لتحديد ضوابط وأسس توافقية لمواجهة هذه الظاهرة، التي لا يمكن القضاء عليها أو محاصرتها إلّا بنقيضها، ونعني بذلك أفكار التسامح واللاّعنف وقيم العدل والمساواة والتآخي والتضامن بين الأمم والشعوب، واحترام الهويّات الفرعية، وتلبية حقوقها.

طبعًا لن يتم ذلك من دون التوصّل إلى تفاهمات واتفاقات في إطار التكامل والتفاعل والتواصل وتعظيم المشتركات والجوامع وتقليص المختلفات والفوارق، وجعل الحوار السلمي الوسيلة المناسبة والفعّالة لحل الخلافات، وصولًا لتحقيق المشترك الإنساني.

وإذا كان الحوار مطلوبًا على مستوى دول وأمم المنطقة التي هي بحاجة إلى حوار بين بعضها بعضًا، فإنها أيضًا بحاجة ماسة إلى حوار داخلي في إطار الدولة الوطنية، وهو الأساس الذي يمكن الانطلاق منه، ناهيك بحوار مع المجتمع الدولي حول المشتركات الإنسانية.

في المقابل فإن القوى الإرهابية التي هاجر بعض قياداتها إلى الغرب عملت على استغلال أجواء التسامح وفضاء الحرّيات والديمقراطية، فجندت الشباب، وهو ما جاء دورهم بخاصة عقب احتلال أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003 ، وذلك بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر الإرهابية الإجرامية التي حصلت في الولايات المتحدة.

ثالثًا: خطاب جديد وفكر جديد

لكي يتم تطويق ظاهرة التطرّف والقضاء عليها[13]، لا بدّ من خطاب جديد، وقبل ذلك لا بدّ من تجديد الفكر، لكي يتم تجديد الخطاب، والأمر يحتاج إلى وضع معالجات طويلة الأمد تقوم على عدد من الدوائر والجبهات:

الأولى، الجبهة الفكرية والحقوقية: اعتماد مبادئ المواطنة والمساواة، وهما ركنان أساسيان من أركان الدولة العصرية التي يفترض فيها أن تكون «دولة الحق والقانون» وتستند إلى قواعد العدل والشراكة والمشاركة، إذْ لا يمكن القضاء على التطرّف والإرهاب بوسائل عسكرية أو أمنية فقط، بل لا بدّ من مواجهة فكرية راهنة مثلما هي متوسطة وطويلة المدى، فالنّصر الحقيقي على التطرّف هو في الجبهة الفكرية أولًا، وخصوصًا حين يدير الشباب والناشئة ظهورهم للتطرّف ويبنون علاقات وجسورًا من الثقة والاحترام بينهم وبين الآخر، وفقًا للمشتركات الإنسانية، مع احترام الخصوصيات والهويّات الفرعية، بما ينسجم مع جوهر الحريّات العامة والخاصة وقيم حقوق الإنسان.

الثانية، الجبهة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وتلك التي تستوجب توفير ظروف مناسبة للعيش الكريم، وفرص عمل متكافئة، ومن دون تمييز لأي سبب كان وتهيئة فرص تعليم وضمان صحي واجتماعي، الأمر الذي سيقطع الطريق على الفكر التعصّبي المتطرّف والإرهابي.

الثالثة، الجبهة التربوية والدينية: الأمر يتطلّب تنقية المناهج الدراسية والتربوية عن كل ما من شأنه ازدراء الآخر أو تحقيره، لأن ذلك سيؤدي إلى إشاعة مناخ من الكراهية والأحقاد والكيدية، فالجميع بشر ومتساوون في الكرامة الإنسانية، وبحسب قول الفاروق عمر: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا» أو قول الإمام علي لعامله في مصر مالك بن الأشتر النخعي: «لا تكن عليهم (أي على الناس) سبعًا ضاريًا لتأكلهم، فالناس صنفان: إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق».

---

(13) للمزيد من الاطلاع على أفكار التطرّف يمكن مراجعة ما ذهب إليه فوّاز جرجس في كتابه القيم: **داعش إلى أين؟: جهاد ما بعد القاعدة**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 201 – 202، الذي يرى أن القاعدة وداعش كلاهما ينتميان إلى العائلة نفسها التي يطلق عليها «السلفية الجهادية» ويتشاركان الأفكار الرئيسية نفسها ويجملها باليوتوبيا الإسلامية وملخّصها استبدال «حكم الدولة» بـ«حكم الله»، ويحدد الفارق بينهما، فالقاعدة تنظيم سري عابر للحدود، في حين انغمس داعش في الجماعات السنية المحلية وعمل داخل إطار مفهوم الدولة، أي أنه متجذر في الانقسام الشيعي – السني، وينحت جرجس لتوصيف الحالة مصطلحًا عميق الدلالة وهو «الجيوطائفية» كتعبير عن التنافس الإقليمي، فداعش ليس مجرد تنظيم إرهابي متمرّد، وإنما هو أقرب إلى كيان دولة «خلافة»، لهذا قام بتمزيق الحدود «الاستعمارية» التي تشكلت وفقًا لاتفاقية سايكس – بيكو عام 1916 وعقب انحلال الدولة العثمانية.

وكان بودي لو استخدم جرجس مصطلح «القوى الإرهابية» بدلًا من «الجهادية» والإرهابيون بدلًا من «الجهاديين»، و«الإسلامويون» بدلًا من «الإسلاميين»، (وخصوصًا أن الإسلامولوجيا تعني استخدام التعاليم الإسلامية بالضد من الإسلام».

وعلى هذا الأساس ينبغي أن تكون مرجعية الدولة فوق جميع المرجعيات التي لا بدّ أن تخضع لها، سواء كانت سياسية أو حزبية أو دينية أو تربوية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو مناطقية أو غير ذلك.

ويحتاج الأمر إلى عمل طويل الأمد، ومن دون هوادة لإصلاح المجال الديني بما ينسجم مع سمة العصر والتطوّر وإدماج المناهج والمدارس الدينية مع المناهج والمدارس التي تعتمدها الدولة بهدف توحيدها وإشاعة الثقافة المدنية فيها، وجعل الدين في خدمة المجتمع مُيسّرًا، وذلك بالعيش المشترك لأتباع الأديان في إطار دولة تقوم على المساواة وتحترم الجميع وتأخذ في مبادئ الكفاءة والإخلاص للوطن، في تولّي الوظائف العامة.

الرابعة، الجبهة القانونية والقضائية: لا بدّ من تأكيد مبادئ احترام القانون وعدم التجاوز عليه لأي سبب كان، وبحسب مونتيسكيو فـ«القانون مثل الموت الذي لا يستثني أحدًا»، أي أنه ينطبق على الجميع، وبتأكيد استقلال القضاء ونزاهته وتنقية النصوص الدستورية والقانونية عن كل ما يتعلّق بالتطرف والتعصّب والتمييز.

الخامسة، الجبهة الإعلامية والمدنية: هنا ينبغي أن يؤدي الإعلام دورًا مهمًا ومعه المجتمع المدني في نشر ثقافة التسامح واللاعنف والسلام المجتمعي واحترام الهويّات والخصوصيات التي هي جزء من تاريخنا بكل ما فيه من مشتركات، ولا سيّما بتأكيد احترام الآخر.

السادسة، الجبهة الأمنية والاستخبارية: هي جبهة مهمّة وأساسية، وبقدر ما هي جبهة وقائية فهي جبهة حمائية ولا بد أن تكون جبهة رعائية، وإذا كان تحقيق الأمن مسألة جوهرية وأساسية لأي تقدم وتنمية، وهو الذي عَدَّه سيغموند فرويد موازيًا للكرامة، بل يتفوق عليها أحيانًا، وخصوصًا في ظل الحروب والنزاعات الأهلية وانفلات الفوضى، إذ لا كرامة مع غياب الأمن، مثلما لا أمن حقيقيًا من دون كرامة. ومع استخدام الوسائل العسكرية والحربية ضد الجماعات الإرهابية، فينبغي في الوقت نفسه الحرص على حماية المدنيين وعدم تعريضهم للأذى واحترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على هذا الصعيد، ولا سيّما اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 وملحقيها بروتوكولي جنيف لعام 1977، **الأول**، الخاص بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، و**الثاني**، الخاص بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية.

ويمكن القول إن تحقيق الأمن وحماية الحقوق الإنسانية والكرامة الفردية والجماعية هي مسؤولية متكاملة للدول والحكومات والقوى الفاعلة والحية في المجتمع، من أحزاب ونقابات ومؤسسات رأي عام ومنظمات مجتمع مدني وإعلام، وخصوصًا بالبحث عن المشتركات ومحاولة فكّ الاشتباك الذي يحصل أحيانًا بالممارسة، وبتقديري، فإن ذلك أحد أركان الخطاب الجديد لمواجهة التطرّف والإرهاب، وخصوصًا بتوسيع دائرة الحقوق والحريّات وتعزيز الهويّة الوطنية المشتركة.

يعتمد نجاح الدول على قدرتها على الموازنة بين سبل المواجهة وسبل الحماية، إضافة إلى سبل الرعاية، ولا بدّ من اعتماد تشريعات وآليات جديدة أكثر قدرة على استقطاب الشباب وامتصاص طاقاتهم عبر نوادي أدبية وأنشطة ثقافية ورياضية وفنية من رسم وموسيقى وغناء ومسرح وغيرها.

وهذا يعني إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية بوصفها مكمّلة ومتمّمة لاتخاذ القرارات وتنفيذها، وهي بهذا المعنى يمكن أن تكون «قوة اقتراح»، وليس «قوة احتجاج» فحسب.

ويعَدّ الحفاظ على الدولة الوطنية واحدًا من المهمّات الجديدة، التي تواجه مجتمعاتنا، والتي تقع في صلب استراتيجيات مواجهة التطرّف، إذْ لا يمكن إحداث التنمية من دونها، فالدولة الوطنية وإن كانت هي نتاج اتفاقية سايكس ـ بيكو (1916) أصبحت اليوم مهدّدة في ظلّ التطرّف ومحاولات التديين والتطييف والإثنية والتشظّي، والهدف هو تجزئة المجزّأ وتذرير المذرّر.

إن حزمة الاستراتيجيات تلك التي تواجه التطرّف على المستوى الداخلي، يمكنها، في ظل تعاون وطني شامل وإدارات سليمة، مواجهة التحدّيات الخارجية، سواءٌ بالسعي مع غيرنا من شعوب الأرض وأممه لإعادة صوغ نظام العلاقات الدولية، ليصبح أكثر عدالة وأشد قربًا إلى التعبير عن المصالح المشتركة بين الدول والأمم والجماعات الثقافية، الأمر الذي يحتاج إلى توازن قوى دولي من نوع جديد، لا بدّ من العمل عليه.

وإذا كان نظام القطبية الثنائية قد انتهى وبوجه خاص (1945 ـ 1989)، فإن نظام الأحادية القطبية بدأ يتفكّك ويتآكل، ولم تعد الولايات المتحدة المتحكّم الوحيد في نظام العلاقات الدولية، وهناك محاور إقليمية ودولية، وخصوصًا في ظل صعود روسيا وعودتها المؤثرة في النطاق العالمي والدور الجديد الذي تؤديه الصين بما لها من إمكانيات، ناهيك بدول البريكس الأخرى مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، ويمكن القول لا بدّ من إيجاد مواطن قدم للعرب فيها، وخصوصًا حين يكون هناك حد أدنى من التنسيق والعمل المشترك، وبقدر ما للمسألة من أفق استراتيجي، فإن لها خطوات أولى تمهيدية يمكن الشروع بها والعمل في إطارها.

ولا شكّ أن ثمة مشتركات إنسانية تجمعنا مع شعوب الأرض، وخصوصًا قوى التحرّر والتقدم في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، لا بّد من تعزيز التعاون والتنسيق معها سواء في المحافل الدولية أو على الصعيد الميداني، والهدف هو توثيق عرى الصداقة والتفاعل الثقافي والتواصل الحضاري، لأن التطرّف الذي ينجبه التعصّب سيلد العنف والإرهاب، وهذه مسألة تشمل جميع شعوب البلدان النامية الأكثر تضررًا منه، إضافة إلى شعوب العالم أجمع □

قراءة في تحديات التغيُّر في مجتمعات الخليج العربي(*)

باقر سلمان النجار(**)

أستاذ علم الاجتماع – البحرين.

أولًا: مدخل لفهم التغير

لم تكن عمليات التغير في أرجاء منطقة الخليج العربي تسير بوتيرة واحدة، في أي عملية من عمليات التغيُّر، أو تأتي بنتائج أو مصاحبات متماثلة ومتساوية. وهي ـ أي عملية التغير ـ رغم محاولات تنميطها وتحديد مساراتها، فإن نتاجاتها تختلف من مجتمع إلى آخر، وهي في داخل هذه المجتمعات تختلف درجة التحولات فيها من إقليم إلى آخر ومن جماعة اجتماعية إلى أخرى. وتفرز عمليات التغير في الغالب قدرًا من الردود والممانعات المجتمعية غير المحسوبة، وهي تراجعات تحدث لأي عملية تغير، لكون عمليات التغير لا يمكن حساب نتائجها حسابًا دقيقًا، وبالتالي التنبؤ بنتائجها بصورة دقيقة تقارب دقة التنبؤ في العلوم الطبيعية. من ناحية أخرى، فإن النتائج المنظورة أو المتوخاة من عملية التغيير غالبًا ما تحمل معها ـ ولو بعد حين ـ نتائج غير منظورة أو غير متوقعة قد تكون أشد وقعًا من كل توقعاتنا أو أنها قد تأتي بنتائج على عكس ما نبتغي. ما نريد الإشارة إليه، بل والتشديد عليه، أن التحكم في نتاجات عمليات التغير في جانبها البشري لا يبدو ممكنًا في مجتمعاتنا الشرقية، بل إنه بدا فعلًا غير ممكن في مجتمعاتنا العربية الإسلامية التي مرت بها عمليات التغير بردود تلو الردود، وهي تراجعات يقف الباحث أمام بعضها متسائلًا، وفي بعض حالاتها عاجزًا عن إعطاء تفسير دقيق لها. هل هي كما يقول البعض ذات علاقة بالموقف من الحداثة ونتاجاتها، أم أنها ذات علاقة بمكونات هوياتية تقاوم التماهي مع هويات عالمية مُتسيدة. أم أن بعض المكونات الثقافية في بعض المجتمعات النامية تحمل بطبيعتها مكونات محلية تقاوم التماهي مع بعض المكونات الثقافية الوافدة.

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى ندوة: «قضايا التغيُّر في المجتمع السعودي»، الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية، الرياض ـ السعودية، 18 شباط/فبراير 2020.

(**) البريد الإلكتروني: drbaqer@gmail.com.

تقدم حركة الاحتجاجات التي اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية، في إثر مقتل أمريكي من أصول أفريقية خنقًا على يد أحد رجال الشرطة البيض، في حزيران/ يونيو 2020 التي انخرطت فيها الأجيال الأمريكية وكل الجماعات الإثنية الأخرى كالبيض والهسبانك (ذوي الأصول اللاتينية) حقيقة أن ردود الفعل البشرية رغم كل ما يقال عن القدرة على التحكم في سلوك الناس وتوجهاتهم، إلا أن الغضب البشري قد ينفجر في لحظة غير محسوبة في الزمن.

فالثورات والاحتجاجات والعصيان المدني والفوضى وغيرها، التي تحدث في كثير من المجتمعات، هي ليست وليدة لحظة حدوثها إنما هي تعبير عن تفاعلات قائمة في المجتمع لسنين طويلة. وهي تعبير عن مشكلات اجتماعية عميقة وممارسات سياسية واجتماعية تُركت بلا حل أو مع بعض الحل. وهي قد تحدُث نتيجة لحوادث بسيطة قد نستصغرها، وإذا بها تشعل المجتمع ككل، وربما تطيح الدولة والمجتمع أو أحدهما. وقد تتفاعل مع لحظتها متغيرات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو تكنولوجية قد تأتي مصاحبة لها، أو متغيرات مساهمة في تعبئة العامة وشحن الفئة المستهدفة. فقبل مقتل جورج فلويد كان هناك الكثير من الحوادث التي راح ضحيتها عدد من السود الأمريكيين على أيدي أفراد من البيض أو الشرطة الأمريكية، إلا أنها لم تشعل المجتمع كما أشعلها حادث مقتل جورج فلويد على يد شرطة ولاية مانيابلس الأمريكية، وجعلها حركة احتجاجية قابلة للاتساع لتشمل كل الولايات الأمريكية؛ بل إن مواجهتها بالعنف، قد جعلت من بعض فلولها المنفلتة مبررًا للجنوح إلى العنف والفوضى، وهو عنف قد يقوض الكثير من إمكانات الجهات المعنية في ضبط أمن الناس والمجتمع. لا بل إن سلسلة الاحتجاجات الداعمة للاحتجاجات الأمريكية امتدت لتشمل أهم الدول الغربية كبريطانيا وفرنسا وألمانيا، وأن تطرح المشكلة نفسها على واقعها المحلي، وأن تطيح كل رموز وتماثيل حقبة تجارة العبيد في بريطانيا وفرنسا. كلها ردود فعل تعكس كما أشرنا أن ردود الفعل الشعبية مهما بدت ساكنة أو مستكينة قد تحمل في عمقها لحظة تفجرها كنتيجة لكل عمليات القهر الاجتماعي وانعدام العدالة الاجتماعية واللامساواة.

بمعنى آخر، قد يكون ممكنًا التحكم في التغيير من حيث هياكله المادية، ولربما تحديد مساراته الاقتصادية، إلا أنه لا يمكن فعل ذلك بالقدر نفسه في تحديد نتاجاته الاجتماعية أو مصاحباته السياسية والثقافية. كما أن اتجاهات البشر، وإن تغيرت، لا يمكن التحكم في مساراتها بصورة مطلقة. بل إن المتغيرات الجديدة والمتسارعة في وسائط الاتصال وتوظيفاتها المختلفة، إضافة إلى التغيرات التكنولوجية الكبرى التي باتت تمثل حقيقة العصر، تجعل منها هي الأخرى متغيرًا ذا تأثير مفتوح لا يمكن حساب نتائجه التي قد تأتي في غير ما هُدف إليه أو رُغب فيه. وهي ـ كما متغيرات التغير الأخرى ـ ليست أحادية الجانب أو حيادية التفاعل بقدر ما أن تفاعلاتها مع متغيرات الداخل العقائدية والإثنية والقبلية ـ أو العرقية والجيوسياسية حتى ـ تعطي نتائج متباينة من مجتمع إلى آخر. فطبيعة التغيرات التي حصلت في مجتمعات شرق آسيا في الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وغيرها تختلف عن تلك التي حصلت في الهند، وهي تختلف عن تلك التي تمّت في الباكستان. وهي لذلك، أي الباكستان، تُقدَّم في الكثير من الدراسات كأحد نماذج الدول الفاشلة رغم قدراتها العسكرية والنووية الكبيرة، كما أنها تختلف عن تلك التي حصلت في أمريكا اللاتينية أو أفريقيا. وهي حداثة لم تأتِ بالتغيرات نفسها ولا بالدرجة نفسها في منطقتنا العربية التي جاءت

عملياتها تحمل الكثير من الارتدادات الاجتماعية والثقافية والسياسية والقليل من الانجاز. إلى ذلك، تواجه التغيرات في المنطقة العربية الكثير من العوائق والممانعات، من هنا أخذت عمليات التحول الشكل المتذبذب قليلًا من الصعود وربما كثيرًا من الهبوط.

ثانيًا: تغيرات الخليج

إن التغيرات في منطقة الخليج لم تأتِ في أقاليمها المختلفة بالدرجة نفسها، كما أن نتائجها لم تكن هي الأخرى متماثلة ومتسقة في نتائجها رغم وقوع دولها في الإقليم الجغرافي الواحد نفسه. فالسياقات الاجتماعية لمجتمعاتها المختلفة بدت مؤثرة في حجم هذه التغيرات وطبيعتها. بل إنها مُشكلة للأفراد الذين يقع عليهم فعل التغيير وتتجسد فيهم متغيراته. فمنطقة الخليج قد تكون حققت تطورًا مهمًا في بناءاتها الأساسية وفي بعض ـ إن لم يكن جل ـ خدماتها الاجتماعية المختلفة، إلا أنها ربما تكون قد تلكأت عن إحداث قدر مهم من التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية. وهي تغيرات مهمة لتعزيز القدرة التكيفية في المجتمع وبالتالي إحداث قدر مهم من التوازن بين أنساقه وعمليات تغيره. إن بعضًا من هذه «الممانعات الاجتماعية» قد يعود إلى عجز الأنظمة التعليمية في إحداث قدر مهم من القبول والتعاطي الإيجابي مع التحولات العالمية المهمة في مجالاتها الاجتماعية والسياسية وفي الافتقار إلى ثقافة التراكم في العمل الاقتصادي والثقافي، ولربما قبل هذا وذاك، الدور الذي يمكن أن تؤديه بعض المتغيرات أو الأنساق أو التضامنيات، ولربما القوى الاجتماعية في تعطيل التغير أو منع حدوثه.

وما نود التشديد عليه أن مجتمعات الخليج العربي رغم أنها في عمومها خضعت للتغيرات الهيكلية نفسها في البنى الأساسية: شوارع وجسور وطرق سريعة موصلة إلى المناطق النائية والبعيدة ومبانٍ حديثة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومطارات حديثة ومجمعات تجارية يتبارى بعضها مع البعض الآخر على مستوى الدول والإقليم، إضافة إلى تغيرات بدت واسعة وكبيرة في أنماط الحياة وإنشاء مدن حديثة يختلط فيها الليل بالنهار، وهي أنماط من الحياة لم تكن قائمة حتى عقود ثلاثة أو أربعة ماضية. إلا أن وقع كل ذلك على الأفراد والجماعات في مجتمعات الخليج لم يكن واحدًا. فنزعة المحافظة بدت مؤثرة في سلوك ونمط علاقات الأفراد التي تأخذ أحيانًا أطرًا عائلية وأخرى قبلية وأخرى مذهبية. وكحصيلة لذلك فإن هويات الأفراد ظلت محتفظة بجزء كبير من خصوصياتها الجهوية (المناطقية) والإثنية. بل إن انكشاف الهويات بعضها على بعض بفعل عوامل العولمة والعمل الإقليمي المشترك لم يدفع نحو حالة من التماهي فيما بينها لكن بدت الهويات الأصغر ولربما الأضعف تدافع عن سماتها في مقابل اجتياح الهويات الأقوى أو الأكبر أو المتسيدة[1].

(1) Manuel Castells, *The Power of Identity* (Malden, MA: Blackwell Publishing, 1997).

ثالثًا: تحديات التغير في مجتمعات الخليج العربي

وقبل الدخول في طرح ما سوف نناقشه دعونا نتعرف إلى ما يشير إليه التعريف الاصطلاحي للتحديات: التحديات ومفردها «تحدٍّ» يصف أي متغيرات أو ممانعات طارئة أو كامنة، وهي متغيرات أو أسباب قد تكون كامنة مستترة أو بارزة تحرف عمليات التغير عن تحقيق أهدافها أو أنها قد تعطل مسارها. وهي تحديات تجاوزها يتطلب جهدًا وعملًا جادًا وإرادة قوية وعمل مؤسسي، كما أنها قد تمثل اختبارًا لقدرات المجتمع على التكيف مع التحولات الجديدة أو اختبارًا لقدرات الأفراد على تجاوز المشكلات والصعاب. نحن هنا لسنا معنيين بالتحديات الخارجية التي يأتي على رأسها التحدي الأمني، وتحدي افتقار المنطقة إلى ترتيبات داعمة لقيام منظومة أمنية إقليمية. فوق هذا وذاك هناك خلافات الأقطار الخليجية في مجلس التعاون الخليجي بعضها مع بعضها الآخر. وهي خلافات يتداخل فيها الشخصي مع السياسي وربما المنافسة غير السليمة. كما أنها خلافات لا تحلها التسويات أو الاتفاقات، إذ ما بقي في النفس يبقى كذلك، لغياب الفعل المؤسسي وغلبة الفعل الفردي، مع تغييب واضح فيها للبعد الشعبي. ولربما يمثل الخلاف الخليجي الأخير بين ثلاث من دول الخليج وهي السعودية والإمارات والبحرين في مقابل قطر، وما جاء به من آثار ومصاحبات سياسية واجتماعية واقتصادية مؤلمة للدول كما هي على الشعوب. هناك أيضًا تحديات تواجه المنطقة في تعزيز التعاون بين دوله والقدرة على حل خلافاتها، بعيدًا من الحساسيات الشخصية للدول بعضها نحو بعض، وهو خلاف يتعقد مع الوقت ويزداد الألم ألمًا مع استمراره، وشُل في أثره الكثير من العمل الإقليمي المشترك. بل إن آثار هذا الخلاف على الناس والعائلات بات كبيرًا. وهو خلاف قد تجاوزت بعض إجراءاته التعاون المتعارف عليه بين دول المنطقة، والأهم، أنه قد أثار مخاوف الدول الصغيرة في جسم مجلس التعاون الخليجي من أن أي خلاف بين أطرافه[2].

فما هي إذًا هذه التحديات الداخلية التي تحاول هذه الورقة طرحها، وكيف لها أن تعمل وما مدى فاعليتها في تعطيل عمليات التغيير؟

أولًا، هذه التحديات جاءت من عمليات التغيير ذاتها أو من آلياتها، أو من القوى القائمة عليها، أو القوى التي كان منوطًا بها إدارة عمليات التحول. بمعنى أن عمليات التغير ـ وخصوصًا السريعة منها ـ تتطلب قدرات تكيّفية لا يبدو أنها حاضرة دائمًا عند كل الفئات أو الجماعات الاجتماعية في بعض المجتمعات الخليجية. أو أن بعض آلياتها الموظفة ربما لا تكون مناسبة، أو أنها قد تأتي بغير ما ترجو منه عمليات التغيير. إلا أن الأهم من كل ذلك بات يتمثل بحقيقة أن الأفراد أو القوى التي كان لها الصدارة أو القائمة عليها، ونتيجة لغياب الشفافية والرقابة في العمل المؤسسي، فإن ذلك قد مَثل متغيرات عطلت نتائج بعض عمليات التغير أو ساهمت في تفشي ظاهرة الفساد والاحتكار والتأسيس للمحسوبيات في العمل والإدارة.

بمعنى آخر، إن عمليات التغير قد تأتي بقوى اقتصادية أو اجتماعية تستأثر بثمار التغير أو أن توظفه بالطريقة التي لا يجلب لمنافعها أو حصصها فيه أي ضرر أو تعديل. وهي إدارة نزعت في

(2) Jane Kinninmont, *The Gulf Divided: The Impact of the Qatar Crisis* (London: Chatham House, 2019).

بعض حالاتها لحصر ثمار ومنافع التغير في جماعاتها القرابية أو العصبوية الصغيرة أو الكبيرة[3]. مع مرور الوقت أنشأ هؤلاء جماعة/جماعات النخب الجديدة التجارية والسياسية. وهي بحكم قرب بعضها من أصحاب القرار أصبحت تمتلك ثروات ونفوذًا وقوة مؤثرة في الدولة والمجتمع. وهي في بعضها، ومن خلال مواقعها، دفعت نحو اتجاهات أكثر تضييقًا على أصحاب الرأي والكتّاب والمغرّدين الناقدين لممارساتها.

ثانيًا، تنتاب مجتمعاتنا حمّى محاولات التنميط الاجتماعي، التي لأسباب متعلقة بنزعات اجتماعية أو سياسية، توظف فيه آليات ومؤسسات، وربما يكون من أهمها نظامنا التعليمي. فالتعليم الذي أصبح فيما بعد إحدى آليات التغيير، كان قد وُظف لتحقيق قدر من النمطية الاجتماعية والاتساق السياسي، وهو فعل يتعارض مع طبيعة النظام التعليمي بوجه عام والقائم على تأكيد التعددية الثقافية والفكرية والسياسية. كما أنه فعل تستمد فاعليته من سياقاتنا التقليدية القائمة على تأكيد التماثل أو التطابق بين الأفراد والجماعات. من هنا نُظر دائمًا إلى الاختلاف الثقافي أو الفكري أو السياسي على أنه خروج عن ثوابت المجتمع وتوافقاته المجتمعية[4].

إضافة إلى ذلك، فإن امتلاك الدولة لوسائط الإعلام المختلفة من تلفزيون وإذاعة وصحف ومجلات، ودخولها مؤخرًا في مجال وسائط الاتصال الاجتماعي، قد مكنها من أن تحدث اختراقًا مهمًا في توجهات الأفراد، مُشكّلة بالتالي وجهات نظر قطاعات كبيرة من الناس على مستوى المواطنين والوافدين. وهي اختراقات تهدف إلى إيجاد آراء ومواقف متسقة مع مواقف النظام على مستوى الداخل والخارج، وخلق كتلة بشرية داخلية كبيرة تمثل الحزام الأمني للنظام في مواجهة تهديدات الداخل أو الخارج.

من ناحية أخرى، فإن انتشار وسائط الاتصال الاجتماعي بأشكالها المختلفة قد جعل منها فضاءً مهمًا للنقد وكسر احتكار الخبر والمعلومة. وهو نقد، وبفعل طبيعة الوسيط، بات يشمل النظام كما الأفراد والجماعات، وبعضها قد يحمل دقة في بياناته أقرب إلى التجني، ولربما التعبئة والحشد الاجتماعي ضد المختلف الإثني كما هو القبلي والمذهبي. فقد تحول هذا الفضاء في المرحلة الأخيرة إلى ساحة معارك شخصية وطائفية تنشر الكراهية هنا أو هناك. وهو ما دفع بالنظام ـ كما الأفراد – إلى المطالبة بتحجيم استخداماته، وهي دعوة أعقبتها مجموعة من الإجراءات القانونية المنظمة والمُحددة لاستخدام هذا الفضاء، وهو إجراء أعقبه تقديم الكثير من مستخدميه إلى القضاء لأسباب متعددة[5].

---

(3) باقر سلمان النجار، **الحداثة الممتنعة في الخليج العربي: تحولات المجتمع والدولة** (بيروت: دار الساقي، 2018).

(4) Kai Strittmatter, *We Have Been Harmonized: Life in China's Surveillance State* (Exeter: Old Street Publishing Ltd., 2019).

انظر أيضًا: عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الهوية: جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017).

(5) Chattam House, "State, Society and Social Media in the Gulf," Workshop Summary, 27-28 March 2017.

ثالثًا، وإلحاقًا بالسابق، فإن التعليم رغم أنه في بعض حالاته يعَدّ إحدى أهم آليات ما يسمى «الاتساق القيمي»، أي أن يكون قادرًا على بناء قدر من التوافق على القيم الأساسية بين أفراد المجتمع وجماعاته، التي تقوم في المجتمعات الغربية مثلًا على احترام الحريات المدنية والاجتماعية واستقلالية الدولة وحياديتها عن الفضاء العام؛ إلا أنه في حالتنا، ونتيجة لطبيعة نظامنا التعليمي ومضامينه الاجتماعية والثقافية، أو انحيازاته المجتمعية أو العصبوية، يخضع لتأثير الأنساق الأكثر قوة في المجتمع من حيث تشكيله أو تشكيل مخرجاته. وهي حالة قادت إلى قدر من الثنائية الثقافية التي بات نظامنا التعليمي قائمًا عليها، وهي ثنائية تضادية. فهناك تعليم الذكور مقابل تعليم الإناث، وهناك ثنائية التعليم الديني مقابل التعليم العام، وثنائية التعليم الحكومي مقابل التعليم الخاص، وفي بعض حالاته ثنائية تعليم النخبة مقابل تعليم العامة؛ بل إن هناك انقطاعًا أحيانًا وتضادًّا بين معارف التعليم أو ما يتلقاه الفرد من علوم حديثة وبين ما ينقضه أو ينفيه أحيانًا من معارف وأنماط تفكير يتعرض لها الطالب/الفرد في الأسرة والشارع أو بعض المؤسسات الدينية في المساجد والحسينيات وجلسات الوعظ أحيانًا، أو ما يتعرض له الطالب من معارف ميتافيزيقية على يد نفر من المعلمين.

إنها ثنائيات مؤثرة في قدرته كنظام على بناء قدر أكبر من الاتساق القيمي بين أفراده وبالتالي جماعات المجتمع. من هنا فإن موقف جماعات الداخل باختلافاتها الإثنية والقبلية والجهوية من مسألة الحداثة والتحديث يتسم بالثنائية أو التردد: بين مجموعة ترى فيها، أي الحداثة، تحديًا يجب ولوجه، وبين أخرى ترى أنه يتعارض مع خصوصياتنا الدينية والثقافية. إنها حالة تجعل من عملية التحديث ذاتها عملًا انتقائيًا تتغلب فيه جوانب أكثر قبولًا على الأخرى الأقل قبولًا. وهي في حالتنا يأتي التحديث الاقتصادي على حساب عمليات التحديث الثقافي وربما السياسي، وهو ما يخلق قدرًا من «الممانعات الاجتماعية» في الموقف من عمليات التحديث والتغيير كعملية شاملة، أي أننا ننتقي الجوانب التي نعتقد أنها لن تصيب، أو تغيّر، حصص الأفراد والجماعات في مركب القوة القائم[6].

رابعًا، يتحدث بعض من كتّابنا أو ساستنا أحيانًا عن الحاجة إلى الاتجاه شرقًا، بل ويتحدث البعض بإعجاب عن تجارب الصعود الاقتصادي لمجتمعات شرق آسيا الجديدة في سنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا... وغيرها؛ وهو نهوض كان قوامه الشفافية والانتظام والانضباط، وفوق هذا وذاك إرساء أسس مجتمع جديد قائم على الديمقراطية وقيم المواطَنة والتساوي بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات. وهو تساوٍ قد يعني في ما يعنيه الأخذ بمبدأ «الميروتوقراطية» كأساس للحكم على الناس في المجتمع. أي الأخذ بمبدأ أن قيمة الأفراد تتمثل بما يمتلكه الأفراد من قدرات فكرية وعلمية ومهارات عملية يقدمونها للمجتمع لا في ما يأتي معهم عند الولادة. إنه تحدٍّ يتطلب قدرًا من التمكين الاجتماعي للأفراد والمجتمعات المحلية، وأن يكون لهم رأي في المسارات التي تدخل فيها مجتمعاتهم.

خامسًا، القدرة على إحداث تحولات مؤسساتية مهمة ينتقل فيها القرار من كونه قرارًا فرديًا إلى قرار مؤسساتي. وهو انتقال قد يتطلب تحولات مهمة في الرؤى والتوجهات ولربما قبل ذلك

(6) باقر النجار، **صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي** (بيروت: دار الساقي، 2003).

تصويب الممارسات وإخضاعها لقدر أكبر من الشفافية والمساءلة. وهي مساءلة تتطلب تدرجًا وتخصصًا في صناعة القرار وتسند عملية صنعه إلى مؤسسات لا إلى أفراد.

سادسًا، رغم أن بلدان الخليج العربي تتسم بدرجة كبيرة من الاستقرار السياسي عندما تقارن بالكثير من البلدان العربية في الشام والمغرب العربي، إلا أنها تحتاج إلى جهد لترتيب وتنظيم بيت الحكم. فصراعات القوة بين أجنحته المختلفة لا تهدد استقرار العائلة فحسب، وإنما يهدد كذلك المجتمع والدولة بوجه عام. وهي صراعات قلّما يتم الحديث عنها، إلا أن أخبارها غالبًا ما تكون متداولة على ألسِنة الناس ومن خلال وسائط الاتصال الاجتماعي. وهي صراعات غالبًا ما تقوم على حصص القوة: كالمال والأرض فيما بينها أو على ولاية العهد بين فروعها أو بين الأخوة والأبناء. إلا أن ثبات تقاليد انتقال الحكم، التي بدت محددة في عائلة الحكم رغم بعض مشكلاتها قد أضفى قدرًا كبيرًا من الاستقرار على أنظمة الحكم في المنطقة. ويعتقد البعض أن هذه القدرة على الاستمرار، بخلاف الأنظمة الجمهورية في المنطقة العربية، إنما تعود لحقيقة أنها أكثر قدرة على إدارة تحدي انتقال السلطة لكونها أنظمة تعتمد في إدارتها للدولة وعلاقاتها بالمجتمع على التقاليد القبلية وحكم العائلة[7]. ولا تستطيع أي قوة خارج العائلة الحاكمة أن تقرر من سيكون حاكمًا. أي أنها عملية لا تتم إلا في داخل العائلة وفي إطارها[8]. من الناحية الأخرى فإنه باستثناء البحرين التي ينظم الدستور فيها، ولاية العهد لأكبر أبناء الحاكم سنًا والذي حُدد في نسل المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، من خلال انتقالها من رئيس الدولة الحاكم إلى أكبر أبنائه سنًا أو من يختاره. إنه تقليد بدأته منذ أن تولى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الحكم عام 1923. إذ ينص الباب الأول المادة 1 ب من دستور البحرين على التالي: «حكم مملكة البحرين ملكي دستوري وراثي، وقد تم انتقاله من المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إلى ابنه الأكبر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد، وينتقل من بعده إلى أكبر أبنائه، وهكذا طبقة بعد طبقة، إلا إذا عين الملك قيد حياته خلفًا له ابنًا آخر من أبنائه غير الابن الأكبر...»[9].

أما دول الخليج الأخرى، فإن انتقال السلطة في بعضها قد لا تنظمه نصوص دستورية واضحة بقدر ما يحدده أحيانًا أعراف غير مكتوبة وتوازنات داخل العائلة ذاتها؛ من خلال مجلس العائلة أو هيئة البيعة أو مجلس الوصاية، أو أن يحددها من هو في مركز الحكم الذي في يده أن ينقلها إلى أحد أبنائه أو إخوته أو إلى أحد من أبناء عمومته أو إلى الفرع الآخر من العائلة الذين يشاركونهم في حكم الإمارة[10].

---

(7) Russell E. Lucas, "Rules and Tools of Succession in the Gulf Monarchies," *Journal of Arabian Studies,* vol. 2, no. 1 (June 2012), p. 76.

(8) Michael Herb, *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*, SUNY Series in Middle Eastern Studies (Albany, NY: State University of New York Press, 1999), p. 22.

(9) <https://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/bh/bh020ar.pdf>.

(10) انظر: Anthony Billingsley, *Political Succession in the Arab World: Constitutions, Family Loyalties and Islam* (New York: Routledge, 2010).

سابعًا، تحتضن مجتمعات الخليج أكبر تجمع سكاني وافد، إذ يقدرهم البعض بما يقترب من 25 مليون نسمة، وهو ما يمثل نحو57 بالمئة من إجمالي السكان. أدناها في السعودية (38 بالمئة)، وسلطنة عمان (44 بالمئة)، وأعلاها في قطر (87 بالمئة)، والإمارات (88 بالمئة)؛ وهو تجمع سكاني يمثل أساس النشاط الاقتصادي والاجتماعي في جل مجتمعات المنطقة. إذ تمثل العمالة الأجنبية نحو 60 بالمئة من قوة العمل في بعضها ويرتفع إلى 90 بالمئة في بعضها الآخر، أي أننا في نزوعنا نحو بناء دولة الرفاه قد استوردنا قطاعًا كبيرًا من السكان متنوعًا عرقيًا وإثنيًا ومهنيًا دخل في كل مفاصل النشاط الاجتماعي والاقتصادي ولربما الثقافي والفكري. وأصبح هذا القطاع جزءًا أساسيًا من أنماط الانتاج والتنمية من دون أن تكون لنا رؤية أو سياسة سكانية واضحة تجاهه. فأجياله الجديدة التي دخل بعضها في جيله الثالث، رغم كونه جزءًا من نسيج هذه المجتمعات ربما أصبح يعاني مشكلات لا بد من مواجهتها وحلها[11]. أضف إلى هؤلاء قطاعًا بات متسعًا ممن يسمون «البدون» أو عديمي الجنسية الذين دخل بعضهم في جيله الثالث أو الرابع، يعاني مجموعة من المشكلات المعيشية والاجتماعية وتتعقد حياتهم جيلًا بعد جيل[12].

بتعبير آخر، إن المنطقة لا يمكنها الاستمرار في استيراد المعارف والبشر كمدخلات أساسية في نهوضها الاقتصادي ورفاهها الاجتماعي. فالأمم التي كان لها سبق النهوض، أو فعل النهوض في أي من أقاليم العالم المختلفة، قد تحقق صعودها عبر فعل توطين المعارف وإنتاجها وعبر خلق قوة عمل محلية تتسم بالكفاءة والإنتاجية العالية والانضباط. وقد خلقت حالة الوفرة للعمالة الأجنبية بمستوياتها المختلفة بطالة قطاع واسع من المواطنين وتحديدًا في ثلاثة أو أربعة من مجتمعاته، وهي السعودية والبحرين وسلطنة عمان. وهي في بعضها ذات معدلات مرتفعة نسبيًا قد تتجاوز 15 بالمئة أو أدنى من ذلك في بعضه الآخر. وهي بطالة في بعضها هيكلية وفي بعضها الآخر ذات معطى متعلق بعدم قدرة القطاع الحكومي على استيعاب المزيد من العمالة أو أحيانًا الانتقائية التي تتم معها عملية التوظيف في هذا القطاع أو في القدرة على فرض سياسات الإحلال على القطاع الخاص الذي نشأ ونما في ظل سيطرة كاملة للعمالة الأجنبية. وهو تحدٍّ يتطلب تحولات أساسية في السياسات التعليمية في بعض ـ إن لم يكن جل ـ أقطار المنطقة، وفي سياسات الاستقدام والتوظيف... وهي مشكلة ذات مصاحبات اجتماعية وسياسية خطيرة.

وقد كشفت جائحة كورونا الحجم الذي عليه مشكلة العمالة الاجنبية في المنطقة، وتحديدًا في مستوياتها الدنيا والاستغلال الذي تخضع له هذه العمالة على أيدي أصحاب الشركات الحقيقية والوهمية وتجار الإقامات. وتدنت أوضاع هذه العمالة الاقتصادية والصحية بحيث رفع في أوساطها معدلات الإصابة بفيروس كوفيد 19 (كورونا). وبروزها كمشكلة لا تهدد فقط مجتمعهم الاثني،

---

(11) عمر هشام الشهابي، **تصدير الثروة واغتراب الإنسان: تاريخ الخلل الإنتاجي** في دول الخليج العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018).

(12) انظر باقر النجار، **الحداثة الممتنعة في الخليج العربي: تحولات المجتمع والدولة** (بيروت: دار الساقي، 2018).

Nationality and Society in Kuwait (London: I. B. Tauris, *,Migration :Stateless in the Gulf* Claire Beaugrand, 2018).

وإنما باتت في عمومها تهدد مجتمعات الاستقبال بوجه عام (مجتمع المواطنين) نتيجة لارتباطهم بتشغيل مجموعة من الخدمات يعتمد عليها قطاع واسع من المواطنين: كعمال المطاعم والنظافة والمواصلات وخدم المنازل... وغير ذلك. وقد كشفت جائحة كورونا عن خلل أمني مثلتها هذه العمالة، ليس من حيث عدم انضباطها في تنفيذ إرشادات السلامة وفي مقاومة بعض رجالات الأمن لكسر نظام العزل الصحي وحظر التجول، وإنما في حقيقة أن بعض قطاعات العمالة الأجنبية في مستوياتها الدنيا من العاملين في الورش وشركات البناء.. لم تستلم أجورها لأشهر خلت، وهو الأمر الذي عقّد كثيرًا من أوضاعها المعيشية بما رفع من معدلات الانتحار في أوساطها نتيجة للعزل القسري الذي تعيشه وامتناع المشغلين لهم من دفع أجورهم[13]، كما أن ذلك قد دفع بالبعض منهم إلى التظاهر والاعتصام وجعل بعض قطاعاتها في مواجهة رجال الشرطة في عدد من بلدان الخليج العربي، وهو ما جعل منهم، في نظر البعض، ليس مشكلة اجتماعية–ثقافية فحسب، وإنما تمثل مشكلة سياسية وأمنية جادة. كما أنها كشفت عن خلل في منظومة سوق العمل وقواعد العرض والطلب فضلًا عن خلل واضح في السياق القانوني المنظم لأسواق العمل في المنطقة ومتطلبات الإقامة والعمل. فقطاع كبير من عمالة المستويات الدنيا من العمل وهي في جلها آسيوية وبعضها من العمالة المصرية، ليس فقط عمالة تعمل في أطر غير قانونية ورسمية وإنما هي، في بعضها، مقيمة في هذه الدول بصورة غير شرعية، وقد مضى على بعضهم سنوات، فيسهل استغلالهم وتسوء معها ظروف معيشتهم[14].

ثامنًا، تمثل العائدات النفطية نحو 80 إلى 90 بالمئة من موازنات دول المنطقة. أي أن اقتصاديات المنطقة تعتمد على العائدات النفطية، وأن محاولات هذه الدول على مدى العقود الماضية لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط لم تكلل جلها بالنجاح. فما زالت تقلبات أسعار الطاقة والبحث عن البدائل الجديدة للطاقة التكنولوجية والبيئية من جانب الدول المستوردة تؤثر في موازنات هذه الدول. وجاءت جائحة كورونا والتوقف النسبي للاقتصاد العالمي لتؤثر في حجم الطلب على النفط وبالتالي أسعاره التي هبطت في بعض المراحل إلى 20 دولارً أو أدنى من ذلك قليلًا، لتخلق حالة من العجز المالي اتجهت هذه الدول لتغطيته بالاقتراض الداخلي أو الخارجي. وهي حالة بدت شديدة على موازنات هذه الدول وإن كانت متفاوتة بين دولة وأخرى.

وتطرح إخفاقات هذه الدول في تنويع اقتصادياتها والخروج من دائرة الاعتماد الكلي على النفط والغاز تساؤلات حول كفاءة الإدارة الاقتصادية، بعدما أحدث تدهور أسعار الطاقة عجزًا في موازناتها فاضطرت إلى تبني مجموعة من الضرائب السريعة المباشرة وغير المباشرة، ووقف دعم بعض الخدمات الاجتماعية كالكهرباء والماء، وفي بعضها وقف دعم التعليم والصحة على الأجانب أو تقليصها وخفض بند الرواتب، أو عمدت إلى تسريح عدد كبير من العاملين الأجانب والمواطنين

(13) جريدة **القبس** الكويتية، <https://www.youtube.com/watch?v=-MAi0pNl32Q>.

(14) انظر: خليل بو هزاع، «مستقبل سوق العمل في الخليج إثر جائحة (الكورونا): التحديات والفرص،» مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، نيسان/أبريل 2020، <https://bit.ly/3DBdk4w>، وعبد النبي الشعلة، «جائحة كورونا كشفت مآزق العمالة الأجنبية،» **البلاد** (البحرين)، 2020/5/21.

في بعض القطاعات الحكومية والشركات، أو تشجيع المواطنين من العاملين في القطاع الحكومي على التقاعد المبكر ضمن إغراءات وحوافز مادية بدت كبيرة، وهو ما خلق، في بعض هذه القطاعات كالتعليم و الصحة، نقصًا حادًا في بعض قطاعاته، أو عمدت إلى خفض أو إلغاء بعض الامتيازات المادية التي كانت تعطى لبعض موظفي الدرجات العليا في الحكومة والقطاع الخاص.

ربما يكون تجاوز مرحلة مرتفعة من الإنفاق الذي عاشته المنطقة في الحقبة الممتدة من 2008 إلى 2014، شابهُ قدر كبير من الهدر والفساد وسوء إدارة للمال العام، وربما كاد الإنفاق على التسلح أن يكون الأعلى في العالم، يحتاج إلى فسحة زمنية قد تطول كما أنه يحتاج إلى ضبط نزعاتها ورغباتها، وقبل كل هذا وذاك يحتاج إلى قدر من الرقابة على المال العام، وهي رقابة لا تتم إلا من خلال أدواتها التشريعية والمؤسساتية، والتي إما أنها غير قائمة أو أنها غير مكتملة الصلاحية[15].

تاسعًا، ارتباطًا بالسابق، دخلت المنطقة بفعل اعتمادها شبه الكلي على النفط كمصدر أساسي للدخل بفعل تقلبات السوق وانخفاض أسعار النفط، وبفعل الوهن الذي أصاب الكثير من اقتصاديات الدول وتوقف عجلة الاقتصاد العالمي نتيجة لجائحة كورونا، في مرحلة اقتصادية صعبة عانت ميزانيتها العجز الذي كانت أحد حلوله الأخذ بالتوجهات النيوليبرالية للمؤسسات المالية الدولية وبسياسات تقشفية تأثرت بفعل بعضها الخدمات الاجتماعية وقطاعات واسعة من السكان، كما تم إدخال ضمن هذه الحزمة ضريبة المشتريات وارتفعت كنتيجة لذلك مجموعة الرسوم المفروضة على بعض الخدمات المقدمة من الدولة، في بعضها أكثر من 250 بالمئة، بل إن بعض الرسوم المفروضة على بعض الخدمات الصحية في بعض دول المنطقة قد تجاوزت 500 بالمئة[16]، من دون أن يتبع ذلك رؤى جديدة ذات ارتباط علائقي بفلسفة الضرائب بوجه عام. فالضرائب تقوم على فلسفة اجتماعية وسياسية تتبعها أو تنبثق منها تحولات مهمة في علاقة الدولة بالمجتمع قبل أن يكون ذلك مصدرًا لسد بعض العجز في موازنات الدول[17].

عاشرًا، نحن كعلماء اجتماع وعاملين في حقل العلوم الاجتماعية تحدثنا كثيرًا خلال العقود القليلة الماضية عن فجوة الأجيال أو الفجوة بين الأجيال. وهي حالة لم تعد تقارب ما أحدثه التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصال والتوظيف الكبير لوسائط الاتصال الاجتماعي في حياتنا العملية والاجتماعية. وهو توظيف عمّق من حالة الفجوة السابقة. واستطاعت هذه الوسائط كسر كثير من تابوهاتنا وضوابطنا الاجتماعية التقليدية، وفقدت هذه الضوابط بفعل ذلك في عالمنا الرقمي

---

(15) International Monetary Fund [IMF], "The Future of Oil and Fiscal Sustainability in the GCC Region," Middle East and Central Asia Department, 2020, p. 7.

انظر أيضًا: "Gulf Military Spending to Hit $100bn by 2019," Middle East Monitor, 7 September 2019, <https://bit.ly/3dB7gyo>.

(16) «للمرة الرابعة.. الكويت تعتزم زيادة رسوم الخدمات الصحية على الوافدين،» الخليج الجديد، 28 حزيران/يونيو 2019، <https://thenewkhalij.news/index.php/article/154884>.

(17) Martin O'Neill and Shepley Orr, eds., *Taxation: Philosophical Perspectives* (New York: Oxford University Press, 2018).

الجديد ليس القدرة على ضبط أجيالنا الجديدة فحسب، بل إنها حالة جديدة من التحول أصبحنا فيها غير قادرين على ضبط إيقاعاتها أو الولوج إليها وبالتالي توظيف آلياتها، وهو عالم جاءت بعض اثاره لتعمق من حالة اللامعيارية التي جاءت مع عمليات التغير. وهو تحدٍ، كما التحديات الأخرى، لا نستطيع مواجهته أو حله دون إعمال حقيقي لمنطق العصر الذي بات العقل يمثل قدرًا كبيرًا من عملياته في أشكاله وتجلياته المختلفة.

خلاصة

خلاصة القول، إن التحولات التي أصابت المنطقة خلال العقود الخمسة الماضية هي من الضخامة والعمق ما يفرض مجموعة من التحديات والضغوط على البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تجعل من عمليات التغيير والتحديث عمليات غير مكتملة أو قابلة للارتداد وتتطلب تحولات مهمة موازية في الأنساق الاجتماعية والثقافية والسياسية، من دونها تواجه عمليات التغيير قدرًا من «التلكؤات الاجتماعية» في منطقة عربية عُرفت دائمًا بممانعاتها أو عجزها عن تحقيق الاختراق الحضاري المنشود في مقابل أقاليم أخرى في العالم استطاعت أن تحقق اختراقات اقتصادية وفكرية مهمة على الصعيد العالمي. بل إن هذه الأقاليم استطاعت أن تقلص أو تحل بصورة كبيرة جل صراعاتها وخلافاتها السياسية عبر تبني آليات سياسية ومداخل اقتصادية، بل والعمل ضمن أطر إقليمية تخدم أطرافها المختلفة، رغم بعض الانسحابات التي جاءت على بعضها في الفترة الأخيرة كانسحاب بريطانيا من السوق الأوربية المشتركة (بركزتس). ولطالما أكدتُ في مواقع أخرى من كتاباتي أن للحداثة شروطًا ثقافية ومدنية وسياسية قبل أن تكون اقتصادية، وهي شروط نتيجة لممانعات كثيرة من الداخل والخارج قد أصبحت ممتنعة أو متلكئة النشوء في شبكة علاقات المجتمع غير الاقتصادية[18] □

(18) النجار، **الحداثة الممتنعة في الخليج العربي: تحولات المجتمع والدولة**، ص 10.

لوي ماسينيون وتجربة الثقافة العرفانية... مقاربة لمقاومة الاستعمار

نور الدين ثنيو(*)

جامعة الأمير عبد القادر – الجزائر.

أولًا: قراءة مابعد كولونيالية ومابعد استشراقية

ننطلق في هذا البحث من اللحظة الراهنة[1] بكل ما تنطوي عليه من زخم المعرفة والتوجه نحو المزيد من التقدم الذي يوصل ويتواصل مع الماضي. فالراهن في قوته التاريخية يُوْصِل الأبعاد الزمنية الثلاثة في لحظة أبدية هي ما يبدعه العالم في كل مناطقه وشعوبه وحضاراته، حيث نحضر لوجود في لحظة واحدة لكل الحضارات والثقافات[2]. وتلك هي ميزة ما بعد الحداثة التي تنعدم فيها ثنائية المركز- الهامش، كما تنعدم فيها كل الحواجز والمتاريس سواء أكانت مادية أم معنوية، ويبدأ سرد الإنسان لإنسانيته وتبدأ الإنسانية في سرد تاريخها العالمي.

خاض لوي ماسينيون، ومن هنا فرادته، تجربة السعي إلى وضع حد لاحتلال الغير من دون وجه حق، وإلى تصفية الاستعمار من المستعمِر ومن قرون التخلف التاريخي المحلي. وقد اقتضى منه ذلك، استدعاء الخبرة الذاتية وانفتاحها على الأخلاق العليا التي تَنِدُّ عن الطائفية والعنصرية والقوميات الضيقة والنزول إلى واقع البشر الأليم ومصارعة محنهم وهمومهم، مكنته من امتلاك نظرية عملية تتلازم عندها وفيها الروح والمادة، النفس والجسد، الدين والسياسة في توليفة يصعب فصم عراها.

قَارَبَ ماسينيون السياسي بالروحي، أو الروحي العرفاني بالسياسي الدنيوي، وصارت عنده عُدّة فكرية من المفاهيم الإجرائية التي تتوكأ على ما هو صوفي وعلمي، نظري وواقعي بالقدر

(*) البريد الإلكتروني: teniounour1@yahoo.fr.

(1) انظر في تعريف التاريخ الراهن، Jean-François Soulet, *L'histoire immédiate: Historiographie, sources et méthodes*, coll. Que-Sais-Je?; no. 2841 (Paris: Presses universitaire de France, 1994).

(2) حول تواجد في لحظة واحدة لعدة حضارات وثقافات، انظر: Samuel P. Huntington, *le choc des civilisations* (Paris: Odile Jacob, 1994).

الذي منح الدين قوته العملية في التغيير والتعديل والإصلاح، وبالقدر الذي أعاد إلى الأخلاق قوتها العملية ليس في حياة الناس العادية فقط، بل على صعيد العلاقات الدولية أيضًا. كان النصف الأول من القرن العشرين قد حفل بحربين عالميتين وباستعمار مدمّر، أوحت إلى ماسينيون ضرورة توظيف خلّاق للدين والأخلاق في معركة تصفية الاستعمار وتجنب حروبٍ أخرى تأتي على خيرات الشعوب وتراثها المُؤَمِّن الحقيقي لحياة الدول والأمم والناس جميعًا. فهناك مصادر أخرى غير السياسة والتقنية للتغلب على الاستعمار وتصفيته من حياة الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء.

وعليه، فإن ما نُلِحّ عليه هو البحث عن شخصيات علمية وكبار الفلاسفة ورجال السياسة العظام الذين كانت لهم القدرة على المزاوجة بين الروحي والمادي، والأخلاقي والمعنوي والسياسي، في خوض غمار السياسة والاقتصاد والحياة الدولية الحديثة والمعاصرة. إن الإلحاح والحِرص على استعادة حياة وتجارب الشَّخصيات العظيمة التي تنزهت عن الأغراض الاستعمارية، يُسْعف الأجيال الجديدة على التعرف إليها كشخصيات قدمت فعلًا حلولًا لم تتجاوب معها الأطراف الحاكمة سواء لحظة الاستعمار أو ما بعده. فقد دفعت الدول والمجتمعات في القرن العشرين أثمانًا فادحة بسبب عدم الإصغاء إلى أصوات الحكمة والعقل الراشد والوصايا الأخلاقية النافعة[3].

التحلّي بأكثر من خصلة وتسخير أكثر من عامل، يوفر فرصة اللقاء مع الصحيح والسليم. فقد عانى القرن العشرون ولا يزال مطلع القرن الحادي والعشرين، عنف القطيعة والسِّيَّاجات الدُّغمائية على حد تعبير محمد أركون[4]، التي أدَّت إلى كوارث وويلات ومآسٍ... لم تتمكن الإنسانية إلى حد الساعة من الخروج منها. فقد تبيَّن أن عدم كشف الحقائق على ما هي السياسات الوطنية وعلى ما هي السياسة الدولية أيضًا، لأن الفاعلين الوطنيين أنفسهم زمن الاستعمار هم الذين تحولوا إلى فاعلين في الساحة الدولية بعد انحسار الاستعمار ولو نوعًا من الانحسار.

لعلّ أعظم قضية نمثّل بها في هذا المقام، هي ما يعرف في عالمنا اليوم بالإرهاب الذي صار حالة دولية، تواضع «النادي الإمبريالي العميق»[5] على إلصاقه بالجماعات الإسلامية المتطرفة، وكأن الحالة الدولية ليست انعكاسًا للحالة الوطنية، كما تؤكد بنية السياسة الدولية التي تتلاعب بها الدول الكبرى في غياب تام للشخصيات العظيمة ذات الأخلاق المنفتحة على العالم كله. فالتحليل العميق لمسألة الإرهاب الديني، متأتية من محاولة طمس الديني وإعدامه أصلًا حتى لا تكون له أية مساهمة في حياة البشر، وإبعاده كإمكان للشعوب المغلوبة سابقًا من محاولة إنعاشه كأفضل بديل لما هو قائم الذي يتطلع دائمًا إلى تجاوز «الكل السياسي»، أو «الكل الأمني» أو «الكل العسكري». فقد توارت السياسات الحصرية وولّت ولم تعد كافية لرسم برامج الإنماء والتَّقدم ليس للأوطان فحسب، بل لكل المجتمع الدولي.

---

(3) حول اعتبار فكر ماسينيون عين الحكمة التي يجب أن يصغى إليه والاستثمار فيه من أجل حياة إنسانية أفضل، انظر: نور الدين ثنيو: «تجديد ذكرى لوي ماسينيون،» **القدس العربي**، 2018/10/29، و«الإصغاء إلى صوت العقل والاهتداء بنور الحكمة،» **القدس العربي**، 2018/11/7.

(4) حول السياجات الدوغمائية، انظر: محمد أركون، **قضايا في نقد العقل الديني**، **كيف نفهم الإسلام اليوم؟**، ترجمة هاشم صالح، ط 2 (بيروت: دار الطليعة، 2000)، ص 49 ـ 50 من الهامش.

(5) انظر: نور الدين ثنيو، «النادي الإمبريالي العميق،» **القدس العربي**، 2017/12/15.

ثانيًا: عالم بلا ضفاف

نحاول، في هذا البحث أن نقرأ ونتعرف إلى ماسينيون (1883ـ1962) في صلته بالحالة الاستعمارية، وهي الحالة التي دفعته إلى النزول من العالم النظري والعلمي المجرد، فقد كان مولعًا بالرِّياضيات وعاشقًا لحقائقها ومنطقها. فالوضع العام سواء في فرنسا أو في العالم «يزخر» بما لا تتحمّله السياسة وحدها و«يحفل» بما تنوء به التجربة الوطنية، بل الحقيقة يمكن التقاطها في مآسي الناس وسبر أعماقهم والغوص في دواخلهم للوقوف على أسرارهم وخباياهم التي يسعى الاستعمار دائمًا إلى طمسها ومواراتها. من هنا رحلاته المتعددة إلى بقاع الدنيا كافة وبخاصة التي تزخر بالمآثر والتراث الروحي وبقايا الحضارات البائدة. عن دور الرحلة في حياة ماسينيون، يقول الباحث الحصيف وأحد مترجمي أعماله، عبد الرحمن بدوي: «كان له من أسفاره التي لا تعد ولا تحصى وتجاربه العديدة في العالم الإسلامي مادة خصبة لا تنفد، ولا شك أنه أكبر عالم رحّالة في هذا العصر»[6]. لعل هذه الرَّحلات والأسفار هي التي جعلته يكتشف ما لدى الغير، ومن ثم يرتقي بفكره واهتماماته من دائرة الوطن الفرنسي إلى دائرة بقية الشعوب والأمم، وبخاصة في البلاد التي كانت تحتلها فرنسا وبريطانيا. فأفضل سبيل إلى معرفة ما يجري في الخارج هو الوصول إليه ومعاشرته عن كثب. يضيف عبد الرحمن بدوي: «وكان في الوقت نفسه يهتم بقضايا الساعة والدعوة إلى التسامح والإخاء بين الأديان وبين الشعوب، اهتمامًا ربما يأسف له الذين كانوا يبغون منه أن يتوفر على انجاز الأبحاث العديدة التي رسم خطوطها أو جمع موادها ولم يحرر دساتيرها»[7].

الانخراط في قضايا المقهورين، يعني عند ماسينيون الالتزام الوجداني والمعايشة الروحية لهمومهم وتراثهم الذي مكنهم في حقبة من حقب التاريخ الإنساني من الحضارة والفكر والمدنية، ولعّل هذا التراث هو الذي ينقص فرنسا والغرب في الوقت الراهن. وعليه، ففكرة الانخراط أو الالتزام بقضايا الناس الذين تخاطبهم الكنيسة وتدعو إلى مواساتهم ورعايتهم والارتقاء بهم إلى مستوى الفاعل الذي يتكفل بمساره ومصيره، يلح على البحث عن توظيف مصادر أخرى يزخر بها «الداخل البشري» و«التراث الإنساني» لكل الشعوب على اختلاف دياناتهم وأصولهم وروحانياتهم. يشرح ماسينيون هذه الحالة التي يجب أن تتوافر في الممسكة بالقدرات التقنية لكي يساعد على تجاوز الوضع المفارق والمتناقض المنافي للتاريخ ولتعاليم الكنيسة: «ليس من السهل أن أدّعي أنني استوعبت بالقدر الكافي القدرة على الانخراط الصوفي مع الإسلام والبلدان الإسلامية. لكنني أريد أن أقف معهم وحيث هم وأمامكم (الفرنسيين والغرب بصورة عامة)، في موضع القادر على فهمهم عن كثب وأقرب إلى نفسيتهم. فقد فكرت في الموضوع من باب التحليل النفسي، كما تعلمته من المحلل النفسي الكبير يانغ الذي كان يعرف كيف يلج بمودة مشاكل الناس في بساطتهم. فقد شفاني من هذه الخشية ومن الاستعلاء الحقير للمثقف الذي يفقد كل تواصل اجتماعي، ويغفل الحقيقة التالية:

---

(6) عبد الرحمن بدوي، «لويس ماسينيون، حياته وأبحاثه،» [في]: *Mémorial Louis Massignon* (Le Caire: Dar el-Salam, 1962) , p. 20.

(7) المصدر نفسه.

أن المطالب السياسية التي يجري التعبير عنها بصورة غير واضحة والأكثر وخزًا للضمير والشرف الشخصي، هي التي تكون في الغالب صادقة وعميقة ومؤسسة»[8].

في مشروعه إذًا، الرامي إلى توظيف مصادر أخرى لفهم وتَعَقّل الظاهرة الاستعمارية، تَبَنَّى ماسينيون الفكر العرفاني الذي استوحاه من تجربة المتصوف الكبير أبي منصور الحسين الحلاج. وعن الحالة التي لازمت ماسينيون المثقف والداعي إلى السلام، يقول معاصره المفكر المصري إبراهيم مدكور: «آمن (ماسينيون) بالحقيقة النَّقلية إيمانه بالحقيقة العقلية، وقضى حياته في تعمق أغوارها، والكشف عن أسرارها، سواء لديه، أتلقاها عن عيسى أم عن محمد. كان يرى أن للعقل حدودًا يقف عندها، وأن الوحي والإلهام يصل ما انقطع، وما يربطنا بعالم اللانهاية. الحقيقة النَّقلية خالدة خلود الدهر، يقينية يقين الإيمان، تمتزج بالروح والقلب، وتتفق لمن تدبر مع النظر والعقل. وهي فوق هذا أقرب إلى نفوس الجماهير، وألصق بحياة الشعوب، وأصلح للمجتمع»[9] . فقد كانت تجربة حياتية ومصيرية استغرقته بالكامل، لا ليحل بها مأساة المستضعفين الرازحين تحت النير الاستعماري فحسب، بل لانتشال المستعْمِر ذاته من الانحراف الخطير الذي آل إليه عندما خالف تعاليم الكنيسة والحداثة في مظاهرها وتجلياتها كافة. فقد تَنَكَّرت فرنسا لمبادئ الثورة الفرنسية والإنجازات العظيمة التي تمت على مستوى الفكر والعلم والفن والتقانة، التي تعد نعم الله إلى خلقه... وطوبى لمن تكون له القدرة على توزيعها على الآخرين وإشراكهم فيها.

ثالثًا: ثقافة اللقاء

مفهوم اللقاء عند ماسينيون هو لحظة التواصل مع الآخر من أجل تقريبه والعيش معه إذا أمكن ذلك. فاللقاء[10] هو دائمًا أفضل سبيل إلى ردم الفجوة بين البشر والحضور الحي بين الأطراف. فقد كان ماسينيون يتطلع دائمًا إلى البحث عن الأشخاص الذين بإمكانهم الحديث عن قضاياهم وتقديم الرأي والاقتراح في ما يهمهم، وبخاصة في المسائل المصيرية، مثل المسألة الاستعمارية التي كان ينقص دائمًا رأي المستعمَرين في شرحها وتوضيحها. ويعدّ المفكر مالك بن نبي أحد

(8) Louis Massignon, «1952 L'Occident devant l'Orient: Primauté d'une solution culturelle,» *Politique étrangère*, no. 4 (hiver 2006), p. 1034.

(9) إبراهيم مدكور، في: *Mémorial Louis Massignon*, p. 2.

(10) حول قيمة اللقاء بماسينيون والحضور معه، يمكن العودة إلى مقال الباحثة المصرية سارة ديكامب واصف الذي تسجل فيه شهادات صادقة لعلاقات صادقة بين ماسينيون ومجموعة من الكتّاب والأدباء المصريين مسيحيين ومسلمين، ويتعلق الأمر: أحمد لطفي السيد (1872ـ1963)، طه حسين (1889ـ1973)، كامل حسين (1901ـ1977)، وقد جمع مجموعة المحاضرات التي ألقاها ماسينيون ما بين 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1912 و24 نيسان/أبريل 1913، انظر: Sara Descamps-Wassif, «Les Amitiés égyptiennes de Louis Massignon,» dans: Jacques Keryell, ed., *Louis Massignon et ses contemporains* (Paris Karthala, 1977).

ونشرها تحت عنوان «محاضرات في تاريخ الفلسفة العربية» عام 1938، جورج شحاتة أنواتي (1905ـ1994)، ماري خليل (1889ـ1979)، التي تبادل معها ماسينيون مجموعة من الرسائل ألهمته من خلالها كثير من اللحظات المفعمة بالمحبة وروح اللقاء وصدق التعبير وصدقية اللغة. نشرها ماسينيون تحت عنوان «الضيافة المقدسة»، انظر: Louis Massignon, l'hospitalité sacrée, (correspondances), haut de Montrouge, Nouvelle Cité, 1987.

رجالات الفكر والثقافة التي تعرف إليهم ماسينيون لكي يعرف من خلال مفكر جزائري، يدرك حالة التَّخلف الذي عليه مجتمعه وبإمكانه أن يدلي بدلوه ليس في موضوع الوضع الاستعماري فحسب، بل في موضوع الإسلام في راهن حياة العالم المعاصر أيضًا.

وهكذا، يكون ماسينيون، المستشرق والمستعرب الفرنسي الكبير قد عثر على جزء من ضالّته عندما وجد في بعض الجزائريين التأهيل اللازم لمباشرة حوار بين المستعمِر والمستعمَر من أجل ردم الفجوة السحيقة التي أقامتها فرنسا في الجزائر. وعندما يتعلق الأمر بمثقف فرنسي شغوف ومتيَّم بالثقافة العربية والإسلامية وبمثقف جزائري متأثر بالثقافة الفرنسية إلى حد التفكير والكتابة بها، معنى ذلك أن إطار وأطراف الحوار أو اللقاء قد اكتمل ويجب الشروع في عرض جدول أعماله. ففي حالة مالك بن نبي، لم يعد العالم حكرًا على الفقيه، بل صار المثقف الذي يفكر في قضايا عصره من آخر ما وصلت إليه المدنية الغربية وكيف يجب أن يتعامل معه الإسلام في عصر غير عصر الذي ظهر فيه وعصور التخلف التي انتابت العالم العربي لردح زمني طويل كان أحد نتائجه المرَوّعة هو الاستعمار الأجنبي لأراضيه[11].

الحقيقة، أن ما امتنعت عنه فرنسا حيال المسلمين في الجزائر، حاوله ماسينيون وباقتدار كبير، ساعدته على امتلاك رؤية سليمة من أجل الخروج من المطبّ الاستعماري وحل المسألة الأهلية برمّتها. فقد تعلّم اللغة العربية ودرس الدين الإسلامي وغاص في عمقه حد التحول إلى متصوف يصل نفسه بالله وبالآخر (البديلية).

ثم يواصل أركون كلامه عن ماسينيون، مُشِيدًا بمناقبه وخصاله: «لم يكتف ماسينيون بالرد على رسالتي بكل حماسته المعروفة وقناعته الفكرية الراسخة، وإنما راح يرفعني إلى مستواه عن طريق مخاطبتي: «زميلي العزيز»، ولم أكن آنذاك إلا مجرد طالب بسيط. بعد أن أصبحت بدوري استاذًا جامعيًا في السوربون، لم أنسَ أبدًا الدرس الأخلاقي الكبير الذي لقنني إيَّاه لويس ماسينيون يومًا»[12]. ويضيف أركون في موضع لاحقًا مُنَوِّها بقوة شخصية الرجل: «وعلى الرغم من أنني كنت استمد الشجاعة والأمل والشهادة الروحية من هذا الرجل العظيم في تلك السنوات الفجائعية والتراجيدية، إلا أنني شعرت بالأسف لأنني لم استطع لفت انتباهه إلى حقيقة أن زيادة الإغراق في الاعتقاد الديني قد يكون على حساب ممارسة العقل النقدي. فالإيمان جيد، ولكن لا ينبغي المبالغة فيه، أو قل لا ينبغي أن يحصل ذلك على حساب الاستكشاف التاريخي النقدي لكل جوانب الدين وملابساته. هذه الممارسة النقدية

---

(11) يقدم طه حسين شهادته عن ماسينيون الإنسان والمفكر ويؤكد مناهضته وعدائه الشديد للاستعمار، يقول: «كان ماسينيون يصلّي كثيرًا من أجل المسلمين. كان يعتني بحياتهم الاجتماعية والسياسية ويعرب عن مواقفه حيالهم. كان يمقت الاستعمار الأجنبي للبلاد الإسلامية. فأبغض ما لديه هو استعمار فرنسا لبلدان شمال أفريقيا. وحتى وإن لم تسعفنِي الذاكرة، فلا يمكن أبدًا أن أنسى نشاطه وانخراطه وتنديده للاستعمار. فقد كافح من أجل استقلال تونس والمغرب والجزائر»، انظر:
Descamps-Wassif, «Les Amitiés égyptiennes de Louis Massignon,» p. 278.

(12) المصدر نفسه، ص 365.

أو الاستكشاف العلمي كان قد أصبح ضروريًا، بل ملحًّا وعاجلًا بالنسبة للإسلام وتراثه الكبير»[13].

رابعًا: المقاربة العرفانية ونهاية الاستعمار

من جملة التحولات التي شهدها القرن العشرون، وعاصرها ماسينيون عن كثب، التحوّل الذي طرأ على السلطة ومفهومها، الذي لم يعد يحتكره نظام الحكم، مهما كان طاغيًا أو ظالمًا على ما هو عليه الوضع الاستعماري في الجزائر. فالوضعية الاستعمارية تحتاج إلى من له المصادر الكافية والوسائل اللازمة لفض الإشكالية برمّتها، بحيث تفضي إلى إخراج المستعمِر والمستعمَر من المأزق التاريخي الخطير الذي إليه إغفال صوت الحكمة والدين والوحي العرفاني الماورائي. فالقضايا السياسية، على تعقّدها وخطورتها، تحتاج من جملة ما تحتاج إلى المقاربة العرفانية التي تَحْدُس السياسة وتتخطاها إلى ما هو قريب من الحكمة والمعقول واللازم الشرعي. فلم يعد، كما يرى ماسينيون، الخلاص إلا داخل الكنسية، لا بل خارجها أيضًا، يكفي أن نعرف كيف نصغي إلى صوت الآخر، أو كيف يمكن أن نفكر من داخل تجربة الآخرين لكي نقف على حقيقة المشكلة القائمة. ولا يجانب ماسينيون، بناء على تجربته الشخصية، الصواب عندما يقدم فكرة «الحلول» الصوفية كإمكان معرفي وسياسي لفضّ مشكلة الاستعمار القائمة في غير بلد عربي ومسلم.

كانت تجربة «الحلول»[14]، التي استمدها ماسينيون من التراث الإسلامي[15]، وعلى وجه الخصوص من الثقافة الصوفية، وبلورها في مفهوم «البديل»[16]، أي التفكير بدلًا من «الغير» الذي لا يستطيع أن يدلي بدلوه في قضاياه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بسبب ركام التخلف الذي يعانيه تاريخيًا وبسبب العائق الاستعماري الرهيب الذي فرض سياسة إبقاء الوضع على ما هو عليه، كأفضل سبيل إلى الاستغلال والاحتلال والنهب المنظم للثروات الطبيعية والبشرية. إن فكرة «الحلول»، أي أن تحل محل الآخر، وتحاول أن تعايش تجربته العقلية والوجدانية، يساعد أكثر على نقلها إلى مستوى أعلى من الإبداع والإتقان. وعندما يكون الوضع التاريخي، وفق ما يجري في القرن العشرين، يتجه أكثر إلى مزيد من التكاثف والعلاقات البينية بين الشعوب والأمم، فإن أفضل

---

(13) المصدر نفسه، ص 366.

(14) مفهوم «**البديل**» في تجربة وتراث ماسينيون، مستمد من تجربة صوفية، عرفها الإسلام كما عرفتها بقية الديانات التوحيدية. فالحلول في التجربة العرفانية الإسلامية هي سعي نحو العروج إلى فضاءات معنوية وروحية أعلى، إلى الوصول والبحث عن إشراق النفس لمّا تصل إلى المقام الإلهي ويزهد فيه صاحبه عن كل الدنيا وما فيها. إن بلوغ هذا المرمى هو أقصى ما يمكن أن يصل إليه الإنسان العارف والمتصوف الناسك والراهب المتَبَتّل. والحلول هي الفكرة الأولى للبديل أو التفكير مكان أو بدل الآخر.

(15) من الدراسات الحديثة حول مكانة ودور الإسلام في حياة وأعمال ماسينيون، انظر: Pierre Rocalve, *Louis Massignon et l' Islam, place et rôle de l'Islam et de l'islamologie dans la vie et l'œuvre de louis Massignon* (Damascus: Presses de l'IFPO, 2014) .

(16) صاغ ماسينيون من «**البديل**» مصطلح «**البديلية**»، وأطلقها على الجمعية التي أسسها من أجل إسعاف ومساعدة الضعفاء، المقهورين، ومن لا صوت لهم.

مسار لتحضير وتهيئة مصير الإنسانية هو التفكير في ما يفكر فيه الآخر ومحاولة الوقوف على ما يفكر فيه فعلًا، كإجراء لتلافي سوء التفاهم والخطأ في التقدير، الذي يؤدي غالبًا إلى الحروب والنزعات والخلافات المرهقة والمضنية، يدفع ثمنها الأهالي والشعوب المستضعفة.

أشَّرت التجربة التاريخية الحديثة في تجلياتها ومحدداتها كافة أن المشكلة الرئيسة بين الشرق والغرب، وبخاصة بين الجزائر وفرنسا، تتمثل أساسًا في المسألة الثقافية: كيف يمكن حل معضلة التفوق التقني الغربي على حالة التَّدَين المتخلف الذي يوجد عليه الشرق بوجه عام والجزائر بوجه خاص[17]. يشرح ماسينيون هذه الإشكالية على النحو التالي: «يزعم العقلانيون، وأنا لا أشاطرهم الرأي، وجود «صدام» ثقافات يقوم على مواجهة ثقافة تقنية حديثة لثقافة غير تقنية متخلفة لم تعد صالحة. فعند تعريف الصراع بين أوروبا والبلدان المستعمَرَة، التي لم تعد تقبل الاستعمار، يجب الكف عن القول إننا نحن فقط من يملك التقنية، بل الآخرون أيضًا لديهم تقنيات ليس بالضرورة ناجعة وإجرائية، لكنها قد تظهر قوتها في مجال هش مثل الميدان المادي»[18]. فالحل، عندَ مَنْ تبنَّى المقاربة الثقافية يَكْمُن في البحث عن التجاوز بمدلوله الإنساني، كما يلح على ذلك ماسينيون، أي تخطي الوضع الاستعماري البائس بالإصغاء إلى صوت الضمير والوحي الديني وتعاليم الأخلاق، كما يمكن تحقيق التجاوز بالمعنى السياسي عندما يعني تحقيق شرط المواطنة الذي يرَشّح صاحبه إلى التجاوب مع قوانين الدولة المدنية الحديثة ومؤسساتها الدستورية التي يجب أن يستفيد منها الجميع.

إن فكرة التجاوز (Transcendance)[19]، كما يطرحها ماسينيون ضمن إطار «البديلية»، تساعد على تصفية التخلف من وجدان الأهالي المسلمين في الجزائر، إذا تمثلنا قضاياهم وهمومهم، وبخاصة تراثهم الذي يعد ثروة نائمة، يحتاج العقل الغربي الحديث إلى إعادة اكتشافها ليس للأتْبَاع والمستضعفين فقط، بل للفاعلين في العصر الحديث ومخترعيه أيضًا. فتمثل الآخر المستضعف لا يعدّ ضربًا من الخيال الصرف، بل القدرة على استحضار ومعايشة وجدانية وعقلية لما ينطوي عليه الآخر وسَعْي جاد إلى تقاسم يومياته في العبادات والمعاملات. فمن جملة الأوضاع السيئة التي فرضها الاستعمار تعطيل إمكانية الأهالي في التعبير عن الذات، ومنها مطالبهم السياسية والاجتماعية، بما يحفظ كينونتهم ونظمهم المتوارثة عن عصور الحضارة الإسلامية.

---

(17) أصل الإرباك والإحراج يتأتى من سلطة أجنبية غربية ومسيحية أرادت بفعل القوة العنيفة أن تسيِّر مجتمعًا مختلفا دينيًا وثقافيًا عنه. فقد أدت هذه الممارسة إلى فرض إسلام جزائري بنظام سياسي فرنسي بكل ما يحمل هذا النظام من عناصر تختلف اختلافًا مطلقًا بينه وبين المجتمع القابع تحت احتلاله.

(18) Massignon, «1952 L'Occident devant l'Orient: Primauté d'une solution culturelle,» p. 1034.

(19) فكرة التجاوز (Transcendance) تنطوي في المدلول الفرنسي على المعنى العرفاني الصوفي عند المسيحي الذي رغب في التسامي والعروج إلى عليين ، كما أنها تعني أيضًا التخطي إلى ما بعد الوضع القائم، أي إلى ما بعد الاستعمار أو ما وراءه وهو ما عبرّ عنه جوزيف فولييه (Transcolonisition)، والتي عرفها «بحالة المرور من حالة الهيمنة إلى حالة أخرى من التعاون»، انظر: Claire Guyot, «Entre morale et politique: Le Centre catholique des intellectuels français face à la décolonisation (1952-1966),» *Vingtième siècle: Revue d'histoire*, no. 63 (juillet-septembre 1999), p. 82.

خامسًا: ماسينيون وإشكالية الاستعمار

خاض ماسينيون محاولة تخطي الوضع الاستعماري مُحَمَّلًا ليس بالهَمّ السياسي فحسب، بل بالوعي التام أن بلده فرنسا دخل وضعًا إشكاليًا عندما أقدم على احتلال بلدان غير بلده وشعوب غير شعبه، ومن هنا المفارقة أو الوضع الإشكالي الذي رتب وضعًا عرّفه عالم الاجتماع الفرنسي جورج بالانديه (George Balandier)، بالوضع الاستعماري (Situation Coloniale)[20]. فالحالة التي آلت إليها الجزائر تحت الاحتلال، حالة مفارقة لتاريخ الجزائر كما أنها مفارقة لتاريخ فرنسا أيضًا، وكل محاولة لتسوية الوضع يجب أن تُؤخذ المسألة برمتها في كل أبعادها وجوانبها، لدى الجزائريين المسلمين كما لدى الفرنسيين، وأن دور الكنيسة لا يخلو من واجب ومهمة، وبخاصة أن الملايين من المسلمين عرضة لغبن تاريخي فادح.

تمت الإشارة إلى أن مصطلح الانخراط في العمل السياسي عند ماسينيون ينطوي على مفهوم الالتزام بالمعنى السارتري[21]، الذي يشير إلى الدفاع عن قضايا المطحونين والمستضعفين على خلفية الوعي بالمعنى الإنساني للإنسان مهما كان هذا الإنسان وأنى كان، وبخاصة في مستعمرات ما وراء البحار، والدفاع عن المغلوبين متأتٍّ، كما ينطوي ذلك على مفهوم الالتزام، على أن درجة الوعي السياسي والنضج المدني والفكر العلمي الذي وصل إليه المثقف الغربي، يحتم عليه حماية التابعين والضعفاء ولو بتشكيل سلطة معارضة لسلطة الحكم، بل على المثقف، كما يرى ساتر، أن يقف على طرف مناقض تمامًا للسلطة، على فرض أنها قوة غاشمة تستأثر بالحكم والصلاحيات والامتيازات وهي تمارس مهامها، عن قصد أو من دونه.

لكن، ماسينيون لا يدفع في نشاطه الإصلاحي إلى الثورة والمعارضة، بقدر ما يستأنس بالذخيرة الروحية وسلّم القيم الأخلاقية التي يوفرها التراث الديني المسيحي والإسلامي، كأفضل رافد إلى معالجة قضايا العباد في شروطهم الإنسانية والمجتمعية وحتى الدولية. إن الحديث عن العدالة وممارستها يستدعي ليس السياسة فحسب، بل السياسة في مدلولها النبيل، فضلًا عن الثقافة العرفانية التي تتنزه عن الأغراض الضَّيقة وعن الأنانيات غير الإنسانية.

---

(20) الوقوف على الوضع الاستعماري، كما فعل ماسينيون كفيل برفع حواجز سوء التفاهم بين الإدارة والرعية ويساعد على فهم أفضل للعلاقة البينية التي صارت تحكم المستعمِر والمستعمَر، ويفضي لا محالة إلى حل الإشكالية برمتها على أساس أنها كانت إطارًا للحوار والصراع بين الطرفين. حول مقال جورج بلانديه، انظر: Georges Balandier, «La situation coloniale,» *Cahiers internationaux de sociologie* (Paris), vol. 11 (1951).

وفي موضوع إطار العلاقة بين المستعمر والمستعمر، انظر: Albert Mimi, *portrait du colonisé, portrait du colonisateur* (Paris: Gallimard, 1985).

(21) Vincent Monteil, "Massignon et Sartre,» dans: *Présence de louis Massignon* (Paris: Maisonneuve et Larose, 1987).

سادسًا: ماسينيون والجزائر

خاض لويس ماسينيون تجربة تحرير الجزائر من الأسر الاستعماري بكل ما يملك من ذرة إيمان بالحق والحقيقة. فقد سخّر وعيه ووجدانه وما وقر في قلبه من الصَّح والصواب، وكل ما يتوافر عليه عقله الباطني وفكره المأخوذ بقضايا العالم، وبخاصة منها العالم العربي والإسلامي. فقد ابتدر ماسينيون مشروعه لتحرير الجزائر وانعتاقها على خلفية رجل دين مسيحي لا يقتصر على ما يدور داخل الكنيسة فحسب، بل بما رحبت الأرض كلها بقضايا وهموم الناس، وبخاصة الوضع الاستعماري وما يمثله من خطر محدق، ليس بالشعوب المحتلة والمستضعفة فحسب، بل بالدول المستعمِرة كذلك، التي لا تلبث أن تلحقها لا محالة تداعيات ومضاعفات الاستغلال والاحتلال والاضطهاد. فالدين عند ماسينيون أوسع من شعار: لا خلاص خارج الكنيسة، على ما هو عليه المذهب الكاثوليكي، بل أوسع من ذلك، كما سبق أن عرفنا، فكل الأديان جديرة بتخليص المجتمعات من التخلف والرجعية وحالة التدهور التاريخي العام[22]. فالإسلام في الجزائر حالة دينية قابلة للنهضة في سياق حداثة غربية لا يجوز أن يحرم منها المسلمون في الجزائر.

الحقيقة مرهونة بِمَن يَعمل على إيجادها، وبمن يعرف كيف يلتقطها في خضم الحياة في تضاعيفها وتفاصيلها، أي أن يصل إليها عبر القدرة على ملازمة المهمة التي أَوْكل نفسه لها، على ما يقول ماسينيون نفسه في هذه الفقرة العظيمة الدلالة: «لقد قضيت نصف قرن من التفكير ومعاينة العلاقة المكثفة بين العالمين المسيحي والعربي المسلم، مستعينًا باللغتين الفرنسية والعربية من أجل فهم علاقة بلدِي بالبلدان الإسلامية، وبخاصة مسلمو الجزائر، الذين صاروا مواطنين مثلْنَا منذ عام 1947[23]، وأن أخوض في ما يدخره لنا المستقبل من نزاعات وصراعات حول مسألة الاستقلال الوطني في سياق عالم آيل دائمًا إلى الاتحاد. كل ذلك يشغلني ويدعوني إلى البحث مع أصدقائي المثقفين عن مقاربة صحيحة للمشكلة الجزائرية»[24]. فالوقوف على الحقائق، كما يرى ماسينيون

---

(22) كان ماسينيون مهيأً تمامًا لخوض غمار ترقية الإنسان مهما كان، وبخاصة في المجتمعات المتخلفة مثل الجزائر، لأنه على يقين تام من إمكانات الديانات التوحيدية وغيرها في توافرها على ما يسعف لإنقاذ الإنسان. فالمعروف عن ماسينيون مرجعيته الإبراهيمية التوحيدية والحنفية والسامية، وهذه الحقيقة اليقينية أتته من التربية التي تلقاها من أساتذة كان لهم الفضل الأعظم في توجيهه على سمت التسامح وثقافة اللقاء وحسن الضيافة. من أهم الأستاذة الذين وجّهوا مصيره: المستشرق المجري الكبير إغناز غولدزيهير (Ignaz Goldziher) يهودي) والشيخ حاج علي الألوسي (عراقي مسلم)، والأب شارل دو فوكو (Charles de Foucauld) (فرنسي مسيحي). عن قوة حضور تربية هؤلاء في توجيه حياته، يقول ماسينيون: «فقد رأوا مستقبلي، أو بالأحرى رأوا حركة تفكيري التي ساهموا فيها في ما يتعلق بالعربية والإسلام. فقد شعروا بأنني سوف أقتفي أثرهم أو سألتقي معهم عند نفس الرأي»، انظر: Louis Massignon, «Les Maitres qui ont guidé ma vie,» *Revue Horizons Maghrébins*, nos. 14-15 (1989), p.156.

(23) إشارة إلى السَّنة التي صدر فيها «النظام الجزائري» المعروف بـ: Statut de l'Algérie، الذي اعترف لأول مرة في تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر بحق المسلمين الجزائريين في المواطنة الفرنسية، جاء في المادة الثانية من هذا القانون: «التصريح بالمساواة الفعلية بين كل المواطنين الفرنسيين. يتمتع كل الرعايا من جنسية فرنسية في مقاطعات الجزائر بكافة الحقوق الملازمة لصفة المواطن، كما أنهم يخضعون لنفس الواجبات، دونما تمييز لا في الأصل ولا في العرق ولا في اللغة ولا في الدين ..».

(24) Louis Massignon, «Colloque universitaire du 2 juin 1957 sur le problème algérien,» Opéra Minora, p. 607.

ليست بنت التأمل المجرد والتعامل مع قضايا الواقع كمباحث فلسفية، لا بل في معايشة الدنيا في تفاصيلها مع أهاليها مهما كانت درجة تقدمهم أو تخلّفهم عن المدنية المعاصرة. فأفضل المقاربات تلك التي تأخذ بمواطن الأشياء وبحالاتها المختلفة كعينات تفصح عن ما هو أوسع وعام، أي الفرد الذي يعبِّر عن صيغة الجمع. فقد كان هاجس ماسينيون هو الخروج إلى الميدان والذهاب إلى عين المكان والاتصال بالعباد على اختلاف أصولهم ولغاتهم ومكانتهم السياسية والاجتماعية والفكرية، والرحلات إلى الأماكن المقدسة والحج إليها للتعرف إليها ومعايشتها مع أهاليها. فأفضل التجارب هي تلك التي تأتي من خلال التَّوحد والتَّماهي مع مقدسات الآخرين.

بين فرنسا والإسلام في الجزائر قدر مشترك، ساهم الاستعمار بقدر كبير في تكثيفه وتمتينه، وأن هذا القدر يجب أن يفضي إلى حل المسألة الاستعمارية على الطرفين أيضًا، الجزائري والفرنسي، وأن بداية الحل كما ترى لوسيان بورتييه تتمثل بالاحترام، هذا المفهوم الأخلاقي العظيم الذي قلّما يحظى بالتقدير المطلوب في عالم السياسة: «ما يجب قوله في البداية هو الاحترام، هذا الإعجاب وتقدير الآخر دونما مَكْر أو نِفاق لشعب يتحلّى بحس الضيافة، تلك هي الحقيقة إذا ما أرادنا أن نفهم فكر ماسينيون حول الجزائر»[25]. فالجزائر موضوع لمشروع إمكان حل المعضلة الاستعمارية التي تورطت فيها فرنسا ويجب أن يؤدي ليس إلى تصحيح المسار الإنساني للثورة الفرنسية وفكرها التحرري العالمي، بل أيضًا إلى إعادة الاعتبار إلى الإسلام والمسلمين في الجزائر بوصف الإسلام دينًا توحيديًا إبراهيميًا ربانيًا يلتقي مع مسيانية السيد المسيح وأن اللغة العربية هي لغة الإسلام وبيانه[26].

اللغة العربية والدين الإسلامي متلازمان في تصوّر ماسينيون، عبّرا معًا عن حضارة شملت كل أجناس الأرض وأمصارها، وقد خلّفت تراثًا عظيمًا ساعد الحضارات والمدنيات الحديثة بالارتقاء إلى مستوى النهضة والإحياء والانبعاث الجديد، مثل النهضة الأوروبية الحديثة، وبخاصة في مظهرها الديني الذي يعرف بالإصلاح الكبير. فاللغة العربية وسيلة تواصل لا تزال راسخة في تفكير وتقاليد الشعوب المسلمة ومفكريها في البدو كما في الحضر، تنطوي على ما هو شعبي كما على ما هو عالمي (langue savante) وتحفل بكل الاعتبارات والإمكانات الثقافية التي تؤهلها إلى صَهْرها في بوتقة الحضارة الإنسانية الراهنة. فقد وقف ماسينيون على وضع الإسلام في الجزائر، كما يعيشه المسلمون، واستخلص من هذه التجربة الحقيقة التي طالما ألح وأصر على الوصول إليها، وهي كيف يمكن أن نواصل الحياة مع الدين في عصر العلم والتقنية، وتلافي تجربة الغرب المعادية للدين المسيحي؟ وعليه، فالدين الإسلامي كما يحياه المسلمون حالة من الكشف والاكتشاف لحقيقة التوحيد في زمن العلمانية.

ودائمًا في موضوع اللغة العربية يؤكد ماسينيون: «أن اللغة العربية هي أنقى وأصفى اللغات السامية، وتشكل إسهامًا أساسيًا، يجب أن لا يذوي، في الحضارة العالمية. لا بل على خلاف ذلك،

(25) Lucienne Portier, «Conditionnement et liberté dans la pensée de Massignon concernant l'Algérie,» *Revue/livre l'Herne* (1962).

(26) حول قيمة وأهمية وصلة اللغة العربية بالقرآن الكريم والسَّمت التوحيدي للدين الإسلامي، انظر: Louis Massignon, «Le Coran,» *Revue/Livre l'Herne* (1962), pp. 492- 494.

يجب العمل، عبر التواصل مع العقل الفرنسي، على إعادة امتلاك العالم العربي لوعيه بوجهته الأولى، وإعطائه المعنى الرائع للكلمة التي جاءت في قول مالارميه: «المعنى الأكثر صفاءً لكلمة العشيرة»[27]. واضح من هذه الفقرة تنويه ماسينيون بالتراث الإسلامي والبُنَى الهيكلية التي تؤصل تركيبته الاجتماعية وما تنطوي عليه من معاني وقيم الخير والفضيلة وخصال المروءة والضيافة. فالعشيرة أو القبيلة لا ينظر إليها كبقايا عهد انقرض، بقدر ما تحتاج إلى إعادة إحيائها كحافز للتواصل مع الدين والأخلاق والقيم.

كانت المقاربة العيّانية، على ما ينصح ويسعى ماسينيون، بمثابة المُخْتَبر الذي توصّل إليه لدراسة علم الاجتماع الإسلامي، لاستجلاء حقائق الإسلام والمسلمين في التاريخ. يقول ماسينيون في هذا الصدد: «فقد كانت لي هذه التجارب والمهام مختبرًا للكرسي الجامعي الذي اشتغلت عليه «علم الاجتماع الإسلامي»، ساعدتني كثيرًا على الوعي بقيمة المذهب الذي أحرص عليه. وعرفت أن البحث عن الحقيقة بين مجتمعين، يجب أن ترسو على مفهومَي الملجأ والضيافة، الذي نحاول إدراجهما في القانون الدولي، من أجل تلطيف وتنقية العلاقات الاجتماعية»[28]. هناك عبارة مأثورة للمفكر الفرنسي العظيم باسكال: «إن الحقيقة لا تقف عند حدود البيرينيه». وهذا ما كان يؤمن به ماسينيون □

(27) Louis Massignon, «Interprétation de la civilisation arabe dans la culture française,» Congrès de l'UNESCO, Paris, 1947, p. 296.

(28) Ibid., p. 608.

منير شفيق

من جمر إلى جمر:
صفحات من ذكريات منير شفيق

تدوين وتحرير نافذ أبو حسنة. ط 2

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021). 571 ص.

فارس أبي صعب(*)

مدير التحرير في مركز دراسات الوحدة العربية.

قصة الفتى الثائر: القضية الوطنية وتنوع الأيديولوجيات

من جمر إلى جمر، قصة فتى فلسطيني مقدسي، كانت له تجربته الخاصة مع القضية الفلسطينية، فما سر هذه الخصوصية في تجربة منير شفيق، ومن أين استمدّت تلك الخصوصية عناصرها، وما أبرز الدروس التي يمكن استنباطها من تلك الخصوصية من أجل المستقبل، ولو متأخرين.

لا شك في أن القضية الفلسطينية جاءت في سياق تحولات كبرى عرفتها المنطقة، مع الظهور المتدرج للثورة الصناعية في الغرب وما ولّدته تلك الثورة من حاجات متزايدة إلى أسواق ومواد أولية تلبي تطلعات الأسواق الرأسمالية المتنامية في الغرب إلى تصريف فوائض إنتاج صناعاتها الحديثة من جهة، وإلى المواد الخام التي تضمن استمرار دوران عجلات آلاتها الصناعية الحديثة من جهة أخرى. وهي عملية أخذت تولّد مع الوقت سلسلة من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية، دخل الغرب معها في نمط إنتاج رأسمالي جديد كانت له تطلعاته وتأثيراته لا في حدود المجتمعات الداخلية في الغرب وحسب، بل على اتساع الجغرافيا الأرضية، بحثًا عن أسواق وموارد طبيعية جديدة وبالتالي بحثًا مراكز نفوذ جديدة للسيطرة على تلك الموارد وطرق الوصول إليها.

كذلك هذه التطورات كان لها فكرها، فقد مهّدت الثورة الصناعية وما رافقها من تطور لوسائل الإنتاج وللأسواق الرأسمالية في حدود الدول القومية المتشكلة حديثًا، إلى

(*) البريد الإلكتروني: fares.abisaab@gmail.com.

ثورة فكرية انبثقت منها أبرز مدارس الفكر السياسي الرأسمالية والقومية والاشتراكية.

ولم تكن المنطقة العربية بمنأى من تلك التحوّلات في العالم، فترهُّل الدولة العثمانية مقابل تلك التطورات التي كان يعيشها الغرب كشفها أمام قوة الغرب المتعاظمة في المنطقة، وأسقطها في حرب تقاسم العالم (العالمية الأولى) بين الأقطاب الغربية الرأسمالية الصاعدة على حساب إمبراطوريات قديمة متهالكة.

وكان المشروع الصهيوني الاستيطاني ـ الاستعماري في فلسطين أحد أبرز نتائج تلك التحولات العالمية في المنطقة. وكان العرب هم الخاسر الأكبر فيها، فكل تلك التطلعات التي عبرت عنها نخبهم الفكرية والدينية المتنورة في ما سمي عصر النهضة، باتجاه بناء دولة وطنية تخرجهم من حقبة الكمون التي عاشوها في ظل الدولة العثمانية، راحت هباءً مع تقاسم المنطقة بين الدول الكبرى وفرض مشاريع استعمارية عليها انتهت بتجزئتها وبإقامة الكيان الصهيوني في فلسطين.

في هذا المناخ القاسي، الملتهب كالجمر، وُلد منير شفيق في القدس، حين كانت فلسطين قد دخلت لتوِّها في ثورة شعبية عربية ضد مشاريع الاستيطان الصهيوني التي ينفذها الاستعمار البريطاني في فلسطين. يومها لم تكن الساحة الفكرية الفلسطينية والعربية بدورها بمنأى من تلك التحولات التي عرفها الغرب والعالم منذ الثورة الصناعية، فالنظريات الحداثية، وبخاصة القومية والماركسية، التي وُلدت استجابة للثورة الصناعية ونمط الإنتاج الرأسمالي أو ردًّا عليهما، وما لبثت أن لقيت صدىً لها في المجتمعات العربية كغيرها من مجتمعات العالم الثالث الواقعة تحت الاستعمار، فحجزت تلك المدارس الفكرية مكانًا لها في هذا المجتمع بهدف بناء الدولة الوطنية وتوحيد الأمة العربية ومواجهة الظلم والاستعمار وسيادة العدالة الاجتماعية، إلى جانب المدارس الفكرية الإسلامية، التي أخذت تتسلل بدورها إلى الحقل السياسي بهدف استعادة الخلافة – الأمة من جهة ولمواجهة الاستعمار وتحرير فلسطين من جهة أخرى.

هكذا نشأ منير شفيق وانخرط في العمل السياسي والنضال من أجل تحرير فلسطين عقب قيام دولة «إسرائيل»، في ظل هذا التنوع الفكري والأيديولوجي على الساحة الفلسطينية. ولا شك في أن بيئته الخاصة أيضًا، الأُسَرية، قد ساهمت في تحديد خياراته الفكرية الأولى من حياته النضالية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة الاستعمار البريطاني والإمبريالية الأمريكية ومواجهة المشروع الصهيوني وتحرير فلسطين. فكانت تربيته الأبوية قد أعدّته مسبقًا في الاتجاه الماركسي الذي لا يمكن ترجمته نضاليًا إلا عبر الانخراط في الحزب الشيوعي آنذاك، على الرغم من التباين المبكر الذي أخذ ينمو لدى منير مع الحزب الشيوعي منذ أيام الدراسة في المدرسة الرشيدية، وهو تباين جزئي لكنه جوهري بين الموقف العدائي الجذري عند منير شفيق تجاه المشروع الصهيوني وتجاه قضية تحرير فلسطين وبين موقف الحزب الشيوعي المتبني قرار التقسيم تأثرًا بقرار الاتحاد السوفياتي آنذاك، المؤيد لقرار التقسيم أيضًا، وما لبث هذا التباين بين منير والحزب أن اتسع في النصف الثاني من الخمسينيات، وتحديدًا بعد العدوان الثلاثي على مصر ثم بعد قيام الوحدة المصرية ـ السورية وموقف

الشيوعيين منها عام 1958. كل تلك الأحداث، المترافقة مع تعمق وعي منير، كانت تزيد مساحة التباين اتساعًا بينه والحزب الشيوعي على قاعدة انحياز منير للقضية الوطنية والقضايا القومية على حساب الموقف الرسمي للحزب الشيوعي، غير القادر آنذاك على التمايز عن الاتحاد السوفياتي، أو غير المهيأ لهذا التمايز على الأقل.

وما دامت الحركة القومية العربية عمومًا قد أصبحت رأس الحربة في معركة تحرير فلسطين، وبخاصة بعد صعود دور عبد الناصر ثم انطلاق الثورة الفلسطينية في منتصف الستينيات، انخرط منير شفيق في النضال ضد إسرائيل عبر حركة فتح، محدثًا تحولًا حقيقيًا باتجاه هذه الحركة ومنطلقاتها. من دون أن يعني ذلك، مرة أخرى، ذوبانه المطلق في تنظيم الحركة وخطها السياسي الرسمي بقدر ما كان دوره مرتبطًا بها في حدود العمل المقاوم وفق رؤية قومية عربية للصراع. وهذا ما انعكس كذلك على كتابات منير شفيق في تلك الحقبة، التي لن يخفي فيها بدايات تشكل موقفه النقدي من الشيوعية والماركسية، وذهابه باتجاه البحث في التاريخ العربي – الإسلامي وفي التراث والأصالة، في محاولة منه للاقتراب أكثر من فهم تاريخ الأمة العربية.

ولم تتوقف الأحداث عن إلقاء جمرها على الساحة الفلسطينية والعربية عمومًا، فكانت هزيمة عام 1967، ثم تبعتها وفاة عبد الناصر، ثم حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 التي مهّدت الطريق أمام اتفاقات «السلام» المصرية – الإسرائيلية وخروج مصر من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي، وهي أحداث ساهمت في تراجع مكانة الحركة القومية العربية وانكفاء دور المقاومة الفلسطينية عقب الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 وإخراج المقاومة الفلسيطينية منه باتجاه تونس، وكأن مرحلةً من القضية الفلسطينية والنضال الفلسطيني قد طويت مع ذلك الانكفاء الفلسطيني بعيدًا من حدود فلسطين.

لكن جمر النكسات التي لحقت بالقضية العربية بين هزيمة عام 1967 وغزو لبنان عام 1982 لم يَطُل وهْجه. فعلى الضفة المقابلة لشبه الجزيرة العربية، كانت أمواج من البشر تجتاح الميادين في وجه حاكم دولة كانت يومها من أكبر القواعد الأمريكية في المنطقة. لكن حدث إسقاط حكم شاه إيران لم يكن وقعه في حدود إسقاط إحدى القواعد الأمريكية في المنطقة وحسب، بل كان بمنزلة انطلاق مرحلة تاريخية جديدة في العالم العربي والإسلامي، مرحلة يمثل الإسلام السياسي فيها رأس الحربة في مواجهة المشروع الصهيوني ومشاريع الهيمنة الإمبريالية في المنطقة. فكان تأسيس الجمهورية الإسلامية في إيران منذ عام 1979، ثم انطلاق المقاومة الإسلامية في لبنان عقب الاجتياح الإسرائيلي عام 1982 مقدمة لإطلاق مشروع جديد للمقاومة في المنطقة يملأ الفراغ الذي أحدثه السقوط التاريخي للمرحلتين القومية والماركسية على الساحة العربية والإسلامية.

ولم يكن منير شفيق بعيدًا من تلك التحولات التاريخية في المنطقة، فهو التقط إشارات تلك التحولات مبكرًا. فبموازاة انطلاق الثورة الإسلامية في إيران كان شفيق يعمل على التأصيل النظري للثورة والمقاومة، بالعودة إلى التراث والمرجعية الإسلاميين.

وهكذا استطاع منير شفيق أن يعبُر هذه الحقب الثلاث في التاريخ السياسي

العربي المعاصر؛ الحقبة الماركسية، والحقبة الناصرية والقومية العربية، والحقبة الإسلامية، وأن يتكيّف معها ـ أو ربما يكيِّفها ـ لمصلحة قضيته الوطنية، قضية فلسطين، التي جعلها أسمى من أي أيديولوجيا انخرط فيها.

هنا يكمن سر الخصوصية في تجربة منير شفيق النضالية. أما الدروس التي يمكن استنباطها من تلك الخصوصية فتتمحور أساسًا حول ضرورة الخروج من الاستقطاب الأيديولوجي، أو حتى الصراع الأيديولوجي أحيانًا، وسط القوى العربية التحررية، الذي كان يصل إلى حد العداء أو التكفير أحيانًا، بين أطراف، سواء كانوا أفرادًا أو جماعات، يحملون القضية الوطنية نفسها؛ فزرعوا الشقاق بين أبناء الشعب الواحد، وهدروا الكثير من طاقاتهم، وأضاعوا الكثير من الفرص والجهود التي لو أحسنوا استثمارها وجمعها لكانت ضاعفت عناصر القوة لديهم. ومنير شفيق في تجربته النضالية وضع نموذجًا لهذه المقاربة، مقاربة المناضل الثوري الذي يمسك بالبوصلة التي تصوِّب له الطريق دومًا نحو القضية الوطنية المركزية قضية تحرير فلسطين، حتى لو اختلفت الأيديولوجيا التي تفتح له الطريق أمام السير في اتجاه هذه القضية، بحيث تغدو الأيديولوجيا له بمنزلة الثوب الذي يرتديه في مسيرته نحو تحقيق أهداف القضية الوطنية.

وقد أظهرت تجربته هذه أن هناك تقاطعًا عميقًا وبنيويًا بين الأيديولوجيات التي تبدو متناقضة أو متعاكسة، أعني هنا تحديدًا الأيديولوجيا الإسلامية المقاومة والأيديولوجيا القومية العربية والأيديولوجيا الماركسية. وهذا التقاطع يحدث عند قضايا جوهرية كقضايا الاستقلال الوطني والتحرر من الاستعمار والهيمنة الإمبريالية وتحرير الأرض من الاحتلال وتحرير الإنسان في لقمة عيشه وكرامته، لكن حين يغدو الانجرار خلف الأيديولوجيا على قاعدة الاختلاف على وجه الملائكة تغدو الأيديولوجيا عنصر تفارق وانقسام، أو ربما انحراف عن القضايا الكبرى.

لذا علينا أن نتعاطى مع الأيديولوجيا بوصفها أداة معرفية معيارية لفهم المجتمع والتاريخ والوجود ولتحديد موقف من التناقضات والتضادات السائدة في المجتمع والوجود ووضع رؤية بديلة تعبِّر عن حقوقنا ومصالحنا وقيمنا. وبالتالي الأيديولوجيا هي وسيلة لخدمة القضية الوطنية والإنسانية وليست غاية في حد ذاتها. من دون أن نعني هنا التقليل من قيمة الأيديولوجيا كرؤية وكأداة معرفية لفهم الأمور وتفسيرها ولبلورة الرؤى البديلة للمستقبل. وهكذا فإن النهج الثوري عند منير شفيق هو الذي يتخطى حدود الأيديولوجيات واختلافاتها من أجل الانتصار للقضية الوطنية.

وللأسف الشديد، شاهدنا كيف أن كل تلك الأيديولوجيات قد تشظَّت أمام الحرب الإمبريالية على المنطقة بأدواتها المختلفة: المحلية والإقليمية والدولية، أو الخشنة والناعمة. تشظت هذه الأيديولوجيات، سواء الإسلامية أو القومية أو الماركسية، في الحرب الكونية على سورية، وتشظت تجاه العدوان على العراق وعقب غزوه، وتشظت في العدوان على اليمن، وتشظت في القضية الفلسطينية ومسارات أوسلو، وتشظت في ما سمِّي الربيع العربي... إذًا البوصلة الحقيقية للصراع في المنطقة تحددها القضية الوطنية التحررية ببعديها الخارجي والداخلي لا الأيديولوجيا.

أمام هذا التنوع الأيديولوجي على الساحة العربية، وتحديدًا وسط القوى الوطنية التي

لا تزال ترى أن القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي هما القضية المركزية، لا بد من هوية جامعة توفر الأرض المشتركة للقضية الوطنية والمشروع التحرري في المنطقة. ويبدو لي أن العروبة هي التي يمكن أن تمثل هذه الهوية الجامعة والإطار الواسع الذي يجمع قوى التحرر والتغيير العربية من مختلف الاتجاهات الأيديولوجية والفكرية والكيانات والحركات السياسية والنقابية والثقافية النهضوية التي تمثل بدورها مختلف الجماعات الدينية والإثنية التي تعيش في هذه الأرض العربية وتتكلم لغتها منذ عشرات أو مئات السنين إلى اليوم، في إطار ثقافي سياسي جامع يحترم كل هذا التنوع وفق رؤية تحررية نهضوية تساعد على إخراج الواقع العربي من هذا التمزق والتشرذم والانحراف عن سيرورة التطور الحضاري التحرري العربي الجامع.

بهذا المعنى، العروبة التي أتحدث عنها هي عروبة تحررية بالضرورة، لا عروبة شكلانية كالتي يتم ترويجها في الآونة الأخيرة؛ إذ تشهد الساحة العربية في السنوات الأخيرة نمو نسخة معدّلة أو مدجّنة من العروبة، يمكن تسميتها العروبة الجديدة أو النيوعروبة، تقودها المنظومة الخليجية المتحكمة في النظام الرسمي العربي وحتى في كثير من مفاصل القوى الجماهيرية العربية ومرجعياتها السياسية والمدنية والدينية أفرادًا ومؤسسات، وهي تدفع في الوضع العربي باتجاه معاداة حركات التحرر والمقاومة مقابل التطبيع مع إسرائيل وحرف البوصلة في القضايا الوطنية المركزية التي تمثل قضايا مصيرية للشعب العربي وعلى رأسها القضية الفلسطينية وقضايا التحرر من مشاريع الهيمنة الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فضلًا عن قضايا تحرير الإنسان من الفقر والجوع والظلم، مقابل أخذ الصراع والاستقطابات في المنطقة باتجاه قضايا مذهبية أو إثنية وهمية، تمهيدًا لتهميش القضية المركزية، قضية فلسطين، وصولًا إلى شطبها □

Harry Verhoeven (ed.).
Environmental Politics in the Middle East:
Local Struggles, Global Connections
(Oxford; New York: Oxford University Press, 2018). 359 p.

السياسات البيئية في الشرق الأوسط: الصراعات المحلية، والروابط العالمية

محمد عمّار

باحث في قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

ـ 1 ـ

في خضم التغيرات المناخية والكوارث البيئية التي تهدد مجتمعات وبلدان بأسرها، وبخاصة المدن الساحلية والجزر المهددة بالغرق نتيجة ارتفاع معدل سطح البحر بسبب ذوبان الأقطاب الجليدية، إضافة إلى الحرائق التي تلتهم مناطق جغرافية متعددة في العالم كأستراليا والهند والسواحل الأمريكية وغابات الأمازون التي توصف بأنها «رئة الأرض»؛ تأتي قراءة كتاب **السياسات البيئية في الشرق الأوسط** ضمن سياق معرفة المشاكل البيئية التي تعانيها المنطقة الثرية بالموارد النفطية وسبل معالجة وتجنب كوارث بيئية مستقبلية في المنطقة.

حرر كتابَ **السياسات البيئية في الشرق الأوسط** هاري فيرهوفن، الأستاذ المساعد في جامعة جورجتاون في قطر، وشارك في كتابة أقسامه عدد من ذوي الاختصاص بمختلف المجالات: منها العلوم السياسية؛ العلاقات الدولية؛ البيئة؛ التنمية؛ الأمن الدولي؛ أمن البحار؛ الموارد الطبيعية، وحتى الاقتصاد. وهذا ما يجعل من منهجية الكتاب متعددة العناصر أبرز أركانها عدم فصل المسار الإيكولوجي عن التاريخ السياسي والسوسيو-اقتصادي للمنطقة وتسليط الضوء على التداعيات السلبية التي تعانيها البلدان العربية في الشرق الأوسط نتيجة التلوث والانحلال البيئي، إضافة إلى وجود اهتمام بالسياسات المائية في الشرق الأوسط وبخاصة أن شح المياه والجفاف في عدد من البلدان العربية يهددان ملايين السكان، ولا سيما في سورية والعراق. عدا عن العناصر المذكورة، كانت منهجية البحث ثرية بدراسة الحالات، بحيث نجد الكتاب يتطرق إلى بلدان عربية لا تحظى كثيرًا باهتمام الباحثين العرب، وهنا نعني بلدان القرن الأفريقي (ص 129ـ167).

المسألة المحورية التي يتناولها الكتاب هي السياسات البيئية في دول الشرق الأوسط ومركزيتها في نقاش السلطوية والاقتصاد السياسي التنموي للدول. تكمن أهمية الكتاب أيضًا بالتركيز على الأمن البيئي لدول الشرق الأوسط والدول العربية، الذي قد يهدد مستقبلها. تنقسم هيكلية الكتاب، وما يحتويه من أقسام وفصول، إلى مقدمة تولى كتابتها المحرر وتسعة أجزاء حلل من خلالها عدة أكاديميين المشاكل البيئية في المنطقة ودول عربية. عدد صفحات الكتاب 245 صفحة من دون عدد صفحات الملاحظات والبيبليوغرافيا والفهرس.

ـ 2 ـ

قاربت المقدمة الأزمات البيئية من خلال الحديث عن المدارس البيئية الكلاسيكية والليبرالية المؤسسية، إضافة إلى ربط علاقة المجتمعات الإنسانية بالبيئة منذ القِدَم وكيف أن الفكر البيئي كان من أعمدة بناء الحضارات وبخاصة في الشرق الأوسط، المنطقة التي تُعد أم «الحضارات الهيدروليكية». ذكر المحرر أهمية المياه بالنسبة إلى الحضارات والأيديولوجيات، إلا أنه لم يخصص مساحة للحديث عن خطر حروب المياه في المنطقة وجيوبوليتيك السدود، سواءٌ أكانت في دجلة والفرات أم أزمة سد النهضة بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة أُخرى.

ـ 3 ـ

في **القسم الأول** تحدثت جيني سويرز عن تاريخ الأنشطة البيئية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومدى تأثير النشطاء البيئيين في سياسات حكوماتهم وكيف ازدادت المنظمات الحكومية البيئية مع بداية التسعينيات في كل من تونس ولبنان. في **القسم الثاني** حظيت تونس بقسم خاص حلل من خلاله الكاتبان فرانسيس غيليس وإيكارت فويرتز تأثير السياسات النيوليبرالية في الأمن البيئي للعمق التونسي حيث معامل الفوسفات الموجودة منذ بداية الاستعمار الفرنسي لتونس وكيف أصبح الغبار المنبعث من هذه المعامل يؤثر في صحة المواطنين في تلك المناطق إضافة إلى الفوارق الطبقية التي برزت بين مناطق المعامل والساحل التونسي حيث العمق الاقتصادي والسياحي لتونس. فبدلاً من أن تكون معامل الفوسفات مركز استقطاب للعمال كما كانت منذ بنائها عام 1897 أصبح الساحل هو البديل منها. أيضاً زاد النمو الديمغرافي في المناطق الصناعية من نسبة البطالة وأولى شرارات ثورة الياسمين كانت في التظاهرات العمالية عام 2008.

تناول القسمان **الثالث** و**الرابع** الرابط بين الموارد الطبيعية والأمن البيئي، لكن هنا مع إضافة كيف أصبح أمن هذه الموارد جزءًا من التفكير الأمني في المنطقة ـ أمن النفط في دول الخليج تحديدًا، وكيف استعانت الدول الخليجية بشركات أجنبية خاصة لحماية منشآتها النفطية من خطر الهجمات الإرهابية والسيبرانية. تعود جذور فكرة الأمن النفطي لدى دول مجلس التعاون الخليجي إلى حرق آبار النفط عقب انسحاب الجيش العراقي من الكويت وكيف أثر الدخان الكثيف المنبعث من حرق الآبار في حركة الملاحة الجوية وصحة المواطنين الكويتيين وأخذ حيزًا أكبر من الاهتمام مع الهجمات السيبرانية الإيرانية المصدر، بحسب جِلّ كريستال (Jill Crystal). طبعاً لا يقتصر الاهتمام البيئي لدى دول

مجلس التعاون الخليجي على الشق الأمني فقط، بل يتعداه أيضاً إلى الشق المتعلق بالتنمية المستدامة حيث تهتم دول مجلس التعاون بعمليات التشجير وتحلية المياه والاستعانة بتكنولوجيا زراعية ومائية متطورة لمحاولة الزراعة في الصحراء.

تحدث القسمان **الخامس** و**السادس** عن الأزمات البيئية في الصومال والقرن الأفريقي، فتجارة الفحم غير الشرعية في الصومال تحرق مستقبل الصومال من خلال قطع آلاف الأشجار سنوياً ـ بحسب إيليا غريدنيف ـ والتجارة يسيطر عليها قادة جهاديون من حركة الشباب تدرّ عليهم أرباحًا بملايين الدولارات. الأزمة البيئية الثانية، هي صيد الأسماك غير الشرعي والمخالف للقوانين الدولية في القرن الأفريقي؛ حيث يتكبد الصومال وحده خسائر سنوية تراوح بين الـ 300 إلى 450 مليون دولار بسبب صيد آلاف الأطنان من الأسماك من جانب سُفُن خارجية. وتطرق الكاتب أفياري علمي (Afyare A. Elmi) أيضاً إلى تاريخ أزمة القرصنة في القرن الأفريقي منذ آلاف السنين والتي لم تُعالج حتى اليوم.

القسمان **السابع** و**الثامن** أيضًا هما مترابطان من خلال الدعوة إلى تعددية جيوسياسية جديدة في المنطقة ونظام نفطي جديد تتشاركه الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا كون الهيمنة الأحادية الأمريكية تراجعت في المنطقة في حين تعَدّ الصين من أكبر مستوردي النفط من الشرق الأوسط، أما روسيا فتعَد من كبار مصدّري النفط في العالم وشريكًا أساسيًا في التحكم بالأسعار العالمية. أما القسم **الثامن** فيدعو فيه فيسيل فيرمويلين إلى معالجة سوء الإدارة باستخدام الطاقة بشكل «منحرف» ـ بحسب توصيفه ـ وذلك من خلال اعتماد سياسات رفع الدعم عن مواد الطاقة؛ فالتخفيف من دعم الطاقة سيساهم في تقوية التصدير وتنويع الصادرات في الشرق الأوسط. وهنا يتمثل الكاتب بنماذج المغرب وتونس والأردن كيف تحسن اقتصادها وكيف ارتفعت مؤشرات صادراتها بعد اعتمادها سياسات رفع الدعم. تعَدّ منطقة الشرق الأوسط الأكثر مساهمة في التغيرات المناخية نتيجة الاستخدام غير المنتظم للطاقة بحسب فيرمويلين.

في القسم **الأخير** يتحدث عباس مالكي عن سياسة الموارد الطبيعية في البحر الأسود وأهميته الجيوسياسية عبر التاريخ، وبخاصة أنه في صلب نظرية ماكيندير الجغرافية. ويعّد البحر الأسود والدول المحيطة به من المناطق الثرية بمواد الطاقة من غاز وهيدروكربون. فمنذ 11 أيلول/سبتمبر2001 وغزو أفغانستان أصبحت المنطقة جغرافيا للصراع والبحث عن نفوذ بين القوى الدولية والإقليمية مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين وإيران وتركيا.

ـ 4 ـ

يتجاهل الكتاب ربط الأزمة المناخية في الشرق الأوسط بالأزمة المناخية العالمية، وكأن الشرق الأوسط كوكب آخر. فهناك عدة أبحاث تشير إلى أن المتغيرات المناخية وذوبان الجليد في القطب الشمالي مثلًا ساهمت في التسبب بعواصف رملية وجفاف في دول الشرق الأوسط. إضافة إلى ذلك لم نرَ من الكتاب أي ذكر للدور السلبي للدول الرأسمالية والصناعية الكبرى في رفض أي خفض لمنسوب الانبعاثات السامة من مصانعها؛ مثل الولايات المتحدة التي كانت من الرافضين

لدخول معاهدة باريس المناخية الهادفة إلى احتواء الاحتباس الحراري، أو التجاهل الآخر لدور القوى الكبرى في الكتاب كما هو في القسم السابع. فالكاتب كليمينت هنري لا يجد أن هناك صراعات حول الطاقة في ليبيا وسورية واليمن، بينما أبرز المعارك في ليبيا كانت حول منطقة «الهلال النفطي» والصراع على الغاز في سورية والبحر المتوسط بات واضحًا، في حين أن ثروات الطاقة في اليمن تزداد المعارك حولها بين القوى الإقليمية والدولية وبخاصة في مناطق مأرب وحضرموت حيث حقول النفط والغاز.

ـ 5 ـ

التكامل العربي أمر أساسي إذا أردنا معالجة أزمات البلدان العربية وعلى رأسها البيئة ما يمكّنها من التعاون على بناء منظومة عربية متكاملة تحقق التنمية المستدامة والتنمية البيئية. الإشادة بتجارب بعض البلدان العربية مع البنك الدولي وإصلاحات رفع الدعم عن الطاقة التي قوّت الصناعة ورفعت من مؤشرات التصدير في هذه البلدان تجعلنا ننسى أن الصناعات والزراعات والتنمية كانت موجودة بصورة أفضل في حقبة ما بعد الاستقلال حتى مطلع الثمانينيات. فحقبة ما بعد الاستقلال تميزت بأنظمة ـ ولو أن يعدها يعتبرها عسكرية ـ بتدخل الدولة في الاقتصاد وتأمين مصانع وسدود مياه ومصانع طاقة وأولويات توافرت للمواطن العربي لم تعد متوافرة اليوم في بعض البلدان مثل الطبابة المجانية والتعليم المجاني والغذاء والدواء. الإشادة بتجارب دول عربية مع إصلاحات يتطلبها البنك الدولي ليست الأولى في نوعها كما في القسم الثامن من الكتاب علمًا أن تطبيق إصلاحات كهذه يحتاج إلى تنفيذ شروط سياسية مسبقة تتوافق مع سياسات الولايات المتحدة كي تحظى الدولة المعنية بالموافقة للحصول على المساعدات المالية.

رفض المحرر فصل المسار الإيكولوجي عن التاريخ السياسي والسوسيو-اقتصادي للمنطقة لكنه فصل عامل السياسة الدولية عن المسببات التي أوصلت دول الشرق الأوسط ودولًا عربية إلى أزماتها البيئية التي يتحدث عنها الكتاب؛ فمن أبرز أسبابها ضعف الدولة المركزية وتفككها وبخاصة في القرن الأفريقي ـ والصومال تحديدًا ـ حيث أدت التدخلات العسكرية الأمريكية إلى إسقاط الدولة المركزية في الصومال، الأمر الذي أوصل البلاد إلى ما هي عليه اليوم من أوضاع أمنية متردية. ربط الكتاب بين التلوث والسياسات النيوليبرالية في بلدان عربية مثل مصر وتونس من دون ذكر أن موجة النيوليبرالية التي شملت الوطن العربي بدءًا من مطلع الثمانينيات قادتها إدارتا ريغان في الولايات المتحدة وثاتشر في بريطانيا، وازدادت حدتها في التسعينيات عقب تفكك الاتحاد السوفياتي الذي كان داعمًا لدول عربية كثيرة خلال الحرب الباردة. لا شك في أن السياسات النيوليبرالية أثبتت فشلها على صعيد التنمية البيئية وخفض منسوب التلوث والانبعاثات السامة من المعامل ومقارنة بالدول الاشتراكية، وبخاصة لو أخذنا دول الشمال الأوروبي الاسكندنافية المعروفة بأنها تعتمد سياسات ذات منحى اشتراكي وتقدمي؛ فهذه النظم السياسية التي اعتمدت سياسات موجهة ولو جزئيًا كانت أفضل من ناحية التنمية البيئية حتى البلدان العربية الاشتراكية قبل الثمانينيات كانت أفضل في التنمية البيئية

مقارنة بالبلدان العربية التي انتهجت لاحقًا سياسات نيوليبرالية.

ـ 6 ـ

الكتاب ـ خلافاً لعنوانه ـ لم يتطرق على نحوٍ مفصل إلى الدول العربية، بل تطرق إلى دولٍ في المغرب العربي مثل تونس وخصص لها قسمًا خاصًا، وهذا ما يستدعي توسعة البحث مستقبلياً ليتناول كل البلدان العربية ومشاكلها البيئية وسبل معالجتها. لبنان مثلاً، خلفية الكتاب صورته مأخوذة من أزمة النفايات فيه التي بدأت عام 2015، لكنه لم يتحدث إلا عن تزايد دور المجتمع المدني البيئي في لبنان منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1991 حيث بلغ عدد المنظمات البيئية غير الحكومية 85 منظمة لترتفع إلى إلى 138 منظمة مسجلة في وزارة البيئة بحلول عام 2009.

ـ 7 ـ

برزت أهمية الكتاب **أولًا** بمختلف فصوله، فالمقدمة عرّفت القارئ على تأثير الفلسفات البيئية عبر التاريخ وكيف كانت عماد بناء الحضارات إضافة إلى علاقتها بالسلوك البشري. الأهمية **الثانية** كانت من خلال رفض فصل المسار الإيكولوجي عن التاريخ السياسي والسوسيو-اقتصادي، **ثالثًا** تسليط الضوء على عدة حالات بيئية في بلدان عربية مختلفة بدلًا من التطرق إلى الأزمات البيئية بوجه عام، وكان منها دراسة أهمية الفوسفات في تونس وعلاقة التلوث بالسياسات النيوليبرالية التي انتهجها نظام بن علي على مدى ثلاثة عقود. من مميزات الكتاب أيضًا تسليط الضوء على دول لا تحظى كثيرًا باهتمام الباحثين العرب، مثل البلدان العربية في منطقة القرن الأفريقي وكيف أن الأزمات البيئية لهذه الدول هي جزء من خسائر بمئات ملايين الدولارات تكابدها سنويًا. الكاتب، ولو أنه لم يلتفت إلى علاقة السياسة الدولية للقوى العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية بالسياسات النفطية في الوطن العربي، لكن كان مهمًا ربط علاقة أي إصلاحات وتطوير اقتصادية بإصلاحات تخفف من الإفراط في استخدام الطاقة في الوطن العربي الذي يعَدّ من أكثر المناطق استهلاكًا للنفط. الاعتماد على هذا العمل يمكن أن يساعد القارئ على فهم أسس المشاكل البيئية في بلدان العالم العربي. الكتاب يُنصح في قراءته لفهم المشاكل البيئية وعلاقة البيئة بالسياسة والتاريخ والاقتصاد والمجتمع في وطننا العربي ومنطقة الشرق الأوسط لكنه بحاجة إلى إضافة بلدان عربية يمكنها أن تحظى بدراسات، وهذا ما يستدعي توسعة أبحاث مماثلة مستقبليًا لتشمل عموم البلدان العربية □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

أولًا: كتب عربية

ـ 1 ـ

المرأة والفن والإعلام: من التنميط إلى التغيير. تحرير وتنسيق نيفين مسعد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021. 384 ص.

على الرغم من التقدم الذي حققته الحركات النسائية العربية منذ انطلاقتها في القرن التاسع عشر سعيًا للحصول على فرص متساوية مع الرجال في كل المجالات وتوفير آليات الحماية للمرأة والفتاة، ما زالت النساء في الوطن العربي يشعرن ببعض المراوحة في تحقيق أهدافهن. يعود ذلك في جزء كبير منه إلى ضعف الجهود المبذولة لإحداث تغيير فعلي في المجال الثقافي بهدف إنتاج سلوكيات مجتمعية وإلى الموارد القليلة المخصصة لتلك الجهود بالمقارنة مع سائر المجالات.

لقد حققت المرأة العربية، على سبيل المثال، تقدمًا في مجالات متعددة، مثل مجال التحاق الفتيات بالتعليم وتحقيق النجاحات في المدارس والجامعات، وتسجيل الحضور المتزايد في الحياة العامة، وفي الحياة السياسية على وجه الخصوص، وبعض التقدم الخجول في مجال الاندماج في العمل الاقتصادي المنتج، لكن المقياس الأساس لتقدمها الفعلي ـ كما أظهرت الأبحاث العربية، ولا سيما تلك التي تناولت خبرات وإنجازات مختلف البلدان العربية ـ يبقى كامنًا في متابعة المجال الثقافي بوصفه موطنًا رئيسيًا للخلل في مسار التقدم الفعلي للنساء.

من هنا، تسعى أبحاث هذا الكتاب ـ كما يأتي في تقديمه ـ إلى تحليل مدى إسهام الأدب والفن والإعلام في إنتاج تلك الثقافة التي تمثل القاعدة الخلفية للمعتقدات والتقاليد والتي تقولب الأنماط السلوكية السائدة، متناولة بذلك علاقة الفن بالصورة النمطية للمرأة من زوايا التراث والأدب والسينما والأغاني والصالونات الثقافية والإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي والإعلانات، ودور الفن والثقافة في تغيير الصور النمطية الشائعة والسلبية ـ في أغلبيتها ـ حول المرأة العربية.

وإذ يكمن التحدي في كيفية إحداث التغيير للصور النمطية الكامنة في الذهنية العربية حول المرأة العربية، يقدم هذا الكتاب مجموعة

من التوصيات التي يمكن أن تمهد لإحداث التغيير، من أبرزها:

ـ إطلاق موقع إلكتروني خاص بالسير الذاتية للرائدات العربيات، وإغنائه بتنظيم سلسلة من الندوات عن شخصيات نسائية رائدة في مختلف المجالات، وإقامة متحف قومي سمعي- بصري للرائدات العربيات.

ـ التوسع في تدريب الإعلاميين والمعلمين وتعميم التدريب على كل التخصصات والقطاعات بهدف خلق حساسية جندرية، تأخذ في الحسبان حاجات المرأة.

ـ الترويج على أوسع نطاق لتغيير الصور النمطية للمرأة، وإعادة النظر في المناهج التعليمية، ولا سيما في المراحل المبكرة التي يتشكل فيها وعي الطفل، علمًا بأن هذه المناهج، على الرغم من تطويرها، ما زالت تتضمن الكثير من الصور النمطية للمرأة.

ـ العمل على تغيير المفاهيم الدارجة في العادات والتقاليد والأمثال الشعبية، وإنتاج بدائل لها، وهو ما يدخل في إطار التعامل بصورة نقدية موضوعية متوازنة مع التراث العربي والإسلامي. ويمكن الاستفادة في هذا السياق من المجتمع المدني من خلال إنتاج أفلام أو مواد إعلامية قصيرة موجهة نحو التغيير.

وبالتوازي مع كل ما سبق، يظل القانون حاضرًا ليتدارك ما لم تنجزه بالكامل التوصيات السابقة وكل ما يصدر من توصيات لاحقة تستهدف التغيير.

ـ 2 ـ

عصام شيخ الأرض. **صناعة الفقر: جدلية الفقر، المعونة، الفساد**. دمشق: تموز للطباعة والنشر والتوزيع، 2021. 256 ص.

يُعنى هذا الكتاب بمشكلة الفقر المتعدد الأبعاد المنتشر في مختلف أنحاء الوطن العربي، وما ينجم عنه من آفات مثل الجوع، وسوء التغذية، والأمراض، والجهل، ويعرض لأسباب الفقر، وأبرزها الفجوة القائمة بين ثروات المنطقة الهائلة وتدني مستوى التنمية الاقتصادية، متناولًا سياسات وخطط مكافحة الفقر على المستوى العربي التي غالبًا لا تحقق أهدافها والتي يقدمها بعض الساسة والقيادات الدينية من أصحاب المصالح الخاصة وأصحاب رؤوس الأموال الجشعين كـ«قضاء وقدر» يتعذر المساس بها، مساهمين بذلك في صناعة الفقر.

يعالج الكتاب موضوع الفقر بوصفه فقرًا متعدد الأبعاد، إذ لا يقتصر على مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، بل يشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكان الحصول على التعليم والمسكن اللائق والاستشفاء والخدمات الأساسية، إضافة إلى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات في جوانب الحياة المدنية وتأمين بيئة سليمة.

ويرى المؤلف أن الفقر أصبح من أشد المشكلات تعقيدًا في العالم وبخاصة في البلدان النامية، نظرًا إلى ما ينجم عنه من زيادة في نسب معدلات انتشار الأمراض والتسرب

من التعليم في المراحل الأساسية وبالتالي زيادة الأمية في المجتمع، ناهيك بانتشار العنف الأسري وارتفاع معدلات الجريمة، والتطرف الديني وانعدام الأمن. وعليه، يشدد على ضرورة معالجة أسباب الفقر، ومنها غياب الحكم الرشيد والقضاء النزيه في مقابل انتشار المحسوبيات والفساد، وغياب العدالة الاجتماعية نتيجة سوء توزيع الثروة وتحكم القلة بالثروة، وزيادة السكان وتراجع النمو، وتردي برامج التعليم وغيابها عن سوق العمل، وعدم تنفيذ السياسات والخطط الاقتصادية الهادفة إلى القضاء على الفقر والحد من آثاره.

وفي ظل رياح العولمة القادمة من البلدان الصناعية وسيطرة الطبقة الرأسمالية العربية القليلة العدد نسبيًا على الحكم في معظم البلدان العربية وتطبيقها مبادئ الليبرالية الجديدة وأفكارها، يتوقع المؤلف أن ينقسم المجتمع العربي إلى فئتين: **الأولى** تسهم في تنمية الاقتصاد العالمي وتنامي احتكاراته؛ و**الثانية** تعجز عن تنمية اقتصاداتها المحلية، وكلا الأمرين يؤديان في النهاية إلى تفعيل إنتاج آليات الفقر وتوسيعه. وإذ تسيطر الفئة الغنية على إدارة مرفق النفط في البلدان النفطية، وفي البلدان العربية المتوسطة الدخل، سيستمر استبعاد الفقراء من المشاركة في إدارة الاقتصاد، وهذا ما يؤدي إلى تنامي الصراعات والعنف في المجتمعات العربية.

ـ 3 ـ

عواطف عبد الرحمن. **فجر الصحافة العربية وتحديات العصر.** القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2021. 288 ص.

في هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ مجموعة من الموضوعات التي تتمحور حول إشكالية علاقة الصحافة العربية بالسلطة بمختلف جوانبها السياسية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى تداعيات التبعية الشاملة للغرب وتأثيرها في أدوار الإعلام العربي ومساراته وسياساته منذ ظهور الصحافة في الوطن العربي في القرن التاسع عشر، مرورًا بمرحلة النضال الوطني من أجل الاستقلال، وصولًا إلى المرحلة الراهنة.

من هنا يتناول الكتاب أشكال العلاقة بين الصحافة العربية والسلطة عبر المراحل التاريخية، فيسلط الضوء على الطابع الأجنبي الذي سيطر على نشأة الصحافة في الوطن العربي وتميزها بطابعها الرسمي على مدى مسيرتها، وذلك قبل أن تنطلق حركة صدور الصحف الشعبية بعد صدور دستور 1908 العثماني الذي مثل نقلة نوعية في تاريخ الصحافة العربية. وقد عُدَّ المشرق العربي مهد الصحافة الشعبية التي تصدرها النموذج اللبناني. وتعرضت تلك الصحافة الشعبية أو الأهلية ـ بخلاف الصحافة العربية الرسمية التي نشأت أساسًا على أيدي الحكام ـ لإجراءات وتشريعات عثمانية وأوروبية تقيد من حريتها، نظرًا إلى ما حملته من أفكار وتوجهات للقوى الاجتماعية العربية التي قادت حركة النضال القومي والوطني في مواجهة العثمانيين طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ثم ضد الأوروبيين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الحصول على الاستقلال ومواجهة التبعية، وصولًا إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي ومواجهة التطبيع.

يضم الكتاب تسعة فصول، يعرض **الأول** لإسهام الصحافة العربية الشعبية في مناهضة السلطة، متناولًا الصحافة الثورية التي تجلت في صحافة كل من الثورة الجزائرية، والمقاومة الفلسطينية. ويتناول الفصل **الثاني** الجهود والإبداعات الصحافية النسائية، وتأثير الرؤى الغربية على بعض المجلات النسائية. ويُعنى الفصل **الثالث** بالإعلام العربي في المجالين التطبيقي والأكاديمي، بينما يبحث الفصل **الرابع** الصراع بين الصحافة والسلطة الحاكمة، متناولًا التشريعات المقيدة لحرية الصحافة.

ويتمحور الفصل **الخامس** حول التعددية الإعلامية في الوطن العربي، وما إذا كانت هذه التعددية تمثل انعكاسًا للتعددية السياسية والثقافية، أم ظاهرة فوقية معزولة عن البيئة المجتمعية العربية تفرضها الضغوط الخارجية ولا سيما الأمريكية. أما الفصل **السادس** فيهتم بالإعلام وثقافة المجتمع المدني، متناولًا موقف الحكومات العربية من مؤسسات المجتمع المدني. كما يتناول العوامل التي قد تعيق قيام مجتمع مدني فعّال في الوطن العربي، وأبرزها غياب البنية الثقافية، التي تتأسس على المساواة، والعدالة، وحرية التعبير، وتكفل المشاركة لمختلف القوى الاجتماعية، ناهيك بغياب الوعي الإعلامي والاتصالي لدى معظم منظمات العمل الأهلي. ويناقش الفصل **السابع** الصور الإعلامية السلبية المتبادَلة بين العرب والغرب، وأبرزها الصور المتعلقة بالهجرة العربية، والقضية الفلسطينية، والصراع العربي ـ الصهيوني، وقضية الإرهاب، التي يسعى الإعلام الغربي جاهدًا لإلصاقها بالعرب والمسلمين، في حين يتعثر الإعلام العربي في بناء استراتيجية إعلامية جماعية مشتركة تعالج التحديات التي تواجهه.

ويُعنى الفصل **الثامن** بالمواجهات بين الثقافة العربية وكل من الثقافة الاستهلاكية المعولمة، وثقافة «التطبيع» مع الكيان الصهيوني. ويتوقف عند المصالح المشتركة بين النخب العربية، السياسية والاقتصادية، التي تتوافق والهيمنة الأجنبية على العداء للحقوق الوطنية للجماهير العربية. أما الفصل **التاسع**، فيرصد محاولات الاختراق الصهيوني لمصر، ابتداءً من الحقبة اللاحقة على «وعد بلفور» (1917). وقد اعتمدت الدعاية الصهيونية في هذا السياق، في بداية القرن العشرين على الصحافة المصرية التي كانت موالية للاحتلال البريطاني، والسراي (**المقطم**، **الأهرام**، **الشعب**، و**الاتحاد**). وفي عام 1918 أسست المنظمة الصهيونية العالمية فرعًا لها في مصر، وأصدرت صحيفتي **إسرائيل**، و**الشمس** الناطقتين باسم الصهيونية. ثم أصدرت **الاتحاد الإسرائيلي**، و**الفجر**، و**المجلة الصهيونية**، و**إسرائيل**، وذلك قبل أن تستخدم أسلوبًا دعائيًا صهيونيًا جديدًا تمثل بصدور مجلة مصرية ذات طابع ثقافي ضم نخبة من المثقفين المصريين، وبتمويل صهيوني، هي مجلة **الكاتب المصري**، في تشرين الأول/أكتوبر 1945. ولم يتوقف صدور تلك المجلة إلا بعد الإعلان عن قيام الكيان الصهيوني، في أيار/مايو 1948. وإذ تواصل الاختراق الصهيوني لمصر عسكريًا عقب «ثورة يوليو» 1952 من خلال العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 وحرب 1967، فقد استؤنف إعلاميًا رغم إنجازات «حرب

1973»، وذلك عقب توقيع السادات اتفاقية «كامب دايفيد»، خريف 1978، و«معاهدة كامب دايفيد» عام 1979، والترويج للتطبيع مع الكيان الصهيوني. وتولت الصحف الحزبية (**الأهالي**، **الشعب**، **الوفد**، و**الأحرار**) مواجهة التطبيع، لتتخذ نقابة الصحافيين المصريين قرارًا حاسمًا بمقاطعة أشكاله كافة في آذار/مارس 1980، حتى استرجاع كل الأراضي العربية المحتلة.

ـ 4 ـ

ماثيو هيوز. **الاستعمار البريطاني وإجهاض الثورة العربية الكبرى في فلسطين، 1936ـ1939**. ترجمة مصعب بشير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021. 622 ص.

يعرض هذا الكتاب للثورة العربية الكبرى في فلسطين التي اندلعت بين عامي 1936 و1939 ضد الحكم الانتدابي البريطاني والهجرة اليهودية إلى البلاد، متناولًا دور بريطانيا الاستعماري في تأسيس الكيان الصهيوني والحملة البريطانية القمعية لإخماد الثورة.

وكما يأتي في مقدمة الطبعة العربية للكتاب ـ اندلعت الثورة في سياق نضال الشعب الفلسطيني المستمر منذ الحرب العالمية الأولى والمؤامرة البريطانية الكبرى التي بدأت بوعد بلفور 1917 حين كان عدد اليهود في فلسطين لا يتجاوز الـ 9 بالمئة من سكان البلاد، الكثير منهم رعايا عثمانيون سابقون، ولم تتجاوز ملكيتهم للأراضي أكثر من 2 بالمئة من مساحة فلسطين بوصفهم مواطنين في بلاد الشام. وقد صرح أللنبي بلفور بعد نحو شهر من استيلاء القوات البريطانية بقيادته على بئر السبع يوم 31 تشرين الأول/أكتوبر 1917 بأن القدس ستكون هدية عيد الميلاد لبريطانيا. ومنذ إعلان وعده في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917 أكد بلفور تجاهله لحقوق الفلسطينيين في بلادهم، وذلك من خلال تصريحه بأن بريطانيا في فلسطين لا تتجاوب مع رغبات السكان الحاليين في البلاد، أي أنه تحدث عن رغبات السكان المحليين وليس عن حقوقهم. ووضعت الإجراءات البريطانية اللاحقة في فلسطين تصريحات بلفور موضع التنفيذ فكان اختيار وزير بريطاني صهيوني، هو هربرت صموئيل، أول مفوض سام لفلسطين، الذي أسس إسرائيل خلال مدة ولايته 1920ـ1925.

لقد أصدر صموئيل عشرات القوانين التي سهلت حصول اليهود على الأراضي الفلسطينية. وشملت القوانين أيضًا الاعتراف بالعبرية كلغة رسمية، وإنشاء مؤسسات يهودية مستقلة مثل النظام المصرفي، ونظام التعليم، والاتحاد العام للعمال (الهستدروت) والأشغال العامة (سوليل بونيه)، وتوليد الطاقة (روزنبلرغ). لكن أهم القوانين المقصود بها الاستيلاء على فلسطين كانت إنشاء مجلس تشريعي يهودي منفصل وقوات مسلحة يهودية منفصلة (الهاغاناه) التي احتلت فلسطين في نهاية المطاف.

وقد تدفق المستوطنون الأوروبيون اليهود إلى فلسطين خلال العقد الذي تلا حكم صموئيل ليصل إلى ذروته في منتصف الثلاثينيات، إذ ارتفع مجموع السكان اليهود المهاجرين في نهاية عام 1936 من 9 بالمئة في بداية ولاية صموئيل إلى 384

ألفًا أو 28 بالمئة من مجموع السكان. واحتج الفلسطينيون لدى سلطات الانتداب البريطاني على تدفق المستوطنين، مطالبين «لجنة بيل» الملكية التي جاءت للتحقيق في عام 1937، بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ووقف مبيعات الأراضي لليهود، وانتخاب جمعية تشريعية. لكن اللجنة رفضت المطالب الفلسطينية، وقام البريطانيون في الوقت نفسه بتدريب المستوطنين اليهود الوافدين حديثًا على عمليات القتال ليلًا (فرقة SNS) التي أصبحت نواة المنظمة الصهيونية العسكرية (البالماخ) وأعطوهم أحيانًا الزي الرسمي. وهذا كله أدى إلى إشعال الثورة العربية الفلسطينية (1936ـ1939).

قابلت القوات البريطانية الثورة بأقصى قدر من الوحشية، فقصفت بسلاح الجو القرى بصورة عشوائية، وحاصرتها لتجمع الرجال في الساحات وتضعهم في أقفاص من دون طعام أو شراب لعدة أيام بعد تعذيبهم. كما أطلقت النار على المزارعين وقتلهم بحجة هروبهم بعد أن دمرت منازلهم وممتلكاتهم، ولم تتردد في قتل الأسرى المستسلمين. وشارك المستوطنون اليهود في جميع أعمال القمع الوحشية، وحولوها إلى فنون في التعذيب وطبقوها ضد الفلسطينيين منذ ذلك الحين. وقد لقي ـ في إحصاء أولي ـ أكثر من 5 آلاف فلسطيني حتفهم في القمع البريطاني وأصيب نحو 15 ألفًا بجروح، واعتُقل عدد مماثل من المواطنين، وأُعدم أكثر من 100 رجل. وبحلول عام 1939 أصبح المجتمع الفلسطيني مدمرًا، أعزل بلا قيادة. لذلك يمكن تسمية عام 1939 عام النكبة التي ألحقتها بريطانيا بفلسطين، إذ لولا قضاء بريطانيا على ثورة 1936، لما أمكن تنفيذ النكبة الكبرى على يد الصهاينة عام 1948 وقيام الكيان الصهيوني بهذه السهولة.

ثانيًا: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

Salam Hawa

Reimagining Arab Political Identity: Justice, Women's Rights and the Arab State

London: Routledge 2021. 216 p. (Durham Modern Middle East and Islamic World Series)

يناقش هذا الكتاب فرضية مفادها أن الهوية الثقافية والسياسية العربية تعرضت على مدى قرون لقمع من جانب القوى الإمبريالية التي سيطرت على المنطقة العربية وكذلك من الأيديولوجيات الدينية والقومية، الأمر الذي أدى إلى تشويه هوية المجتمعات العربية الحالية التي بات عليها أن تختار بين أمرين فقط: الأصولية أو الفوضى. من هنا تتابع مؤلفة الكتاب التطورات التي أدت إلى أزمة الهوية العربية بدءًا من عصور ما قبل الإسلام وحتى الوقت الحاضر، متناولة بالتحليل تطور الهوية السياسية العربية من خلال الأعراف الاجتماعية والثقافية، والقوانين المحلية، والشعر، والفن عمومًا، والمواقف تجاه النساء والأجانب، والروايات التاريخية القديمة.

ترى مؤلفة الكتاب أن تحقيق المصالحة السياسية بين الأطراف المتحاربة في المنطقة يتطلب معالجة الأحداث التاريخية التي تسببت في الخلاف بين مختلف الأطراف وكذلك السرديات التاريخية التي فرضت على تلك الأطراف وما رافقها من انتهاكات عبر الأجيال.

وعليه، تشير المؤلفة – إلى أنه بعيدًا من السرديات الدينية المتعلقة بالتواصل الثقافي بين مختلف نواحي المنطقة العربية ـ فإن الاكتشافات الأثرية الحديثة تؤكد أن التواصل بين الثقافة العربية في شمال الجزيرة العربية والهلال الخصيب وجنوب الجزيرة كان قائمًا في عصور ما قبل الإسلام.

وتؤكد هذا التواصل الدراسات حول المملكة النبطية (169ق.م ـ 106م)، المملكة العربية القديمة ـ بعاصمتها البتراء ـ التي قامت في صحراء الأردن وسيناء والنقب وأجزاء من شمال شبه الجزيرة العربية. وكانت هذه المملكة تمثل محطة استراتيجية نظرًا إلى موقعها على مفترق طرق القوافل القادمة من اليمن، وتربطها بالشام ومصر والبحر الأبيض المتوسط. كما تظهر الدراسات أن النساء النبطيات كن يتمتعن بحقوق قانونية واجتماعية واقتصادية واسعة النطاق، ولا سيما عند مقارنتها بأخواتهن اللائي يعشن في ظل القانون اليهودي واليوناني والروماني.

وتشير المؤلفة إلى جهود العرب القدماء للحفاظ على هوية ثقافية موحدة، وإلى العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي استدعت التحول من اللغة إلى الدين كمبدأ أساسي للهوية الجمعية العربية. وتعرض للشروط التي تم بموجبها توقيع العقد الاجتماعي بين النبي والعرب الجنوبيين في المدينة المنورة وتقارنها بالتغييرات القانونية والاجتماعية الثيوقراطية التي أدخلها الخلفاء الراشدين وخلفائهم. كما تتناول تأثير تبني الهوية الدينية في المجتمع المدني العربي، وترى أن الدين ألزم المجتمع المدني العربي على الاتحاد تحت هوية واحدة.

لكنها تضيف إلى أنه تم التلاعب بالإطار القانوني الإسلامي الكلاسيكي من جانب الحكومات الاستعمارية المتعاقبة (المملوكية والعثمانية والأوروبية) بهدف تغيير روح العقد الاجتماعي الأصلي الذي أبرمه العرب مع النبي. وتشير إلى أن الأساليب المستخدمة للتلاعب بإقامة العدل أدت إلى تدهور واضح في حقوق المرأة في المجتمع العربي وأثارت أزمة هوية. وترى أن المجتمعات العربية ستكسب الكثير من خلال استعادة «الذاكرة السعيدة» للثقافة العربية كما كانت قبل تشويهها.

ـ 2 ـ

Mohammad-Mahmoud Ould Mohamedou (ed.).

State-Building in the Middle East and North Africa: One Hundred Years of Nationalism, Religion and Politics

London: Bloomsbury Publishing, 2021. 296 p.

يضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التي تجمع على أن مشاريع بناء الدولة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما زالت صعبة جدًا رغم المحاولات المتعددة لبناء الدولة منذ نهاية الإمبراطورية العثمانية في أوائل العشرينيات من القرن الماضي حتى الآن. وتوضح في هذا السياق أن دول المنطقة بدأت في عملية تأسيس دولة عنيفة ومثيرة للانقسام، لكن بعد قرن من الزمان، لا يزال بناء الدولة غير حاسم.

يتتبع الكتاب ظهور بناء الدولة وتطورها في المنطقة، ويحدد العوامل الرئيسية التي أعاقت نجاحها، ومنها: النهاية البطيئة للإمبراطورية العثمانية؛ تجربة الاستعمار،

وصعود الحركات القومية والدينية. ويكشف الكتاب عن الطرق التي أثبتت بها دولة ما بعد الاستعمار أنها سلطوية وتشكلت على نموذج الدولة الاستعمارية. كما يكشف عن الحركات القومية والإسلامية التي تنافست على القيادة السياسية عبر الأنظمة الوليدة، وهو ما مكّن الجيش من إحكام قبضته على الأجهزة الأمنية والاقتصادات الوطنية. وفي سياق «الربيع العربي «وعواقبه المليئة بالصراعات، يظهر الكتاب كيف أعادت القوى الخارجية تأكيد تدخلها في شؤون دول المنطقة لإبقائها خالية من الشرعية، ويوضح أن الصراعات والأزمات الأخيرة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمرحلة التأسيسية ومحاولات بناء الدولة قبل قرن من الزمان.

ـ 3 ـ

Máté Szalai

The Foreign Policy of Smaller Gulf States :Size, Power, and Regime Stability in the Middle East

London: Routledge, 2021. 250 p.

كيف تمكنت دول الخليج الصغرى ـ على الرغم من أن حجمها لا يزال يعتبر نقطة ضعف أساسية ـ من زيادة نفوذها في الشرق الأوسط، مستفيدة في كثير من الأحيان من صغر حجمها كأداة للسياسة الخارجية؟ يسعى هذا الكتاب للإجابة عن هذا السؤال المحوري متناولاً ما قدمته كل من قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت وسلطنة عمان والبحرين من نماذج في هذا السياق، استندت إلى سلوك سياساتها الخارجية والأمنية إزاء الأزمات والتطورات التي شهدتها المنطقة العربية، بدءًا بحروب الخليج، مرورًا بالانتفاضات العربية، والصدع الخليجي، وصولًا إلى اتفاقيات أبراهام.

يشير الكتاب إلى توزع الموارد المادية بين دول المنطقة الذي يصب في مصلحة قطر والإمارات والكويت والبحرين، والذي يساعد على مساهماتها في برامج المساعدات والمعونات الدولية، بينما يشير إلى عُمان بوصفها الدولة الأقل مواجهة في المنطقة بأسرها. كما يتناول التحديات التي واجهت سياساتها الخارجية والأمنية، ومنها الثورة الإيرانية والحرب العراقية ـ الإيرانية وحرب الخليج الثانية وغزو العراق، وصولًا إلى النقاشات المتعلقة بإنشاء اتحاد خليجي والتقييم المتغير للتحالفات الأمريكية في المنطقة وتكاليفها السياسية.

يتوقف الكتاب عند انتفاضات «الربيع العربي» ليعرض كيف تمكَّنت الأنظمة الخمسة جميعها من ضمان بقائها خلال الانتفاضات العربية بأدوات مختلفة. ويوضح أنه نظرًا إلى عدم وجود تحديات محلية داهمة، تمكنت دولتا الإمارات العربية المتحدة وقطر من زيادة نفوذهما وحجمهما في المنطقة، بينما بذلت عُمان جهودًا جادة وراء الكواليس للتعامل مع الأزمات الناجمة عن المواقف المتباينة في ما يتعلق بانتشار الشبكات الإسلامية واشتداد التنافس السعودي ـ الإيراني، إلى أن أصبحت العلاقات بين دول الخليج الصغرى أكثر تنافسية، وهو ما أدى في النهاية إلى صراع سياسي بين قطر وجيرانها، انتهى بين دول الخليج رسميًا في عام 2021، حيث تمكنت قطر، على ما يبدو، من الحفاظ على استقلال سياستها الخارجية. لكن التطورات الإقليمية والدولية دفعت دول الخليج إلى الاقتراب من إسرائيل، التي تمكنت من توقيع اتفاقيات

أبراهام مع البحرين والإمارات، والتي أظهرت كيف تغيرت الالتزامات المعيارية المتعلقة بالعروبة بحلول نهاية العقد.

ويخلص الكتاب إلى أنه كان من المفترض أن تجد الدول الصغيرة في المنطقة في وضع غير مستقر بحلول القرن الحادي والعشرين، وذلك نظرًا إلى تزايد التنافس بين القوى العظمى، والحروب الأهلية وآثارها غير المباشرة. لكن الدوحة المتخصصة في تصدير الغاز الطبيعي السائل، والتواصل مع جماعة الإخوان المسلمين، واستخدام أدوات القوة الناعمة المختلفة، استطاعت التأثير في ديناميات السياسة وتأمين مكانتها على المستوى الإقليمي وفي المجتمع الدولي. وقد أفاد صناع القرار في الإمارات العربية المتحدة من التجربة القطرية، للعمل على توسيع نفوذ الإمارات في المنطقة.

ـ 4 ـ

Mohammad Dawood Sofi

The Tunisian Revolution and Democratic Transition: The Role of al-Nahḍah

London: Routledge 2021. 188 p.

بالاعتماد على تاريخ تونس ما بعد الاستقلال، يبحث هذا الكتاب في تطور حزب النهضة كحزب سياسي في تونس ودوره في الصراع لتقيام نظام ما بعد الاستبداد على أسس ديمقراطية. ويستكشف علاقة حزب النهضة بالدولة التونسية والمجتمع، متناولاً مواقفه المتقلبة من الأيديولوجيا وممارساته على أرض الواقع.

يرى مؤلف الكتاب أن ممارسات الدولة القمعية للحركات الإسلامية في عدد من البلدان العربية غالبًا ما تدفع هذه الحركات إلى إعادة تقييم مواقفها وأهدافها ومضمون أيديولوجيتها وسبل تنفيذ برامجها السياسية. ولم يكن «حزب النهضة» خارج هذا السياق، فكان عليه مواجهة الواقع التونسي وتطور الأوضاع الاجتماعية والسياسية في البلاد، الأمر الذي تطلب منه التعاون مع الأحزاب الليبرالية أو اليسارية لمواجهة الأنظمة الاستبدادية أو للانخراط في العملية السياسية. ولم يكن ذلك ممكنًا من دون تفهمه لمسار عملية التحول الديمقراطي التدريجي في البلاد وبناء تحالفات، وتقاسم السلطة.

يشير المؤلف إلى أن ظهور الجماعة الإسلامية وانتشارها في أوائل السبعينيات كحركة إصلاح إسلامي لحظة فاصلة في التاريخ التونسي لأنها غيّرت بصورة أساسية النظرة الاجتماعية والسياسية للبلاد التي تشكلت أثناء وضع مشروع بورقيبة لبناء الأمة في سياقه القائم على النظام الغربي (الفرنسي) للتقدم والتنمية. وكان حزب النهضة انتقل من حركة الإصلاح الإسلامي السرية ـ الجماعة الإسلامية ـ إلى حركة دينية ـ سياسية ـ وهي حركة الاتجاه الإسلامي – لينخرط بفاعلية في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد، وهذا ما أدى إلى توتر علاقته مع نظام بورقيبة. ونجم عن ذلك انخراط النهضة مع زين العابدين بن علي، رئيس الوزراء التونسي السابق الذي أطاح بورقيبة عام 1987.

لكن العلاقة بين النهضة وبن علي ما لبثت أن تدهورت مع تسلم بن علي السلطة، فكان إبعاد الكثير من قيادات النهضة عن الساحة السياسية في تونس. ولم تتوقف المواجهة بين الطرفين، فاستمر بعض أعضاء حزب النهضة المنفيين في إعادة تنظيم الحزب وأدخلوا

تعديلات متعددة على جدول أعماله ذي الطابع التوافقي من خلال تأييد أهمية الإجماع والتحالف مع المعارضة المناهضة لبن علي.

ومع اندلاع الثورة التونسية، يستعرض المؤلف أحداث الربيع العربي ويبحث في جذور «ثورة الياسمين» والعوامل التي ساعدت على اندلاعها، مثل الظلم الاجتماعي والاقتصادي والحكم الاستبدادي. كما يناقش استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي التي أدت إلى تسريع تعبئة الجماهير والنشر السريع للأحداث المتزامنة للعالم بأسره.

يتوقف المؤلف عند سياسة حزب النهضة التي اعتمدت بعد إطاحة حكم بن علي والانتقال الديمقراطي في تونس، فيركز على صعود النهضة إلى السلطة وتعزيز نفوذها السياسي. كما يناقش العوامل التي ساعدت على صعود النهضة، ومنها قاعدتها الشعبية الكبيرة، وتفوقها التنظيمي على الجماعات السياسية الأخرى وحسن اختيار برامجها السياسية، إضافة إلى ما أظهرته قيادتها من نضج سياسي ساعد إلى حد كبير على تسهيل الاستقرار السياسي في البلاد.

مع ذلك، أكدت التطورات الأخيرة في تونس أنه من الصعوبة بمكان استمرار الاستقرار السياسي في البلاد من دون التركيز على المشاكل الاقتصادية التي عجزت مختلف الأحزاب في البلاد عن معالجتها بصورة جذرية. لقد هيمنت الفوضى على المشهد السياسي في البلاد عقب الإطاحة المفاجئة برئيس الوزراء هشام المشيشي، وتعليق البرلمان ورفع الحصانة البرلمانية عن 217 نائبًا من المجلس الوطني التأسيسي من جانب الرئيس قيس سعيد، المتهم بارتكاب «انقلاب». وعاد الانقسام السياسي بين الأحزاب الفاعلة إلى الواجهة، إذ وجه حزب النهضة انتقادات لاذعة إلى الإجراءات التي اتخذها الرئيس التونسي، في حين لاقت ترحيبًا حارًا من بعض فصائل المجتمع. ويترافق ذلك مع محاولات متتالية لمعالجة الوضع الاقتصادي مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة وتراجع الأداء الاقتصادي في البلاد.

ثالثًا: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

Mike Waston,

"Is the US Repeating the Error of the Iraq Withdrawal?"

Hudson Institute (17 December 2021).

تم نشره بالكامل أيضًا في: *The Wall Street Journal*, 16/12/2021.

يذكّر الخبير في شؤون آسيا والشرق الأوسط في معهد هادسون مايك واستون في هذه المقالة بالتداعيات السلبية المترتبة على مصالح الولايات المتحدة نتيجة قراراتها بالانسحاب من العراق وأفغانستان وإهمال منطقة الشرق الأوسط للتحول إلى آسيا. ويصف الانسحاب من أفغانستان بالكارثة المهينة التي نجمت عن تفكير بعض الحمائم في الإدارة الأمريكية الذين يخشون تدخلًا عسكريًا آخر في المنطقة، وكذلك عن البعض الآخر من الصقور الذين يريدون تحويل انتباه الولايات المتحدة إلى الصين. وفي رأيه فإن كلا المعسكرين يسيئون فهم الديناميات الإقليمية للشرق الأوسط ودوره في الشؤون العالمية ـ وهو الخطأ نفسه الذي ارتكبه الرئيس أوباما قبل 10 سنوات خلال «استدارته نحو آسيا».

ويعيد الكاتب التذكير أيضًا بأنه مع مغادرة آخر جندي أمريكي العراق في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2011، بدا الوضع مستقرًا. وعدّت إدارة أوباما الانسحاب بمثابة الخطوة الأولى للابتعاد من تشابك أمريكا الطويل في الشرق الأوسط ونحو مشاركة أكبر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كانت الفكرة أن المبادرات الدبلوماسية والصفقات التجارية الإقليمية والأصول العسكرية التي تم تغيير موقعها ستضمن قيادة الولايات المتحدة في المنطقة الأسرع نموًا والأكثر دينامية في العالم.

وبدلًا من ذلك، فإن محاولات أوباما تقليص البصمة الأمريكية في الشرق الأوسط ضمنت أن المنطقة ستستهلك المزيد من الموارد الأمريكية خلال فترة ولايته الثانية. لكن الحرب في سورية، التي كان أوباما مصممًا على تجنب معالجتها، أدت إلى موجة من اللاجئين أزعجت السياسة الأوروبية، وحوّل التدخل الروسي في سورية المنطقة إلى جبهة أخرى في المنافسة بين الولايات المتحدة وخصومها الجيوسياسيين. وفي نهاية المطاف، اكتسب تنظيم الدولة الإسلامية، الذي كان هاربًا في العراق عام 2011، قوة كافية لغزو الموصل، الأمر الذي دفع أوباما إلى إعادة القوات الأمريكية إلى القتال في العراق وسورية. لقد فشل التحول إلى آسيا، ولا بد من التذكير بذلك.

ـ 2 ـ

Anna Borshchevsava,

"How the Death of the Soviet Union Transformed the Middle East,"

Policy Analysis (The Washington Institute for Near East Policy)21) December 2021).

تم نشرها أيضًا في: 19FortyFive.

يعود هذا التحليل السياسي للخبيرة في الشؤون الروسية آنا بورشفسكايا في مناسبة الذكرى الثلاثين لانهيار الاتحاد السوفياتي ليؤكد أن موسكو ونهجها البراغماتي المناهض للغرب لم يغادر المنطقة بالكامل. ويرى أن واحدة من أولى المواجهات الكبرى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق اندلعت ليس في أوروبا، ولكن في الشرق الأوسط. ففي ربيع عام 1946، رفض جوزيف ستالين لفترة وجيزة سحب الجيش الأحمر من إيران في انتهاك للاتفاقيات الموجودة مسبقًا. وقدمت الأزمة اختبارًا كبيرًا لنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية الناشئ حديثًا وكشفت «الأهداف التوسعية» للاتحاد السوفياتي. بعد ذلك، ظهر الشرق الأوسط كساحة حاسمة لمواجهة القوى العظمى العالمية، واستمر على هذا المنوال حتى تفكك الاتحاد السوفياتي. وكان لا بد لهذه اللحظة الفاصلة من أن تؤثر في الشرق الأوسط.

في الواقع، انسحبت روسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي لمدة وجيزة وجزئية من الشرق الأوسط. وكان هذا انحرافًا عن التاريخ، حيث كان لروسيا مصالح متعددة في المنطقة. ومع ذلك، لا يمكن فصل التأثير في الشرق الأوسط بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عن الوضع الداخلي لروسيا وعلاقتها بالغرب، فعلى الرغم من أن انهيار الاتحاد السوفياتي كان حدثًا فرديًا وتاريخيًا، إلا أنه كان أيضًا عملية تفكك إمبراطوري استمرت حتى اليوم، حيث يشجب الكرملين النظام العالمي «الحالي ويصر على أن القوى العظمى تتطلب مناطق نفوذ متميزة».

وفي حين أعطى بوريس يلتسين، أول رئيس لروسيا، الأولوية للاعتبارات المحلية والعلاقات الوثيقة مع الغرب، وبخاصة في أوائل التسعينيات، إلا أن السياسة الخارجية الروسية بوجه عام كانت غير متماسكة. وعندما كان يتعلق الأمر بالشرق الأوسط،

كان الكرملين يتخذ نهجًا عمليًا وإن كان مفككًا، وركز بصورة أساسية على التجارة والدبلوماسية. وظلت العلاقات مع تركيا وإيران مهمة. كما احتفظت موسكو بعلاقاتها مع العراق وسورية وحزب الله وإن كانت تلك العلاقات حينها تراجعت كثيرًا. كذلك بدأت روسيا في تحسين العلاقات مع إسرائيل، التي أعاد الكرملين إقامة العلاقات الدبلوماسية معها قبل شهرين فقط من انهيار الاتحاد السوفياتي. وفي غضون ذلك، واصلت روسيا مساعدة البرنامج النووي الإيراني وبيع الأسلحة للجمهورية الإسلامية.

وعلى الرغم من أن الشرق الأوسط كان أولوية أقل، نظرًا إلى اهتمام روسيا الرئيسي بهويتها وتحديد فكرة وطنية جديدة، تؤكد أرشيفات بيل كلينتون الرئاسية التي رفعت عنها السرية مؤخرًا الوعي الحاد بموقف روسيا الضعيف تجاه الغرب، والتركيز على معاملتها على قدم المساواة. وبطريقة أو بأخرى، كانت روسيا ستعود إلى الساحة العالمية. ففي وقت مبكر من تشرين الأول/ أكتوبر 1992، كتب وزير الخارجية الروسي الموالي للغرب أندريه كوزيريف في موسكوفسكي نوفوستي أن روسيا «محكوم عليها» بأن تكون قوة عظمى، وهي نقطة كررها بعد عامين تقريبًا، كما أعلن في صفحات الشؤون الخارجية من أجل شراكة استراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا في سياق عالم «متعدد الأقطاب».

ومع تسلم بوتين السلطة، عمل ببطء ولكن بثبات لإعادة روسيا إلى الشرق الأوسط، تمشيًا مع رؤية بريماكوف، وسعى إلى إقامة علاقات براغماتية مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة، حتى مع اقتراب بوتين في نهاية المطاف من الجهات الفاعلة المناهضة للغرب.

وفي السنوات اللاحقة، اتسع الصدع بين الغرب وروسيا. وفي خطاب شهير ألقاه بوتين بعد الحصار الإرهابي لمدرسة في بيسلان بأوسيتيا الشمالية عام 2004، ألقى باللوم بصورة غير مباشرة على الغرب لمحاولته إضعاف روسيا. ورأى أن روسيا لا تزال إحدى القوى النووية الكبرى في العالم، وعلى هذا النحو لا تزال تمثل تهديدًا بالنسبة إلى القوى النووية الأخرى التي تعمل على إزالة هذا التهديد، وقال: إن الإرهاب، بالطبع، مجرد أداة لتحقيق هذه الأهداف، كونه مفهومًا على نطاق واسع أنه كان يقصد الولايات المتحدة والغرب. وعلى المنوال نفسه، قال وزير الخارجية سيرجي لافروف بعد سنوات، «نحن نتفهم أنه ليس كل شخص يحب روسيا قوية وواثقة».

وقد تابعت روسيا الثورات الملونة في فضاء ما بعد الاتحاد السوفياتي بما في ذلك الاحتجاجات داخل روسيا، وصولًا إلى الربيع العربي. وواصل الكرملين رؤية يد الغرب في كل زاوية. وكانت حملة الناتو في ليبيا هي الأخيرة في سلسلة طويلة من المظالم ضد الإملاءات الأمريكية المتصورة. لذا كان الهدف الأساسي من تدخل بوتين في سورية الوقوف ضد النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة والتغلب عليه. وأعاد هذا التدخل روسيا رسميًا إلى الشرق الأوسط، ومثل عاملًا في تغيير قواعد اللعبة. ويمكن الاستنتاج أنه بعد ثلاثين عامًا من سقوط الاتحاد السوفياتي، عادت روسيا إلى الشرق الأوسط لتبقى وتحافظ على مكاسبها وتعمل حيثما أمكنها لزيادة نفوذها. ومع استمرار الولايات المتحدة في تغيير أولوياتها، ستجد روسيا المزيد من الفرص لكسب موطئ قدم وترسيخ وجودها أكثر فأكثر □

Our books are now available to order on www.bookdepository.com
with free worldwide shipping

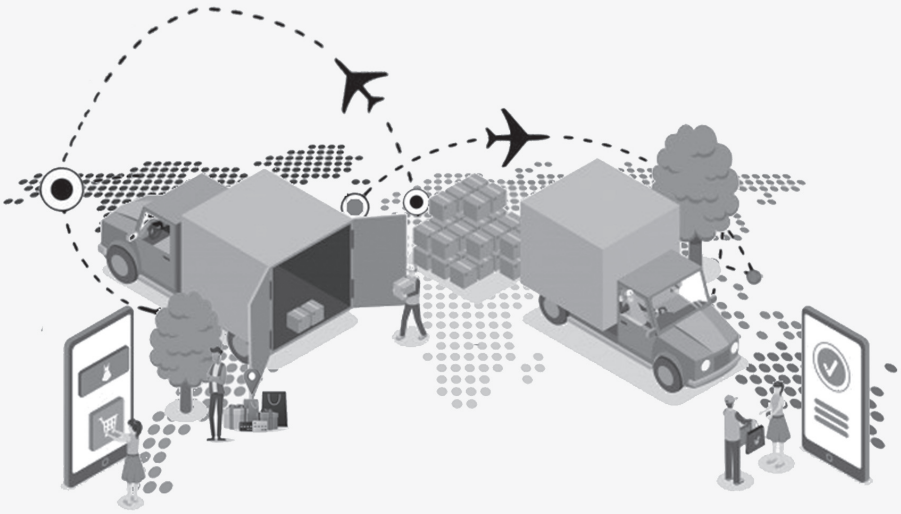

إصدارات المركز متوفرة
على موقع Book Depository
الشحن مجاني إلى
جميع أنحاء العالم

Book
Depository
www.bookdepository.com

Centre for Arab Unity Studies
مركز دراسات الوحدة العربية
www.caus.org.lb